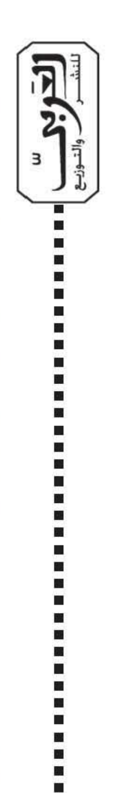

حاصل على جائزة أفضل رسالة ماجستير عن عام ٢٠١٢
الصحافة
والتمهيد للثورات
خالد زكي
الشعب أسقط النظام

الصحافة والتمهيد للثورات

خالد زكي



الصحافة والتمهيد للثورات

خالد زكى

الطبعة الأولى : 2015
رقم الإيداع 2014/23772

الغلاف: محمد السيد
60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة
ت 27921943 - 27954529 فاكس 27947566
www.alarabipublishing.com.eg

....

بطاقة فهرسة

زكى،خالد
الصحافة والتمهيد للثورات /خالد زكى.– القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2014

- ص؛ سم.
1- الصحافة والسياسة أ-العنوان 070,44932

مقدمة

عرف المجتمع المصري على مدار تاريخه السياسي والاجتماعي كثيراً من الثورات والتحولات التي شاركت فيها معظم القوى الوطنية وفئات المجتمع وشرائحه المختلفة، وهي ثورات ارتبطت في الأساس برغبة المجتمع وقواه السياسية والفكرية في التغيير الجذري، والقضاء على الأوضاع الفاسدة التي كانت تسود هذا المجتمع في هذه الفترة أو تلك، وطلباً للنهوض والارتقاء بأوضاع الدولة والمواطنين وتلبية مطالبهم واحترام حقوقهم، بدءًا من الثورة العرابية، مروراً بثورتي 1919و 1952، وانتهاء بثورتي 25 يناير2011 التي أطاحت بنظام مبارك، و30 يونيه 2013 التي اسقطت حكم الإخوان.

وتشير أدبيات العلوم السياسية إلى ثمة مجموعة من العوامل تساعد على اندلاع الثورات، إذا ما توافرت في المناخ العام، من بينها فقدان النظام الحاكم الشرعية، وعوامل المرونة والاستجابة لمطالب ملحة، وفقدان الزعيم لمصداقيته وشرعية وجوده وبقائه في السلطة[1]. فلا يمكن حدوث ثورة في أي مجتمع من المجتمعات دون أن تسبقها مسيرة طويلة من عوامل القهر والتسلط والاستبداد، وما يقترن بها عادة من فساد سياسي، ومالي، وأخلاقي، ودون أن يسبقها تراكم نضالي شعبي[2].

ومن ثم فالمتابع والمراقب للمناخ العام الذي أحاط بالرأي العام المصري قبل ثورتي 25 يناير و30 يونيه، يمكنه أن يلاحظ أنه كانت هناك مقدمات وإرهاصات لهما، فإرهاصات ثورة 25 يناير بدت بالاستبداد السياسي لنظام مبارك، ورفضه إجراء أي إصلاحات من شأنها أن تسهم في تداول حقيقي للسلطة، وهو ما ترتب عليه تضييق الخناق، وسد منافذ التعبير عن الرأي واحتكار السلطة والثروة، وحرمان الملايين من صور المشاركة، فضلاً عن تزوير انتخابات المجالس المحلية، ومجلسي الشعب والشورى، وتجاهل أحكام القضاء، بالإضافة إلي انتشار الفساد، وإهدار المال

---

[1] عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2(القاهرة:مكتبة الآداب، 2006)، ص124

[2] محمد السعيد إدريس، مقدمات الثورة، (في) : عمرو هاشم ربيع (محرر) ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية،2011) ص7

العام، ونهب ثروات البلاد، وزيادة أعداد المسجونين بدون محاكمة، وتدهور أحوال الفقراء، وزيادة التفاوت الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

كما كانت هناك مجموعة من الإرهاصات التي سبقت ثورة 30 يونية 2013، وتدل على انهيار شرعية نظام الرئيس السابق محمد مرسي، من بينها تأزم المشهد السياسي عقب إصدار مرسى الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية .. أبرزها حالة الاستقطاب السياسي بين المواطنين، وزيادة معدلات السخط السياسي والاجتماعي خاصة بعد تفاقم الأزمات الحياتية التي أدت إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى ظهور بعض الحركات الاحتجاجية التي طالبت بإسقاط النظام.

ولم تكن وسائل الإعلام بعيداً عن كل ما طرحه المجال العام سواء قبل ثورة 25 يناير، أو 30 يونيه من قضايا وأحداث تتعلق بسياسة النظاميين الحاكمين، حيث لعبت أدواراً شديدة الأهمية في الكشف عن كافة جوانب القصور والفساد والاستبداد التي شابت أداءهما، فالمتابع لأداء وسائل الإعلام ومن بينها الصحف خلال المرحلتين السابق الإشارة إليهما "ما قبل يناير 2011، ما قبل 30 يونيه 2013" يكتشف أن وسائل الإعلام، ومن بينها الصحافة قد لعبت دوراً كبيراً في التمهيد للثورتين، من خلال مجموعة من الاليات، من بينها التحريض علي الحاكم وتحطيم صورته، والتشكيك في شرعية النظام السياسي، وكشف فساد أعضاءه، وإبراز فشله في تلبية احتياجات المواطنين، والتأكيد علي تأكل شعبيته في الشارع، والدعوة إلي الثورة والخلاص منه، ومساندة الحركات الاجتماعية والسياسية المطالبة برحيله، في الوقت الذي تبنت فيه الصحف الموالية للنظام "القومية خلال ثورة 25 يناير، وصحف التيار الإسلامي خلال ثورة 30 يونيه" اتجاهاً مغايراً تمثل في المبالغة الشديدة بأداء النظام، بشكل حمل تناقضات بين ما تعكسه هذه الصحف في خطابها، والواقع الذي يعيشه المواطن المصري من أزمات حياتيه ومشكلات، الأمر الذي ساهم في تعميق الفجوة بين النظم السياسية القائمة خلال الفترتين السابق الإشارة إليهما، والمواطنين.

وبالرغم من أن القارئ قد يجد في الآونة الأخيرة زخماً في الانتاج العلمي والفكري والسياسي، الذي أهتم بالتأصيل للثورة، وطبيعة العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي ساهمت في اندلاع الثورتين، إلا أن واقع المكتبة الإعلامية تشير إلي ثمة ندرة واضحة في الدراسات التي عنيت بدور الإعلام في التمهيد للثورات، وهو ما دفع المؤلف لإجراء دراستين يتضمنهما هذا الكتاب، الأولي تستهدف استكشاف دور الصحافة في التمهيد لثورة 25 يناير، والثانية تركز علي استكشاف أطر تقديم أزمة الشرعية السياسية في الصحافة المصرية خلال الفترة من 22 نوفمبر 2012 حتي 30 يونيه 2013، في محاولة لاستكشاف حدود دور الصحافة في التمهيد لثورة 30 يونيه.

الفصل الأول

الإعلام وماهية الثورات

تمهيد

المحور الأول:

ماهية الثورات ومراحلها وتقسيماتها وأسباب اندلاعها.

المحور الثاني:

وسائل الإعلام والتمهيد للثورات.. مداخل نظرية ومحددات لطبيعة الدور.

المحور الثالث:

ملامح وسمات المناخ العام قبل ثورة 25 يناير (2005-2010).

تمهيد:

تعتبر الثورات من أهم عوامل التغير الاجتماعي لأنها تنطوي على التغير الشامل والفجائي والجذري في المجتمع، فلا تعد الثورة مجرد غضب بعض الأفراد على الأوضاع والنظم القديمة التي توجد في المجتمع وتعوق تقدمه، وإنما تعد تمهيداً لتغير اجتماعي شامل، يهدف إلى خلق حياة جديدة تلاءم تطور العصر[1]. ويستعرض المؤلف في هذا الفصل علاقة وسائل الإعلام بالثورات، من خلال ثلاثة محاور رئيسية كالتالي: ماهية الثورات ومراحلها وأسباب اندلاعها، ثم يعرض المؤلف لمداخل نظرية واقتراحات بحثية تؤسس لطبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والتمهيد للثورات، ثم ملامح المناخ العام قبل ثورة 25 يناير، وخاصة خلال الفترة من 2005 إلى 2010.

[1] الدسوقى عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2004) ص55

المحور الأول:

ماهية الثورات ومراحلها وتقسيماتها وأسباب اندلاعها

نستعرض ضمن هذا المحور ماهية الثورات والتأصيل التاريخي لمفهوم الثورات، وأسباب اندلاعها، وتقسيماتها المختلفة، وكذلك المراحل التي تمر بها الثورات، إلى جانب العوامل المحددة لنجاح الثورات وديناميات التغير.

أولا: مفهوم الثورة

اختلف المؤلفون في مجالات العلوم السياسية والاجتماع السياسي حول تحديد مفهوم الثورة، وذلك بسبب تداخل مفهومها مع عدد من المفاهيم الأخرى كالانقلاب والانتفاضة .. لذا فسوف نعرض لمفهوم الثورات، ثم سنتطرق لتوضيح الفرق بين مفهوم الثورة والمفاهيم الأخرى.

المفهوم والتأصيل التاريخي له

ساد في القرن التاسع عشر تفسير اعتبر الثورات السياسية والاجتماعية هي الوسائل الأساسية لتحقيق تقدم الإنسانية، نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة والحكم الذاتي، وهذا التفسير يرجع الفضل في تطويره إلى الماركسيين، إلي أن برز في المقابل اتجاه آخر يرى أن الثورات تعبر عن عواطف جامحة وغير رشيدة تحكم النظم القائمة، أما المهتمون بالتغير الاجتماعي فيتناولونها على اعتبار أنها تغير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة، أي أن الثورة تعتبر أكثر الأدوات تطرفا في إحداث التغير الاجتماعي باعتبار أن القوة والعنف مصاحبان لها في إحداث التغير الجذري سواء في البناء السياسي والاجتماعي[1].

وقد حظي مفهوم الثورة باهتمام كبير لدى فلاسفة الإغريق أفلاطون وأرسطو، حيث يعد أفلاطون من أوائل الفلاسفة الذين عنوا بدراسة التغييرات التي يمكن أن تطرأ على البناء السياسي، أما أرسطو فيعد رائد دراسة علم الثورات، حيث قدم أول محاولة شاملة لدراسة الثورة، وأفرد لها حيزا كبيرا من مؤلفه الشهير "السياسة" وقبل أرسطو بمبدأ وجود الدولة، بمعنى أن النظام السياسي لن يتحقق إلا بوجود حكومة تعمل على صيانته والمحافظة عليه، لكنه أكد على أنه قد يتولد إحساس بعدم الرضا

[1] شعبان طاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، ط1(القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2001) ص46 : 47

يؤدى إلى انقلاب سياسي يعمل على تغيير شكل الدولة؛ أي أن الثورة في نظر أرسطو ظاهرة أساسية لإحداث التغيير الذي قد يؤدى إلى تغير أو استبدال الجماعات الاجتماعية[1].

وقد أشار فلاسفة اليونان إلى أن الثورة تعنى التغيير السياسي الذي تتحول الحكومة من خلاله إلى شكل مختلف، وذلك داخل نمط محدد مسبقا للتتابع والتطور، حيث كان أفلاطون يعتقد أن ثمة دورة سياسية تنشأ عن طبيعة الترتيبات والأنظمة السياسية ذاتها، أكثر مما تنشأ عن الإرادة والسلوك الإنساني، أي أن الثورة لدى أفلاطون ما هي إلا تغيير دائري يكشف عن أنماط جديدة[2]. ويؤكد "توكيفيل" أن مفهوم الثورة تطور وبدأ يأخذ معاني جديدة مع بداية اندلاع الثورة الفرنسية، حيث أشار إلى أن حتمية الحركة الثورية تكمن في عدم ملاءمة النظام القديم، وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرا عن جماهير الشعب، ويؤكد على أن مجريات أحداث الثورة الفرنسية أثرت في تطوير مفهوم الثورة، وإكسابه معاني جديدة في كونها تمثل النجاح في القضاء على نظام وحكومة قديمة، غير قادرة على مقاومة التغير، أو التكيف مع التغيرات، واستبدالها بحكومة جديدة أكثر قدرة على تلبية رغبات الجماهير[3].

ومما سبق، نلاحظ أن هناك اختلافا بين علماء الاجتماع والسياسة، حول ماهية الثورة فيرى "بيتي" أنها عملية إعادة بناء الدولة، ويعرفها "مور" بأنها فعل يتسم بالعنف تشارك فيه نسبة كبيرة من الشعب، ويؤدى إلى تغيير الحكومة، ويعرفها "لاسول" بأنها مجرد تغيير بسيط في أشخاص الحاكمين، بمعنى تحول في التكوين الطبقي لجماعات النخبة، ويصفها "دن" بأنها تغير اجتماعي جماهيري عنيف وسريع[4].

ولكن التعريف الأكثر شمولاً هو أن الثورة حركة كلية شاملة، تهدف إلى إحداث تغير أساسي في كيان وتركيب المجتمع، ويكون هذا التغير سريعا ومفاجئا، ويتناول كافة مجالات الحياة، فهو يمتد ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحياة الفكرية والفنية[5].

---

[1] السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا، ط1(سلسلة علم الإجتماع المعاصر، الكتاب الرابع والثلاثون،1980) ص ص 312-314

[2] محمد على محمد، "أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث"، ج1(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2009) ص160

[3] Brown, Irene Coltman:Tocqueville, Democracy & Revolution,History Today, Vol. 31, Issue 9, Sep 1981, p.31

[4] ا.س.كوهان، ترجمة فاروق عبد القادر، مقدمة في نظريات الثورة، ط1(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979) ص20: 32

[5] شعبان طاهر الأسود، مرجع سابق، ص. ص 47: 48

ومن ثم فالثورة لا تستهدف الإطاحة فقط بالنظام السياسي القائم، وإنما تهدف إلى إحداث تغيير جذري شامل في كافة مناحي الحياة، وهو ما يفرق الثورة عن بقية المفاهيم التي تتداخل معها كالانقلاب والانتفاضة والإصلاح، وسوف نعرض لحدود أوجه التشابه والاختلاف بينها على النحو التالي:

- الثورة والانقلاب

يعرف الانقلاب بأنه عملية نقل السلطة من يد فئة إلى فئة أخرى، تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم، دون إحداث تغير في وضع القوى السياسية في المجتمع، أو في توزيع عوائد النظام السياسي فيه، بمعنى أنه تغير في أوجه الحاكمين دون تغير في أحوال المحكومين[1]. وفى الغالب تحدث الانقلابات من خلال القوات المسلحة والعسكريين، حينما يصبحون غير راضين عن سياسات النظام القائم وتزداد فرص نجاحه إذا ما تآكلت شرعية النظام القائم[2].

كما أن الثورة غالبا ما تنبع من صفوف الشعب لتعبر عن آلامه وآماله وتطلعاته، وتعمل على إحداث تغييرات سياسية وجذرية في البناء الاجتماعي؛ بهدف إقامة علاقات اجتماعية جديدة، وإحداث تغييرات في تركيبة المجتمع وفلسفته وأهدافه بما يتفق مع مصالح الشعب وتطلعاته، أما الانقلاب فيحدث من قبل فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة، وتغيير شخص الحاكم، دون أن يكون في مخططها إحداث أي تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أن الأمر يقتصر على مجرد تغيير حاكم بحاكم آخر دون إحداث أي تغيير حقيقي[3].

وبالتالي فإن الفروق الرئيسية بين الانقلاب والثورة مصدرها عاملان رئيسيان، أولهما: القائم أو المحرك الرئيسي لكليهم، وثانيهما: الهدف الأساسي لكل منهما. ولكن ثمة عوامل مشتركة بين المفهومين تتحدد في عنصر الفجائية والسرعة، فكلاهما يتسم بالمفاجأة، كذلك العوامل المهيئة للقيام بكليهما خاصة فيما يتعلق بتآكل شرعية النظام السياسي.

---

[1] فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغير السياسي، ط2(القاهرة، مكتبة عين شمس، 1989) ص92

[2] Louis A. Picard, Ezzeddine Moudoud, The 2008 Guinea Conakry coup: Neither inevitable nor inexorable", Journal of Contemporary African Studies, Vol. 28, No. 1, January 2010,p. 51

[3] عبد المنعم إبراهيم الجميعى، 23 يوليو 1952 انقلاب أم ثورة (في):عبادة كحيلة (محرر)، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور، أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الجيزة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط1، 2005، ص299

- الثورة والإصلاح

إن الثورة في إحدى جوانبها عملية تستهدف الإطاحة بالنظام السياسي القائم ليحل محله نظام آخر، وقد تستخدم فيها العنف والقوة. أما الإصلاح فهو عملية قد تحدث بشكل تدريجي بطيء تسمح بإدخال بعض التغييرات على النظام القديم بهدف الحفاظ على شرعيته السياسية ودعم ولاء الجماهير له.

ويمكن إيجاز الفروق بين الثورة من ناحية والإصلاح من ناحية أخرى في النقاط الآتية[1]:

- وسيلة التغيير

فالإصلاح عادة ما يتم بالوسائل السلمية، أما الثورة فإنها تتم عادة باستخدام العنف الشعبي.

- وضع النظام القديم

في حالة الإصلاح لا ينهار النظام القديم، وإنما تطرأ عليه عدة إصلاحات. أما في حالة الثورة يتم القضاء على النظام القديم، ليحل محله نظام أخر.

- معدل التغيير

التغيير الناتج عن عملية الإصلاح غالبا ما يتم ببطء وبشكل تدريجي، أما التغيير الناجم عن الثورات فيتسم بالسرعة والفجائية.

- نطاق التغيير

التغيير الناجم عن عملية الإصلاح عادة ما يكون محدود المدى، أما التغيير الناتج عن الثورات فهو تغيير جذري وشامل.

ويمكن تشبيه الفارق بين المصطلحين بالفارق بين مدرستين في الطب تؤمن الأولى بالتدخل الجراحي السريع، والثانية تعتمد على العلاج طويل المدى بالعقاقير[2].

- الانتفاضة والثورة

الانتفاضة هي مقاومة شعبية مستمرة، بكافة الوسائل المدنية أو العنيفة أو كليهما معاً، تقوم بها جماعة إنسانية أو أفراد تعرضوا لظلم أو فساد أو منكر أو تخلف أو تبعية أو وهن وقع

---

[1] فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص99

[2] مصطفى الفقى، من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح (القاهرة، دار الشروق،2004) ص9

عليهم من قوة داخلية مستبدة، تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السلطة؛ أو من قوة قمع خارجية استعمارية تهيمن على مصير هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد، فتسعى إلى سلب إرادتهم، وطمس هويتهم، واستغلال أرضهم، ونهب ثرواتهم أو النيل من مقدساتهم، أو إبادتهم واستبدالهم بجماعة أخرى؛ لكن هذه الجماعة وهؤلاء الأفراد ينجحون في التخلص منهم والتحرر بقوة إرادتهم وتضحياتهم وصبرهم[1].

ويكمن الفرق بين المصطلحين في كون الانتفاضة ليست ثورة شاملة، بل هي نقطة الذروة، كما أنها لا تعتمد على قوة مسلحة، وتكون في بدايتها عفوية، فهي لا تتحرك بمقتضى تخطيط ثوري مسبق وخطة وأهداف مكررة سلفا بل هي أقرب إلى رد الفعل منها إلى الفعل[2]، بالإضافة إلى ذلك فإن الانتفاضة قد تقضى إلى تغيير السياسات والقيادة والمؤسسات السياسية دون أن تحدث تغييرا في الأبنية الاجتماعية[3].

ثانيا: أسباب الثورات

على الرغم أن لكل ثورة خصوصيتها، إلا أن هناك بعض العوامل يعتبرها المؤلفون شروطا أساسية قبل حدوث الثورة، منها أن السنوات التي تسبق اندلاع الثورة الفعلي تشهد سيلا من الاحتجاجات ضد طغيان الحكومة، وأكداساً من الكتيبات (الكتب؛ الصحف، البيانات، والمسرحيات، والخطب)، وتفجراً في نشاط الجماعات الضاغطة صاحبة المصلحة في الثورة؛ ومن ثم تندلع الثورات، خاصة مع مهاجمة هذه الأنظمة والتطلع إلى إحداث تغيير كبير في المجتمع والنظام القائم[4]. وقد اهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بالبحث في أسباب الثورات، حيث أشار أرسطو إلى أن السبب الرئيسي وراء اندلاع الثورات، هو عدم المساواة وغياب العدالة التي تؤدى إلى مزيد من الاحتكار والغطرسة والخوف وغياب التوازن بين القوى الرئيسية في الدولة[5].

---

[1]http://www.almasalik.com/locationPassage.do?locationId=31517&languageId=ar&passageId=10604

[2] غباشى على خير الله، انتفاضة الأقصى ومستقبل التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 26: 30

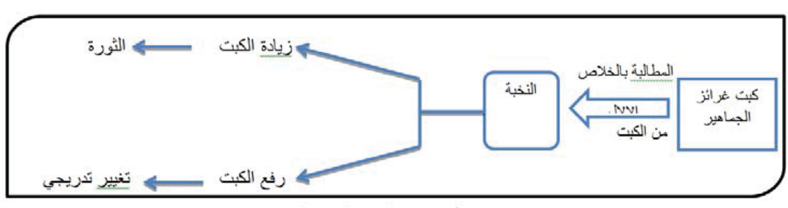
[3] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص 125

[4] كرين برنت، ترجمة عبد العزيز فهمي، دراسة تحليلية للثورات، ط1(القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966) ص 64

[5] Steven C. Skultety, Delimiting Aristotle's Conception of Stasis in the Politics, Phronesis ,vol. 54 , 2009,p.p 350

فقد كان الانفصال بين ملكية القوة الاقتصادية وملكية القوة السياسية سببا رئيسيا في قيـام الثورة الفرنسية، حيث فقد الإقطاعيون سيطرتهم على الطبقة البرجوازية النامية وقتهـا، بيـنما احتفظوا باحتكارهم للسلطة السياسية، ولم يشركوا السـلطة المسـيطرة اقتصـاديا معهـم، الأمـر الذي أدى إلى تذمر الطبقة الجديدة "البرجوازية" لذلك فقـد تمكنـت مـن قيـادة الجماهـير في حركة ثورية ضد سيطرة الطبقة الارستقراطية وقضت على نظمها[1].

ويؤكد أرسطو على أنه إذا كانت النظم السياسية ترغب في البقاء والاسـتمرار، وتجنـب قيـام الثورات ضدها فعليها بالامتثال للقوانين القائمة، والالتزام بالسلطات والصلاحيات المخولـة لهـا، والعمل على تحقيق التوازن بين قوى المجتمع وممارسة الانضباط قدر الإمكـان[2]. بيـنما أرجـع علماء علم النفس أسباب الثورات إلى ما يسـمي "كبـت الغرائـز"، إذ أن الرغبـات النابعـة مـن الغرائز هي التي تجعل الشخص يتجه بقوة نحو الانخراط في الحركات الاجتماعية على اختلاف أنواعها ومنها الثورة[3].



" شكل (١) يوضح أسباب بداية العملية الثورية من منظور كبت الغرائز "

وهناك أنماط عديدة للكبت من بينها: كبت غرائز التغذية "الجوع"، كبت غريـزة المحافظـة على الذات، كبت الدافع نحو الحرية، كبت غريزة التعبير عن الـنفس، ومـع تزايـد كبـت تلـك الغرائز الأساسية لغالبية أفراد المجتمـع، واسـتحالة تحقيـق الحـد الأدنى الضروري مـن الإشـباع لتلك الغرائز قد يدفع الأفراد للقيام بالثورات[4].

---

(1) فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص.ص 100-101

(2) Steven C. Skultety,Op.cit,p.p 357

(3) شعبان طاهر الأسود، مرجع سابق، ص78

(4) ا.س كوهان،مرجع سابق، ص217: 218

ومن ثم فإن هناك أربعة مواقف فكرية في التراث النظري المعاصر تفسر اندلاع الثورات كالتالي[1]:

الموقف الأول

ينطلق من مفاهيم وتصورات اقتصادية – فالثورة في المقام الأول ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية واضحة أي أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر.

الموقف الثاني

ينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية قد تنشأ نتيجة فشل المجتمع في مواجهة المتطلبات الاجتماعية للجماهير، ومن المحاولات النظرية التي تتسق مع هذا الموقف تلك التي قدمها جونسون حيث عرض تصنيفاً لمختلف الحركات الثورية ميز فيها بين التمرد الفوضوي، والثورة الراديكالية، والانقلاب التآمري، والعصيان الجماهيري المسلح.

الموقف الثالث

يستند إلى قضية أساسية وهي أن الثورة تستند إلى إحساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذي يعيش فيه، ومن أبرز أنصار هذا الاتجاه من علماء الاجتماع تالكوت بارسونز، وربرت ميرتون، وعلى الرغم من أن معظم أعمالهما قد انطلقت من مفاهيم سوسيولوجية في معالجة الظواهر الاجتماعية إلا أن تحليلاتهما كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة، حيث كانت الحركات الثورية في نظرهما وكأنها حالات مرضية علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه.

الموقف الرابع

ينطلق هذا الموقف من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساسا باستبدال القوة السياسية، ويمثل هذا الموقف أرسطو وميكافيللى ولوك، ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية في ضوء المعنى السياسي للثورة، بمعنى أنه بدون وجود عنصر التغيير السياسي، فإنه يصعب وصف التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغييرات ثورية بأي معنى من المعاني.

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع :

- أحمد مجدي حجازي، الثورة المصرية ..علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشر – العدد42-أبريل 2011، ص ص38-39
- السيد الحسيني،مرجع سابق، ص352: 354

ثالثا: أنواع الثورات وتقسيماتها المختلفة

يمكن تقسيم الثورات إلى نوعين أساسيين، أولهما: حسب مصدرها "الثورة من أعلى، الثورة من أسفل، والثورة المشتركة التي تجمع الاثنين معا"، وثانيهما: حسب هدفها "ثورة سياسية، ثورة اجتماعية".

(أ)حسب المصدر

تقسم الثورات حسب مصدرها إلى ثلاث فئات رئيسية هي[1]:

- الثورة من أعلى

وتحدث نتيجة تحرك جماعة من القوات المسلحة بقصد الاستيلاء على القوة السياسية والإطاحة بالحكومة القائمة، والسيطرة على وسائل الإعلام كمحطات الإذاعة والتليفزيون، ووسائل المواصلات المهمة، ومحطات القوى الكهربائية، والمباني الحكومية الهامة في العاصمة.

- الثورة من أسفل

وهي حركة شعبية غير منظمة، تبدأ بتحرك جماهيري ضخم نتيجة استياء اجتماعي ومعاناة ضخمة من قبل الشعب وحصيلة تناقض طبقي وصراع عنيف بين الطبقات الاجتماعية.

- الثورة المشتركة

وتعنى الاستيلاء المشترك على السلطة، وهي نتاج عناصر مشتركة من النمطين السابقين، من الثورة من أعلى، والثورة من أسفل.

(ب) الثورات حسب هدفها أو غايتها

تقسم الثورات طبقاً لهذا التصنيف إلى نوعين هما:

الثورة السياسية

هي التي تستهدف تغيير الفئة الحاكمة دون أن تكون غايتها إحداث تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية[2]. أي أن الثورة السياسية تتضمن انتقال السلطة من النظام القائم إلى نظام آخر دون أن يصحب ذلك أي تغيير في البناء الاجتماعي.

---

[1] أحمد رشيد، إبراهيم درويش، في الثورة وثورة يوليو العربية، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية،1970) ص7:8

[2] سليمان محمد الطماوى: ثورة 23 يوليو 1952 بين ثورات العالم، ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي،1964) ص17

وهي لا تعنى فقط انهيار النظام القائم، ولكن يصحب ذلك تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي، أي أن أهم ما يميزها عن الثورة السياسية هو أنه يصحبها تغيير جذري لكافة الأوضاع السائدة[1].

رابعا: مراحل الثورات

يشير علماء السياسة والاجتماع إلى أربعة مراحل أساسية للثورة، استنادا لما فسره كرين برنتون في كتابه الصادر عام 1938 بعنوان "تشريح الثورة" هي[2].

(1) المرحلة الانتقالية الأولى

تبدأ هذه المرحلة بالاستيلاء على السلطة من النظام القديم، وتسمى بالمرحلة الانتقالية لأنها تمثل فترة تحول بين السلوك والممارسة القديمة التقليدية والسلوك والممارسة الجديدة الثورية، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين، أولهما: حكم المعتدلين الإصلاحيين الذين يشبهون إلى حد كبير رجال النظام القديم خلال مرحلة ما قبل الثورة، ثانيهما مرحلة الصراع الأول بين هؤلاء المعتدلين وبين القوي الثورية بعد مضي فترة من توليهم الحكم.

(2) مرحلة المركزية وتولى المتشددين للسلطة

بعد انتصار الثوريين على المعتدلين يبدأ الاتجاه نحو المركزية، ويتولى المتشددون السلطة، ويتم القضاء على كافة بقايا ورموز النظام السابق، لكن يفرض هؤلاء المتشددون على الشعب طاعة النظام الجديد بقيمه وقوانينه، وقد يترتب على ذلك ازدياد درجة الكبت لدى المواطنين، وهو الأمر الذي يزيد من حدة التوتر الاجتماعي.

---

[1] Kilic, Kutbettin. "The Colored Revolutions: Between Political Decay And Democracy, Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Crowne Plaza Hotel Ravinia, Atlanta, Georgia, Jan 06, 2010,p.6

[2] فاروق يوسف يوسف أحمد: استخدام نموذج الثورة في التفسير والتنبؤ مع التطبيق على الثورة المصرية، ط1 (القاهرة : مكتبة عين شمس، 1983) ص.ص 17: 31

(3) المرحلة الانتقالية الثانية

وتعد هذه هي آخر المراحل في تحول الثورة إلى نظام سياسي، بمعنى أنها تمثل فترة تحول من العمل الثوري العنيف إلى النظام السياسي الهادئ، وهذه المرحلة تشمل مرحلتين فرعيتين هما: الترميدور"رد الفعل الثوري"، ومرحلة الصراع الثاني، فإذا مرت الثورة من هذه المرحلة الأخيرة فإنها تتحول إلى نظام سياسي.

(4) الوصول إلى المرحلة النظامية

إذا تمكنت القيادة السياسية من عبور مرحلة الصراع الثاني، فإن الثورة ستتحول لتصبح نظاما سياسيا، ولكن نوعية هذا النظام وطبيعته تختلف حسب مجريات الأمور خلال مراحل الثورة المختلفة.

خامسا: عوامل نجاح الثورات وديناميات التغيير

إن نجاح أو فشل الثورة يعتمد على جانبين متلازمين، أولهما: مرونة واستجابة الحكومة القائمة، أو جمودها ورفضها الاستجابة لمطالب قد تكون ملحة، ومعالجتها لمظالم قد يتبلور الشعور بها ويتسع لدى قطاعات واسعة من المجتمع، وثانيهما: الحركة التي يقوم بها المشاركون في الثورة، وعلى التوقيت والسياق والعلاقات القائمة، والإمكانيات المتاحة، فالحركة أو السلوك والقرارات التي يتخذها هؤلاء هي التي تشكل تطور الثورة في اتجاه النجاح أو الإخفاق[1].

وهناك أربعة عوامل أساسية يمكن اعتبارها محددات لتفسير ديناميات التغيير[2]:

- هياكل التغيير

أي البناء القائم، والذي يتضمن في الوقت نفسه السبل اللازمة لتغييرها، وفى هذا السياق ينبغي أن نضع في الاعتبار توازن القوى بين الجماعات المختلفة في المجتمع.

- قوة ضعف التغيير

بمعنى الضغوط التي تتعرض لها الوحدة موضع التغيير مثل التوتر وعدم التوازن، والتي تزودها بقوة دافعة تجاه التغيير، سواء كانت هذه الضغوط داخلية أم خارجية.

---

(1) عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص123

(2) ثروت مكي، النخبة السياسية والتغيير الإجتماعي: تجربة مصر من 1952-1967، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2005) ص144

- التعبئة للتغيير

إذا كان البناء يملك قوة الدفع للتغيير والضغوط تتراكم، فإن احتمال حدوث التغيير يصبح عاليا، ويتوقف اتجاه التغيير هنا على الطرق التي تحشد بها الموارد، وتلعب القيادة دوراً مهما للغاية في عملية التعبئة للتغيير.

- الضبط الاجتماعي

حيث يدرك قادة حركة الإصلاح أن جهودهم للتعبئة لن تؤدى إلى التغيير بطريقة آلية، بل ستواجه مقاومة مختلفة من جانب قوى متنوعة، فعلى سبيل المثال إذا لم يجد أنصار الإصلاح الفرصة للعمل بشكل علني، سيعملون في تنظيمات سرية تتسم بالتطرف وتحدى السلطة، وتكون عوامل الضبط الاجتماعي قد ساهمت بذلك في التأثير على تحويل حركة الإصلاح إلى حركة ثورية.

المحور الثاني:

وسائل الإعلام والتمهيد للثورات .. مداخل نظرية ومحددات لطبيعة الدور

يحاول المؤلف ضمن هذا المحور تسليط الضوء على المداخل النظرية التي تفسر أسباب اندلاع الثورات، من منظور عدة أدوار وظيفية لوسائل الإعلام من بينها زعزعة شرعية النظم السياسية، ومدي قدرتها على تشكيل اتجاهات الجمهور، وتكوين انطباعاته إزاء النظام السياسي، فضلاً عن دورها في تنمية السخط السياسي والاجتماعي، وكذلك دورها في مساندة الحركات الاحتجاجية وتشكيل الوعي الثوري.

أولاً: وسائل الإعلام وشرعية النظم السياسية

الشرعية هي مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون، يرمز إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي[1]. وهو ما يعني أن مظاهر الشرعية تتجسد في ثلاثة مظاهر عملية هي: طاعة المواطنين للسلطة السياسية، وتأييد المواطنين للنخبة السياسية، وأن يكون موضع الولاء الاسمي للمواطنين هو الدولة التي يديرها النظام السياسي القائم[2].

وثمة علاقة بين وسائل الإعلام وشرعية النظم السياسية، حيث إن تلك الوسائل الإعلامية قد تسهم في إضفاء الشرعية على النظم السياسية من خلال عدة آليات.. من بينها القيام بمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية، والتأكيد على كفاءة النظام في أدائها، والتركيز على إنجازات الحكومة ومدي سعيها لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق العدالة بينهم[3]. كما تلجأ وسائل الإعلام الحكومية في كثير من المجتمعات النامية لدعم شرعية النظم السياسية عبر اتباعها لاستراتيجية التخويف من تغيير النظام السياسي القائم، ومهاجمة كافة الحركات التي تنادي بالتغيير، واللجوء إلى سياسة تحويل انتباه الجمهور عن سلبيات تلك النظم السياسية. ولكن نجاح وسائل

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني (محرر)، موسوعة السياسة، ج3، ط1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983) ص451: 453

[2] علي الصاوي، مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة، ط1 (جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995) ص50

[3] شيماء ذو الفقار، دور المادة الإخبارية في التليفزيون المصري في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة: دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الإذاعة ، 2000) ص32

الإعلام في أداء وظيفة دعم الشرعية السياسية يـرتبط بمـدى مصـداقيتها، ومـدى التوافـق بـين الممارسات السياسية والشرعية، حيث أن تجاهل وسائل الإعلام لسلبيات النظـام أمـر لا يـدعم شرعية النظام السياسي، بل قد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين السلطة السياسية والمواطنين، ومـن ثم إشاعة التوتر[1]. وهـو مـا يعنـي أن تزييـف وسـائل الإعـلام الحكوميـة لممارسـات السـلطة السياسية بما يناقض الواقع أمر يسهم في فقدان ثقـة المـواطنين في النظـام السـياسي، ومـن ثـم انهيار شرعيته.

ومن منظور آخر يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً في تقويض شرعية النظم السياسية مـن خلال عدة آليات من بينها التركيز عـلي سـلبيات النظـام السـياسي، والنقـد الشـديد لسياسـاته ونخبته، والتشكيك في المهارات السياسية لهذه النخبة، وقدرتها عـلي تحمـل المسـئوليات التـي ألقيت علي عاتقها، ووصمها بالفساد والتزوير والانتهازية ونهب المال العام، والسعي من أجـل تحقيق مصالحها الخاصة، دون الاكتراث بمصالح المواطن والمـواطنين، والتشـكيك فـيما تطرحـه من وعود، والتركيز علي منـاطق الصراع والانقسـام بـين أفرادهـا، إلي جانـب الاهـتمام بمتابعـة أنشطة قوي المعارضة والاحتجاج وإضفاء الشرعية عليها[2].

ومما سبق يمكنا أن نقول إن وسائل الإعلام قد تلعب دوراً في التمهيـد للثـورات، مـن خـلال تقويض شرعية النظم السياسية.. ذلك أنه إذا ما تآكلت شرعية النظام السياسي في بلد ما، أصبح أكثر عرضة للانهيار، ومن ثم فاحتمال قيام الجماهير بثورة ضده أمر وارد حدوثه[3].

ثانياً: وسائل الإعلام ونمو حالة الحرمان النسبي

يعبر الحرمان النسبي (Relative Deprivation) عـن حالـة نفسـية واجتماعيـة ديناميكيـة تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسـان أو المجموعـة مـن البشر وتطلعـاتهم في الحصـول عـلى الرفاهية أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها، ومن ثم فإن عمـق ومدي الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمـان، وفقـاً لهـذه الرؤيـة، هـو الحـافز الـرئيسي

[1] محمد سـعد إبـراهيم، الإعـلام التنمـوي والتعدديـة الحزبيـة،ج1(القـاهرة، دار الكتـب العلميـة للـنشر،2002) ص.ص274 : 275

[2] إيمان محمد حسني، علاقة الأطر الصحفية لأنشطة الحركات السياسية والاجتماعية باتجاهات الشباب المصري نحوها، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة، 2010).، ص.ص 98- 99

[3] Tiruneh, Gizachew. "What Causes Social Revolutions?" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Crowne Plaza Hotel Ravinia, Atlanta, Georgia, Jan 06, 2010,p.47

للعصيان الجماهيري[1]. وبالتالي فإن المحرومين هم أكثر الأفراد شعوراً بعدم الرضا مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، وتلك المعاناة تؤدي بالأفراد إلى تنظيم أنفسهم في محاولة لإجبار السلطات والمؤسسات علي تحسين ظروفهم، فالفقر الاقتصادي والكبت السياسي يؤديان بالأفراد للثورة ضد الأوضاع القائمة[2].

ولا شك أن نمو حالة الحرمان النسبي وما ينتج عنها من سخط اجتماعي قد تكون أحد الوسائل التي تفسر أسباب حالة عدم الاستقرار في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم تكون دافعاً لاندلاع موجات الغضب ضد النظام القائم التي قد تنتهي إلى ثورة.

ومن أهم المحاولات في تفسير قيام الثورات المحاولة التي قام بها تيد جور في كتابه الشهير بعنوان "لماذا يثور الناس" المنشور عام 1970، والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاقى بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي، ونمو الأفكار الثورية على أي نحو، فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع، وكلما تقلصت شرعية النظام، وكلما نمت الأفكار الثورية، كلما كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة [3].

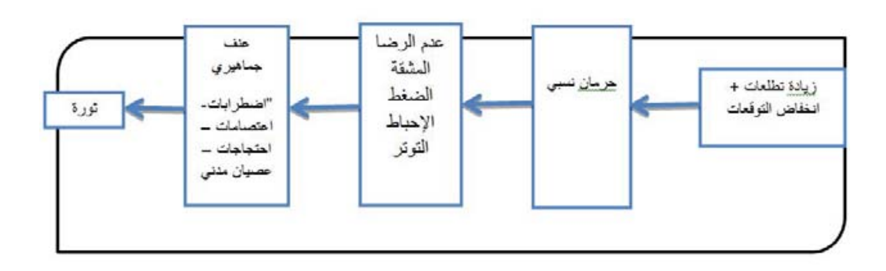
وتحدد هذه النظرية مجموعة من الشروط لظهور السلوك الجمعي من بينها الظروف البنائية التي تساعد على توليد الغضب والسخط لدى الجماهير مثل انتشار الفقر، وغياب العدالة والمساواة، وميل الرأي العام إلى رفض النظام والمطالبة بإسقاطه، بالإضافة إلى وجود إجماع عام على تحديد مشكلات بعينها، إلى جانب وجود حادث أو عدة أحداث تشعل الموقف، أو نشوب أزمة من شأنها إضعاف الحكومة وتدهور قدرتها في المجتمع، إلى جانب القدرة على التنظيم والتعبئة من خلال الحركات الاجتماعية التي تنشأ احتجاجاً على الأوضاع القائمة[4]

[1] هناء عبيد: من الحرمان إلي التوقعات: الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 187 يناير 2012، المجلد 47، ص53

[2] إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، ط1(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996) ص176

[3] أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشر – العدد42-أبريل2011، ص.ص 21- 22

[4] James A. Davis , A Formal Interpretation of the Theory of Relative Deprivation, Sociometry, vol.22, No .4, (Dec 1959),p.281, available at http://www.sozialpsychologie.uni-frankfurt.de/wp-content/uploads/2011/10/Davies_1959.pdf



شكل (٢) من يفسر أسباب الثورات في إطار نظرية الحرمان النسبي

وحول دور وسائل الإعلام في تنمية الشعور بالحرمان لدي المواطنين، فقد أشار روبنسون ضمن دراسته عن وسائل الإعلام والثقة السياسية إلي مصطلح الآفة الإعلامية Media Malaise ليشير إلى التأثير السلبي لوسائل الإعلام على الثقة في الحكومة، والذي يقود إلى تعزيز السخط السياسي لدى الجماهير، من خلال رسائل اتصالية تحمل للجمهور عدم نجاح سياسات العمل الحكومية، وعدم استجابة المؤسسات الحكومية لاحتياجات الجمهور، بالإضافة إلى الإجحاف الإعلامي لأعمال المؤسسات الحكومية والقائمين عليها باستخدام نمط التغطية الإخبارية التفسيرية السلبية لأعمال المؤسسات الحكومية، والذي يؤدى بدوره إلى تراجع الثقة الجماهيرية، ويعزز الأحكام الساخطة والسلبية نحو المؤسسات الحكومية والمسئولين الحكوميين[1]. ويمكن أن تسهم بعض وسائل الإعلام في تعميق مشاعر الإحباط والسخط الاجتماعي من خلال تركيزها على الأخبار السلبية التي تكشف عن عدم اكتراث المسئولين بأحوالهم، وإبراز تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئات المجتمع. فضلاً عن دورها في رفع تطلعات المواطنين، وهو ما قد يترتب عليه حدوث ثورة بحسب ديفيز الذي قدم صيغة تفسيرية لذلك تعرف بمنحني "J"، موضحاً أنه خلال فترة ارتفاع التوقعات، يميل خط الإشباع المتوقع للرغبة إلى الارتفاع، ويمضي موازيا لهذا الخط "خط الإشباع الواقعي للرغبة"، وإذا وجد الناس قدرا معقولا مما يتوقعون وجوده فليس محتملا أن يقوموا بثورة[2]. وقد يمر المجتمع بمرحلة من تردى الأوضاع الاقتصادية

[1] هبة شاهين، دور وسائل الإعلام في تهيئة الجمهور المصري نحو الثقة في الحكومة، المؤتمر الدولي السادس عشر بكية الإعلام: الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين:الواقع والتحديات،كلية الإعلام،جامعة القاهرة،13- 15يوليو2010، ص1296

[2] ا.س.كوهان، مرجع سابق، ص222

فتحبط التوقعات، وفجأة تظهر فجوة كبيرة بين ما يريده الناس وما يستطيعون الحصول عليه وهو ما قد يؤدي إلى سخط الجماهير[1].

وبرغم ما سبق، إلا أن العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي أو الثورة ليست علاقة مباشرة، فهناك متغيرات وسيطة تؤثر على العلاقة بينهم، فالحرمان الاقتصادي لابد أن يصاحبه وعي اجتماعي كعامل مساعد، حتى يؤدي إلى نتائجه الخاصة بالتوتر النفسي على المستوي الفردي ثم الغضب الاجتماعي على المستوي الجماعي[2].

ويشير علي ليلة إلي أن بعض وسائل الإعلام قد ساعدت علي تفجير ثورة يناير من خلال توعية الجماهير بواقعها من خلال أنها ساعدت في تولد نوع من السخط العام، عبر إبرازها عجز النظام عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وكذلك فضحها لحالة الفساد والتردي الأخلاقي والتسيب الإداري، والاعتداء علي المال العام، والفساد الواضح للنخبة وهو ما أدي إلي تعميق حالة السخط العام، أما الشرط الثاني فقد تجلي في دور الإعلام في تنمية وعي الجماهير الذي ساعدها في تشخيص الوضع الحاضر، خاصة أنه في ظل عصر الفضائيات المفتوحة وتكنولوجيا الإعلام المتقدمة، فإن الجماهير تكون قادرة علي التمييز بين المعطيات أو البيانات التي تستهدف تزييف وعيها[3].

ثالثاً: وسائل الإعلام والحشد والتعبئة Mobilization theory

تعتبر نظرية الحشد أحد الروافد التي تفسر أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية، فهي ترى أن مثل هذه الحركات تنشأ كامتداد لتجاهل المطالب الجماهيرية من قبل الحكومات، وكذلك بسبب حالة الظلم والقهر والاستعباد التي يعيشها مجتمع ما في ظل نظام يتسم بالديكتاتورية[4].

---

[1] ايمان أحمد رجب، أمل حمادة، المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق مجلة السياسة الدولية:اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية،العدد 184، إبريل 2011 ص9

[2] فاروق يوسف يوسف، السلوك السياسي: مقدمة لدراسة السلوك الإنساني والسياسة، ط3 (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1988) ص83

[3] علي ليلة، متغيرات الثورة في النظام العربي المعاصر قراءة في صفحات ثورة يناير المصرية، بحث مقدم إلي ندوة الشباب العربي وثورة الاتصالات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تحت الطبع، معهد البحوث والدراسات العربية، ديسمبر 2012، ص34-35

[4] Maureen Catherine Feely :Transnational movement, Human rights and Democracy: legal Mobilization Strategies and Majoritarian Constraints in Kenya(1982-2002) , Unpublished Doctoral Dissertation (PHD), University of California,2006,p.95

وبحسب هذه النظرية فإن عملية الحشد أو التعبئة في البداية تبدأ من خلال مجموعة من الناشطين الحالمين بالتغيير، وسرعان ما يتعاطف معهم قطاعات عريضة من الرأي العام، وهو ما يطلق عليه بحسب هذه النظرية "دائرة الضمير" ليتم تنسيق العمل بعد ذلك في مجموعات كبيرة من قيادة وتنظيم مسبق .[1]

وتتناول الدراسات العلمية علاقة وسائل الإعلام بتلك النظرية في إطار كيفية استخدام أعضاء الحركات الاحتجاجية لوسائل الإعلام، وتحديداً الإلكترونية في عملية التعبئة السياسية "Political mobilization" حيث إن الحركات الاحتجاجية تلجأ للفضاء الإلكتروني لعدة أسباب من بينها: التضييق على الحريات، بالإضافة إلي كونها وسيلة لنشر المعلومات دون أي رقابة، فضلاً عن أنها ساحة للمناقشات الحرة لكافة المواطنين، فضلاً عن كونها وسيلة تمنح فرصاً متساوية للتعبير السياسي[2].

وتستخدم الحركات الاحتجاجية شبكة الإنترنت بأدواتها المختلفة من المدونات والمنتديات والشبكات الاجتماعية في عملية التعبئة السياسية، من خلال تدشين حملات عبر هذه المواقع، تساعد على تعريف مستخدمي الانترنت بأهداف هذه الحركات وتتم عملية التعبئة على مستويين أولهما تكوين آراء عن هذه الحركات، وثانيهما يتعلق بمرحلة السلوك عقب اقتناع جمهور المستخدمين بأهداف هذه الحركات..

كما أن بعض الحركات تتمكن من استخدام هذه المواقع في عملية التعبئة السياسية من خلال: تأطيرها لبعض الأحداث، وخاصة المرتبطة بعدم المساواة، وانتهاك حقوق الإنسان، وعدم إتاحة الحق للأقليات في تقرير مصيرها، وكشف مظاهر الفساد، والتركيز على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وطبقاً لهذا المنظور فقد تم توظيف موقع "الفيس بوك" على سبيل المثال من قبل الحركات الاحتجاجية كآلية للحشد والتعبئة لثورة 25 يناير.

---

(1) Tilly, C, From mobilization to revolution. (London: Addison-Wesley,1978) p.69

(2) bi yun huang: analyzing a social movement's use of internet: resource mobilization, new social movement theories and the case of falun gong: , Unpublished Doctoral Dissertation (PHD, the School of Library and Information Science, Indiana University,2009,p430

رابعاً: وسائل الإعلام وتشكيل الوعي الثوري

إن دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الثوري أحد الآليات التي تستخدمها تلك الوسائل في التمهيد للثورات، وتستطيع الصحافة أن تؤدي ذلك من خلال دورها التنويري، حيث كانت أحد الآليات التي استخدمتها في التمهيد لثورة 1919، حيث أخذت على عاتقها منذ نشأتها مسئولية تنوير الأذهان، ومحاربة الاستبداد والاستقلال، فعمدت إلى نشر أفكار وآراء رواد الفكر المصري الحديث في معاني الوطن والوطنية، وأنظمة الحكم المطلق والمقيد، والديمقراطية، والتمثيل النيابي، وحرية التفكير والتعبير [(1)].

كما أن هناك مرتكزا آخر وهو ما يسميه المؤلف "عدوي الثورات" بمعني أن أحد الآليات التي تستخدمها وسائل الإعلام، ومن بينها الصحافة في التمهيد للثورات، هو نقلها للثورات التي تقع في الدول الأخرى، وإضفاء الشرعية عليها، وشرح أسبابها وتفاصيلها للمواطنين، خاصة إذا ما كانت تتوافق ظروف تلك المجتمعات وتتشابه مع بعضها البعض. وهو ما أقدمت عليه الصحافة المصرية في التمهيد للثورة العرابية حينما اهتمت بنقل أحداث الثورة الفرنسية للمصريين، وأثنت على نجاحها في تحقيق أهدافها[(2)].

[(1)] Tilly, C, From mobilization to revolution. (London: Addison-Wesley,1978) p.69

[(2)] محمد عبد الحفيظ الباز، موقف الصحافة المصرية من الثورة العرابية فى الفترة من 1877 إلى 1882، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2003)، ص461

المحور الثالث:

ملامح وسمات المناخ العام المصري قبل ثورة 25 يناير(2005-2010)

ثمة مجموعة من العوامل شكلت المناخ العام خلال فترة ما قبل الثورة قد ساهمت بشكل رئيسي في تنمية السخط المجتمعي ومشاعر الكراهية لدي المصريين، ومن ثم اندلاع الثورة .. وهو ما سنعرضه تفصيلياً في السطور التالية:

1- تردي أداء النظام السياسي وتآكل شرعيته

خلال السنوات الأخيرة من حكم نظام مبارك كان الحزب الوطني مهيمناً على كافة جوانب العملية السياسية، وكان يتوزع حوله مجموعة من الأحزاب الأخرى متهالكة ليس لها فاعلية سياسية، ولا فائدة منها سوي إضفاء الشكل التعددي على النظام السياسي المصري. وفي ظل هذا الوضع تزايدت حدة الاحتقان السياسي خاصة مع ممارسات النظام القمعية وعدم احتكامه للإرادة الشعبية للمصريين، وهو ما تسبب في إحداث حالة من الفراغ السياسي، حيث أدت الأوضاع السلطوية القائمة إلى محاصرة المنظمات الشعبية، وإحكام سيطرة أجهزة الأمن عليها، فحرم ملايين المصريين من المشاركة في العمل العام.

وتشير إحدى الدراسات إلى مصدر آخر من مصادر الاحتقان والتوتر في بنية النظام السياسي المصري، يتمثل في تصاعد أهمية الدور الذي يؤديه جمال مبارك في إطار إدارة العملية السياسية، والذي بدأ عام 2000 حينما انضم جمال مبارك إلي عضوية الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أن نقطة التحول في دوره السياسي ارتبطت بتشكيل لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم وتوليه أمانتها، وهو ما فتح الباب واسعاً في الحديث عن التوريث السياسي[1].

وهناك مجموعة من المتغيرات قد أثرت بالسلب علي النظام السياسي، ولعبت دوراً محورياً في تفجير الثورة، أولي هذه المتغيرات يتجسد في عجز النظام السياسي عن إدراك وتوجهات النظام العالمي، بشأن مطالب الإصلاح في مصر، حيث أتقن النظام حرفة المراوغة والخداع والبيانات الزائفة، فيما يتعلق بتعامله مع هذه القوي والمنظمات، أما المتغير الثاني، فيتعلق بتردي أداء النظام السياسي علي الصعيد الإقليمي وتأكل مكانة مصر في نطاق إقليم الشرق الأوسط، وفي القارة الأفريقية، وهو ما جعل

[1] خالد كاظم أبو دوح، نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، العدد 42، أبريل 2011، ص52

مصر تتحول إلي دولة ضعيفة يقودها نظام سياسي عاجز متردي، أما المتغير الثالث فيتعلق بتشويه واهتزاز بناء قوة النظام السياسي، وهو ما أدي إلي نشر حالة من الفوضى فيما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث.. وساعد على تمدد الفساد داخل المجتمع[1].

وفي ضوء ذلك اتخذت الصحافة الخاصة والحزبية المشهد السياسي وسيلة للتأكيد على ضعف النظام، والتأكيد على أنه غير قادر علي البقاء والإصلاح، بعد إصابته بحالة من الجمود السياسي، فضلاً عن أنها كانت تركز على إبراز الانقسامات والصراعات بين صفوف الحزب الحاكم. فقد كانت بعض الأحزاب تستخدم صحفها في محاولة لإزاحة النظام السياسي بشرعيته المتآكلة، من خلال التشكيك في سياسات النظام وقراراته، وتلجأ إلى التهوين من شأن رموز هذا النظام وتشويه صورتهم أمام الرأي العام، وتحاول تقديم أعضاء الحكومة في صورة إعلامية منفرة مركزة على العيوب[2]. وفي هذا الصدد أكد عبد اللـه السناوي أن صحيفة العربي قد تعمدت التأكيد على أن النظام من داخله قد فقد شرعيته، وأنه يتعين تغييره من أجل كسر حاجز الخوف وتوسيع سقف النقد [3]. كما أوضح عبد الحليم قنديل أن بعض هذه الصحف قد استغلت هيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية في الهجوم علي شخص الرئيس، ووصفه بالديكتاتور والمستبد والفرعون الذي لا يريد ترك الحكم إلا بعد مماته، ومن ثم ارتفع سقف نقد الرئيس السابق مبارك، وهو ما ساهم في تحطيم صورته لدي الرأي العام[4]. وفي هذا الإطار يصنف البعض الصحافة الخاصة في نقدها للنظام السياسي وزعزعة شرعيته إلى نمطين أساسين، الأول: ما يسميه "صحافة المواءمات" التي استغلت حالة الاحتقان في بنية النظام السياسي، وتطرقت إلى العمل على تحطيم أطراف النظام الممثلين في أعضاء الحزب الحاكم، وكذلك المسئولين الحكوميين. والنمط الثاني "صحافة غاضبة" التي استغلت هذا المشهد للهجوم مباشرة على شخص مبارك [5]. كما أن بعض الصحف مثل صحيفتي العربي الناصري والدستور قد استغلت ظهور جمال مبارك علي الساحة في إدارة نقاش واسع حول قضية التوريث، واتخذت منها ذريعة للهجوم على شخص الرئيس السابق مبارك، بأنه يهيئ نجله لتوريثه حكم مصر، وهو ما أكده جمال فهمي قائلاً: أن التوريث كان بمثابة "اللقمة" التي التقطتها بعض الصحف لإسقاط نظام مبارك[6].

---

(1) علي ليلة، مرجع سابق، ص.ص 21: 27

(2) محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية للصحافة، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003) ص241

(3) مقابلة مع عبد اللـه السناوي، في مكتبة ديوان بالزمالك، 16-3-2012

(4) مقابلة مع عبد الحليم قنديل، في مكتبه بجريدة صوت الأمة، 26-3-2012

(5) مقابلة مع محمد الباز، في مكتبه بكلية الإعلام، 21-2- 2013

(6) مقابلة مع جمال فهمي، في الزمالك، 6-11-2012

وكان ذلك نتيجة أن النظام قد سمح بالهجوم عليه، وسمح بما لا يسمح به من قبل ووصلت الانتقادات الموجهة إليه إلي هدم شرعية وجوده نفسه[1].

2- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

لا شك أن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان أحد العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في زيادة السخط الاجتماعي لدي المصريين، واندلاع العديد من المظاهرات والاحتجاجات المناهضة لنظام مبارك والمطالبة بالإصلاح والتغيير، وقد تجلت مظاهر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عدة مشاهد: انهيار الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين، وتدهور أحوال التعليم، وزيادة نسب الفقر والعشوائيات وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض مستوي الدخول في مقابل ارتفاع مستويات الأسعار بشكل مبالغ فيه أدي إلي أن أصبحت فئة عريضة من المواطنين غير قادرة علي تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية، الأمر ساهم في زعزعة شرعية نظام مبارك نتيجة عدة عوامل من بينها نمو حالة من السخط المجتمعي لدي المصريين أمام عجز النظام عن إشباع احتياجات المواطنين. فضلاً عن تزايد مظاهر مؤشرات كراهية الدولة وعدم الرضا العام وضعف وانعدام الثقة بين المواطن والدولة نتيجة تزايد الوعود الحكومية التي كانت ترد في بيانات الحكومة دون تحقق، وتهميش الطبقة الوسطى، وتفشى مظاهر الفساد السياسي والتي كان على رأسها تزوير انتخابات مجلسي الشعب والشورى[2].

وفي ظل ذلك كانت الصحف الخاصة والحزبية تندد بفشل النظام في إدارة شئون البلاد، وعدم قدرته على تلبية احتياجات المواطنين، كما ساهمت هذه الصحف في تعميق الشعور بانفصال النظام السياسي عن المجتمع، وتعميق الفجوة بين مسئولي النظام والمواطنين من خلال إبراز المفارقة بين عيشة مسئولي النظام في رفاهية شديدة، وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين، وهو ما يجعلنا نقول إن هذا النمط من الصحف أو بعضها قد ساهم في تنمية شعور الكراهية لدي المصريين إزاء النظام الحاكم.

وفي هذا الصدد، أكد صلاح عيسى أن أحد الدعائم الأساسية التي استندت إليها الصحافة الخاصة تحديداً في التمهيد لثورة يناير هي إبرازها لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع، وتركيزها على فكرة محورية مفادها أن رموز هؤلاء النظام لا يسعون

[1] محمد عبد الحفيظ الباز، صحافة الإثارة: السياسة والدين والجنس في الصحف المصرية، ط1(القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2009)، ص137

[2] أحمد مجدي حجازي، مرجع سابق، ص.ص 43: 44

سوي لخدمة مصالحهم، وأنهم اعتادوا نهب ثروات المجتمع، وهو ما ساهم -بحسب رأيه- في تنمية السخط المجتمعي لدي المواطنين إزاء رموز النظام [1].

وفي الوقت الذي هاجمت الصحف الحزبية والخاصة سياسات النظام، اتبعت الصحافة القومية سياسات التجاهل والتزييف في تعاملها مع مشاكل المواطنين، وهو ما تسبب في إحداث حالة من فقدان الثقة في هذه الصحف ترتبت عليها فقدان الثقة أيضاً فيما تنقله من تصريحات عن مسئولي النظام حيث إنها كانت تحاول إقناع المواطنين بإيجابية النظام دون أن تكون هناك إنجازات فعلية له علي أرض الواقع[2]. وهو ما أدي إلي اتجاه المواطنين نحو الصحف الخاصة، لأنها أفرزت لغة صحفية أكثر شعبية من منطلق أن الكتابة بداخلها كانت تستقى من القاموس الشعبي، فضلاً عن تقديمها منتجات صحفية تستهدف مخاطبة القارئ على المستوى الغريزي[3]. وهو ما ساهم بحسب رأي المؤلف في زيادة مؤشرات كراهية المواطنين للنظام، نتيجة ما كانت ما تقدمه من معالجات تهدف إلى تعميق الفجوة بين رموز النظام والمواطنين. وما يؤكد ذلك ما أثبتته إحدى الدراسات من أن الاعتماد على الصحف الخاصة والقنوات الخاصة قد ساهم في انخفاض مستويات الثقة السياسية، ونمو حالة من السخط السياسي لدي بعض المواطنين الذين يعتمدون قراءة هذه الصحف ومشاهدة تلك القنوات[4].

3- انتشار الفساد الإداري والسياسي

انتشر خلال عهد مبارك العديد من مظاهر الفساد من بينها إهدار المال العام، والاختلاس، وسلب حقوق المواطنين، وإضاعة ثروات البلاد من أراض، وانتشار الرشوة، وتزوير نتائج انتخابات المجالس النيابية والمحلية لصالح الحزب الحاكم، عبر إغلاق الصناديق قبل انتهاء عمليات التصويت، ودفع رشاوي للناخبين للتصويت لصالح الحزب الوطني[5].

وأشارت إحدى الدراسات إلى أن طبيعة النظام السلطوية قد أدت إلى تكوين ما يسمي بـ "الدوائر السلطانية" أي الشبكات الممتدة في أوساط المسئولين ورجال الأعمال المتحلقة حول

[1] مقابلة مع صلاح عيس، في مكتبه بجريدة القاهرة، 17-10 - 2012

[2] مقابلة مع محمد الباز، مصدر سابق

[3] محمود خليل، هشام عطية، مستقبل النظام الصحفي المصري: عناصر وآليات تطور الصحافة المصرية وسيناريوهات التطور المستقبلي 2020/2000،المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثاني – العدد الثالث، يوليه/ سبتمبر 2001، ص. ص32: 33

[4] هبة شاهين، مرجع سابق، ص1351

[5] هاني محمود، وآخرون، الثورة المصرية في عيون بعض شعوب العالم، تقرير شهري يصدر عن عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، السنة الخامسة، العدد 55، يوليو 2011، ص5

أسرة الرئيس السابق حسني مبارك، حيث استخدم مبارك وابناه علاء وجمال سلطاتهم بشـكل رسمي أو غير رسمي لإصدار قرارات تقضي إلى تخصيص الأصول العامة أو منح مواقع تنافسية متميزة بالسوق، لصالح حلفائهم المقربين بغرض الإثراء المشترك[1].

وفي هذا الصدد، دشنت الصحافة الخاصة والحزبيـة العديـد مـن الحمـلات الصـحفية التـي كشفت من خلالها عن العديد مـن قضـايا الفسـاد، خاصـة التـي تتعلـق منهـا باسـتيلاء نجـلي الرئيس السابق مبارك، وبعض رجال الأعمال على أراضي الدولة وممتلكاتها.

وأشار عبد اللـه السناوي إلي أن تلك الصحف كانت تتعقب ما يسـميه "شـبكات المصـالح" المرتبطة بجمال مبارك، باعتبارها إحدى الوسائل لعرقلة مشروع التوريث.[2] كما أشار إبـراهيم عيسي إلي أن المغزى الرئيسي من التركيز علي وقائع الفساد المتعلقة برجـال النظـام مـا هـو إلا أحد الأدوات التي اتبعتها الصحافة الخاصة في تعبئة الرأي العام بمشاعر الكراهية والبغض مـن ممارسات النظام، لدرجة تجعل المواطنين يشعرون بأن الدولة وأنظمتها المختلفة هي الحاميـة والداعمة لمظاهر الفساد، ومن ثم يساهم في توليد حالة من الشك وانعدام الثقة بين المواطنين من جهة، وبين أفراد النظام من جهة[3].

4- الممارسات القمعية لجهاز الشرطة

كانت أبرز الملامح المميزة للمناخ العام خلال فترة ما قبل الثورة، هـو تـفشي سـلطة وبطـش جهاز الشرطة في ظل استمرار العمـل بقـانون الطـوارئ، وتجلـت الممارسـات القمعيـة للجهـاز الأمني في عدة ظواهر، من بينها القبض على بعض المواطنين، وتعذيبهم وسحلهم حتى المـوت، فضلاً عـن مصـادرة الحريـات مـن خـلال اسـتخدام العصـا الأمنيـة، وقمـع أيـة مظـاهرات أو اعتصـامات تنـدد بسياسـات نظـام مبـارك، بالإضـافة إلى ملاحقـة ومطـاردة بعـض السياسـيين والنشطاء والصحفيين المناهضين لسياسات النظام.

في ظل هذا المناخ، مارست الصحافة الخاصة والحزبية دوراً كبيراً في الكشف عـن انتهاكـات حقوق الإنسان، وحاولت أن تنقلها عبر الأطر التحريضية التي سـاهمت في تعبئـة الـرأي العـام

---

[1] عمرو عادلي، دولة الفساد في عهد مبارك تفـاعلات السـلطة والـثروة (1990- 2011)، مبـادرة الإصـلاح العـربي ضمن دراسات مركز المبادرة، مارس 2012، ص2

[2] مقابلة مع عبد اللـه السناوي، مصدر سابق

[3] مقابلة مع إبراهيم عيسي، في مكتبه بجريدة التحرير، 4-12-2012

المصري بمشاعر الكراهية ضد سياسات النظام بوجه عام، والرئيس السابق مبارك بوجه خاص، فكانت دائماً ما تكرس إلى أن الدافع الرئيسي لهذه الانتهاكات هو دعم بقاء مبارك في الحكم.

وفي هذا الصدد، أوضح إبراهيم منصور أن صحيفة الدستور كانت تخصص مساحات واسعة للتنديد بتلك الانتهاكات، كأحد العوامل الرئيسية فيما أسماه "الحرب الصحفية ضد نظام مبارك" بمعني أنه في ظل المضايقات التي كان يمارسها النظام على الصحافة الخاصة، كانوا يتوسعون في نشر هذه الانتهاكات من منطلق إنها أحد الأدوات التي تسبب صداعاً لدي مبارك ونظامه من قبل المجتمع الدولي[1]. وقد تواكب ذلك مع وجود برامج جماهيرية في القنوات الفضائية تكرس ساعات بث واسعة للانتهاكات من خلال تطرقها لكشف تنكيل الأمن بالقضاة وضربهم، والصحفيين، ووقائع التعذيب داخل السجون وغيرها من القضايا التي ساعدت الفضائيات علي جعلها علي رأس اهتمامات وأجندة أولويات الرأي العام المصري[2]. كما تواكب ذلك مع تطور استخدام الشباب لمواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات في إبراز تلك الانتهاكات، عبر إنشاء صفحات خاصة على مواقع تويتر وفيس بوك تندد بهذه الانتهاكات، وهو ما تجلي بوضوح في إنشاء صفحة "كلنا خالد سعيد" والتي تمكن عبرها الشباب من الدعوة لثورة 25 يناير.

5- نمو حركات الاحتجاج وبروزها في الشارع المصري

تعتبر الحركات الاجتماعية أحد وكالات التغيير الاجتماعي، حيث يكون بعض الناس غير مقتنعين بما يحدث داخل المجتمع من أمور سياسية واقتصادية، أوعن طريق احتكاكهم يتبلور لديهم شعور وإدراك ورغبة في تأسيس أو تشكيل جماعة اجتماعية منظمة، تطالب بتغيير الأمور التي لا تتفق مع قناعتهم ومن خلال اجتماعاتهم وبياناتهم وتظاهراتهم يطرحون مواقفهم وآراءهم الصريحة التي تمثل أهداف حركتهم، أي إنها وسيلة لتحريك وعى الناس لتطالب بالتغيير[3].

وقد تطورت حركة الاحتجاج السياسي بميلاد حركة كفاية وتنظيمها أول مظاهرة في يوم 12 ديسمبر2004 تحت شعار "لا للتمديد لا للتوريث"[4]. ثم ظهرت بعدها عدة حركات مطالبة بالإصلاح والتغيير منها: حركة شباب 6 أبريل، وتجمعات المدونين، وما عرف بتيار الاستقلال بين

---

[1] مقابلة مع إبراهيم منصور، في مكتبه بجريدة التحرير، 5- 4- 2012

[2] هناء فاروق، أطر تقديم انتهاكات حقوق الإنسان في خطاب الصحافة المصرية 2005-2008، مجلة بحوث الرأي العام، مج 11، عدد 2011، تحت الطبع ، ص4.

[3] معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، ط1 (القاهرة: دار الشروق، 2004) ص120

[4] عبد الغفار شكر، حركات الاحتجاج .. من الاستعداد الماضوى إلي قلب الثورة، (في) : عمرو هاشم ربيع (محرر) ثورة 25 يناير، قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية،2011) ص28

القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعة، وائتلاف المصريين من أجل التغيير، وكذلك جماعة العمل الوطني والتي رفعت شعار "لم يعد الصمت ممكنا"، والحملة المصرية ضد التوريث والتي رفعت شعار "مايحكمش"، والجمعية الوطنية للتغيير.

وعلى خلفية هذه التربة المتواترة تطورت ثقافة الاحتجاج الاجتماعي، ونزلت هذه الحركات إلى الشارع المصري، وهو ما ترتب عليه كسر حاجز الخوف من بطش الدولة وأجهزة القمع البوليسية، وانتزاع حق التظاهر السلمي في الشارع المصري دون انتظار لاستئذان أجهزة الأمن، ورفع مستوي وحدة نقد السلطة وفسادها، وتسليط الضوء على التزاوج بين السلطة والثروة وانغماس رجال الأعمال بالمشاركة مع رموز النظام في الفساد المالي والسياسي، وزيادة وتيرة الطلب على الديمقراطية لدي قطاعات شعبية واسعة[1].

وتعد وسائل الاتصال بالنسبة للحركات الاجتماعية بمثابة متنفس أساسي يتيح لها طرح أفكارها ورؤاها، كما تشكل أداة تتيح لها عرض مشكلات الواقع الاجتماعي الذي تسعي إلى تغييره، وتأكيد الفجوة بين الواقع الفعلي المحبط والواقع الذي تنشده، كما تعتبر تلك الوسائل الاتصالية على اختلاف أشكالها أداة رئيسية لتعبئة الجماهير خلف الحركة وضم المزيد من الأعضاء لها[2]. وفي هذا الصدد، أكد إبراهيم عيسى أن بعض الصحف الخاصة والحزبية قد اتبعت نهج مساندة هذه الحركات باعتبارها "شوكة في حلق نظام مبارك"، وأوضح أن صحيفة الدستور كانت تحرص على متابعة فعاليات هذه الحركات والدعوة إلى مساندتها، مؤكداً على أن الصحيفة قد حرصت على إبراز بعض المفاهيم الاحتجاجية مثل تيار استقلال القضاء في مواجهة النظام المستبد[3]. وهو ما يعني أن خطاب هذه الصحف أو بعضها قد ساهم في نشر ثقافة الاحتجاج في الشارع المصري خلال السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

---

[1] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص20

[2] حسام إلهامي، استراتيجيات الخطاب الإعلامي الاحتجاجي: دراسة تحليلية لخطاب الحركات الاحتجاج الاجتماعي على شبكة الانترنت، المؤتمر الدولي السادس عشر بكية الإعلام :الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين:الواقع والتحديات،كلية الإعلام،جامعة القاهرة،13-15يوليو2010، ص1248

[3] مقابلة مع إبراهيم عيسي، مصدر سابق

6. تحليل إشكالية علاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية وبروز الإنترنت كوسيلة إعلامية

اتسمت علاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية بالتعقيد الشديد، وهو ما تجلي بشكل واضح في مطاردة وملاحقة نظام مبارك للصحفيين والإعلاميين المناهضين لسياسات النظام، وتجلي ذلك بشكل واضح في التربص ببعض الصحفيين، ومعاقبتهم بالحبس، وبدا ذلك واضحاً من خلال تحريك عدد من الدعاوي القضائية ضد الصحفيين، من بينها الدعوي التي حررها أحد أعضاء الحزب الوطني في 13 ديسمبر 2006 ضد كل من إبراهيم عيسي، وعادل حمودة، ووائل الإبراشي، وعبد الحليم قنديل بتهمة سب وقذف الرئيس، وكذلك إلقاء القبض علي حسين عبد الغني مدير مكتب الجزيرة بالقاهرة في 26 أبريل 2006 بتهمة بث دعايات كاذبة تثير البلبلة، وتم حبسه احتياطياً بالمخالفة لنص المادة 40 من قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996 والتي قررت عدم جواز حبس الصحفيين احتياطيا[1]. وغيرها من الدعاوي القضائية التي تم من خلالها ملاحقة الصحفيين والإعلاميين باسم سب الرئيس السابق مبارك، ونشر الأخبار الكاذبة التي تستهدف إثارة البلبلة في البلاد.

في ظل هذا المناخ من التربص بحرية الرأي والتعبير، وملاحقة أصحاب الرأي، بدأ يتعاظم دور الإنترنت كوسيلة إعلامية بأدواته المختلفة من المنتديات والمدونات ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة في ظل صعوبة فرض الرقابة من قبل الحكومات على ما يكتب بهذه المواقع. حيث قدمت المدونات مجالاً منافساً وأحياناً بديلاً يطرح مالا تقدمه وسائل الإعلام السائدة من موضوعات وقضايا الشئون العامة، وأدارت نقاشاً عاماً وسعت نحو تعبئة الرأي العام في اتجاهات محددة، كما حدث في قضايا التعذيب حيث إنها عملت كسجل توثيقي لكافة وقائع التعذيب والعنف البدني أو الاعتقالات أو المطاردات التي تنال بعض الناشطين السياسيين، فضلاً عن أن بعض المدونات قد واكبت المطالبات السياسية في الشارع المصري وعبرت عنها، وأدارت حواراً سياسياً حول قضايا الإصلاح السياسي، فيما يتعلق بإجراءات نزاهة الانتخابات وإنهاء تركز السلطة وإدانة سوء الأداء العام وغيرها من القضايا[2]. وإلي جانب المدونات برزت الشبكات الاجتماعية في المجال العام كوسيلة إعلامية، خاصة مع تزايد الإقبال المتزايد عليها من قبل الشباب، وأصبحت هي الأخرى ساحة للنقاش حول مختلف القضايا، ثم تحولت إلي وسيلة تستخدمها الحركات والقوي المختلفة لنشر أفكارها والدعوة إلى تظاهراتهم التي ينظمونها.

---

[1] اعتمد المؤلف في توثيق هذه الحالات علي التقرير السنوي الثالث للمجلس القومي لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في مصر 2006- 2007، ص67

[2] هشام عطية عبد المقصود، دراسة لخطاب المدونات العربية، التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الانترنت،ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2009) ص.ص41-42

الفصل الثاني

الإعلام والتحول الديمقراطي

تمهيد

المحور الأول:

مفهوم التحول الديمقراطي وإشكاليات تحققه ومتطلباته وآلياته

المحور الثاني:

الأدوار الوظيفية لوسائل الإعلام في دعم التحول الديمقراطي وآليات تحققها

المحور الثالث:

العقبات التي تعوق وسائل الإعلام عن دورها في دعم التحول الديمقراطي

أصبح التحول الديمقراطي مطلباً ملحاً عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير، ولكن ثمة عوامل عديدة تقف عائقاً أمام تحققه في مصر وكثير من البلدان العربية بعد ثورات الربيع العربي، من بينها افتقار الأنظمة السياسية للإرادة الحقيقية بشأن الإصلاح .. ولا شك أن وسائل الإعلام تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في دفع عجلة التحول الديمقراطي، ولا يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور إذا ما توافرت لها الاستقلالية والحرية.. لذا فأن المؤلف يتناول في هذا الفصل محورين، الأول: يتطرق لإلقاء الضوء على ماهية التحول الديمقراطي، وإشكاليات تحققه، ثم يستعرض المحور الثاني دور وسائل الإعلام في دفع عملية التحول الديمقراطي.

المحور الأول:

مفهوم التحول الديمقراطي وإشكاليات تحققه ومتطلباته وآلياته

نستعرض ضمن هذا المحور ماهية التحول الديمقراطي، ومراحله، وأنماطه واستراتيجياته، والإشكاليات التي تقف عائقاً أمام تحققه، ثم نعرض لأهم متطلبات التحول الديمقراطي.

أولا: التحول الديمقراطي بين المفهوم والتعريف

علي الرغم من اتفاق غالبية المؤلفين في العلوم السياسية على أن التحول الديمقراطي كمفهوم يعنى الانتقال من النظم السلطوية الشمولية إلى النظم الديمقراطية إلا أنهم اختلفوا حول وضع النظام السياسي القائم عند التحول نحو الديمقراطية[1]، فبينما يري البعض أن التحول الديمقراطي يعني انهيار النظام السياسي القائم[2]، يري آخرون أن التحول الديمقراطي يعني تغييرا في إدارة العملية السياسية من خلال انتخابات رئاسية أو برلمانية على قاعدة التعدد الحزبي التنافسي[3]، بالإضافة إلي توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز مختلفة، بما يعنى أن الجسد السياسي ينتابه قدر من التغيير لتحل محل قيم الطاعة والوحدة التي تسود في نظام الحكم الواحد قيم التعدد والتنوع والتنافس[4]. فهو في جوهره عملية تغيير للواقع القائم وتطوير للنظام السياسي فكريا ومؤسسيا ووظيفيا لزيادة قدرته على التعامل الفعال مع هذا الواقع[5].

---

[1] Bruce E. Cain, Russell j.Dalton and Susan E. Scarrow, News Forms of Democracy? Reform and Transformation of Democratic Institutions , (In): Democracy Transformed?: Expanding Political Opportunities In Advanced Industrial Democracies, Comparative Politics series, New York, Oxford University press,2003, p.p 7-8

[2] أحمد منيسى، البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام'2003)ص31

[3] أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، ط1(القاهرة،مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر،1999) ص12

[4] على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وأفاق المستقبل (1981-2010)،ط1(القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2010) ص481

[5] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1(الإسكندرية، دار الفكر العربي، 2010)، ص134

ويتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع بعض المفاهيم الأخرى كالإصلاح السياسي، والتغير السياسي، والحراك السياسي، لذا يستعرض المؤلف حدود الاختلاف بينهم كالتالي:

الإصلاح السياسي

هو عملية تمزج بين العملية الجوهرية للإصلاح "التحول من مجتمعات شمولية سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية ليبرالية"، وبين السعي لتحقيق "الحكم الصالح" الذي يقوم على أساس ممارسة السلطة السياسية لإدارة شئون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي، فهو بمثابة الهدف الاستراتيجي لعملية الإصلاح السياسي المطلوبة عن طريق عملية تمزج بين التحول الديمقراطي والليبرالي، ضمن عملية تحديثية شاملة قادرة على نقل هذه المجتمعات من أغوار التخلف إلى أغوار الحداثة[1]. وبذلك يعد التحول الديمقراطي أحد المظاهر الرئيسية للإصلاح السياسي، إذ إنه يوفر نظاماً ديمقراطيا يقوم على مبادئ أساسية هي: الأمة مصدر السلطات، احترام حقوق الإنسان، التعددية الفكرية والحزبية، والفصل بين السلطات وغيرها من المبادئ التي تشكل جوهر الديمقراطية[2].

التغير السياسي

يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها من السلطة والإجبار والنفوذ السياسي، سواء داخل الدولة الواحدة أو في علاقة الدول بعضها ببعض، ومن ثم فإن هذا التغيير لا يتضمن في حد ذاته تحولات أساسية في منظومة البني والعلاقات الاجتماعية، وكذا لا يقتصر التغيير السياسي على مساحة السياسة الداخلية، بل ينسحب هذا التغيير ليشمل فضاء العلاقات الدولية[3].

الحراك السياسي

يشير إلى حالة من الجمود والتدهور فرضت على المثقفين والتيارات والجماعات والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، التي تمثل العناصر الأكثر وعيا وحيوية في المجتمع السياسي، والأكثر قدرة على النقد والحركة، أن تتحرك وتصعد من انتقاداتها، وأحيانا تقدم رؤية وتصورات

---

(1) إسماعيل سراج الدين، الإصلاح السياسي في الوطن العربي :المفهوم –المرتكزات –المؤشرات (في):السيد يسن، محسن يوسف (محرران)، مرصد الإصلاح العربي :الإشكاليات والمؤشرات، (الجيزة،هلا للنشر والتوزيع، 2008) ص66-67

(2) سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، ج1،ط1(القاهرة، دار الشروق،1997) ص146

(3) السيد على السيد محمد أبو فرحة، التحول الديمقراطي في موريتانيا من 2005-2009، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011) ص16-17

بديلة وممكنة ليس فقط كمخرج من حالة الجمود أو الاختناق هذه، وإنما لإنقاذ الأمة وانتشالها من حالة أقرب إلى اليأس والضياع، أو الخراب إلى آفاق الأمل والنهضة والرقى، وضمان فرص التغيير الحقيقي والتحول الديمقراطي[1]. وبذلك يري المؤلف أن الحراك السياسي مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي، وتعد عاملا من العوامل الرئيسية للتحول الديمقراطي، فلا يمكن أن يصل لهذه المرحلة دون أن تسبقها مرحلة الحراك السياسي.

وبغض النظر عن اختلاف المؤلفين حول مفهوم التحول الديمقراطي إلا أن هناك مجموعة من السمات المميزة لعملية التحول الديمقراطي وهي:

- أنها عملية طويلة ومعقدة، لأنها تتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، بحيث يتمتع المحكومين بالقدرة على رفض أو قبول أولئك الذين يحكمونهم، ورقابة من هم في السلطة، ويلتزم المحكمون بقواعد اللعبة السياسية؛ حيث يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية، وعلى فترات منتظمة عبر انتخابات حرة ونزيهة[2].

- يمكن وصف النظام في مرحلة التحول بأنه نظام "هجين" تتواجد فيه مؤسسات النظام السلطوي، جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، بل إنه يشارك الحكام السلطويين الديمقراطيين[3].

- أن التحول الديمقراطي عملية لا خطية، فليس بالضرورة أن انهيار النظام السلطوي يعنى إقامة نظام ديمقراطي، وإنما قد ينقلب الأمر إلى صورة أخرى من صور النظام السلطوي[4]؛ ومن ثم يصبح المحك الرئيسي هو توافر المقومات الرئيسية لإقامة الديمقراطية، التي تتمثل في إجراء انتخابات حرة تضمن المنافسة بين المرشحين، واحترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، وكذلك ضمان حرية وسائل الإعلام واستقلاليتها[5].

---

[1] عبد الغفار رشاد، مرجع سابق، ص9- 10

[2] نجلاء الرفاعى البيومى، التحول عن النظم السلطوية فى جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،1997) ص26-27

[3] مبارك أحمد عبدا الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطى فى النظم السياسية العربية فى التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2006) ص29

[4] أميرة إبراهيم دياب، التحول الديمقراطي فى المغرب ودور المؤسسة الملكية "1992-1998، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2002) ص12

[5] Anthony H. Birch, The concepts and theories of modern democracy, 3rd edition(New York, Routledge, 2007) p 129

- تعتبر عملية التحول الديمقراطي بمثابة فترة انتقالية تمر بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي، وإقامة نظام سياسي لاحق، وتتحدد هذه التحولات من ناحية بيئة عمل تحلل النظام السلطوي، أو ظهور بديل ثوري، أو تنتج هذه التحولات نظاما هجينا، أو تنحدر بالكامل إلى الفوضوية[1].

- ليس هو الديمقراطية، وإنما هو شرط الوصول إليها وقد يأخذ بعض ملامحها كالتعددية الحزبية، وحرية الصحافة وحقوق الإنسان[2].

ثانياً: إشكاليات التحول الديمقراطي

يوجد اتفاق بين كثير من المؤلفين السياسيين على أن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد إجراءات سياسية فوقية تتم من أعلى، وإنما هي عملية أوسع ترتبط بتغييرات في البني السياسية والثقافية والاجتماعية داخل البلد المتحول ديمقراطيا[3] ومن ثم فإن الدور الحاسم في عملية التحول الديمقراطي يقع على عبء السلطة الحاكمة بشكل كبير، إلى جانب المؤسسات الأخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى العوامل الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالمجتمعات ذاتها.

وبصفة عامة يمكن أن نجمل أهم الإشكاليات التي تعوق عملية التحول الديمقراطي في النقاط الآتية:

افتقار الأنظمة الحاكمة للإرادة السياسية اللازمة للقيام والاستمرار في عملية التحول الديمقراطي واتسامها بالمركزية الشديدة، وكذلك إجهاضها المستمر ومحاربتها لأي إصلاحات سياسية، فضلاً عن افتقادها للمؤسسية، ونزوع تلك الأنظمة إلى السلطوية الشاملة، ورفض النقد، وعدم تقبل الرأي الآخر[4].

- عدم وجود إجماع بين القوى السياسية العربية الفاعلة ومضمون التحول المطلوب وآلياته، فبالرغم من الحديث المتواصل عن الديمقراطية في معظم الدول العربية إلا أنه لا يوجد توافق مجتمعي حول مضمون هذا التحول، خاصة في ظل وجود تحفظات من جانب بعض القوى السياسية العربية،

---

(1) Guillermo O'Donnell, Challenges to Democratization in Brazil, World Policy Journal.*vol.5* ,Spring 1988,:p. 283

(2) على سعيد صميخ المرئ، التحول الديمقراطي في دولة قطر "1995-2004"،رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2006) ص29

(3) شادية فتحي محددات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (في) :مصطفى كامل السيد(محرر)،الإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية،2006، ص506

(4) Bruce Gilley,Democratic enclaves in authoritarian regimes, Democratization journal, Vol. 17, No. 3, June 2010,p.p 389–391

بالنسبة للتحول باتجاه الديمقراطية، استناداً إلى الخبرة الغربية، بل ووجود قوى أخرى رافضة للتحول الديمقراطي، باعتباره بدعة غربية هدفها القضاء على هوية الأمة العربية[1].

- عدم وجود معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها.. ويرى أحد المؤلفين أن تأثيرها لا يرجع فقط لأسباب سياسية متعلقة بأساليب تعامل النظام السياسي معها وقمعها، لكنه يرجع إلى أنها تعاني من فقدان المواطنين للثقة فيها بقدرتها على التغيير لدرجة تجعلهم يترحمون على الأنظمة الاستبدادية[2].

- ضعف منظمات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على الإسهام الفعال في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل قمع الأنظمة الاستبدادية لها من خلال عدم السماح لها أن تتشكل بصورة طبيعية وقانونية، وإحكام القبضة الأمنية عليها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب والنقابات المهنية تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، مما يفقد مطالبتها بالديمقراطية أي مصداقية[3].

- الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان، وافتقاد حقوق المواطنة، وعدم وجود آليات واضحة لضمان الحريات المدنية والسياسية، فضلاً عن انتشار الفساد، وعدم وجود آليات واضحة لمحاربته.

- ارتفاع معدلات الفقر وتدنى مستويات التعليم، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يصرف المواطنين عن أي مشاركة فعالة في التحول إلى الديمقراطية[4].

وبذلك نخلص إلى أن هذه المعوقات سالفة الذكر، بعضها سياسي، يتعلق بالسلطة الحاكمة، وآخر اجتماعي ثقافي يتعلق بعدم الوعي بمبادئ التحول الديمقراطي، وتدنى مستويات التعليم، وثالثة معوقات اقتصادية تتعلق بارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، وإن كان يرى المؤلف أن المعوقات السياسية هي الأساس في ذلك كله.

---

[1] محمد سعد أبو عامود،التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، مجلة الديمقراطية، العدد33، يناير 2009، ص55

[2] فوز نايف عمر ريحان، العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،2007)ص.ص119- 120

[3] حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981-2005، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2006)،ص263

[4] RAYMOND HINNEBUSCH, Authoritarian Persistence, Democratization Theory and the Middle East: An Overview and Critique, Democratization journal,Vol.13, No.3, June 2006, pp.374–375

ثالثاً: متطلبات التحول الديمقراطي

إن تعميق أسس الديمقراطية أمر يتطلب توسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، إلى جانب دعم قيم المواطنة والتسامح في المجتمع.[1]، وبعد الاطلاع على جميع البدائل المطلوبة للتحول الديمقراطي، يمكن بلورتها في ضوء أربعة مرتكزات أساسية هي:

(أ) إرادة سياسية حقيقية

أول المتطلبات الرئيسية للتحول نحو الديمقراطية، هو وجود نظام سياسي ديمقراطي، أو قيادة سياسية مؤمنة بأهمية التحول الديمقراطي تفسح المجال أمام التعددية السياسية، وإنشاء منظمات المجتمع المدني، وإقرار المؤسسية، وضمان تداول السلطة، وتؤمن بأهمية الإرادة الشعبية[2]، بالإضافة إلي توافر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية لمنع الفساد السياسي والتعسف في استخدام السلطة[3].

(ب)التنمية الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية

ويقصد بها مجموعة الإصلاحات الاجتماعية التي تتخذها القيادة السياسية بغرض التحول الديمقراطي، ويأتي في مقدمتها التوزيع العادل للثروات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وتشجيع تراكم رأس المال البشرى "الاستثمار" بما يضمن تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية خاصة أنها تحدد بدرجة كبيرة مدى إمكانية النجاح في تحقيق الديمقراطية أو إعاقتها[4].

(ج) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

إن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة جدلية متبادلة التأثير والتأثر، فإذا كانت الديمقراطية هي الأساس السياسي الذي تقوم عليه منظمات المجتمع المدني، فإن هذه المنظمات هي التي تستطيع أن تسهم في إنجاز العملية الديمقراطية من خلال مساعدتها على إرساء ثقافة مدنية ترسى وتشجع على احترام العمل التطوعي، واحترام الرأي والرأي الآخر، وإدارة الصراع

---

(1) Jan-Erik Lane and Svante Ersson, Democracy A comparative approach, 1[ed] (London: Routledge,2003) p.10

(2) Bruce E. Cain, Russell j.Dalton and Susan E.Scarrow, op.cit, p.19

(3) Sangmook Lee, Democratic Transition and the Consolidation of Democracy in South Korea, Taiwan Journal of Democracy, Volume 3, No. 1,2007,p.p: 104

(4) Elias Papaioannou, Gregorios Siourounis, Economic and social factors driving the third wave of democratization; Journal of Comparative Economics, vol 36,2008, p374

بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي[1]، والعمل على مناهضة ثقافة الإقصاء والنفي وإلغاء الآخر، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور، وتوعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية والحزبية، والقيام بدور رقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد، وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية، وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة خلال العملية الانتخابية، بما يعنى أنها الإطار الذي يضمن للديمقراطية النمو والاستمرار[2].

ويؤكد الدكتور "على ليلة" على ضرورة نشر ثقافة المجتمع المدني بين الجماهير، من خلال قيام كافة المؤسسات التعليمية والإعلامية بالعمل على تطوير ثقافة جادة وموحدة للمجتمع المدني، لأن انتظام البشر في مثل هذه التنظيمات سيمكنهم من تطوير قدرتهم من أجل مزيد من المشاركة[3]، وهو ما يتطلب التحول الديمقراطي، ولكي تقوم تلك المنظمات من أحزاب وجمعيات أهلية ونقابات عمالية ومهنية بتلك الأدوار، لابد من تقنين أوضاعها، وهذا في مجمله يقع في جانب منه على الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود المالية والإدارية والتنظيمية التي تحد من استقلاليتها، وفي جانب آخر يقع على عاتق تلك المنظمات، حيث يتعين عليها تطوير هياكلها الإدارية، وتحديث أساليب عملها، وتنمية مواردها المالية بأساليب مشروعة ومعلنة، وتطبيق الديمقراطية على الصعيد الداخلي[4].

(د) الإصلاح المؤسسي

ترتبط صفة المؤسسية ارتباطاً وثيقا بالديمقراطية، لأنها تساعد على ثقة الجماهير فيها، وتغليب الدور الرقابي للمصلحة العامة، بدلا من المصلحة الفردية المتمثلة في شخص ما يشغل منصبا معينا، كما أنها توفر البيئة الملائمة لترسيخ مفاهيم سيادة القانون والشفافية، ورفع

---

(1) فيصل سعيد قاسم المخلافى، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية (1990-2006) رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010) ص36

(2) Anders Uhlin, Civil Society Strategies to Democratize International Organizations: The Case of the Asian Development Bank, Paper prepared for presentation at the ECPR Standing Group on International Relations' 7th Pan-European Conference on IR, Section: Democratic Governance and International Institutions, Stockholm, 9-11 September 2010,p.p24:25, available at: http://stockholm.sgir.eu/uploads/Uhlin%20ADB%20Stockholm.pdf

(3) على ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان،ط1(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،2007) ص186: 189

(4) حسنين توفيق إبراهيم :مرجع سابق، ص273

مستوى الأداء العـام والهياكـل الحكوميـة والسياسـية وجماعـات المصـالح، شريطـة أن تعمـق مفهوم العمل المؤسسي الذي يرسى قواعد موضوعية وديمقراطية للعمل والأداء العام[1].

رابعاً: أنماط وآليات التحول الديمقراطي

إذا ما توافرت المتطلبات الأساسية للتحول الديمقراطي في دولة ما، فإن التحـول الـديمقراطي يتم عبر ثلاث آليات هي[2].

(أ) التحول من أعلى (من خلال القادة)

ويقصد به التحول من خلال النظام السياسي القائم، وتؤكد العديد من الدراسات أن الجوهر الرئيسي لهذه الآلية هو ضرورة توافر إرادة سياسية فعليـة لـدي القيـادة السياسـية الحاكمـة، وإيمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي، وأن تتوافر لديها القدرة عـلى التغلـب عـلى المعوقـات التي تقف أمام أي تحرك باتجاه الديمقراطية.

(ب) التحول من خلال التفاوض:

إذ تأتي المبادرة مشتركة من قبل قيادة النظام والمعارضة معاً، حيث يتم التحول الـديمقراطي عندما يدخل النظام في حوار مفتـوح مـع مختلـف النخـب السياسـية والاجتماعيـة، قـد يتـوج بميثاق شرف يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لجميع القوي السياسية المشاركة فيه.

(ج) التحول من خلال الشعب:

ويعني قيام جماعات المعارضة بأخذ زمام المبادرة في التحـول نحـو الديمقراطيـة، إذ تسـقط الأنظمة السلطوية أو يتم الإطاحة بها، أو قد يحدث التحـول نتيجـة وفـاة الـديكتاتور ومبـادر خلفه بعملية تحول ديمقراطي من أعلي، وبخلاف الآلية السابقة فإن التحول الديمقراطي وفقـاً لهذا المسار يأتي من خلال تزايد الاحتجاجات وأعمال العنف، وحينها يرضـخ النظـام للمطالـب الجماهيرية.

[1] Kaya, Yunus, Trust in Institutions of Democracy during Transition to Democracy:The Cases of South Africa and Hungary, Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Marriott Hotel, Loews Philadelphia Hotel, Philadelphia, PA, Aug 12, 2005 ,p.p 14-15, available at
<http://www.allacademic.com/meta/p20194_index.html

[2] محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص.ص151- 153

المحور الثاني:

دور وسائل الإعلام في دعم التحول الديمقراطي

تقوم وسائل الإعلام بدور فعال في دعم عملية الإصلاح السياسي، من خلال قدرتها على تهيئة المناخ الملائم لنجاح عملية التحول الديمقراطي، عبر القيام بمجموعة من الوظائف في مقدمتها القيام بدورها المعرفي في إمداد الجمهور بالمعلومات، بما يعنى قدرتها على خلق المواطن الواعي بقضاياه مجتمعه ومشكلاته، وتوحيد العمل السياسي، وإشاعة الحوار وترسيخ قيم الديمقراطية والتسامح وتأصيل مبدأ المواطنة، وتعقب جميع صور الانحراف والفساد بالمجتمع[1].

ولا شك أن قيام وسائل الإعلام بهذه الوظائف مرهون بمستوى الحرية التي تتمتع بها تلك الوسائل، وطبيعة علاقاتها بالنظام السياسي القائم، فتحرير وسائل الإعلام من قبضة الأنظمة الديكتاتورية يكفل لها القيام بدورها الرقابي على السلطة السياسية، ومحاربة الفساد، والمساهمة في تحقيق معايير الحكم الجيد[2]. لكن المدقق في أوضاع أنظمة الإعلام العربية يجد أنها تعاني من القصور الذي يعيقها عن دعم التحول الديمقراطي، بسبب عدم استقلاليتها التامة، وتقييد حريتها التي تعد المقوم الأول لأداء دورها في دعم التحول الديمقراطي، وبالتالي فإن تحول المجتمعات العربية تجاه الديمقراطية مرهون بديمقراطية وسائل الإعلام، ومن ثم قيام تلك الوسائل بمجموعة من الوظائف التي تهيئ المناخ الملائم من خلالها لعملية الإصلاح السياسي، وهو ما نتحدث عنه بالتفصيل في هذا المحور.

أولا: جدلية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية

على الرغم من تأكيد العديد من المؤلفين في مجال الاتصال السياسي على أهمية دور وسائل الإعلام في دعم التحول الديمقراطي، من خلال دورها في الكشف عن الفساد، وكونها أداة فعالة لمراقبة السلطة، فضلاً عن دورها في إمداد المواطنين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار بأسلوب رشيد، قائم على المعرفة والفهم، إلا أنهم اختلفوا حول حدود العلاقة بين الإعلام

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع :

- THOMAS MEYER,Lew Hinchman, Media Democracy: How the Media Colonize Politics, 1ed (polity, cambridage, 2002) p.p138:139
- James curran:Mediations of democracy In: (Editors) James Curran& Michael Gureuitch:Massmedia and Society,4th edition(HoderArnold,London,2005)p.p122-129

[2] نها أنور سليمان، الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي،ط1(القاهرة، دار العالم العربي،2011) ص109

والديمقراطية، فانقسموا إلي ثلاثة تيارات، أولهما ينظر للإعلام علي أنه الفاعل الرئيسي الذي يقود للديمقراطية، والثاني ينظر بسلبية لهذا الدور، وثالث ينظر للعلاقة بينهم نظرة اعتدالية كالتالي:

التيار الأول:

يري أنصاره أن الإعلام فاعل رئيسي في العملية الديمقراطية، باعتباره وسيلة أساسية يمكن من خلالها توجيه الرأي العام نحو التغيير والإصلاح، فضلاً عن دورها الرقابي على جميع مؤسسات الدولة، وطرحها للآراء الحرة المستنيرة لجميع القوى السياسية وتعليمها للجمهور وتدريبه على المشاركة السياسية الفعالة، بالإضافة إلى دورها في تقويض شرعية النظم السلطوية[1]. ولكن هذه الرؤية يشوبها القصور، لأن أصحاب هذا الاتجاه ينظرون للإعلام على أنه الفاعل الرئيسي الوحيد في دفع عملية التحول الديمقراطي، وأغفلوا أدوار مؤسسات أخري لا تقل أهميتها عن الإعلام مثل القوي السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.. وغيرها.

التيار الثاني:

يشكك أنصار هذا التيار في أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في دعم عملية التحول الديمقراطي، فهو بشكل عام ينظر بسلبية إلى طبيعة هذا الدور من منطلق فرضية أساسية في هذا المضمار، مفادها أن الإعلام ما هو إلا أداة تساند السلطة، وتستخدمها السلطة لفرض سيطرتها على المجتمع، مما يعزز نفوذ الفئات المسيطرة في المجتمع، ويسهم في إطالة عمر الأنظمة الاستبدادية، واستمرار دعم الوضع القائم، ومن ثم تصبح وسائل الإعلام غير قادرة على التحرر من هيمنة القوى المسيطرة، لأنها مصدر شرعيتها وحمايتها ومصدرها الإعلامي الذي يدعم قدرتها على الاستمرارية[2]. لكن يري المؤلف أن هذه الرؤية يشوبها القصور أيضاً في ضوء ما أشارت إليه أدبيات علمية كثيرة من أن وسائل الإعلام رغم محاولات التضييق التي تمارسها الأنظمة السياسية عليها إلا أنها قد تسهم في تقويض شرعيتها، وخاصة من قبل وسائل الإعلام غير الحكومية.

---

[1]SaqibRiaz: Role of News media in Democratic society". Journal of Social Sciences, Vol 4, No. 2,2011,p.p 89

[2] لمزيد من التفاصيل راجع :

- عيسي عبد الباقي موسى، انعكاسات الخطاب الصحفي على تشكيل اتجاهات الجمهور العام والنخبة نحو قضايا الإصلاح السياسي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة جنوب الوادي، كلية الآداب بقنا، 2008)، ص138-139.

- Badreya Al Jenaibi, New age of press democracy in the middle eastarabic news channels,al-jazeera, INTERNATIONAL JOURNAL Of ACADEMIC RESEARCH Vol. 2. No. 4. July 2010,p.p385:387

التيار الثالث:

ينظر أصحاب هذا الاتجاه نظرة معتدلة لدور وسائل الإعلام في دعـم التحـول الـديمقراطي، فهم يعترفون بأهمية تلك الوسائل في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، ولكن عـلى غـير النحو الذي يجب أن يكون عليه، فهو يدعي أن دور الإعلام يقتصر على مهام محددة في عملية التحول، وعلى الرغم من ذلك فأصحاب هذا الاتجاه ينادون بإمكانية إصلاح ذلك، ليبدأ بعـدها تبلور دور الإعلام في أثناء عملية التحول الديمقراطي[1].

وبغض النظر عن الاختلاف بين التيارات الثلاثة إلا أن المؤلـف يـري أن الديمقراطيـة وحريـة الإعلام متغيران متلازمان بمعنى إذا وجدت أحداهما ستتواجد الأخـرى بغـض النظـر عـما مـن يسبق الآخر.. ولكن هناك ثمة إشكاليات تعوق وسائل الإعلام عن أداء دورها في دعـم التحـول الديمقراطي، ولكن قبل أن نخوض في ذلك ينبغـي أن نشـير إلى وظـائف وسـائل الإعـلام لـدعم التحول الديمقراطي في المجتمعات.

ثانياً: الأدوار الوظيفية لوسائل الإعلام لدعم التحول الديمقراطي

إن مساهمة وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي باتت مرهونة بطبيعة الوظـائف التـي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمعات، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى عـدد مـن الوظـائف التي ينبغـي عـلى الإعـلام القيـام بهـا في سـبيل دعـم مسـيرة الإصـلاح السـياسي، فيشـير " Brain McNair" إلى أن وظائف وسائل الإعلام عامـة والصـحافة بوجـه خـاص في المجتمـع الـديمقراطي تتحدد في خمسة وظائف هي إمداد القارئ بجميع المعلومات عن الأحـداث التـي تقـع حـولهما، والتعليم، وتوجيه الرأي العام، وتعقب الفساد، وإدارة النقاش بـين القـوي السياسـية[2]. كـما يـري ماكويل أنها تتحدد في: إدارة النقاش الحر بين جميع قطاعـات المجتمـع، وأن تكـون بمثابـة حلقـة الوصل بين الحكومة والجماهير، وكـذلك رفـع الـوعي المجتمعـي، ودفـع خطـط التنميـة، وحشـد الجماهير وتوجيهها نحو المساهمة في تنمية المجتمع، فضلا عن دورها في التأكيد على هوية الأمـة

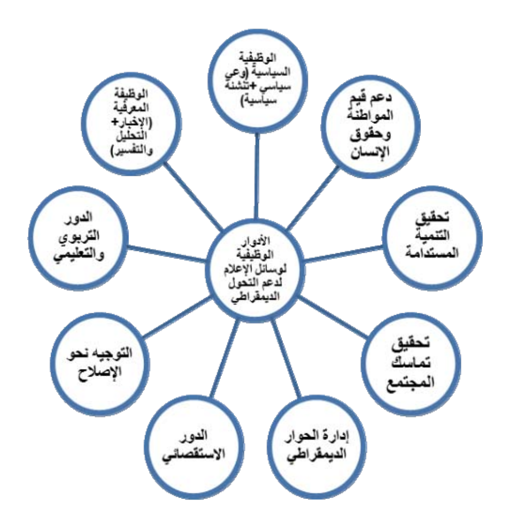
---

[1] حافظ على حافظ أبو عياش، دور الصحافة المحلية المطبوعة فى التحول الديمقراطي في الضـفة الغربيـة، رسـالة ماجستير غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008) ص40

[2] Brain McNair,AN INTRODUCTION TO POLITICAL COMMUNICATION, 4th (London ,Routledge ,2007) p.p19:20

وتحقيق تماسكها، وكشفها عن مساوئ النظام الحاكم، وفساد السياسيين وضمان تدفق أكبر قدر من المعلومات الكاملة والصحيحة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة[1].

ويرى المؤلف أن غالبية الدراسات التي عنيت بدراسة وظائف الإعلام في المجتمع الديمقراطي، قد ركزت على وظائف بعينها، منها الدور الإعلامي، والتعليمي، والرقابي، وإدارة المناقشة الحرة في المجتمع .. ومن هذا المنطلق يطرح المؤلف رؤيته حول مجموعة الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها وسائل الإعلام لدعم انتقال المجتمعات العربية ومن بينها المجتمع المصري- على وجه الخصوص- إزاء الديمقراطية في ضوء اطلاعه على مدارس بحثية واتجاهات فكرية متنوعة تطرقت لمناقشة تلك الأدوار. (كما يتضح في شكل3)



"شكل (3) يوضح الأدوار الوظيفية لوسائل الإعلام في دعم التحول الديمقراطي"

---

(1)Bennett, W. Lance,A Review of: Media Accountability and Freedom of Publication, by Denis McQuail, Political Communication,Vol. 24 Issue 2, Apr-Jun2007, p224-226

الوظيفة الأولى: الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام

ويتناول المؤلف هذه الوظيفة عبر مستويين هما:

(أ)الإعلام وتنمية الوعي السياسي:

يمكن تعريف الوعي السياسي بأنه إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، وهو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته، فالمجتمعات التي تنوي التحول نحو الديمقراطية تكون بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليا وعالمياً، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها[1].

وتستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في تنمية الوعي السياسي من خلال إمداد القارئ بجميع المعلومات المتعلقة بالأحداث السياسية التي تقع حوله وتحليلها وتفسيرها، بحيث يستطيع تكوين رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع، ليكون مدركاً لمسئوليته وناقداً للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية[2]. ولكن لكي تقوم وسائل الإعلام بهذا الدور لابد أن يتوافر لدى وسائل الإعلام استراتيجية للتثقيف السياسي، بالإضافة إلى العمل على دعم ثقة ومصداقية الرأي العام فيها، من خلال المعالجة الإعلامية الشاملة المتوازنة لجميع القضايا، بالإضافة إلى التخطيط لسياسات إعلامية متطورة تأخذ على عاتقها تصحيح مفاهيم وقيم وإدراك السياسة التعبوية التسلطية، كذلك ينبغي على وسائل الإعلام أن تخلق اتجاها داعما لرؤية أيديولوجية جديدة تأخذ على عاتقها وضع الديمقراطية موضع التنفيذ على مستوى جميع فئات الرأي العام بكافة مستوياتها[3].

---

[1] ناجي الغزي، مفهوم الوعي السياسي، مقال منشور على موقع وكالة انباء الرأى العام العراقية "http://www.alrayy.com/473.htm، 26 شباط 2009

[2] Eric Heinze, Rosa Freedman, Public awareness of human rights: distortions in the mass media, The International Journal of Human Rights, Vol. 14, No. 4, July 2010, p.p 514:515

[3] ماجدة محمد عبد الباقي، ماجدة عبد الباقي، دور سائل الإعلام في التثقيف السياسي للرأي العام ومدى تنمية اتجاهاته نحو المشاركة، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2005)، ص.ص442-443

(ب)الإعلام والتنشئة السياسية

تعرف عملية التنشئة السياسية على أنها الطرق التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، كما أن هذه العملية يمكن أن تخدم في الحفاظ على المؤسسات والمعايير السياسية لمجتمع معين[1]. وتبدأ هذه العملية في عمر مبكر ومستمر طوال الحياة، عن طريق مؤسسات الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وجماعات العمل والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام[2].

وتستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها في عملية التنشئة السياسية من خلال دورها في تزويد المواطنين بالمعارف والمعلومات السياسية المختلفة، عما يدور حولهم من أحداث سياسية على الساحة المحلية والعربية والدولية، بما يساهم في إعداد جيل قادر على الحوار والمناقشة والمشاركة في الحياة السياسية مستقبلا، ولكن كي تتمكن وسائل الإعلام من القيام بهذا الدور لابد من تحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المركزية والمحلية على مضامين محددة لتنشئة الشباب سياسياً، بحيث تشتمل على نفس المعارف والمعلومات والاتجاهات السياسية المراد بثها[3].

وقد ركز المؤلف على هاتين الوظيفتين باعتبارهما هما الأساس في تفعيل المشاركة السياسية لدى المواطنين، التي تعد متطلباً رئيسياً من متطلبات التحول الديمقراطي، ولتفعيل دور الإعلام في دعم المشاركة السياسية ينبغي على القائم بالاتصال أن يراعى ما يسمى البناءين المعرفي والدافعي كالتالي[4]:

- البناء المعرفي:

إذ ينبغي على القائم بالاتصال أن يسعى لتغيير هذا البناء القديم، وتشكيل بناء آخر للمعرفة يهيئ الفرد لقبول المساهمة في عملية المشاركة السياسية.

---

[1] أحمد بدر، الرأي العام،طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة، ط1(القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،1997) ص194

[2] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، ط1(الإسكندرية، دار المعرفية الجامعية، 1996) ص142

[3] ناصر محمود عبد الفتاح أمين، دور الإذاعة والصحافة المحلية فى التنشئة السياسية للمراهقين: دراسة تطبيقية على إقليم الصعيد، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام،2002) ص.ص361-365

[4] حنان يوسف، الإعلام والسياسة: مقاربة ارتباطيه، ط2 (القاهرة، أطلس للنشر والتوزيع، 2006) ص150

- البناء الدافعي:

إذ ينبغي على وسائل الإعلام أن تسعى من أجل تحقيق التوازن مع أهدافها، في إبراز العلاقة بين سلوك المشاركة، وبين الأهداف التي قد تتحقق عندما يسلك الفرد هذا السلوك، بمعنى أن تقوم بتشجيع الأفراد ودفعهم إلى اتخاذ السلوك، ومن خلال سيطرة البناءين المعرفي والدافعي يحدث السلوك المرغوب وهو سلوك المشاركة السياسية.

الوظيفة الثانية: الوظيفة المعرفية (الإخبار – التفسير والتحليل)

من المؤكد أن خلق ما يسمي بالمواطن العارف "Information Citizen" القادر على تكوين رؤية نقدية تحليلية لكل ما يدور حوله من أحداث أصبح أحد المتطلبات الرئيسية لعملية التحول الديمقراطي، خاصة أن قدرة المجتمع على تغيير وتحسين أوضاعه ترتبط بكمية ونوعية المعرفة التي يحصل عليها أفراد المجتمع[1]. ومن ثم ينبغي تطوير الوظيفة الإخبارية التي تقوم بها وسائل الإعلام، وينبغي ألا تقتصر وسائل الإعلام فقط على نقل الحدث، ولكن ينبغي تقديم تحليل وتفسير لهذه الأحداث، والكشف عن مختلف أبعادها، وهذا بدوره يتطلب أن تعتمد وسائل الإعلام في استقاء الأنباء على مصادر متعددة ومتنوعة في تغطيتها، وكذلك لابد أن تطور وسائل الإعلام القدرات المهنية للصحفيين والمراسلين، ولابد أن تغير نظرتها للجمهور، فينبغي أن تقدم لهم المعلومات من منطلق يشبع احتياجاتهم كمواطنين، وليسوا كمستهلكين[2].

الوظيفة الثالثة: الدور التربوي والتعليمي

إن الإعلام والتربية عمليتان اجتماعيتان يمثل كل منهما جزءا من عملية ذهنية وجدانية، تسهم في إعادة فكر المجتمع وروحانياته، مع الاستجابة لضرورات التطور والتغيير، كما توجد أرضية مشتركة قوية بين الإعلام والتربية، لدرجة يمكن معها القول بأن العملية الإعلامية تربوية في بعض جوانبها، وكذلك عملية توجيهية، وكلاهما يتعامل مع المجتمع ويهدف لخدمته[3].

---

[1] Matthew Loveless, Media Dependency: Mass Media as Sources of Information in the Democratizing Countries of Central and Eastern Europe, Democratization, Vol.15, No.1, February 2008, pp.177-178

[2] سليمان صالح، الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، ط1(القاهرة، مكتبة الفلاح،2009) ص. ص 275- 276

[3] محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير والتطبيق، ط1(الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2007) ص.ص258-259

الوظيفة الرابعة: التوجيه نحو الإصلاح

لا شك أن دور وسائل الإعلام في توجيه جهود أفراد المجتمع نحو عملية الإصلاح، بات أحد الأدوار الرئيسية في إطار دعمها لعملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات.

وتربط إحدى الدراسات بين دور الصحافة في عملية التوجيه والقيادة ودورها في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال منظورين: أولهما، دورها في صناعة المعارضة الوطنية المتعلق بنقد وترشيد السياسات الحاكمة، ثانيهما، يتعلق بدورها في صناعة الإجماع، بمعنى أنه إذا ما نجحت وسائل الإعلام في جعل المعارضة تتفق على قضية الإصلاح والتغيير، وحدث إجماع بين المعارضة على نموذج سياسي محدد كبديل للنموذج فإنه سيسفر عن نتائج مميزة في إطار الإصلاح[1].

الوظيفة الخامسة: الدور الاستقصائي

بمعني أن وسائل الإعلام تمارس دور الرقيب نيابة عن أفراد المجتمع على كافة مؤسسات الدولة، بما يمنع إساءة استخدام السلطة السياسية، وهذا لن يتم إلا من خلال تطوير وسائل الإعلام، ومن بينها الصحافة لمضمونها، بحيث تعتمد على التحقيقات الاستقصائية الكاشفة للفساد التي تعد ضامنا أساسيا لتأدية وسائل الإعلام لهذا الدور، لكن هذا لن يتحقق إلا إذا تحققت استقلالية وحرية وسائل الإعلام وسن قانون يسمح بحرية تداول المعلومات التي تعد ضماناً أساسياً لقيام وسائل الإعلام بهذا الدور[2].

الوظيفة السادسة: إدارة الحوار الديمقراطي

بمعنى أن تكون وسائل الإعلام ساحة نقاش تتداول فيها القوى السياسية آراءها بشأن قضايا المجتمع، وأن تعمل وسائل الإعلام جاهدة على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، أو التقريب بينها، في محاولة لصناعة الاتفاق أو الإجماع العام الذي إذا ما تحقق فلابد أن يصب في مصلحة

---

[1] إيمان محمد حسنى، مرجع سابق، ص. ص 94-95.

[2] Camaj, Lindita, Camaj, Lindita, Media freedom and corruption: Media effects on governmental accountability in 133 countries, Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, The Denver Sheraton, Denver, CO, Aug 04, 2010 available at-<http://www.allacademic.com/meta/p432762_index.html,p.p27:28

التغيير والإصلاح المجتمعي[1]. وهذا يعنى أن تعددية وسائل الإعلام وتنوعها هو الضمان لإمكانية إدارة حوار ديمقراطي لكل قضايا المجتمع ومشكلاته، ذلك أن كل وسيلة يمكن أن تقوم بالتعبير عن اتجاه سياسي، ومجموع الوسائل المتعددة والمتنوعة يعبر عن جميع الآراء ووجهات النظر المختلفة، ولكن قيام وسائل الإعلام بهذه الوظيفة مرهون بدورها الأعم في نشر الثقافة الديمقراطية بين أفراد المجتمع، من خلال بث مضامين تحث على التسامح والاعتدال ونبذ التعصب وتنادى بقبول الرأي الآخر.

الوظيفة السابعة: تحقيق تماسك المجتمع ووحدته

يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في دعم الوحدة الاجتماعية، من خلال تعميق الإحساس بالهوية والتمييز الحضاري والثقافي، من خلال توعية المجتمع بالرموز التاريخية والوطنية والإسهامات التي قدمها الإنسان في الحضارة الإنسانية، ومن ثم فأن هذه الوظيفة بمثابة نتيجة لعدة وظائف فرعية أخرى تقوم بها وسائل الإعلام من بينها: شرح الأحداث وتفسيرها والتعليق عليها، والتنشئة الاجتماعية، وبناء الوعي المعرفي[2].

وتبدو أهمية الصحف باعتبارها أحد أشكال النظام الإعلامي بالمجتمع، الذي يستطيع أن يسهم بفاعلية في الحفاظ على الهيكل الاجتماعي بالمجتمع إذا ما اهتمت بالحفاظ على النسق القيمي للمجتمع، ومن ناحية أخرى فإنها قد تسهم في إحداث خلل في الهيكل الاجتماعي إذا ما اتجهت لإثارة الناس وتحريضهم على مختلف أشكال السلوك المنحرف الذي لا يتواءم مع نسق القيم المتعارف عليها[3].

ولكي تقوم وسائل الإعلام بهذه الوظيفة ينبغي صياغة استراتيجية إعلامية جديدة تهدف إلى بث رسائل الإعلامية تهدف إلى تأصيل القيم الوطنية لدى شرائح المجتمع المختلفة، والعمل على تقريب وجهات النظر المختلفة، وإبراز نقاط الالتقاء، وإظهار المبادئ والقيم الأصيلة المتجذرة في المجتمع، التي تعزز حب الوطن وزيادة معدلات الانتماء وخاصة بين الشباب.

---

[1] Hajriz, Becirovic, Democracy, Media and Public Figure,MATERIA, Social MEDICA ,Vol.22,No1-2010,p.p34:36

[2] سليمان صالح، الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة، مرجع سابق، ص292

[3] ملفين ل.ديلفز،ساند رابول روكتيش، نظريات الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤؤف، ط5 (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع،د.ت، 1992) ص67

الوظيفة الثامنة: المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

يقصد بالتنمية المستدامة أنها عملية إدارة للموارد البشرية والطبيعية والمادية بشكل يحميها من التدهور وتضمن تواصلها، لتحقيق تنمية تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون الاستيلاء على حق الأجيال القادمة في إشباع احتياجاتها، وتتحقق هذه التنمية من خلال مشاركة واسعة في تحقيقها والاستفادة من عائدها[1].

ويمكن أن تسهم وسائل الإعلام في عملية التنمية على عدة مستويات، أولها: تركيز الانتباه على قضايا التنمية ومشكلاتها، وثانيها: بالمساهمة في خلق المناخ الصالح للتنمية وذلك من خلال رفع التطلعات وبعث الطموحات لدى الأفراد نحو حياة أو مستقبل أفضل، عبر تقديم المواد التي تساعد الجماهير على تغيير واقعهم الاجتماعي والثقافي والفكري والاقتصادي إلى واقع أرقى حتى يمكنهم الإسهام الإيجابي في تطوير بلادهم، وثالثها: من خلال المساهمة في تنفيذ الحملات التنموية مثل حملات دعم محو الأمية[2].

الوظيفة التاسعة: دعم قيم المواطنة وحقوق الإنسان

سنركز في إطار هذه الوظيفة على محورين أساسين هما:

(أ) دور الإعلام في نشر ثقافة المواطنة:

-ينطوي مفهوم المواطنة على دعامتين[3].

الأولى: فعل المشاركة

وهي الجسد الحسي للعلاقة بين الوطن والمواطنين من خلال مساهمته في بناء مجتمعه وانتمائه لوطنه، ومن ثم تعنى المواطنة في هذا السياق ممارسة وانتماء.

---

[1] أحمد حسن السمان، الصحافة والتنمية المستدامة :دراسة مستقبلية،ط1 (القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2011) ص149

[2] محمود علم الدين، الفن الصحفي (أخبار اليوم، مطبوعات قطاع الثقافة، 2004) ص.ص 64- 65

[3] أحمد مجدى حجازى، وفاء لطفى، غزلان محمود، المواطنة بين النظرية والتطبيق، (في) أحمد مجدي حجازي (محرر):المواطنة وحقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة،ط1(القاهرة، الدار المصرية السعودية،2010) ص119

الثانية: المساواة

بمعنى أن يعامل أبناء الوطن دون تفرقة أو تمييز سواء بسبب الدين أو العرف أو الجنس، فالمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد هي الترجمة العملية لمصطلح المواطنة.

ويستطيع الإعلام أن يقوم بدوره في إحياء مفهوم المواطنة من خلال صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن، والتأكيد على أن المواطن شريك فاعل في صنع القرارات المتعلقة بحياته[1]، وإعلاء مبدأ المواطنة بما يحمله هذا المبدأ من معان عميقة تقوم على تأكيد المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتشجيع وتدعيم القيم الإنسانية الراقية مثل المحبة، العيش المشترك، التفاعل البناء، قبول الآخر، التسامح، والتي من شأنها تنمية المجتمع والنهوض بأبنائه، وهذا يتطلب البعد عن الإثارة والتهييج، والالتزام بالصدق والموضوعية في كافة المعالجات الإعلامية[2].

(ب) دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

أصبحت حقوق الإنسان الركن الأهم من الممارسة الديمقراطية الحقيقية، إذ لا يمكن بدونها أن يوجد نظام ديمقراطي حقيقي[3]، ومن ثم فقد وضع هذا التطور مسئولية كبيرة على كاهل الإعلام في التوعية بهذه الحقوق، وإن كانت هذه المسئولية لا يستطيع أن يقوم بها الإعلام دون أن يتمتع بأحد هذه الحقوق، وهي الحق في حرية التعبير، حيث أصبحت العلاقة بين حرية الإعلام والاتصال معيارا لقياس مدى تطور المجتمع والتزامه بالقيم الحضارية[4].

وتستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بهذا الدور من خلال بعدين أساسيين:

الأول: معرفي

يتمثل في توعية المواطنين بحقوقهم المجتمعية ومعرفة الضمانات الدستورية والقانونية لحمايتها[5].

---

(1) رباب عبد الرحمن هاشم، مرجع سابق، ص142

(2) رامي عطا صديق، الصحافة وخطاب المواطنة: قراءة في علاقة الأقباط بالصحافة وعلاقة الصحافة بالأقباط، ط (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2010)،ص.ص 137-138

(3) محمد حسن العامرى، عبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، ط1(القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع،2010) ص184

(4) هويدا مصطفى، الإعلام ونشر ثقافة حقوق الأنسان في الدراما التليفزيونية، (في) محسن عوض (محرر): حقوق الإنسان والإعلام (القاهرة: مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان، 2005) ص419

(5) على عجوة :الاعلام وقضايا التنمية،ط1(القاهرة، عالم الكتب،2004)ص183

الثاني: رقابي

يتمثل في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل النظام الحاكم. ويمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور في تعزيز حقوق الإنسان كمطلب أساسي من متطلبات التحول الديمقراطي، من خلال إصدار الصحف علي سبيل المثال نشرات وملاحق معنية بقضايا حقوق الإنسان، وتبنى حملات إعلامية هدفها معرفي بغرض توعية الرأي العام بحقوقه أو هدفها كشف الانتهاكات، وضرورة توطيد الروابط بين الإعلام والمجتمع المدني بكافة مجالات اهتماماته الحقوقية، والحرص على تبادل المعلومات بين الفريقين في هذا المجال المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان عامة، والحقوق النوعية خاصة، واستخدام أشكال وقوالب جذابة في الكتابة والعرض والتقديم لجذب الرأي العام، ودفعه للاهتمام بالمادة المقدمة، مع استخدام القوالب الدرامية التي تزيد من التأثير النفسي على المتلقين ويسهل استيعابها[1]. لكن قيام وسائل الإعلام بهذا الدور مرهون بعدة اعتبارات من بينها ضرورة توافر بيئة ديمقراطية حقيقية يستطيع الإعلام من خلالها نشر الوعي بحقوق الإنسان، وكشف الانتهاكات التي تتم لها، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية للإعلاميين لتنمية وعيهم بقضايا حقوق الإنسان، وهو ما سينعكس بالإيجاب على تغطيتهم الإعلامية لمثل هذه القضايا.

المحور الثالث: العقبات التي تعوق وسائل الإعلام عن دورها في دعم التحول الديمقراطي

لا شك أن قيام وسائل الإعلام بمنظومة الوظائف السابقة مرهون في المقام الأول بمدى استقلاليتها وديمقراطيتها، ومدى تعددية وتنوع وسائل الإعلام، خاصة بعدما أصبح التوافق والتناسق بين قوة الدولة وديمقراطيتها وبين قوة الإعلام وديمقراطيته أمرا حتميا، من منطلق أن الحرية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية، ولكنها تتكامل معها، وهو الأمر الذي يسفر في النهاية عن خلق ديناميكية متكاملة للعملية الديمقراطية ويعمق من مفهوم الحرية المسئولة لوسائل الإعلام[2]. لكن إذا ما نظرنا لأوضاع المجتمع المصري سنجد مجموعة من العقبات تحول دون قيام وسائل الإعلام بمثل هذه الأدوار، ويقسمها المؤلف إلى أربعة محاور رئيسية كالآتي:

(أ) إشكاليات تتعلق بطبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام الحاكم

حيث ترتبط حرية الإعلام بطبيعة النظام السياسي الحاكم، فكلما كانت الأنظمة أكثر ديمقراطية كلما تمتعت وسائل الإعلام بهامش واسع من الحرية والعكس صحيح .. لكن المؤسف أن الأنظمة

---

[1] هناء فاروق، مرجع سابق، ص.ص36-37

[2] حنان يوسف، مرجع سابق، ص152

السياسية الحاكمة واحدة من المعوقات الرئيسية أمام وسائل الإعلام في الوطن العربي وتضع أمامها العديد من العراقيل بأشكال مختلفة منها: نمط الملكية الخاص بوسائل الإعلام المختلفة، والإجراءات المطلوبة لإصدار الصحف، فنجدها لا تسمح من خلال هذه الآلية بتعددية وتنوع الصحف التي تعد معيارا أساسيا لعملية الديمقراطية، وكذلك تحكمها في مضامين الرسائل الإعلامية من خلال تدخلها إما بشطب أجزاء منها وإما بإلغائها، وكذلك من خلال ترسانة من القوانين المقيدة لحرية الصحافة، فضلا عن تحكمها في مصادر المعلومات، وعدم وجود قانون يسمح بتداول المعلومات، باعتبارها حقا أصيلا للصحفي يمكنه من أداء دوره على أكمل وجه[1].

(ب) إشكاليات قانونية

وهي تتعلق بترسانة القوانين والتشريعات التي تحد من تمتع وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة بحريتها في المجتمع التي تضمن احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وإحكام سيطرتها عليه. وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه الإشكالية باتت هي الإشكالية الرئيسية بالنسبة لديمقراطية وسائل الإعلام، خاصة في ظل الأنظمة الديكتاتورية أو السلطوية التي تتعامل مع وسائلها الإعلامية بمنطق أنها مجرد وسيلة دعائية لخدمة النظام وللترويج لسياسته[2]. حيث تتخذ السلطة السياسية من هذه القوانين ذريعة لإحكام قبضتها على الصحف باستخدام مصطلحات مطاطة مثل "الأمن القومي"، وحماية النظام العام، وتتخذ الرقابة القانونية عدة أشكال منها: رقابة مسبقة على النشر أو الإذاعة، ورقابة بعد النشر وقبل التوزيع، وكذلك رقابة بعد التوزيع، وهذا بهدف الردع والتجريم، بالإضافة إلى تدخل السلطة السياسية فيما ينشر على صفحات الصحف[3].

(جـ) إشكاليات تتعلق بنمط الملكية

يعد نمط ملكية الوسائل الإعلامية عائقا لدور هذه الوسائل في عملية التحول الديمقراطي، من خلال أن المالك يظل هو المسيطر على ما يتم إنتاجه من مضامين، فنجد مثلا وسائل الإعلام المملوكة للدولة تميل للتعبير عن وجهة النظر الرسمية، وكذلك الصحف الحزبية تميل للتعبير عن أفكار الحزب وأيديولوجيته وسياسته، أما وسائل الإعلام الخاصة فتعبر عن وجهة نظر ملاكها من رجال

---

[1] نيرمين نبيل الأزرق، حرية الصحافة في مصر، ط1(القاهرة، دار العالم العربي،2011)ص.ص 54: 61

[2] Gehlbach, Scott. and Sonin, Konstantin, Government Control of the Media, Paper presented at the annual meeting of the APSA Annual Meeting, Hynes Convention Center, Boston, Massachusetts,Aug28, 2008 ,available at :http://www.allacademic.com/meta/p278476_index.html,p.14

[3] ليلى عبد المجيد، تشريعات الإعلام في مصر وأخلاقياته، ط3(القاهرة: دار النهضة العربية، 2008) ص.ص 46-47

الأعمال وغيرهم، ومن ثم فإن نمط الملكية أصبح معوقا رئيسيا لعملية دمقرطة الإعلام، لأنه تسبب في زيادة ظاهرة الاحتكارات الإعلامية، بما يعنى غياب التعددية والتنوع في مضامين وسائل الإعلام، وبما لا يسمح بقيام الصحيفة بدورها الرقابي أو دورها المتعلق بإدارة النقاش الحر في المجتمع.

(د) إشكاليات تتعلق ببيئة العمل والقائم بالاتصال

ويمكن رصد هذه الإشكاليات على مستويين:

الأول: يتعلق بطبيعة بيئة العمل داخل المؤسسات الإعلامية

حيث كشفت العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة بيئة العمل الإعلامية عن أنها تتسم بمجموعة من السمات التي تؤثر بالسلب على حرية وسائل الإعلام، ومنها اتسام بيئة العمل بالديكتاتورية، والتي تتجلي ملامحها في هيمنة القيادات الإعلامية علي مختلف القرارات دون إشراك الإعلاميين أنفسهم، لذا فإن إعادة تفعيل دور الهيئات والتنظيمات الداخلية، وإدارة شئون المؤسسات الإعلامية بأساليب وطرق الديمقراطية، يتيح الفرصة في المشاركة في صناعة القرارات الإدارية التحريرية، ويعد واحداً من الآليات الملائمة لتطوير أوضاع المؤسسات الإعلامية والصحفية[1].

الثاني: يتعلق بالكفاءة المهنية للقائم بالاتصال داخل هذه البيئة

هناك علاقة وثيقة بين معيار الكفاءة المهنية للقائم بالاتصال وبين ديمقراطية الوسيلة من منطلق تأثير الكفاءة المهنية على ما يقدمه الصحفي من معالجات، فنجد أن غالبية المعالجات نمطية يغيب عنها طابع التحليل والعمق. وتعدد الدكتورة عواطف عبد الرحمن مظاهر الخلل المهني في تحويل المؤسسات الصحفية المصرية إلى أماكن أشبه بالمصالح الحكومية في التدرج الوظيفي، حيث صارت معايير السن والأقدمية هما المحددان الأساسيان في الترقي الوظيفي، مما يقتل روح المبادرة والروح النقدية لدى الأجيال الشابة في تلك المؤسسات[2].

(هـ) إشكاليات تتعلق بالجمهور

حيث توجد فئات عريضة من الجمهور غير قادرة علمياً على الاستفادة من بعض وسائل الإعلام، أو التفاعل الديمقراطي معها، بالإضافة إلى افتقارهم للمعرفة اللازمة لحل رموز الرسالة الإعلامية وفهمها، ومن ثم ينشأ حاجز أساسي يعوق ديمقراطية الإعلام بين أولئك الذين يبثون

---

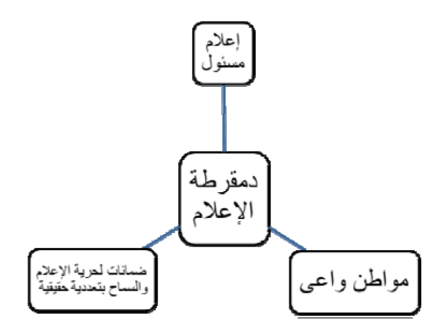
[1] محرز حسين غالى، إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها فى العالم المعاصر،ط1(القاهرة،دار العالم العربى،2009) ص349

[2] عواطف عبد الرحمن، الصحافة المصرية بين التحديث والمنافسة فى عصر العولمة، المؤتمر العام الرابع للصحفيين: نحو إصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، فبراير 2004،ص9

الرسائل الإعلامية والذين يتلقونها، بالإضافة إلى أنه توجد نسبة كبيرة من المواطنين يستبعدون من المشاركة الحقيقية في العملية الإعلامية، وكلها أمور تعوق دمقرطة وسائل الإعلام، لأنها عملية ثنائية الاتجاه يجرى فيها حوار من الجانبين، فالحوار من الطرفين هو أساس الإعلام الديمقراطي، في حين أن الحديث من طرف واحد هو أساس الإعلام السلطوي[1].

ومن ثم فالإشكاليات السابقة في جوهرها ليس سببها فقط علاقة وسائل الإعلام بالسلطة السياسية، وإنما هناك أبعاد أخرى تؤثر في دمقرطة وسائل الإعلام، ومنها ما يتعلق بالقائم بالاتصال ذاته وخرقه لبعض الأخلاقيات التي تنص عليها مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية في مصر والبلدان العربية، أما البعد الآخر فيتعلق بطبيعة المجتمع وعلاقته بوسائل الإعلام.

ومن ثم يمكننا صياغة مفهوم دمقرطة وسائل الإعلام على أنه يعنى: إطلاق حرية وسائل الإعلام والسماح بتعدديتها تعددية حقيقية بما يمكنها من القيام بمجموعة من الوظائف التي تعد أساساً لتحول المجتمعات إزاء الديمقراطية، في مقدمتها الوفاء بحق الجمهور في المعرفة، والتي من شأنها أن تخلق المواطن العارف، فضلا عن ممارستها لدورها التثقيفي والتنويري، والعمل على إدارة النقاش الحر حول قضايا المجتمع الأساسية، وفى مقابل ذلك يضمن المجتمع بمختلف هيئاته ومؤسساته الحرية لوسائل الإعلام."كما يتضح في شكل4"



"شكل (4) يوضح تصور المؤلف بشأن مفهوم دمقرطة وسائل الإعلام"

ومن المؤكد أن تحقيق ديمقراطية الإعلام سينعكس بالإيجاب على المنظومة الإعلامية المصرية

---

[1] فاروق أبوزيد، الإعلام والديمقراطية، ط1 (القاهرة : عالم الكتب، 2010) ص.ص 30-31

والعربية من خلال الأمور التالية[1].

- وجود نظام إعلامي جيد يقوم على التوازن بين الـدول المتقدمـة وتلـك المتلقيـة، عـلى أن يكون للأخيرة دور في صنع البرامج التي تستقبلها حتى لا ينحصر دورها في التلقي والاسـتهلاك، انطلاقا من حق كل إنسان في المعرفة والاتصال.

- إنشاء مؤسسة إعلامية عربية ذات هدف وتعاون عربي مشـترك تعمـل عـلى حمايـة قيمنـا وثقافتنا، ويكون إعلامنا على مستوى المنافسة في محتواه ومضمونه ليحد من عمليات الاختراق الثقافي.

وفى هذا الصدد يؤكد الدكتور محمد سعد أبو عامود على أهمية إيجاد الدرجة الملائمـة مـن درجات التنسيق بين السياسات الإعلامية على مستوى الأقطار العربية، من خـلال العمـل عـلى إنشاء صناعة عربية لإنتـاج مسـتلزمات المحتـوى الإعلامـي، وكـذلك الاتفـاق عـلى المواصـفات القياسية لأدوات إنتاج المواد الإعلامية العربية، بالإضافة إلى تطوير مضامين الرسائل العربية بما يتوافق مع الأهداف العربية، وتنظيم عملية الحصول على المواد الاتصالية الأجنبية مـن خـلال وضع المعايير والقواعد الحاكمة للمواد التي يمكن شراؤها[2].

- الارتقاء بمستوى الكوادر الإعلامية بدءا من التكوين العلمـي والأكـاديمي مـرورا بالتـدريب الجيد المستمر والتنسيق بين أجهزة العمل الإعلامي على المستوى القومي.

- الارتقاء بالمستوى المهني للبرامج الإعلامية التي يفترض فيها أن تكون على مستوى عال من الأداء والجودة، لتثبت وجودها في حال المنافسة، وكذلك تكون على مستوى الاستجابة لمطالـب الجماهير وتحقيق آمالهم.

- تفعيل العلاقة التبادلية والتفاعلية بين كل من المؤسسات التعليمية والإعلامية والاجتماعية والسياسية، والقضاء على تنميط وسائل الإعلام، وخلق إعلام قادر على بلورة الأفكار بموضـوعية وجدية.

- تنمية وعى الجماهير لتصبح على درجة من الوعي واليقظة لما يعـرض عليهـا، مـما يحـول دون تسرب الوعي الزائف والمغلوط حتى لا يقع المواطن فريسة للأيـديولوجيات الكامنـة عـبر الكلمة أو الصورة الوافدة المغرضة ضمن ثقافة الاستهلاك بإعلاناتها وإعلامها الترفيهي، وفى هذا تأكيد على ضرورة التكامل بين مؤسسات المجتمع على تنوعها حتـى تـنجح رسـالة الإعـلام كـما وكيفا.

---

[1] لطيفـة إبـراهيم خضر، الديمقراطيـة بـين الحقيقـة والـوهم، ط1(القـاهرة، عـالم الكتـب للـنشر والتوزيـع والطباعة،2006 ص.ص 397: 399

[2] محمـد سـعد أبـو عـامود، الإعـلام والسياسـة في عـالم جديـد،ط1(الإسـكندرية، دار الفكـر الجـامعي، 2008) ص.ص221: 222

الفصل الثالث

دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة 25 يناير 2011

في إطار التعرف علي دور الصحافة المصرية بمختلف أنماط ملكيتها واتجاهاتها في التمهيد لثورة 25 يناير 2011، قام المؤلف بتحليل خطاب عينة من الصحف المصرية ممثلة في "الأهرام– روز اليوسف- المصري اليوم - الدستور- الوفد - العربي" خلال الفترة الزمنية من 2005 حتى نهاية عام 2010 إزاء مجموعة من الأحداث الكاشفة هي: التعديلات الدستورية 2005- الانتخابات البرلمانية 2005- الانتخابات الرئاسية 2005 - كارثة غرق العبارة 2006- التعديلات الدستورية 2007- إضراب 6 أبريل 2008- انتخابات مجلسي الشعب والشورى 2010 "، تم تصنيفها في إطار ثلاث قضايا رئيسية هي: تداول السلطة، الحقوق والحريات، الفساد، بهدف تحديد أبرز الآليات والتكنيكات التي استخدمتها صحف الدراسة في التمهيد لثورة 25 يناير.

وفي إطار تحقيق الهدف الرئيسي، وضعت الدراسة مجموعة من الأهداف الفرعية تتكامل فيما بينها للكشف عن طبيعة هذا الدور، حيث سعت من خلال الاعتماد علي أسلوب تحليل الخطاب للكشف عن المعاني والدلالات الكامنة في الخطاب الصحفي، ورصد الأدلة والبراهين والأطر المرجعية والقوي الفاعلة المتضمنة في خطاب الصحافة المصرية إزاء القضايا موضع الدراسة، وكذلك الكشف عن استراتيجيات الخطاب المختلفة التي وظفها كتاب مواد الرأي كعناصر أساسية في الآليات التي استخدمتها صحف الدراسة في التمهيد لثورة 25 يناير، كما عنيت الدراسة برصد الأساليب الإقناعية واستمالات التأثير التي استند إليها خطاب كل صحيفة، ودلالات توظيفها في سياق قضايا الدراسة الثلاث.

واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية، وهو الأمر الذي ساعد المؤلف علي رصد حدود الاختلاف والاتساق بين خطابات الصحف موضع الدراسة على اختلاف أنماط ملكيتها ما بين قومية وخاصة وحزبية، وكذلك في إجراء المقارنة بين كل صحفيتين على حدة ينتميان لنفس نمط الملكية.

كما اعتمدت الدراسة علي أداة المقابلة المتعمقة في إجراء عدد من المقابلات مع بعض كتاب مواد الرأي سواء من رؤساء التحرير، أو غيرهم من الكتاب الصحفيين داخل كافة صحف الدراسة؛ بغية الاستفادة من آرائهم في تفسير نتائج الدراسة التحليلية.

ويستعرض المؤلف في هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية داخل كل نمط من الأنمـاط التـي تمثلها الخطابات الصحفية المدروسة عبر ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً: نتائج تحليل خطاب الصحافة الحزبية " الوفد – العربي".

ثانياً: نتائج تحليل خطاب الصحافة الخاصة " المصري اليوم- الدستور".

ثالثاً: نتائج تحليل خطاب الصحافة القومية " الأهرام - روز اليوسف".

أولاً: نتائج تحليل خطاب الصحافة الحزبية

1- أطروحات خطابات الصحف الحزبية المدروسة إزاء قضايا الدراسة والحجج الداعمة لها:

جدول رقم (1)

حضور القضايا الرئيسية في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة

نمط القضايا	ك	
	العربي	الوفد
تداول السلطة	163	117
الحقوق والحريات	134	91
الفساد	103	72

يتضح من الجدول السابق اختلاف معدلات اهتمام صحيفتي "العربي - الوفد" بالقضايا موضع الدراسة، ويلاحظ أن قضية تداول السلطة قد جاءت في المرتبة الأولي في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة، تلاها في المرتبة الثانية قضايا الحقوق والحريات، فيما جاءت قضايا الفساد في المرتبة الثالثة، وقد تنوعت الأطروحات والحجج الداعمة لكل قضية من قضايا الدراسة كما وردت في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة، وكذلك الحجج الداعمة لها، وإن كانت في غالبيتها قد تمحورت حول الهيمنة السياسية لنظام مبارك علي الحياة السياسية في مصر، وفساد مسئولي النظام، إلي جانب تسليط الضوء علي انتهاكات حقوق الإنسان خلال عهد الرئيس السابق مبارك. وقد حكم صياغة أطروحات الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء هذه القضايا الفلسفة العامة التي حكمت إنتاج الخطاب الصحفي والتي تبلورت في موقف كل صحيفة من شخص الرئيس السابق مبارك، والنظام السابق.

(أ) أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة والحجج الداعمة لها:

جدول رقم (2)

أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة

أطروحات تداول السلطة	ك	
	العربي	الوفد
أطروحات ناقشت أسباب غياب تداول السلطة	91	65
أطروحات ناقشت مظاهر غياب تداول السلطة	50	35
أطروحات ناقشت نتائج غياب تداول السلطة	22	17

يتضح من الجدول السابق أن الأطروحات الخاصة بتداول السلطة قد شكلت حضوراً مكثفاً في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة وإن اختلفت معدلات حضورها بين صحيفتي العربي والوفد، لكنها تمحورت حول أطروحات فندت أسباب غياب تداول السلطة واستبداد النظام بالسلطة السياسية، وأطروحات ناقشت مظاهر الاستبداد بالسلطة، وثالثة ناقشت نتائج غياب تداول السلطة والتي كان يؤكد الخطاب ضمنها على أن نظام مبارك علي وشك الانتهاء، بعد زيادة معدلات القلق السياسي في المجتمع المصري، نتيجة استبداده بالسلطة.

بالنسبة للأطروحات والحجج الخاصة بأسباب غياب تداول السلطة، فدائماً ما كان يؤكد خطاب صحيفة العربي علي أن رغبة مبارك في الاستبداد بالحكم هي السبب في غياب تداول السلطة، حيث إنه "يريد الاستمرار في الحكم إلى ما لانهاية، ليس فقط في حياته بل يرغب في تحديد من سيخلفه في حكم البلاد، وكأن مصر أصيبت بالعقم[1].

بينما كان خطاب صحيفة الوفد يروج لفكرة أن أعضاء الحزب الوطني هم من يعرقلون مسألة تداول السلطة في مصر، وأنهم يريدون توريط مبارك في عرقلة مسيرة الإصلاح السياسي، حيث يشير وجدي زين الدين إلي "أن أعضاء الحزب الوطني يريدون بقاءهم والسيطرة والهيمنة على كل شيء، ويورطون رئيس البلاد رغم أنه رئيس لكل المصريين والكل يكن له الحب والتقدير وهو لهم بالمرصاد، فالأزمة في الحزب الوطني ورجاله الذين استحوذوا على كل شيء

[1] سعيد السواركي، أرجوزات ..سيرك التوريث، العربي، 14-1-2007

وأوصلوا البلاد إلى مشارف الهوية .. ولن يقبل أبداً الرئيس مبارك – كما عاهدناه – أن يسكت على ذلك أو يتجاهله."[1]

واتفق خطاب الصحيفتان علي أن السبب الرئيسي للهيمنة السياسية هو الدستور، وإن كانت كل صحيفة قد ناقشت ذلك في إطار الفلسفة العامة التي حكمت الخطاب – وتحديداً الطابع الهجومي، فنجد خطاب صحيفة العربي ينطلق من هجومه علي الرئيس في مناقشة ذلك، حيث أرجع خطاب الصحيفة السبب في ذلك إلي الدستور ووصفه بأنه تسبب في تأليه مبارك وفرعنته، من منطلق أنه لم يحدد مدة معينة لفترات الرئاسة، كما أنه يكفل لمبارك التحكم في كافة مقاليد إدارة الدولة، ودللت الصحيفة علي ذلك بأن مبارك كان هو الذي يرعى الحدود بين السلطات دون تحديد لكيفية هذه الرعاية، وهو الذي يتخذ قرار الحرب، ويعقد المعاهدات، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم، وهو الذي يعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، لذا فكان دائماً ما يؤكد خطاب الصحيفة علي أن "الدستور المصري الحالي بما يحتويه من سلطات لرئيس الجمهورية لا يصنع مستبداً، ولكنه في واقع الحال يصنع فرعوناً له المصريون يسجدون ويسبحون"[2]. ودائماً ما كان يروج خطاب صحيفة العربي لفكرة "أن الدستور مصنوع خصيصاً لكي يمكن رئيس الدولة من الاستمرار في الحكم للأبد"[3].

فيما أكد خطاب صحيفة الوفد في سياق تناوله للتعديلات الدستورية أن بعض رجال النظام ممن لقبتهم بـ "ترزيه القوانين" قد فصلوا التعديلات الدستورية من أجل إحكام سيطرة الحزب الوطني على الحياة السياسية في مصر، حيث" أجهض ترزيه القوانين خطوة الرئيس الإصلاحية، وأضاعوا فرصة الإصلاح بالشرعية"[4].

واستكمالاً للطابع الهجومي لخطاب العربي علي شخص مبارك ونظامه، فقد أشار الخطاب إلي أن النظام قد أفسح المجال لنشر ما يسمي بمظاهر التدين الشكلي والأفكار الرجعية من خلال نشر عدد من الفتاوى المتضاربة التي تحرم الخروج علي الحاكم لدعم بقاء النظام واستمراره، فيتساءل علاء الأسواني"ولعلنا نفهم الآن لماذا لم تخل مصر خلال ثلاثين عاماً من المشايخ الذين يفسح لهم النظام كل مجال لينشر وا التدين الشكلي والأفكار الرجعية، مما أدى إلى

---

[1] وجدي زين الدين، حكاوي: السدنة يورطون الرئيس، الوفد، 10-3-2007

[2] محمد حماد، سألوا الرئيس آي فرعنك قال لهم الدستور !، العربي،22،-1-2006

[3] علاء الاسوانى، فى هتافات من القلب ..كفاية !،العربي،،5-1-2006

[4] عباس الطرابيلي، هموم مصرية، الوفد، 7-5- 2005

إصابة الإرادة الوطنية للمصريين بالشلل واختلاط أولوياتهم"[1]، كما سخر عددا من الإعلاميين لترهيب المواطنين من فكرة التغيير والإصلاح السياسي، حيث "يسعى الرئيس وبقية الجوقة في الحزب الديمقراطي ووسائل الإعلام التي يحتلها "عيال رقيعة" إلى ترديد نغمة أن موقع الرئيس أعد خصيصاً لأل مبارك الذين نجحوا في قيادة البلاد إلى الهاوية"[2].

وبالنسبة لمظاهر غياب تداول السلطة كما بدت في خطاب صحيفتي الوفد_والعربي، فنجد أيضاً أن الفلسفة العامة التي حكمت إنتاج الخطاب قد انعكست علي خطاب كلا الصحيفتين في عرضها لمظاهر الهيمنة السياسية، فطبقاً لفلسفة خطاب صحيفة العربي بانتقاد مبارك فقد عدد خطاب الصحيفة مظاهر الهيمنة السياسية في عدة شواهد منها: غياب دولة المؤسسات، والتأكيد على أن مبارك وأسرته هم الذين يحكمون مصر، ويتحكمون في مختلف إدارات مؤسسات الدولة بأكملها؛ لذا. "فإننا لا نعيش في دولة، بل نعيش في ظل حكم عائلة صغيرة يحكمها أب يمنح عندما يشاء، ويمنع عندما يريد .. وهذه هي المصيبة"[3]. وأكدت الصحيفة ضمن هذه الأطروحة على تعاظم نفوذ نجل الرئيس السابق جمال في إدارة شئون البلاد، وتدخله في السيطرة على مقاليد الحكم في مصر، وتقرير السياسات العليا للبلاد دون سند من الدستور، وكذلك تعاظم نفوذ زوجة الرئيس برغم مخالفة ذلك للدستور، ودلل الكاتب علي ذلك بعدة مظاهر منها: أنها تترأس العديد من الجهات منها المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة وغيرها من الجهات، فضلاً عن اهتمام الإعلام بإبراز نشاطاتها. حيث تسأل عبد الحليم قنديل" بأي حيثية – حتى لو كانت غير دستورية تمارس السيدة سوزان سلطات تقتحم العين، وتدير هيئات أشبه بوزارات ظل في كل هذه التخصصات وتخصص لها ميزانيات قد تنافس ميزانية الدولة ".. فهل نحن بصدد دولة سوزان مبارك؟[4].

وركز خطاب العربي ضمن تعديد مظاهر الهيمنة السياسية على أن الرئيس السابق مبارك يدير مصر بمنطق العزبة ويريد توريث الحكم لنجله جمال، حيث كان يؤكد علاء الأسواني علي أن "مبارك لا يريد أن يتزحزح عن منصبه مادام فيه نفس يتردد كما قال بنفسه، ومن حوله بطانة من كبار المستفيدين يزينون له أن يدفع بابنه جمال إلى الحكم بعده، وهكذا سوف نورث من الأب إلى الابن إلى الحفيد وكأن مصر مزرعة دجاج ملكهم"[5].

---

[1] علاء الأسواني، في المسألة القبطية، العربي، 13-11-2005

[2] سعيد السواركي، مصدر سابق

[3] محمد الباز، رئيس اللحظة الأخيرة، العربي،18- 3-2007

[4] عبد الحليم قنديل، دولة سوزان، العربي، 17-7- 2005

[5] علاء الأسواني، أما لهذا الكابوس من نهاية ؟!، العربي، 29-1-2007

وفي هـذا الصـدد، أكـد خطـاب الصـحيفة ذاتهـا عـلي تبعيـة مبـارك للخـارج لـدعم بقائـه واستمراره وتوريث الحكم من بعده لنجله، وعدد مظاهر ذلك في التأكيد علي تهافـت مبـارك لإرضاء إسرائيل بغية التوسط له لدي أمريكا لتخفيف الضغط علي الحكومة خاصة فيما يتعلق بالمناداة بالإصلاح والديمقراطية، ودلل الخطاب علي ذلك بموقف مبـارك مـن قضـية الجاسـوس عزام وتدخله للإفراج عنه رغم اعترافه وإدانته أمام القضاء الطبيعي في مصر، وكـذلك تصـديره للغاز إلي إسرائيل، كما أكد علي أن النظام المصري يحـاول بـأي شـكل إرضـاء أمريكـا باعتبارهـا الفاعل الرئيسي لتمرير جمال إلي الحكم، فكان يشير الخطاب إلي أن "الرئيس الأب يمثل الطبعة المتقادمة للنظام هو يريد التمديد بمقايضات كسب الرضا الأمريكي علي طريقة كامـب ديفيـد مبارك، والرئيس الابن الطامع في الوراثة يتصور أنه العنوان الأمثل للطبعة"[1].

فيما اختلف خطاب صحيفة الوفد مؤكداً على أن مبـارك يـرفض الركـوع للقـوي الخارجيـة، وأن أعضاء الوطني هم من يقايضون الولايات المتحدة مـن أجـل ضـمان الهيمنـة عـلى الحيـاة السياسية في مصر، فيشير الخطاب إلي "أن بعض جهابذة الحزب الوطني يتوهمون أن الانصياع الكامل لرغبات السادة في واشنطن يضمن لهم البقاء في الحكـم إلي أبـد الأبـدين، لـذا فالرجـل الوحيد الذي يستطيع أن ينقذ مصر مما يدبر لها هو الرئيس مبارك شخصياً"[2].

وفي ذلك السياق شكك خطاب الصحيفتين في المبادرات الإصلاحية التي تبناها النظام بشـأن الإصلاح السياسي، وكان دائماً ما يؤكد على أنها مجرد مبـادرات شـكلية صـورية، هـدفها إرضـاء أمريكا لتخفيف ضغوطها على النظام المصري من أجل إقرار مبدأ تـداول السـلطة. ففـي إطـار الحديث عن تعديل المادة 76 أكد خطاب العربي علي "إنه عقد إذعان أريد به إجبار المصريـين على التسليم بتمديد رئاسة مبارك لثلاثين سنة، وتوريث الرئاسة من بعده لنجلـه جـمال، فهـي لعبة وخدعة لا يصح أن تنطلي على أحد"[3] .. وفي ذات السياق يشير خطاب الوفـد إلى أن "مـا يجري في غرفة التعديلات الدستورية هو ردة تعيد مصر إلى عصر الدولة البوليسية"[4].

وبالنسبة لأطروحـات نتـائج الاسـتبداد بالسـلطة، فقـد عـدد خطـاب الصـحافة الحزبيـة نتـائج الاستبداد بالسلطة في التأكيد علي غياب مبدأ تداول السلطة وتآكل كافة مؤشرات الحراك السياسي، مستنداً في ذلك إلي عدة شواهد منها: تحجيم نشاط الأحزاب السياسية، والعمل علي شل فاعليتهـا،

---

[1] عبد الحليم قنديل، تسمع نكتة، العربي، 20-2-2005

[2] أحمد عز العرب، مبارك الوحيد القادر علي إنقاذ مصر من العملاء، الوفد، 20-5-2005

[3] عبد الحليم قنديل، المتهم الأول، العربي، 29-5-2005

[4] جمال بدوي، كلام في العضم: دنشواي 2007، الوفد، 10-3-2007

وحرمانها من اكتساب أي عضوية جديدة وبخاصة من الشباب ضمن صفوفها، والتضييق علي خروج وإنشاء أحزاب جديدة من شأنها إثراء التعددية الحزبية في المجتمع المصري، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وتضييق الخناق عليها حتى تكتفي بممارسة دور الكومبارس في الحياة السياسية، بالإضافة إلي غياب التوازن بين القوي السياسية والاجتماعية في المجتمع، وهيمنة أجهزة الدولة الأمنية والأيديولوجية علي مجمل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية، لذا فإن "مصر لا تعرف أحد أهم شروط الديمقراطية، وهو إمكانية تداول السلطة عبر صندوق الانتخابات فمنذ عودة التعددية السياسية المقيدة في عام 1976 احتكر الحزب الوطني الديمقراطي السلطة عن طريق التزوير.. ولم تعتمد الأقلية الحاكمة على التزوير فقط كسلاح لمنع تداول السلطة، بل استخدمت وسائل وأساليب أخرى"[1]

وفي هذا السياق، كان دائماً ما يؤكد خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة علي زيادة معدلات القلق السياسي في المجتمع المصري بما يوحي بأن النظام أوشك على الانتهاء، في ظل الاستبداد السياسي بالسلطة، مدللاً على ذلك بأن "المؤسسة النيابية مشكوك في تمثيلها لإرادة المصريين، والسلطة القضائية متأهبة لصدام مع الحكومة. والسلطة التنفيذية تفتقر إلى دعم شعبي وسياستها المعلنة، المؤسسة الحزبية تبدو ضعيفة ومتهاوية ومنخرطة في صراعاتها الداخلية بما ينذر بعملية تجريف واسعة في الحياة السياسية .. وهذه كلها علامات انهيار في النظام السياسي الحالي، فالمؤسسات على أوضاع، والقانون خارج الخدمة الرسمية، وحجم التدهور في هيبة الدولة وتراجع مكانتها"[2].

وبصفة عامة، فقد وظفت الصحف الحزبية عينة الدراسة في خطابها إزاء الهيمنة السياسية مجموعة من الأساليب والتكنيكات لإقناع القارئ تنوعت مابين: تقديم أدلة وشواهد من الواقع المعاش تؤكد الهيمنة السياسية للنظام، ففي سياق انتقاد الخطاب لتجربة الانتخابات أكد على أنها مهزلة بسبب غياب الأغلبية التي تمثل صلب إرادة الأمة عن المشاركة في الانتخابات، والتربص ببعض المعارضين ومطاردتهم، وخاصة الذين يعارضون سياسته، وأنه قضي على التعددية الحزبية، فضلاً عن سيطرة الحزب الوطني على الحياة السياسية، وقمع الحريات.

كما لجأ بعض الكتاب إلى استخدام تكنيك عرض جانب واحد من الموضوع، من خلال التركيز على كافة الأفكار والوقائع التي تكرس لديكتاتورية الرئيس واستبداده، كما تضمن الخطاب تكنيك تأثير رأي الأغلبية، والذي بدا واضحاً في إطار دعوات المقاطعة التي تضمنها الخطاب

[1] حسين عبد الرازق، حاجتنا إلي الديمقراطية، الوفد، 11-2-2006

[2] عبد اللـه السناوي، رحلة إلي المجهول، العربي،29-1- 2006

الصحفي إزاء التعديلات الدستورية، والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي تم إجراؤها من خلال التأكيد على أن أغلبية القوي الوطنية تتبني اتجاه المقاطعة من الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وكذلك أحداث الانتخابات.

ويدلل الخطاب علي ذلك بأنه "تأكد لنا جميعاً أن حكومة الحزب الوطني لا تنوي خيراً، وأنها ترفع شعار الإصلاح بسبب الضغوط الخارجية"[1] كما اعتمد الخطاب علي تكنيك تفنيد وجهة النظر الأخرى، وبدا ذلك واضحاً في رد الكتاب على كتابات الرأي في الصحف القومية، والتي كانت تنادي بأن مبارك هو الذي يقود البلاد نحو دولة مدنية ديمقراطية حقيقية.

(ب) أطروحات الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات

جدول رقم (3)

أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات

نمط الأطروحات	أطروحات قضايا الحقوق والحريات	ك	
		العربي	الوفد
أطروحات ناقشت انتهاكات حقوق الإنسان	أطروحات تناولت أسباب انتهاكات حقوق الإنسان	26	19
	أطروحات تناولت مظاهر انتهاك حقوق الإنسان	36	24
	أطروحات تناولت نتائج انتهاكات حقوق الإنسان	30 18	12
أطروحات ناقشت الاحتجاجات والإضرابات	أطروحات ناقشت أسباب الاحتجاجات والإضرابات	16	10
	أطروحات ناقشت تعامل النظام مع الاحتجاجات والإضرابات	15	14
	أطروحات ناقشت دلالات الاحتجاجات على المشهد السياسي	23	12

يتضح من الجدول السابق أن الأطروحات الخاصة بقضايا الحقوق والحريات احتلت المرتبة الثانية من جملة أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة تجاه القضايا الخاضعة للتحليل، وقد وردت أطروحات خطاب تلك الصحف في سياق هذه القضية في قضيتين فرعيتين، الأولي: انتهاكات حقوق الإنسان، الثانية: الاحتجاجات والتظاهرات. وإن كان يلاحظ أن الأطروحات التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان قد شكلت حضوراً مكثفاً داخل خطاب الصحيفتين عن

[1] علاء عريبي، رؤي: ارحلوا، الوفد، 15- 5- 2005

الأطروحات الخاصة بالاحتجاجات والإضرابات ربما لأنه كان يتم مناقشة بعض الأطروحات الخاصة بالاحتجاجات ضمن انتهاك الحق في التظاهر، كما يلاحظ من خلال الجدول ذاته وجود اختلاف بين معدل ظهور تلك القضايا الفرعية في خطاب الصحيفتين، وهو ما يرجعه المؤلف إلي السياسة التحريرية لكل صحيفة والنهج الذي تبنته في الهجوم على نظام مبارك.

(ب/ 1) أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والحجج الداعمة لها

تنوعت أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء هذه القضية كما يتضح من الجدول السابق ما بين أطروحات تناولت شرح أسباب انتهاكات حقوق الإنسان، وأطروحات رصدت مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان، وثالثة تطرقت لنتائج انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد تنوعت الاستمالات المستخدمة في خطاب الصحيفة، وإن كانت قد غلبت الاستمالات العاطفية على العقلانية بحسب طبيعة هذه القضية.. واتسم خطاب صحيفة العربي بالهجوم الشديد علي شخص مبارك، واعتباره المسئول الأول والأخير عن انتهاكات الجهات الأمنية لحقوق الإنسان، فيما رأي خطاب صحيفة الوفد أن أعضاء الحزب الحاكم هم المسئولون.

بالنسبة لأطروحات أسباب انتهاك حقوق الإنسان، فكان دائماً ما يؤكد خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة على أن الاستبداد السياسي للنظام هو السبب الرئيسي وراء قمع النظام للمعارضين وتعذيبه لهم وتلفيقه للقضايا. وفي سياق هذه الأطروحة أكد الخطاب الصحفي علي أن النظام يصر على الاحتفاظ بقانون الطوارئ لإحكام قبضته الأمنية للبلاد، مشيراً إلى "أن المشكلة تكمن في عقلية الطوارئ التي أدمنت التفاعل مع المجتمع من خلال قوانين وقضاء استثنائي" إذ كان يؤكد على أن النظام يلجأ لاستخدام هذا القانون لكتم أصوات المعارضة عن مناهضته. وفي هذا الصدد كان دائماً ما يشكك الخطاب في أي مبادرات إصلاحية تتعلق بمواد الحقوق والحريات في الدستور، ويشير إلى "أن هذه التعديلات ستعود بمصر إلي الدولة البوليسية".

ويري المؤلف أن خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة قد تعمد الربط بين الاستبداد السياسي للنظام، وممارسة انتهاكات حقوق الإنسان من منطلق الطابع التحريضي الذي تبنته الصحف الحزبية عينة الدراسة ضد النظام الحاكم، مؤكداً على أنه. "لولا التعذيب والاعتقالات لما استمر في منصبه يوماً واحداً".

وبالنسبة لأطروحات مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان، فقد عدد الخطاب مظاهر هذه الانتهاكات ما بين اعتقال النظام لآلاف المصريين الأبرياء، وتعذيبهم وسحلهم حتى الموت، والضرب

والصعق بالكهرباء وتلفيق القضايا للأبرياء، وهتك عرض الرجال والنساء أمام أعين أزواجهن وأبنائهن، كما ركز ضمن هذا علي انتهاك حقوق السجناء داخل السجون والمعتقلات وما يتعرضون له من سحل وتعذيب، وانتهاك أجهزة أمن الدولة ممثلة سواء في مباحث أمن الدولة وإدارات السجون المودعين فيها لانتهاك حقهم في الإفراج عنهم بعد صدور أحكام قضائية عديدة من محاكم أمن الدولة العليا طوارئ ببطلان أوامر الاعتقال، والإفراج عن المعتقلين بدون تأخير، فضلاً عن انتهاك حقوقهم في الرعاية الصحية، وتوفير غذاء صالح للآدميين والحبس الانفرادي لفترات طويلة، فيؤكد الخطاب علي "إن استمرار الأعداد الكبيرة من المعتقلين لمدد وصلت بعد تكرار امتدادها إلي ما يجاوز السنوات العشر يمثل انتهاكاً صارخاً للشرعية القانونية"[1].

ويلاحظ أن خطاب صحيفة العربي قد وظف الأسلوب الاستفهامي بكثرة عن خطاب صحيفة الوفد؛ بغية إظهار مدي وحشية الجهاز الأمني في مصر. كما تطرق خطاب العربي ضمن مناقشته هذه الانتهاكات إلى مناقشة مذبحة السودانيين، مؤكداً على أن مبارك هو من أصدر أوامره للعادلي بتنفيذ هذه المذبحة في إطار السياسات القمعية لنظام مبارك. وهو ما يعني أن الصحيفة قد مالت إلى التوظيف السياسي لانتهاكات حقوق الإنسان كوسيلة لزعزعة شرعية النظام. كما تطرق خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة لمناقشة مظاهر انتهاك الحق في الحياة من منظورين، أولهما: يتعلق بإبراز قتل الضحايا داخل السجون دون ذنب لإجبارهم علي الاعتراف، ونشرت صحيفة العربي العديد من الحالات التي حدث معها ذلك، فيتساءل أحد الكتاب" بأي ذنب قتلت نجاة يسري وإيمان خميس، ومن المسئول يا وزير الداخلية عن مقتل المواطن محمد سليمان يوسف 28 سنة قرية العمار القليوبية وهو تحت الاعتقال الهمجي"[2]، وثانيهما: يتعلق بإبراز تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاك حق المصريين في حياة كريمة، من خلال التأكيد علي استهتار النظام بأرواح المصريين، مدللاً علي ذلك بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والديون والفساد والقمع وغياب العدالة الاجتماعية، ووفاة العديد من الضحايا جراء الإهمال مثل شهداء حوادث القطارات والعبارات، وقتلي الإهمال في المستشفيات،

فيؤكد الخطاب أن "الآلاف من المصريين الذين ماتوا في العبارات الغارقة وفي قطارات الصعيد وفي محرقة وزارة الثقافة، وملايين المصريين الذين يعيشون كالأموات بلا مأوي ولا مستقبل ولا أمل، كل هؤلاء ضحايا حسني مبارك شخصياً وليس أحد سواه"[3].

---

[1] حسين عبد الرازق، ديمقراطية الاعتقالات، الوفد، 6-5- 2005

[2] عبد الحليم قنديل، مصر تشك في يأسها، العربي، 8-5- 2005

[3] علاء الأسواني، من يهين الرسول؟، مصدر سابق،2-12-2006

وبالنسبة لانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، فقد عرض لها الخطاب مما كان يتعرض لـه الصحفيون من ملاحقات أمنية، وخضوعهم للمحـاكمات الجنائيـة، والتـي قـد تصـل في بعـض الأحيان إلى حبسهم. وقد شن خطاب صحيفة العـربي حملـة شرسـة عـلى نظـام الحكـم، إبـان واقعة حبس رؤساء التحرير الأربعة" إبراهيم عيسى- عادل حمودة- عبد الحليم قنديل- وائـل الإبراشي"، وكذلك إبان قضية صدور قرار بحبس إبراهيم عيسى في قضية صحة الـرئيس، فيشـير علاء الأسواني إلي أن "النظام يريد إرهاب أصحاب الرأي وإسكاتهم، حتـى يـتم توريـث الـوطن من الأب إلي الابن، فلا يجرؤ أحد على الاعتراض، وإلا كـان السـجن مصيره" .. ويتـابع الكاتـب بأسلوب تهكمي "نحن في الواقع لا نعرف شيئاً عن صحة الرئيس مبارك، لأن النظام يتعامل مع المصريين ليس باعتبارهم مواطنين، وإنما رعايا وعبيد لا يحق لهـم أن يعرفـوا شـيئاً عـن صـحة سيدهم الرئيس"[1].

كما نـاقش الخطـاب الصـحفي ضـمن هـذه الانتهاكـات ملاحقـة النشـطاء والمعارضـين مـن السياسيين والمدونين الذين يدلون بآراء مناهضة لسياسة النظام عبر وسـائل الإعـلام والإنترنـت، سواء من خلال المدونات أو مواقع الشبكات الاجتماعية، ويعدد الخطاب مظاهر ذلـك بوجـود "اعتقـالات في معـرض الكتـاب المعارضـين للمتظـاهرين المعارضـين للتمديـد والتوريـث معـاً .. وصدامات خطرة بلون الدم في شرق سيناء..وحجب لنـدوة المؤلـف المرمـوق د. محمـد السـيد سعيد"[2].

وبالنسبة لانتهاك الحق في التظاهر، فكـان دائمـاً مـا يشـير الخطـاب إلي أن النظـام غالبـاً مـا يحاول إحباط أي مظاهرة من شأنها التنديد بسياسته، وتطرق خطاب العربي تحديداً إلى فضح ما كان يفعله النظام إزاء الشباب الـذين يشـاركون في تظـاهرات تنـدد بسياسـة نظـام مبـارك. وشن هجوماً عبر توظيف الأسلوب التهكمي على جهات الأمن في تعاملهـا مـع المتظـاهرين أو المحتجين ضد سياسة النظام أو الاعتداءات المتكررة على الحركات الاحتجاجية.

وعدد خطاب الصحف الحزبيـة عينـة الدراسـة نتـائج انتهاكـات حقـوق الإنسـان في عـدة مشاهد أبرزها: سخط وغضب المصريين من النظام الحاكم، كما أكد علي أن انتهاكات حقـوق الإنسان قد تسببت في نمو ظاهرة الإرهاب والجماعات المتطرفة، التي وصـفها الخطـاب بأنهـا فزاعة استغلها نظام مبارك لاستمرار قانون الطوارئ، الذي "تحول إلي سيف مسـلط عـلي كـل التيارات السياسـية، التـي تحـاول التعبـير عـن رأيهـا أو إقامـة مـؤتمرات ونـدوات جماهيريـة وحـاصر الأحـزاب السياسـية والجمعيـات الأهليـة داخـل مقراتهـا، وحجبهـا عـن الاتصـال

---

[1] علاء الأسواني، الحملة الشرسة علي حرية الصحافة، العربي، 30 -9-2007

[2] عبد الحليم قنديل، خريف الغضب، العربي، 6-2- 2005

بالشباب في الجامعات وغيرها من الأماكن العامة، وهو الأمر الذي جعل الشباب ينصرف إلي الأفكار المتطرفة، والاستعداد للانضمام لأي تنظيمات سرية تقوم بهذه الأعمال التخريبية.. وأيضاً ظهور جماعات معارضة جديدة تعمل في الخارج بشكل غير شرعي، سواء كان لحساب أنفسهم أو لحساب دول"[1].

وفي تقدير المؤلف – أن الهدف من تركيز الخطاب الصحفي علي هذه الأطروحة يأتي في إطار الدور الذي لعبته الصحيفة في زعزعة شرعية نظام مبارك عبر تعديد مساوي عهد مبارك.

وفي معرض استعراض الخطاب لانتهاكات حقوق الإنسان، وظف الخطاب الصحفي عددا من الاستمالات وإن كانت قد غلبت الاستمالات العاطفية على العقلانية نظراً لطبيعة القضية، لذا وظف الخطاب عدة آليات كان أبرزها مخاطبة العاطفة وإبراز مشاهد وصور التعذيب ومعاناة الناس وآلامهم، بسبب سياسات النظام القمعية، وفي هذا السياق عدد الخطاب عدة مشاهد مثل هتك أعراض النساء أمام أزواجهن، وإطفاء السجائر في أجساد السجناء .. وغيرها من المشاهد التي من شأنها إظهار بشاعة التعذيب لضمان التأثير، كما حاول الخطاب الربط بين تحقيق الديمقراطية ومنال المصريين للحرية والكرامة". وهو في تقدير المؤلف – أمر أراد به بعض الكتاب وخاصة في صحيفة العربي التأثير في القارئ، وتحميسه للمطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية.. وفي سياق آخر لجأ الخطاب الصحفي إلي توظيف عدد الكلمات المحورية التي أراد بها استنفار همم المصريين، فنجد أحد الكتاب يندد بمذبحة السودانيين. "عار والله كل العار ما حدث مع اللاجئين من جنوب السودان في ميدان مصطفي محمود بحي المهندسين .. عار لا يليق بمصر التي كانت من أبرز سماتها أنها الحضن الذي يحتضن الجميع"[2].

فيما تم توظيف الاستمالات العقلانية عبر الاعتماد على الإحصائيات التي تؤكد تردي الوضع المعيشي للمصريين، وتفضح عمليات التعذيب في مصر استناداً للتقارير الصادرة عن الجهات الحقوقية.

(ب/2) أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات والإضرابات والحجج الداعمة لها

اختلفت أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضية الاحتجاجات السلمية بحسب عدة عوامل، منها موقف كل صحيفة من الفئة المنظمة للاحتجاجات والتظاهرات، فنجد على سبيل المثال بعض الكتاب في صحيفة العربي ينحازون بشدة لحركة كفاية وهو ما بدا

[1] عبد العزيز النحاس، صورايخ: الإرهاب .. وقانون الطوارئ، الوفد، 8-5-2005

[2] مديحه عمارة، معكم، العربي، 8-1- 2006

واضحاً في كتابات بعض الكتاب المنتمين لهذه الحركة، في حين لم تظهر نفس نسبة هذا الاهتمام في صحيفة الوفد، وهو ما يرجح تأثير المرجعية الأيديولوجية لكاتب مادة الرأي علي الخطاب الصحفي إزاء الاحتجاجات. وفي نفس السياق، تأثرت أطروحات الخطاب الصحفي بالسياسة التحريرية للصحيفة، وموقفها من الحدث الاحتجاجي ذاته، فنجد على سبيل المثال أن صحيفة العربي تساند بقوة إضراب 6 إبريل 2008 من منطلق استغلالها للحدث لزعزعة شرعية مبارك كما بدا من خلال التحليل، علي عكس جريدة الوفد التي أدانت هذا الحدث في بداياته. وقد انعكس ذلك على تباين أطروحات خطاب الصحيفتين إزاء هذه القضية رغم انتمائهم لنفس نمط الملكية. وتنوعت ما بين أطروحات تستعرض أسباب هذه الاحتجاجات وتداعياتها في الشارع المصري، وأطروحات تستعرض كيفية تعامل نظام مبارك مع هذه الاحتجاجات والفئات الغاضبة في المجتمع، وثالثة تطرقت لمناقشة دلالات هذه الاحتجاجات ومعطياتها على المشهد السياسي بصفة عامة ونظام حكم مبارك علي وجه الخصوص.

بالنسبة للأطروحات التي استعرضت أسباب الاحتجاج وتداعياتها في الشارع المصري، فقد اتفق خطاب صحيفتي الوفد والعربي علي أن تردي الأوضاع المعيشية هو السبب الرئيسي في غضب الشارع المصري، واندلاع مثل هذه الاحتجاجات، وما ترتب عليه من أزمات عديدة مثل أزمة رغيف الخبز، وارتفاع الأسعار، وتراجع مستويات المعيشة، وانخفاض معدلات الرضا العام بسبب أرباب العائلات، فكان يؤكد الخطاب علي أن مصر "تعيش في ظل موجة متنامية ومتصاعدة من الغضب والسخط على نظام الرئيس مبارك، تسكن نفوذ قطاعات عريضة من الفئات المهشمة، والطبقات الدنيا وشرائح المهنيين بمن فيهم الأطباء والمحامون والمهندسون وأساتذة الجامعات"[1].

كما أرجع خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة السبب الرئيسي إلي ارتفاع معدلات الحرمان النسبي بين الشباب، وارتفاع معدلات البطالة بينهم، وأكد الخطاب علي أن هذا الأمر قد ساهم في تمرد الشباب، وارتفاع معدلات السخط الاجتماعي لديهم تمرداً علي واقعهم، وهو ما دفعهم إلي الانضمام إلي الحركات الاحتجاجية المطالبة بالتغيير، مشيراً إلي أن "حالة من الازدواجية والحرمان النسبي لدى شريحة الشباب، والذي يمتلك رأس المال الثقافي، ويفتقد رأس المال الاجتماعي والاقتصادي يؤدى بهذا الشباب إلى الاندفاع نحو الانخراط في أي جماعة تدعو إلى التغيير واعدة ذلك الشباب بإشباع حاجاته الأساسية التي حرمه منها المجتمع"[2].

[1] جمال الدين حسين، في الهواء الطلق، العربي، 2008/06/04

[2] محمد سيد أحمد، الشباب الذي ضاع، العربي، 2006/01/08

وفي هذا الصدد كان يؤكد خطاب صحيفة الوفد على أن تفاقم معدلات البطالة في المجتمع أمر من شأنه أن يساهم في اندلاع احتجاجات وموجات غضب تهدد كيان واستقرار المجتمع المصري بأكمله، محذراً "ليس أخطر على البلاد من القنابل الموقوتة في كل بيت مصري تحت مسمي عاطل عن العمل"[1].

فيما أعطي خطاب صحيفة العربي أولوية كبيرة للأطروحات التي عنيت بالأسباب السياسية لاندلاع الاحتجاجات والتظاهرات في المجتمع المصري، فكان دائماً ما يؤكد علي أن استبداد النظام بالسلطة السياسية، وهيمنة الحزب الوطني علي كافة معالم الحياة السياسية في مصر، وديكتاتورية الحاكم مبارك، وقمعه للمعارضين، ومصادرة الحريات، وتعذيبه للمعارضين من السياسيين والنشطاء، وتوحش الجهاز الأمني، وكذلك فساده وفساد معاونيه في الحكم هي الأسباب الرئيسية وراء اندلاع هذه التظاهرات، فيؤكد علي أنه "عندما تطارد الدولة دعوات الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي فإنها تفتح الباب واسعاً لانفجار"[2]. في حين أن أطروحات خطاب صحيفة الوفد قد ركزت في معرض تناولها للأسباب السياسية على أن محاولات النظام الإقصائية للقوي الحزبية في المجتمع المصري، وتعمد تهميشه لهذه القوي، هي السبب وراء اندلاع مثل هذه الاحتجاجات والإضرابات. وفي تقدير المؤلف أن السياسة التحريرية لكل صحيفة، وتحديداً فيما يتعلق بموقفها من مبارك قد ساهمت بشكل أو بآخر في اختلاف بعض الأطروحات المعنية بتفسير أسباب اندلاع الإضرابات والاحتجاجات في خطاب الصحيفتين، فنجد أن تركيز خطاب صحيفة العربي في تشخيصها لأسباب الإضراب وإرجاعها بشكل حاسم إلي ديكتاتورية مبارك، تأتي في إطار السياسة التحريرية التي تأثر بها الخطاب من خلال التوظيف الدائم لأي حدث لتحطيم صورة مبارك، وزعزعة شرعية نظامه، والدليل علي ذلك أنها دائماً ما كانت تؤكد ضمن أطروحاتها علي أن المناخ العام مهيأ لمزيد من التظاهرات والاحتجاجات، بدواعي اليأس والإحباط والظلم، فيما نجد أن أطروحات صحيفة الوفد التي وظفتها في معرض تناولها لأسباب الاحتجاج، قد ركزت علي سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، دون الإشارة بشكل ملفت إلي استبداد مبارك وهيمنته علي الحياة السياسية إلا في نطاق محدود.

وبالنسبة للأطروحات التي استعرضت كيفية تعامل نظام مبارك مع الاحتجاجات والإضرابات والفئات الغاضبة في المجتمع، فقد جاءت بعض الأطروحات لتؤكد عجز النظام الحاكم في احتواء التيارات الغاضبة في المجتمع المصري، مستنكراً اعتماد النظام على عصا الأمن

---

[1] أحمد بكير، كلام: لايجب الاستهانة بما حدث، الوفد، 2-5-2005

[2] عبدالـله السناوي، الدولة المذعورة، العربي، 13-4-2008

من أجل قمع المظاهرات والاحتجاجات، فنجد خطاب العربي يتهكم على أسلوب تعامل النظام مع حادث إضراب 6 أبريل." ماذا فعل النظام؟ وكيف تصرف؟، بدأ معاليه بممارسة الاستحمار في أنقي صورها وأشدها غباوة، حيث أغرق الشوارع الفارغة من الناس بمحافل وجيوش عرمرم من جنود الأمن المركزي"[1].

كما أشار الخطاب ضمن أطروحاته إلى أن مبارك ورجاله من أعضاء الحزب الوطني لجأوا لطبخ قوانين بعينها لمحاصرتها، مدللة على ذلك بقانون التظاهر الذي تم طبخه لمحاصرة إضراب 6 أبريل، وفي هذا الصدد يشير خطاب صحيفة العربي إلي أن النظام يتعامل مع الإضرابات والاحتجاجات بما أسماه الخطاب "سياسة تبريد وامتصاص الأزمات وترحيلها"[2]. ويدلل الخطاب علي ذلك بتعامل النظام مع احتجاجات عمال المحلة في عام 2008، حينما أرسل لهم مبارك رئيس الوزراء ليبشرهم بمكافأة شهرين مقابل فض الاعتصامات والتوقف عن الإضرابات، فيؤكد الخطاب" عاشت مصر أسبوعا شديد التوتر شديد القلق، كما لو كانت على أعقاب حرب أو كارثة قومية .. والمؤلم أن رئيس الوزراء أراد أن يهدئ النفوس الثائرة فلجأ إلى أسلوب الضعفاء، فقدم رشوة لعمال المحلة، عبارة عن مرتب شهر كامل..فهل هذا هو أسلوب معالجة الأزمة .. ومادام الحزب الوطني الحاكم عجز عن تقديم الحلول المناسبة بعد أن حكم البلاد سنوات طويلة، فلماذا لا يرحل"

وعلى الرغم من أن خطاب صحيفة الوفد بدا منه ضمنياً مطالبة مبارك بالرحيل باعتباره رئيس الحزب الوطني، إلا أنه في نفس هذا السياق يشيد مبارك ويصفه بالأب الروحي للعمال بعد استجابته لمطالبهم .. ويري المؤلف أن هذا نوع من المواءمة السياسية- إن جاز التعبير- التي كان يتبعها خطاب صحيفة الوفد في بعض الأحيان، وتجلت معالمها في الإشادة بمبارك مقابل الهجوم على أعضاء الحزب الوطني.

فيما اتفقت الصحيفتان على إدانة استخدام العنف كآلية من آليات تعامل النظام مع هذه الإضرابات والاحتجاجات، فنجد كليهما يؤكد أن استخدام العنف في التعامل مع المتظاهرين، ما هو إلا دليل علي ارتعاش نظام الحكم وتخوفه من هذه الاحتجاجات. وكانت دائماً ما تؤكد على أن الحلول الأمنية لن تجدي بل ستساهم في إحياء دور المعارضة مرة أخري، على أساس أن ضرب النشطاء السياسيين واعتقالهم سيساهم في تعاطف الشارع معهم، فيؤكد الخطاب أن "القبض على جورج إسحق وإخوانه وسائر الإجراءات القمعية والترويع والمطاردة للمعارضة

---

[1] جمال فهمي، فص وملح، العربي، 13-4- 2008

[2] جمال عصام الدين، أهلاً بالمعارك : ثورة 6أبريل و7 أبريل، العربي، 13- 4- 2008

يعيد بها النظام إحياء وتأكيد وجود الرموز والقوي الوطنية التي فعل المستحيل لإقصائها وإخفائها"[1].

وتطرقت الصحف الحزبية محل الدراسة ضمن أطروحاتها عن كيفية تعامل النظام مع الإضرابات والاحتجاجات إلي أن النظام قد لجأ إلي استخدام بعض الإعلاميين الموالين للنظام ممن أطلق عليهم الخطاب "صحافة العهد المباركي- سحرة فرعون" للضرب في شرعية الحركات الاحتجاجية وتخوينها، وإلصاق تهم الخيانة والعمالة لها، وتشويه صورة الأحزاب المناهضة للحزب الوطني، وهو ما دفع بعض الكتاب في سياق الخطاب إزاء الاحتجاجات إلي التنديد بهذه الممارسات، ودعوة النظام إلي قراءة الحدث بعين الاعتبار ودراسته، والبعد عما تردده الصحف الحكومية، فيجزم إبراهيم يسري "أياً كانت الآراء حول نجاح أو فشل ومشروعية الإضراب الذي دعت إليه بعض القوي المجتمعية يوم 6 أبريل وأحداث المحلة الكبرى، فلا يجب أن نخطئ قراءة دلالته وأن نساق لما تبشر به الصحف القومية ورجال السلطة من محاولات عابثة للتهوين من شأنه إنكار لقيام الإضراب، ونسبه لقلة مارقة أو عصابات تخريبية، فالأمر يمثل بكل المعايير تطوراً في غاية الأهمية ونذيرا يهدد أمن مصر واستقرارها ..والأمل لأن يقرأ النظام بتعمق وجدية الدلالات الخطيرة التي تنبع من نظرة ثاقبة وتحليل موضوعي لإضراب 6 أبريل"[2].

واستكمالاً للأطروحات التي عنيت بتقديم كيفية تعامل نظام مبارك مع الاحتجاجات، فقد أكد الخطاب علي أن النظام قد سخر عددا من رجال الدين لشل إرادة التغيير لدي المصريين، والتقليص من الإضراب من خلال التأكيد على عدة أفكار من بينها: تحريم الإضراب، وتحريم مناهضة الحاكم.

وبالنسبة للأطروحات التي تطرقت لمناقشة دلالات هذه الاحتجاجات ومعطياتها على المشهد السياسي بصفة عامة ونظام حكم مبارك علي وجه الخصوص، فقد اختلفت هذه الأطروحات بين الصحيفتين طبقاً لعدة عوامل منها: موقف الصحيفة من الجهة المنظمة للإضراب، وكذلك المرجعية الفكرية للكتاب، وكذلك تأثير الأيديولوجية الحزبية علي خطاب كل صحيفة. وما يدلل على اختلاف الأطروحات بين الصحيفتين، رغم انتمائهم لنمط الملكية بحسب موقف الجريدة من الجهة المنظمة للإضراب، نجد أن خطاب صحيفة الوفد يهمش من فكرة إضراب 6 أبريل ويؤكد على أن " دعوة خليك في بيتك ليست إلا موقفاً عشوائياً ينم عن سذاجة سياسية يرد به البعض على سياسات عشوائية .. وحين تبدو مصر ضائعة اليوم بين من يديرونها عشوائياً، ومن يعارضونهم

[1] سكينة فؤاد، نظام في مأزق، الوفد، 14- 6- 2008

[2] إبراهيم يسري، حكومة رخوة وشعب غاضب، العربي، 20-4-2008

بالطريقة نفسها، لابد أن يشتد الخوف مما هو آت"[1]. فيما حاول خطاب العربي التأكيد على أن هذه الدعوة – إضراب 6 أبريل - بمثابة ضجيج في رأس نظام مبارك بأكمله، بالإضافة إلي كونها بداية النهاية لنظام مبارك بأكمله. وكان دائماً ما يؤكد خطاب صحيفة العربي علي أن هذا الإضراب ما هو إلا دليل علي أن "هناك أزمة تكبر كل يوم داخل بنية نظام الحكم على خلفية ما جرى يوم 6 أبريل، فالإضراب - بالأجواء التي سادته، ومظاهر الغضب التي صاحبته والتأييد الواسع الذي حازه، وتجلى صريحاً في استجابة غير متوقعة لنداءاته على شبكة الإنترنت - هز ثقة النظام في صلابة الأرض التي يقف عليها، ودعته للتشكك في احتمالات بقائه فوقها، قادراً على الإمساك بزمام التفاعلات الصاخبة عليها"[2]. وفي هذا الصدد، أكد خطاب صحيفة العربي علي أن إضراب 6 أبريل قد يكون مقدمة لثورة شعبية تطيح بمبارك ونظامه، مدللاً على ذلك بأن "هناك تحول مفصلي يحدث الآن في تاريخ مصر، من منعطف قديم إلى منعطف جديد كما حدث في ثورة عرابي 1881إلي ثورة ناصر 1952، وكما يحدث من ثورة 1919 إلى ثورة 2008، وإن غد لناظره قريب"[3].

في حين أن صحيفة الوفد اتسم خطابها بالتناقض الشديد، فتارة يؤكد على أن هذا الإضراب مقدمة لسلسلة من الإضرابات قد تطيح بالحكومة وليس نظام الحكم، مشيراً إلى أن "الإضرابات نت هز الحكومة وأشعرها بالهزيمة، وما حدث بروفة لإضراب حقيقي ربما ينقلب إلى ما هو أخطر بكثير"[4]. وتارة يؤكد خطاب الصحيفة على أن الإضراب رسالة إنذار لنظام الحكم" أحسب أن الدعوة سواء اتفقنا أو اختلفنا حول أهدافها وما تحقق منها، رسالة خطيرة لنظام الحكم أنه لم يعد السكوت ممكناً إزاء الجوع وشظف العيش"[5].

وما يؤكد التضارب في خطاب صحيفة الوفد أيضاً، هو اختلاف موقف الخطاب الصحفي من إضراب 6 أبريل، فقبل حدوث الإضراب كان يؤكد على أن هذه الدعوات مجرد دعوات سياسية ساذجة، وبعد انتهاء الإضراب وصفته بأنه ضربة قاضية للحكومة، ورسالة إنذار لنظام الحكم بأكمله.

ويلاحظ ضمن خطاب صحيفة العربي أنها قد استغلت بعض الأحداث الاحتجاجية الخاصة بالقضاة، وأساتذة الجامعات ووظفتها سياسياً في زعزعة شرعية نظام الحكم، والتأكيد على أنها بداية العصيان فنجد خطاب العربي يؤكد أن "الذي شهد يوم ثورة القضاة يوقن بأن النظام

---

[1] وحيد عبد المجيد، نحو الحرية، هذا العصيان الساذج !، العربي، 2008/04/06

[2] عبد اللـه السناوى، مصارعة الديناصورات، العربي، 2008/04/20

[3] حسن حنفي، ثورة 2008 .. أن غد لناظره قريب، العربي، 13-4-2008

[4] خالد حسن، حديث لا ينتهي: الرسالة وصلت، الوفد، 10-4 -2008

[5] مصطفي شفيق، عكس الاتجاه: التسريب والسرسبة في حكومة نظيف، الوفد، 10-4-2008

مات، وربما لا يتبقى إلا مراسم الدفن، فقد أصيب النظام بتصلب الشرايين، وعاجلته التخمة في الرأس، وفقد حواس التنبيه جميعاً، وتحول النظام إلى ركام"[1].

وعلى هامش خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات تبين مجموعة من الآليات التي استخدمتها هذه الصحف للإقناع بالاحتجاج والثورة والتي كان من بينها تعديد مساوي نظام مبارك، والتأكيد على أن هذه الإضرابات والاحتجاجات هي السبيل للخلاص منه ومن استبداده، وكانت صحيفة العربي تفرد مساحات واسعة لصور اعتداء الأمن على المتظاهرين في التظاهرات بغية التأثير في القراء. كما لا حظ المؤلف أن خطاب صحيفة العربي كان دائماً ما يحرص علي تحويل مشاعر الإحساس بالفشل واليأس والذنب إلى مشاعر التمرد والثورة على النظام، كما اعتمدت الصحيفة ضمن هذه التكنيكات على عرض تجارب احتجاجية من مختلف الدول وتشجع على تبنيها، وإن كان التكنيك الأبرز ضمن التكنيكات التي اعتمد عليها الخطاب في هذا الصدد هو تفنيد أقاويل الآخرين، وخاصة من مسئولي النظام وبعض الإعلاميين بشأن هذه الاحتجاجات، كنوع من الاستمالات العقلانية الموظفة في خطاب الصحف الحزبية المدروسة لدعم بعض هذه الحركات.

وقد لجأ خطاب الصحيفتين إلى تفنيد أطروحات الآخرين، ومنها على سبيل المثال تفنيد أقاويل بعض الكتاب في الصحف القومية الذين كانوا دائماً يهمشون الحركات الاحتجاجية، ويقللون من دورها في المشهد السياسي ويصفونها بصفات العمالة، ليؤكد على أنها حركات وطنية هدفها مناهضة استبداد مبارك، كما عمد بعض الكتاب إلى تفنيد أقاويل مبارك في أحاديثه مع الصحف الأجنبية بشأن هذه الحركات. "انتقد الرئيس مظاهرات كفاية واعتبرها مدفوعة الثمن، يقول الرئيس: بالمظاهرات التي نراها سيهرب المستثمرون يعني أن البطالة ستزيد وتتفشي بين الناس، إذا وجهت مظاهرة نحو المصانع والمرافق وخلق حالة شغب ستقع المصيبة، الآلاف من العمال والأطباء والموظفين والمهندسين الذين يعملون في المصانع سيتوقفون عن العمل" .. ليرد الكاتب قائلاً: هناك رؤية غير صحيحة لدي كثيرين للمظاهرات، فالتظاهر السلمي أحد حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية، والربط بين المظاهرات وتراجع الاستثمارات المحلية والخارجية ربط غير واقعي فبلاد العالم الديمقراطية في أوروبا والأمريكتين وأسيا وأفريقيا وجنوب الصحراء شهدت وتشهد مظاهرات يشارك فيها عشرات"[2]. ويتابع الخطاب بأسلوب تهكمي بالتأكيد على

---

[1] عبد الحليم قنديل، علامات الساعة، العربي، 15- 5- 2005

[2] حسين عبد الرازق، كفاية والأخوان المسلمين والمظاهرات .. في حديث الرئيس، الوفد، 20-5 -2005

أطروحة مفادها أن الرئيس اعتمد على تقارير أجهزة أمن لا تقول الحقيقة، ولا تريد التعامل الصحيح مع المظاهرات، فتلجأ إلى التهويل والمبالغة واصطناع الأخطار والحديث عن مؤامرات داخلية وخارجية، وعلى تقارير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تزيف الواقع.

فيما بدا أيضاً من خلال تحليل خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات استخدام الكلمات المحملة بمشاعر الرفض، والتي بدت في عدة كلمات من بينها: تمرد، ساعة العصيان تدق، مصر أخيراً تشك في يأسها ..وغيرها، ويري المؤلف أن هناك مغزى في استخدام كتاب مواد الرأي لهذه الكلمات، وهي تأكيد أطروحاتهم بشأن أن النظام في طريقه للزوال، ومن زاوية أخري أمر ساعد في زعزعة شرعية نظام مبارك.

(ج) أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد والحجج الداعمة لها

جدول رقم (4)

أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد

أطروحات قضايا الفساد	ك	
	العربي	الوفد
أطروحات ناقشت أسباب انتشار الفساد	28	24
أطروحات ناقشت مظاهر انتشار الفساد	52	33
أطروحات ناقشت نتائج انتشار الفساد	23	15

يتضح من الجدول السابق أن الأطروحات الخاصة بقضية الفساد قد جاءت في المرتبة الثالثة من جملة أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء القضايا الخاضعة للتحليل، وركز الخطاب الصحفي في سياق هذه القضية على شتي مظاهر الفساد الإداري والمالي خاصة لرموز النظام من أعضاء الحزب الوطني، مرجعاً السبب في ذلك إلى تزاوج رأس المال بالسلطة، والتأكيد على استغلال رجال الحزب الوطني لنفوذهم في التربح من المال العام، وإهدارهم لملايين الجنيهات، وكذلك الفساد السياسي المتمثل في تزوير الانتخابات.

وتنوعت أطروحات خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد ما بين أطروحات تستعرض أسباب الفساد، وأطروحات تستعرض مظاهر وأشكال الفساد، وثالثة تطرقت لنتائج انتشار الفساد. وإن كان يلاحظ من خلال الجدول السابق أن

الأطروحات التي ناقشت مظاهر انتشار الفساد قد شكلت حضوراً مكثفاً عن الأطروحات الأخرى سواء تلك التي تناولت أسباب انتشار الفساد، أو تلك التي ناقشت نتائج الفساد.

كما يتبين من خلال الجدول ذاته وجود فروق بين الأطروحات التي تناولت قضايا الفساد بوجه عام في الصحيفتين، أي إن هذه الأطروحات قد شكلت حضوراً مكثفاً داخل خطاب جريدة العربي عن خطاب جريدة الوفد.

بالنسبة للأطروحات التي تطرقت لأسباب الفساد، فقد أرجع الخطاب السبب الرئيسي للفساد إلى الاستبداد السياسي لنظام مبارك، وإن كان قد أكد خطاب صحيفة العربي أن استبداد مبارك بالحكم هو السبب الرئيسي في الفساد، بينما أرجع خطاب صحيفة الوفد سبب الفساد إلى الهيمنة السياسية لأعضاء الحزب الوطني على الحياة السياسية، مشيرة ضمن خطابها إلى أن ارتباطهم بشخص مبارك كرئيس للحزب الوطني، هو الذي زاد وعمق من نفوذهم وساعد في إفسادهم لكافة مظاهر الحياة في مصر، وعلى رأسها الحياة السياسية. ويري المؤلف أن ربط أسباب الفساد بالاستبداد السياسي له مغزى، هو التأكيد على تعديد مساوي نظام مبارك بما ساهم في زعزعة شرعيته، وزيادة السخط الشعبي ضده.

بالنسبة للأطروحات التي تطرقت لعرض أشكال الفساد المختلفة، فقد عرض الخطاب الصحفي لهذه الأشكال كما يلي: أطروحات تطرقت لعرض أشكال الفساد السياسي لنظام مبارك ما بين تزوير الانتخابات والاستفتاءات التي أجراها مبارك، وكان دائماً ما يؤكد خطاب العربي علي أن التزوير يتم قهراً رغماً عن إرادة المصريين. فنجد أحد الكتاب يستنكر التزوير موظفاً الأسلوب الاستفهامي. "كيف ينام المزورون ويضعون رؤوسهم على وسائدهم آخر الليل؟ كيف ينظرون لأنفسهم في الصباح وهم يطالعون وجوههم الكالحة؟ كيف يقدمون أنفسهم لزوجاتهن في البيت؟ أما أنهن يتشاركن معهم هذا التزوير؟"[1]. كما عددت الصحيفة مظاهر الفساد السياسي إبان فترة الانتخابات ما بين دفع رشاوي لتوجيه المواطنين لانتخاب الحزب الوطني، وإغلاق صناديق اللجان قبل انتهاء مواعيد الإدلاء بأصواتهم، والاستعانة بالبلطجية في عمليات التزوير.

وكان خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة دائماً ما يؤكد علي أن هناك سيناريو محكما لتزوير الانتخابات قبل إجرائها لإحكام سيطرتهم علي الحياة السياسية في مصر، وإن كانت كل صحيفة قد انطلقت من الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب الصحفي في تقديم أطروحاتها، فنجد خطاب

[1] ناصر أبو طاحون، حبر جاف، العربي، 5-12- 2010

صحيفة العربي يؤكد علي أن الهدف من تزوير الانتخابات هو إبقاء مبارك في كرسي الرئاسة طوال فترة حياته، وضمان تمرير نجله إلي كرسي الحكم بعد مماته، في حين أن الوفد قد تطرقت لمعالجة هذه الأطروحة من منظور أن أعضاء الحزب الوطني يزورون الانتخابات من أجل ضمان سيطرة الحزب الوطني علي الحكم في مصر، ومن ثم خدمة مصالحهم، محاولةً تبرئة حسني مبارك من هذه التهمة . والدليل على ذلك أن خطاب صحيفة حزب الوفد قد اتبع لهجة الهجوم والعنف على قيادات الوطني، قائلاً "أخيراً انفض مولد سيدي 76، وخرجت حكومة الوطني بما تريد وسبكت الطبخة، وأعدت تعديلات مشوهة ومعيبة، وانتهت التمثيلية الخائبة وافتضح أمر مخرجها وأبطالها ولا نملك إلا أن نقول لهم لعنة اللـه على الظالمين"[1]. وفي نفس السياق اتبع لغة الهدوء والنصح والإرشاد مع مبارك، فيؤكد الخطاب أنه" عندما يتحدث الرئيس مبارك في قضايا هامة، نستمع إليه بآذان مفتوحة ونتوقف عند كل لفظ ينطقه. الرئيس مطالب بأن ينأى بنفسه عن الحديث حول الانتخابات وخاصة فيما يتعلق بأمر نزاهتها"[2].

ولاحظ المؤلف أن الصحيفتين وإن اختلفت سياستهما التحريرية بشأن الموقف من مبارك ومستويات نقده، إلا أن كليهما اعتادا شن العديد من الحملات الصحفية قبل فترات الانتخابات والاستفتاءات التي كان يجريها النظام، وذلك بحسب وجهة نظر المؤلف، وإن كان الهدف منه هو زعزعة شرعية نظام مبارك عبر التشكيك في نزاهته، إلا أن المغزى الأكبر نابع من سباق الأحزاب فيما بينها داخل المشهد السياسي.. بدليل أن صحيفة الوفد قد تبنت وبشكل واضح آلية التسويق السياسي لمرشحي الوفد خاصة إبان فترات الانتخابات البرلمانية، وانتخابات المحليات، وكانت دائماً ما تعتمد على آلية المقارنة بين مرشحي الحزب وبين مرشحي الحزب الوطني في التأكيد على أن مرشحي الوفد هم الذين سيحققون تطلعات الشعب، فيشير الخطاب إلي أن "التغيير يعني ضرب الفساد ويعني اختيار نواب قادرين على خدمة الناس من جهة أخري"[3].، في إشارة صريحة لنواب الوفد بأنهم الأقدر على تحقيق آمال المصريين. وما يدلل على ذلك أيضاً مانشيت صحيفة الوفد قبيل الانتخابات البرلمانية عام 2010 وعنوانه "انتخبوا مرشحي الوفد"[4].

وفي معرض تناول الخطاب الصحفي لمظاهر وأشكال الفساد، تطرق ضمن أطروحاته لأشكال الفساد الاقتصادي، فكان دائماً ما يركز بشكل مباشر على أطروحة تزاوج رأس المال

---

(1) محمد مهاود، عشانك يا مصر: مولد سيدي 76، الوفد، 9-5-2005

(2) عادل صبري، عندما يتكلم الرئيس عن نزاهة مفقودة؟!، الوفد، 21-11-2010

(3) محمد أمين، علي فين: حلم التغيير ..وكابوس التغيير، الوفد، 27-11-2008

(4) مانشيت الوفد، 28- 11- 2010

بالسلطة، والتأكيد على استغلال رجال الحزب الـوطني لنفـوذهم في الـتربح مـن المـال العـام، وإهدارهم لملايين الجنيهات على تزوير الانتخابات. ويدلل الخطاب علي ذلـك بأنـه كـان يـتم إسناد المناصب إلى الوزراء بالمخالفة للقانون، وخاصة ممن لهم نفـوذ بسـبب المـال، في مقابـل إنهم يدينون بالولاء لمبارك.

ويواصل الخطاب التأكيد على أن النفوذ قد سهل لرجال النظام نهـب أمـوال مصر وثرواتهـا، بالإضافة إلي عقدهم الصفقات التي تحقق لهم الأرباح على حساب الشـعب وحصـولهم عـلى آلاف الأفدنة مـن أراضي الدولـة بـأبخس الأسـعار.. وفي هـذا الصـدد شـنت الصـحف الحزبيـة المدروسة هجوماً شرساً علي بعض رجال الأعـمال الـذين اشـتروا هـذه الأراضي، والـبعض الآخـر منهم استولي عليها من قبل أحد وزراء الإسكان، وأخري منحت لجمال مبارك من قبل أنه نجل مبارك، وأخري يمنحها جمال لأصدقائه بمقـتضي نفـوذه، وهـو مـا تطرقـت إليـه العـربي بشـكل موسع، وهو ما يرجعه المؤلف إلي سياستها التحريرية التـي انـبرت في الهجـوم عـلي آل مبـارك، فنجد أحد الكتاب يوظف أسلوب التهكم والسخرية قائلاً: "نظـام اعتمـد عـلى سياسـة" وطـن للبيع "منهم من يحتكر الحديـد والاتصـالات وإدارة الدولـة (جـمال مبـارك)، وعـلى يـد نجـل الرئيس انتقلنا من عصر الدولة إلى عصر الشلة، وتحـول النظـام الرأسـمالي إلى نظـام هبشـمالى وانتهى بإقرار النظام النهبمالى بنهب أكثر من 200 مليار دولار وتهريبها إلى الخارج"[1].

وفي هذا الصدد، عمد خطاب صحيفة العربي إلي التوظيف السياسي لكارثة العبـارة لزعزعـة شرعية نظام مبارك ليس من قبل التأكيد علي فساد مالـك العبـارة، بـل بإلصـاق تهمـة الفسـاد بمبارك بما يضمن زعزعة شرعية مبارك، وهو ما بدا واضحاً في خطاب العربي اتساقاً مع سياستها في نقدها لشخص مبارك باستمرار، فيشير الخطاب إلي أن "الفساد الذي استشري في عهد مبارك هو الذي سمح لممدوح إسماعيل وأمثاله بتغيير القـانون المصري، حتـى يـتمكن مـن اسـتعمال عبارات متهالكة لتدر عليه الثروة الحرام مع شركائه في أعـلي السـلطة"[2]، كـما وظفهـا خطـاب الصحيفة ذاتها في إطار الهجوم علي مشروع التوريث، فيؤكد أن "غرق العبارة هو جريمة بشعة مع سبق الإصرار والترصد، ارتكبت بيد نظـام شـاخ فشـاخت كـل أجهزتـه، ولم تـؤد مـن رقابـة وصيانة وإحلال واستبداد وتغيير، مما أتاح الفرصة لرجـال أعـمال ذوي ضـمائر خربـت بجمـع المال،فلا وألف لا للوريث ابن الرئيس حتى لا تغرق مصر ويصعب انتشالها"[3].

---

(1) يحيي القزاز، نظام النهبمالية، العربي، 1-1- 2006

(2) علاء الأسواني، من يهين الرسول ؟، مصدر سابق، 2006/12/02

(3) يحيي القزاز، سفينة الحكم الغارقة، العربي، 12-2- 2006

في حين غلب علي خطاب الوفد الهجوم علي مالك العبارة والحكومة، وأشادت بجهود مبارك وتحركاته وإبراز تصريحاته المتعلقة بالتحقيق في كارثة العبارة، علي عكس خطاب صحيفة العربي الذي تهكم من تصريحاته إزاء الكارثة ذاتها مؤكداً أن "الرئيس عقب كل كارثة يقول الجاني لن يفلت من العقاب .. وفي كل مرة يفلت من العقاب"[1]

وبالنسبة لنتائج الفساد كما عرضها خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة، فقد تبلورت حول زيادة نفوذ رجال الأعمال وتوحشهم لدرجة جعلتهم يشعرون بأنهم يتصرفون وكأنهم فوق القانون، فيشير الخطاب إلي أن "المشهد في مصر اليوم ليس فيه سوى عدد من كبار المسئولين، يملك حق الصرف دون مسئولية أو رقابة أو حتى مساءلة"[2]، وانهيار مؤسسات الدولة بأكملها، بسبب تفشي الفساد في جميع أرجائها، مؤكداً علي أنه "أصبح من العسير الآن وجود قطاع واحد داخل الدولة لا يستشري وينخر فيه الفساد، بل ويضرب بجذوره داخل هذا القطاع"[3]، وكذلك التأكيد علي زيادة السخط الشعبي من نظام مبارك لدي الرأي العام المصري، والتأكيد علي أن هذا الفساد سيكتب نهاية النظام.. وهذا في تقدير المؤلف قد أفرد مساحة داخل الصحف الحزبية عينة الدراسة وخاصة في خطاب صحيفة العربي، للتأكيد على أطروحة ضرورة التحرك بسرعة لمواجهة الفساد والدعوة صراحة للخروج على نظام الحكم بالثورة ضده، فنجد الخطاب يؤكد "النظام الذي لم يهب أو ينفعل أو يغضب لإغراق أكثر من ألف مواطن بعبارة منتهية الصلاحية، ولا انفعل بملايين العاطلين والمرضى والفقراء من ضحايا فساده ..هو نظام أخذ السلطة بالاغتصاب ولا يستحق البقاء"

وفي معرض تناول الخطاب الصحفي لأطروحات الفساد يلاحظ أنه قد تم توظيف العديد من الأساليب الإقناعية والتي جاء في مقدمتها تقديم العديد من الشواهد والأدلة التي تؤكد فساد نظام الحكم ورجاله، فنجد الصحف الحزبية تفرد مساحات واسعة لحملات صحفية تكشف بالمستندات عن استيلاء الوزراء ورجال الأعمال علي أراضي الدولة، وتسهيل عمليات بيعها لمن وصفهم بزبائن النظام، وهم من رجال مبارك سواء مساعديه في القصر، أو من الكبار في الحزب الوطني مقابل أسعار بخسة، فضلاً عن تورط رجال النظام ممن ينتمون للحزب الوطني في قضايا فساد مثل قضيتي أكياس الدم الفاسدة ونواب القروض. وقدمت عددا من الوقائع الدالة على استفحال نفوذ رجال الأعمال، وخنوع السلطة لهم وهو ما ساعد على إفسادهم، فنجد

---

[1] عبد اللـه السناوي، الحراك السياسي. .والذين خذلوه، العربي، 12-2-2006

[2] سليمان الحكيم، مصاريف العيلة المالكة ومصارين المصريين، العربي، 2006/02/05

[3] وجدي زين الدين، حكاوي: للفساد أهله، الوفد، 17-5-2005

صحيفة الوفد تفتح ملفاً صحفياً تحت عنوان" كوارث تحت رعاية الفساد" وتستعرض فيه عددا من الكوارث مثل كارثة العبارة السلام 98 وكارثة السلام إكسبريس.

وعلى صعيد الفساد السياسي كانت تستعرض العديد من الحالات للجان يتم تقفيلها مبكراً، وترصد بالصور أعضاء الحزب الوطني وهم يدفعون رشاوي للناخبين، كما ترصد الاستعانة بالبلطجية أمام اللجان لإرهاب الناخبين.

كما اعتمدت على تكنيك تأثير رأي الأغلبية داخل تزوير الانتخابات والاستفتاءات، حينما كان يؤكد الخطاب علي أن هناك اتجاها بالإجماع بين القوي السياسية لمقاطعة الانتخابات والاستفتاءات التي تجري بسبب تزويرها مسبقاً، فيؤكد الخطاب علي "اتفاق نواب المعارضة على مقاطعة الجلسات والتظاهر أمام البرلمان"[1].

كما بدا ضمن أطروحات الفساد السياسي توظيف تكنيك تأثير تراكم التعرض والتكرار وذلك من خلال أن الصحف الحزبية عينة الدراسة قد تبنت نشر العديد من التحقيقات والتقارير التي تطعن في نزاهة التزوير وتؤكد على أنه سيتم تزويرها- وهو الأمر الذي يعد بمثابة آلية تشويه، الهدف منها إحجام الناخبين عن المشاركة في هذه الانتخابات. كما وظف خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضية الفساد السياسي تكنيك عرض جانب واحد من الموضوع، وهو التركيز على زاوية فساد الانتخابات وتزويرها.

وعن الاستمالات فقد وظف الخطاب الصحفي الاستمالات العقلانية من خلال الاستعانة بالأرقام والإحصائيات التي تؤكد فساد رجال النظام سواء كان في سياق الفساد الاقتصادي، أو في سياق الفساد السياسي .. كما لجأ بعض الكتاب لتوظيف الاستمالات العاطفية من خلال استخدام الصور والأخيلة والتشبيهات والكناية وخاصة فيما يتعلق بفساد رجال النظام وسيطرتهم على مصر وبسط نفوذهم على أصول الملكية العامة، فنجد على سبيل المثال خطاب صحيفة العربي يوظف الكناية في التأكيد على فساد رموز الوطني، وبدا ذلك أيضاً في مانشيتات الصحيفة "الحرامية يحكمون مصر"[2]. وهي كناية عن شدة فساد أعضاء الوطني، وفي تقدير المؤلف الغرض منها زعزعة شرعية نظام مبارك بأكمله من خلال التشكيك في نزاهة مسئولي النظام كما بدا من سياق التحليل. كما وظف خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة عددا من الكلمات المحورية، الدالة التي تساهم في تشويه صورة أعضاء الحزب الوطني ورجال الأعمال لدي الرأي

[1] محمود غلاب، هلع في مجلس الشعب، الوفد، 18-3 -2007

[2] مانشيت العربي، 21-1-2007

العام المصري، وكان أبرزها: عصابة – فاسدين – لصوص، وهي في تقدير المؤلف كلمات من شأنها التأكيد على فساد هؤلاء، كأسلوب من الأساليب التي اتبعتها الصحافة في تقويض شعبية الحزب كوسيلة لزعزعة شرعية النظام باعتباره الحزب الحاكم.

2- الأطر المرجعية في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة

تنوعت الأطر المرجعية التي استشهد بها كتاب مواد الرأي في صحيفتي الوفد والعربي، في التأكيد على وجهة نظرهم، أو نفي وجهات النظر المعارضة لهم. وقد تنوعت تلك الإحالات ما بين: سياسية، واقتصادية، وقانونية، وتاريخية، وعاطفية وإنسانية.

- المرجعية السياسية (التصريحات):

برزت المرجعية السياسية في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة من خلال استشهاد كتاب مواد الرأي في صحيفتي العربي والوفد بتصريحات للرئيس السابق مبارك، ونجله جمال، وتصريحات لمسئولين حكوميين من رموز النظام – تصريحات لقيادات حزبية - تصريحات الخبراء والمثقفين. وقد اختلف توظيف هذه الأطر بحسب الفلسفة العامة التي انطلق منها الخطاب الصحفي.

فنجد خطاب صحيفة العربي يتخذ من تصريحات مبارك مرجعية يؤكد من خلالها على تبعيته للخارج وتخوفه منه "لن أرد علي استفزاز إسرائيل .. عاوزني أحط دماغي في بق الأسد" ... في نفس الصدد، يتضمن خطاب الوفد ما يؤكد ذلك، ولكن بلغة أكثر هدوءًا من خلال الاعتماد على تصريحات مسئولين أمريكان "أعلن مسئول أمريكي لجريدة ديلي ستار: الإصلاح المصري يتم دائماً غداً أو مصر دائماً تقول الإصلاح غداً"[1].

كما اعتمد بعض الكتاب داخل صحيفة العربي بشكل رئيسي على تفنيد خطب الرئيس في الأعياد الرسمية كمرجعية لإبراز مدي استبداده، فنجد أحد الكتاب يعلق على جزء مما قاله مبارك في عيد العمال بغية إظهار استبداده وتأكيده على أنه سيترشح لفترة سادسة حينما قال مبارك "سوف تجدونني دائماً إلى جانبكم" واعتبر الخطاب هذه الكلمات على أنها تمثل توجهاً ثابتاً عند الرئيس الذي تعهد قبل سنوات قليلة بأنه "باق طالما هناك عرق ينبض"[2]. كما أستند الخطاب إلي عدد من التصريحات التي كان يدلي بها جمال مبارك، باعتباره أمين لجنة السياسات في الحزب الوطني، كمرجعية للتأكيد على تعاظم نفوذه، والترويج لفكرة أن التوريث قادم لا محالة. فيما حاول خطاب

---

[1] محسن محمد، قوي التغيير في مصر، الوفد، 17-5-2005

[2] عبد اللـه السناوي، الكلام الرئاسي الجديد، العربي، 9-5-2010

صحيفة الوفد الاستعانة بتصريحات مبارك التي تؤكد حرصه علي تداول السلطة. كما بدا تأثير نمط الملكية في الاستعانة بتصريحات القيادات الحزبية كمرجعية تؤكد وقوفهم ضد استبداد النظام، فنجد أحد الكتاب يضمن مقاله تصريحاً لأحد القيادات الوفدية نصه " شردي: الوفد لن يكون ديكوراً.. ونرفض السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية" ..وغيرها من التصريحات التي تستهدف التأكيد على أنه الحزب الوحيد الذي يقف حائلاً أمام استبداد النظام.

واعتمد خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة على الاستعانة بتصريحات عدد من المثقفين والسياسيين التي تتسق مع سياسة صحيفتي الوفد والعربي في انتقاد التعديلات الدستورية، وبدا ذلك في توظيف هذه الصحف ضمن سلسلة من التحقيقات والملفات والحوارات التي أجرتها في سياق الهيمنة السياسية، لمصادر تنتقد التعديلات الدستورية، فقد استعانت الوفد بتصريحات منها "هالة مصطفي: ترقيع في دستور ميت، أسامة الغزالي حرب: التعديلات نكسة، عزيز صدقي: التعديلات كارثة"[1].

كما حرص بعض الكتاب على تضمين تصريحات المسئولين الحكوميين لمقالاتهم في صورة إشارات على هامش هذه المقالات؛ للتدليل على فشل النظام المصري في إشباع احتياجات المصريين، وتأكيد مسئوليته عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر "مسئول حكومي: حجم الديون الداخلية للحكومة المصرية ..146 مليار جنية"، وفي تقدير المؤلف أن بعض كتاب الرأي قد استغلوا مثل هذه التصريحات بمثابة اعترافات رسمية، للتأكيد على فشل النظام ومن ثم زعزعة شرعيته.

كما استند أحد الكتاب لتصريحات السياسيين كمرجعية للتدليل علي قمع نظام مبارك" لذلك اعتبر الساسة والفقهاء أن وجود هذه السلطات المطلقة في يد الحاكم يفرض أن تكون الطوارئ ذات طبيعة مؤقتة للغاية، ... يقول الدكتور علي الصاوي أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة إنه لا يمكن تصور المحافظة على الحريات العامة في ظل قانون الطوارئ"[2]

في سياق آخر استعان بعض الكتاب بتصريحات أحد القضاة التي تؤكد على اعتداء البلطجية عليهم لتزوير الانتخابات، ومنها: كلام لأحد المستشارين وهو يقول: تم إكراهي على التوقيع على نتائج مزورة في البحيرة لصالح الحزب الوطني .. والمغزى من ذلك بحسب تقدير المؤلف التأكيد على فساد الانتخابات وزعزعة شرعية نظام مبارك.

---

(1) هذه عدد من التصريحات التي وردت ضمن سلسلة من الحوارات أجرتها صحيفة الوفد تحت عنوان أرفضوها خلال يومي 15،16 مارس 2007

(2) نبيل زكي، التحول الديمقراطي ..ضرورة حياة، الوفد،9-5-2005

- المرجعية القانونية

اعتمد خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة على الاستشهادات القانونية في إطار توظيف القوانين ونصوص التشريعات كمرجعية حاكمة للطرح والتناول والتفسير، إضافة إلى الاستعانة بآراء بعض أساتذة القانون، وتفنيد المواد القانونية التي تبرز استبداد النظام وهيمنته السياسية، وأن كافة المحاولات الإصلاحية التي تبناها مثل تعديل المادة 76، وإجراء الانتخابات الرئاسية بمبدأ الاقتراع المباشر ما هي إلا محاولات شكلية. كما استعان الخطاب ببعض مواد الدستور للتأكيد على أن الوزراء يتم تعيينهم بالمخالفة للقانون طبقاً لمبدأ السمع والطاعة لمبارك." أن هؤلاء خالفوا المادة 158 من الدستور المصري التي تنص على أن الوزراء في مصر لا يحق لهم مزاولة المهن الحرة أو النشاط التجاري أو البيع أو الشراء أثناء توليهم مناصبهم"[1]

- المرجعية الاقتصادية

بدا توظيف المرجعية الاقتصادية في إطار تحليل الأوضاع الاقتصادية السائدة ومظاهر الفساد بها، ونقد السياسات الاقتصادية التي كان يتبعها نظام مبارك، وبيان أوجه قصورها وانحرافها، وعدم قدرتها على تلبية طموحات الجماهير واحتياجاتهم، إضافة إلى الاستعانة ببعض الأرقام والإحصائيات التي تؤكد فساد رجال الحزب الوطني ونهبهم للأموال والأراضي رابطاً بين تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري والاستبداد السياسي للنظام.

- المرجعية التاريخية

وظف الخطاب الصحفي الاستشهادات التاريخية من خلال إيراد بعض الكتاب لأمثلة تاريخية للتأكيد على فكرة استبداد النظام بالسلطة، فنجده يشير إلى أن "أعظم ما في الزعيم مانديلا أنه بعد سجن دام 27 عاماً خرج ليصبح أول رئيس لجنوب أفريقيا ورفض بعد فترة رئاسية واحدة أن يبقي في الحكم"[2]

كما برزت الاستشهادات التاريخية كإطار مرجعي ضمن الاحتجاجات حينما استشهد أحد الكتاب بنماذج مختلفة من الاحتجاجات والانتفاضات التي تتقارب في أسبابها مع إضراب 6 أبريل رداً على تشكيك بعض الصحفيين والإعلاميين في هوية أعضائه وانتمائهم الوطني. وفي تقدير المؤلف أن هناك

[1] علاء الاسوانى، تمادوا في جرائمكم ..فقد اقتربت النهاية، 1- 8-2006

[2] جمال الدين حسين، في الهواء الطلق، العربي، 5-2-2006

مغزى من توظيف الاستشهادات التاريخية في سياق خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات هو تشجعيهم على الاحتجاج في وجه مبارك، والتأكيد على وطنية أعضائه.

- الاستشهادات العاطفية والإنسانية

استشهد الخطاب ببعض الحالات الحية وخاصة أثناء الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بتضمين المقال إشارة في صورة رسالة من قارئة تسترسل في وصف ما تعرضت له من وقائع التعذيب. "الضابط قلعني هدومى خالص، ومخلاش عليا حتى الملابس الداخلية..كل ده عملوه في أدام جوزي عشان يخلوه يعترف باللي هما عاوزينه. المواطنة إيمان سعد لطفي لجريدة العربي".[1]

وفي تقدير المؤلف أن نقل رسالة المواطنة بهذا الشكل ضمن مقال الرأي هو أسلوب أراد الكاتب من ورائه التأثير في القارئ وإقناعه بالانتهاكات البشعة لجهاز الشرطة – وهو بحسب سياق خطاب محاولة للضرب في صورة الداخلية، وتعميق الغضب الشعبي من الأجهزة الأمنية كنوع من أنواع الاستنفار.

- مرجعيات أخري

وقد تنوعت هذه المرجعيات ما بين:

- تناول الخطاب الصحفي أوضاع ونظم بيئات ومجتمعات أخري بغية إظهار الهيمنة السياسية لنظام مبارك، وإن بدا ذلك في خطاب صحيفة العربي بشكل أكبر من صحيفة الوفد، فنجد أحد الكتاب الناصريين يقارن بين أوضاع فرنسا ومصر "والطريف: أنهم يحدثونك عن الدستور الفرنسي، وعن اقتباس فكرة النصاب البرلماني من النظام الفرنسي، وكأنهم يريدون اقتباس الدستور الفرنسي بدون فرنسا، ففي فرنسا حريات تامة وانتخابات مكفولة النزاهة إلي أقصي حد، وفي مصر كبت عام، وانتخابات مكفولة النزاهة إلي أقصي حد"[2].

- كما استند بعض الكتاب إلى الاستعانة بالتقارير الحقوقية سواء العالمية أو المصرية، التي تؤكد انتهاك النظام المصري لحقوق الإنسان، واعتبرها بمثابة دليل أيضاً على فشل النظام والحكومة" تقرير الأمم المتحدة: 53% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر". وفي هذا الصدد شن خطاب صحيفة العربي هجوماً على شخص مبارك، مستنداً لما جاء في التقرير الرسمي للمجلس

[1] علاء الأسواني،تمادوا في جرائمكم فقد اقتربت النهاية، مصدر سابق.

[2] عبد الحليم قنديل، لا نريدها مهزلة، العربي، 13-3-2005

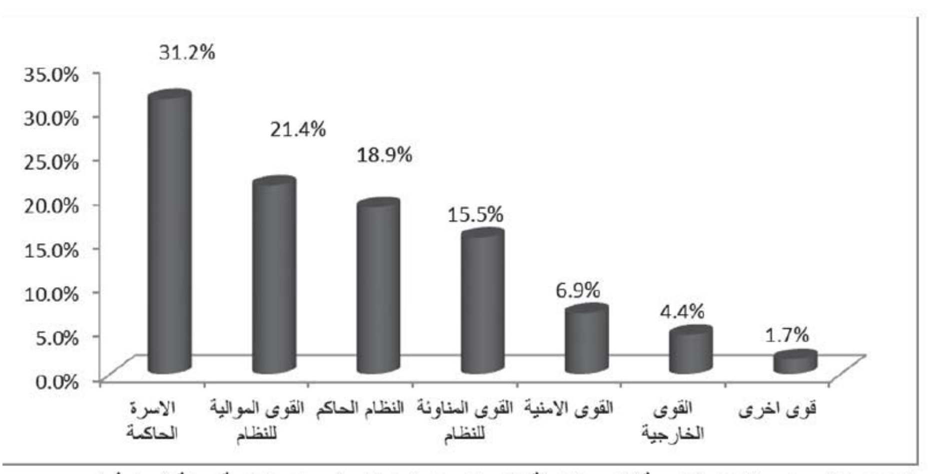
القومي لحقوق الإنسان "فقد صدرت في عهدك مئة ألف أمر اعتقال، وتحتفظ في سجونك بـ 25 ألف معتقل سياسي باعتراف التقرير الأخير لمجلسك القومي لحقوق الإنسان"[1]

- الاستعانة بما تنشره وسائل الإعلام العالمية، وخاصة التقارير الصحفية التي تستهدف تشويه صورة مبارك، وتؤكد إدانته في انتهاكات حقوق الإنسان.

3- القوي الفاعلة والتصورات المنسوبة إليها في خطاب الصحف الحزبية

انتهت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة قد أبرز في سياق معالجته لجملة قضايا الدراسة التي تناولها بالرصد والتحليل، مجموعة من القوى الفاعلة الرئيسية، التي أكد الخطاب علي أنها كانت مسئولة بشكل واضح عن كافة الفعاليات والتداعيات المرتبطة بما كان يحدث في مصر إبان فترة الدراسة، أو حتى التي تتأثر بهذه السياسات والممارسات.

ويمكن تقسيمها بحسب ما وردت في سياق التحليل إلي سبع فئات رئيسية (كما يوضح الشكل التالي): الأسرة الحاكمة (مبارك- جمال مبارك – سوزان)، النظام الحاكم، القوي الموالية للنظام (الإعلاميين والصحفيين في وسائل الإعلام الحكومية- رجال الدين – أعضاء الحزب الوطني ...)، القوي المناوئة للنظام (القوي والحركات الاحتجاجية – الأحزاب السياسية – المثقفين والسياسيين)، القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)، القوي الأمنية (وزير الداخلية – جهاز الشرطة)، قوي أخري (الشعب المصري - الجهات الرسمية – منظمات المجتمع المدني – الحكومة – الوزراء والمحافظين).



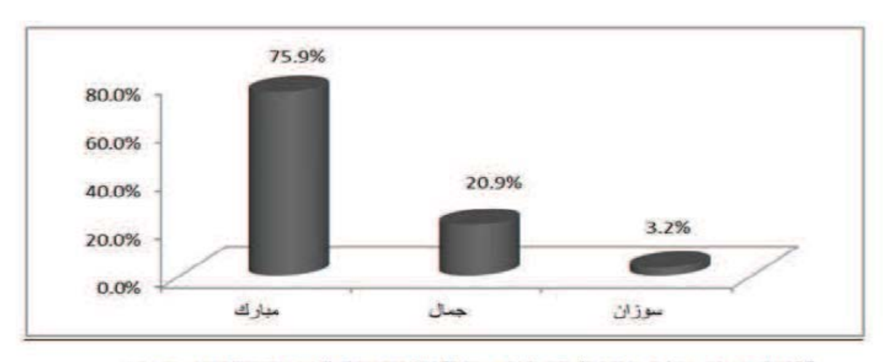
" شكل (٥) يوضح الفئات الرئيسية للقوي الفاعلة التي ركز عليها خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة "

[1] عبد الحليم قنديل، علامات الساعة، مصدر سابق، 15-5-2005

ولاحظ المؤلف اختلاف معدلات ظهور بعض هذه القوي، وكذلك اختلاف الأدوار والسمات المنسوبة إليها داخل كل قضية، فيما ظهرت بعض القوي بنفس الصفات والأدوار في سياق خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا الدراسة، وقد تأثرت الصفات والأدوار المنسوبة للقوي الفاعلة الواردة في خطاب الصحف الحزبية المدروسة إزاء قضايا الدراسة بحسب عدة عوامل منها: الأيديولوجية الحزبية، المرجعية الفكرية للكتاب، وكذلك السياسة التحريرية للصحيفة وتحديداً موقفها من شخص مبارك، وكذلك موقع القوي الفاعلة بالنسبة لنظام الحكم.

(أ)الأسرة الحاكمة

كان أبرز الفاعلين الرئيسيين الذين ظهروا ضمن هذه الفئة(كما يتضح في الشكل التالي) هي بالترتيب: مبارك، جمال مبارك، سوزان مبارك. وقد تشابهت الصفات والأدوار المنسوبة إلى كل منهم في كافة قضايا الدراسة، لكنها تأثرت في كونها إيجابية أو سلبية بموقف خطاب كل صحيفة من شخص مبارك .. وهو ما سنوضحه بالتفصيل.



"شكل(٦) يوضح القوي الفاعلة البارزة ضمن فئة الأسرة الحاكمة ومعدلات التركيز عليها "

- مبارك

كان مبارك هو القوي الأكثر بروزاً ضمن فئة الأسرة الحاكمة حيث جاء بنسبة (75.9%)، فيما جاء جمال بنسبة (20.9%) وبرزت سوزان مبارك بنسبة (3.2%). كما برز مبارك كقوي فاعلة بنسبة أعلي داخل قضية تداول السلطة في خطاب الصحيفتين – وبالأخص صحيفة العربي - من منطلق كونه الفاعل الرئيسي في هذه القضية بحكم منصبه، بالإضافة إلى أن هذه القضية كانت

هي المحورية في خطاب صحيفة العربي في نقدها لشخص مبارك، وما يؤكد ذلك هو أن خطاب العربي إزاء القضايا الأخرى قد بني في سياق الاستبداد السياسي وغياب تداول السلطة.

وبالنسبة للتصورات المنسوبة إلي مبارك كقوي فاعلة في سياق خطاب صحيفتي العربي والوفد، فقد اختلفت تلك التصورات بحسب مستوي نقده داخل كل صحيفة، فنجد أنه قد نسب إليه في خطاب العربي عدة صفات كانت في مجملها سلبية أبرزها: مستبد- ديكتاتوري- قمعي – فاسد – فرعون – كاذب - متخاذل- ضعيف - تابع لإسرائيل - مشكوك في شرعيته.. وغيرها، كما نسبت الصحيفة إليه عدة أدوار كانت في مجملها سلبية أيضاً، ومنها: أنه لا يريد ترك كرسي الحكم حتى مماته، وتوريث الحكم لنجله، يريد إدخال البلاد في نفق مظلم، أصاب البلاد بالعقم واللامبالاة نتيجة سياسته الخاطئة. فنجد الخطاب يؤكد أن "الدليل هذا الانحطاط الصفري الذي دهم مصر على مدي 24 سنة من حكم الرئيس أطال الله في عمره"[(1)].

واستكمالاً لهذه الأدوار الهادفة لتكريس سلطاته نسب إليه الخطاب أدوراً منها: تعذيب النشطاء والسياسيين المعارضين لسياساته، والاستهتار بأرواح المصريين، لا يحترم القانون، ويعرقل الإصلاح السياسي، أفسد الحياة كلها، ألحق الخراب بالبلاد، أهان المصريين وظلمهم طوال فترة حكمه، يحمي الفاسدين من رجاله.

فيما اختلفت التصورات المنسوبة لمبارك في خطاب صحيفة الوفد، فنجد الصحيفة إبان فترة التعديلات الدستورية2007 تصف مبارك بالقائد الديمقراطي، الذي يخطو بالبلاد نحو الديمقراطية ولا ينحاز سوي للعدل والحرية، حيث يتساءل جمال بدوي " ماذا يكون موقف أنصار العنف والقمع إذا فوجئنا بالسيد رئيس الجمهورية ينحاز إلى معسكر الحرية والديمقراطية، ويأمر باستبعاد أي تعديل علي المادتين 88 و179..إنني لا استبعد أن يتدخل الرئيس ويأمر مجلس الشعب بعدم المساس بالمادتين، ولا يمكن أن يقف الرئيس إلا بجانب الحق والعدل .. وإنا لمنتظرون"[(2)].

ويصف خطاب الجريدة أيضاً مبارك بأنه "شخص منا ونموذج للشخصية المصرية الحقيقية التي أبدعها وانتجها وصهرها الشارع المصري، ليقود مسيرة الوطن في ظروف إقليمية ودولية ومتغيرات تاريخية حاسمة في مصير منطقتنا"[(3)]، كما حاول خطاب الصحيفة تبرئته من الفساد والاستبداد ليتحول من كونه مسئولا عن هذه الانتهاكات كما صوره خطاب العربي، إلي الحاكم

---

(1) عبد الحليم قنديل، سحب الاعتراف، العربي، 9-1-2005

(2) جمال بدوي، كلام في العضم: منتظرون تدخل الرئيس، الوفد، 17-3-2007

(3) محمد علوان، الرئيس والصدق مع النفس، الوفد، بعدد 3-5-2005

الذين يشكون إليه تصرفات المسئولين في الدولة. وحينما نسبت إليه الصفات السلبية كان في معرض مناقشتها سلبيات النظام بوجه عام دون التطرق لشخص مبارك تحديداً، وهو ما يتسق مع السمة الرئيسية لخطاب الصحيفة بعدم التطرق لشخص الرئيس بشكل مباشر وصريح.

ويلاحظ أن خطاب صحيفة العربي كان أعنف في هجومه علي شخص مبارك، وهو ما انعكس بشكل واضح في الصفات والأدوار المنسوبة إليه وهي كلها صفات وأدوار – بحسب رأي المؤلف – تتسق مع الفلسفة العامة التي حكمت إنتاج الخطاب بأن مبارك هو المسئول عن كافة مظاهر الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وتردي الأوضاع المعيشية، فيؤكد الخطاب أن مبارك "أهان المصريين عندما حكمهم ربع قرن بغير أن يسألهم عن رأيهم، بواسطة القمع والتزوير والاعتقال والتعذيب، أهانهم أيضا عندما تسبب الإهمال والفساد في عهده في قتل الفقراء بأعداد تفوق أعداد الشهداء في حرب أكتوبر، أهانهم عندما تسببت سياسته الفاشلة في أن يعيش أكثر من نصف المصريين تحت خط الفقر، أهانهم عندما اضطر ملايين المصريين من أجل إعالة أولادهم إلى الهرب من الوطن، أهانهم عندما ترك 1400 من مواطنيه يصارعون الأمواج حتى غرقوا جميعاً في حادث العبارة"[1].

- سوزان مبارك

ظهرت كقوي فاعلة في إطار قضية تداول السلطة فقط، وتحديداً في صحيفة العربي، ونسب إليها الخطاب الصحفي دوراً أساسياً يتمثل في مساندة جمال مبارك للوصول إلى الحكم، والضغط علي مبارك الأب كي ينيب ابنه عنه في كثير من الجولات، ويتولى إدارة بعض الملفات في الدولة بما يضمن تأهيله للوصول إلى الحكم، فيتساءل الخطاب بأسلوب تهكمي "هل نحن بصدد دولة سوزان مبارك أم أننا بصدد سيدة قوية تلعب دور الراعي لسيناريو توريث الرئاسة إلى نجلها الأصغر جمال؟"[2]. في حين لم يتطرق خطاب صحيفة الوفد للحديث عن دورها في تمرير سيناريو التوريث، واكتفت الصحيفة بمتابعة المشاريع التي كانت تقوم بافتتاحها في إطار المتابعة الإخبارية لأنشطتها.

- جمال مبارك

برز كقوي فاعلة في إطار قضيتي تداول السلطة والفساد، وشن خطاب صحيفة العربي هجوماً ضارياً علي جمال مبارك، ووصفه بأنه يدير الحكم من خلف الستار بالاستعانة بعصابة من رجال

---

[1] علاء الأسواني، متى يعتذر الرئيس مبارك، العربي، 27-8-2006

[2] عبد الحليم قنديل، دولة سوزان، مصدر سابق،17-7-2005

الأعمال لسرقة مصر ونهب مواردها. ونسبت إليه عدة صفات حملت الطابع السلبي منها أنه الفشل، الغباء السياسي، وأنه لا يمتلك أي مهارات تؤهله لحكم البلاد، فيؤكد الخطاب أن "جمال مبارك لا يمتلك أي موهبة سياسية أو أي خبرة في العمل العام .. السبب فقط أنه ابن الرئيس"[1] في حين أن خطاب صحيفة الوفد لم يتطرق للحديث عن جمال إلا في حدود ضيقة خلال الشهور الأخيرة من عصر مبارك، وهو ما يعني أن خطاب صحيفة الوفد تجاهل الحديث عن ملف التوريث طوال السنوات الأولي من الفترة الزمنية للدراسة. ويرجع المؤلف السبب في هجوم صحيفة العربي علي جمال مبارك إلي سياستها التحريرية التي تبنت في وقت مبكر الهجوم على مشروع التوريث.

(ب)النظام الحاكم

وقد أطلق عليه في سياق خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء القضايا الخاضعة للتحليل عدة مسميات منها: النظام، نظام مبارك، السلطة السياسية، نظام الحكم، النظام الحاكم، الدولة. ونسبت إليه صفات كان في مجملها سلبية منها: ديكتاتوري، قمعي، ضعيف، محتل، كافة رموزه فاسدون، مرتعش، غير قادر علي البقاء، وكذلك عدة أدوار سلبية منها: التكويش على السلطة، والهيمنة على كافة معالم الحياة في مصر، خاضع وذليل للأمريكان، يزور الانتخابات والاستفتاءات، رجاله نهبوا خيرات مصر، يقمع المعارضين .. ويري المؤلف أن المغزى في إسناد هذه الصفات إلى نظام الحكم هو تأكيد عدد من الأفكار التي حاول خطاب الصحافة الحزبية – وبالأخص صحيفة العربي – على أن النظام قد تآكلت شعبيته في الشارع المصري. ويلاحظ أن هذا المصطلح كان أكثر تداولاً داخل خطاب صحيفة الوفد، وذلك لأن كافة انتقاداتها انصبت على النظام بشكل عام ورجاله دون التطرق بشكل مباشر لشخص مبارك، علي عكس خطاب العربي الذي انبرى في الهجوم علي مبارك بالتحديد.

(ج) القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)

اختلفت التصورات المنسوبة إلى القوي الخارجية وتحديداً أمريكا وإسرائيل في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة، وبرزت بشكل كبير في إطار قضيتي تداول السلطة، الحقوق والحريات، وتنوعت ما بين أدوار إيجابية بأنها تمارس ضغوطاً على نظام مبارك من أجل إقرار عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتمارس ضغوطاً على النظام من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان. "يخطئ من يتجاهل الدور الأمريكي في الإصلاح السياسي لا في مصر

---

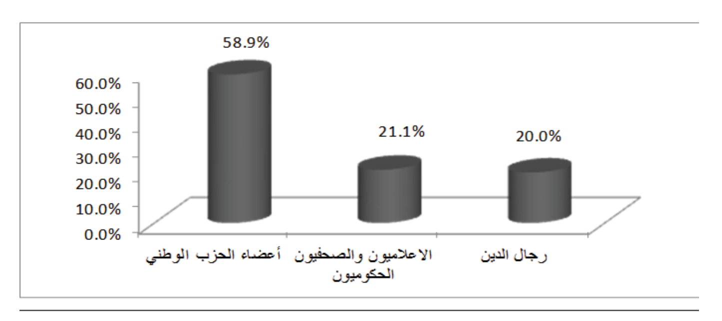
[1] علاء الأسواني، تمادوا فى جرائمكم فقد اقتربت النهاية، مصدر سابق.

وحدها بل في الشرق الأوسط"[1]، إلا أنه في أحيان أخري صورهم خطاب صحيفة الوفد بـأنهم يتغاضون عن تلك الإصلاحات ولا يريدون سوي التدخل في شئون مصر، وأنهم يكذبون، ورعاة الإرهاب، فيشير الخطاب إلي أن "أمريكا ليست بريئة من الإرهاب فهي التي تحركه"[2].

وكانت هذه القوي أكثر حضوراً في خطاب العربي عن الوفد، ويرجع المؤلف السبب في ذلـك إلى توظيف هذه القوي في خطاب الصحيفة، كأحد العوامل التي استخدمها الخطـاب لزعزعـة شرعية نظام مبارك، وهو ما يؤكده عبد الحليم قنـديل مـن أن الحـديث عـن الـدور الأمـريكي خاصة في قضايا السلطة أحد الدلائل القوية على تبعية مبارك للأمريكان، خاصة في ظل ما كـان يقال عن أن مشروع التوريث سيمرر برعاية أمريكا[3].

(د) القوي الفاعلة الموالية للنظام

تنوعت هذه القوي (كما يتضح في الشكل التالي) ما بين أعضاء الحزب الـوطني، والإعلاميـين والصحفيين في وسائل الإعلام والصحف المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى رجال الـدين .. وبـرزت هــذه القــوي في خطــاب الصــحف الحزبيــة عينــة الدراســة تحديــداً في أوقــات الانتخابــات والاستفتاءات والاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للنظام.



" شكل (٧) يوضح القوي الفاعلة البارزة ضمن فئة القوي الفاعلة الموالية للنظام ومعدلات التركيز عليها

[1] محسن محمد، قوي التغيير في مصر، مصدر سابق، 17-5-2005

[2] سناء السعيد، أمريكا راعية الإرهاب، الوفد، 14-5-2005

[3] مقابلة مع عبد الحليم قنديل، مصدر سابق

- أعضاء الحزب الوطني

برز أعضاء الحزب الوطني كقوي فاعلة بعدة مسميات منها: أعضاء الوطني، رجالة الرئيس، رجال مبارك، جهابذة الحزب الحاكم، .. وقد نسب إليهم الخطاب عدة صفات منها: بلطجية – لصوص- مغرورون - خدام مبارك - ترزيه قوانين- منافقون- سفلة، حيث "وصل الأمر بالنظام الحاكم أن يدفع برجاله إلى الاعتداء على السيدات والفتيات وتجريدهن من ملابسهن فقط، لأنهن قلن: لا .. بعض السفلة من أشباه رجال الحزب الحاكم يعتدون علي النساء والفتيات يمسكونهن من أماكن حساسة"[1] .. كما نسب إليهم الخطاب عدة أدوار من بينها: أنهم نهبوا ثروات مصر – يزورون الانتخابات بغية الهيمنة السياسية على الحياة في مصر- أفسدوا الحياة في مصر- ينتهكون القوانين، يقفون عائقاً أمام الحريات، حيث يصفهم الخطاب "هم إذن أعداء الحرية، أعداء الديمقراطية، أعداء الإصلاح"[2].

ويلاحظ أن أعضاء الحزب الوطني كقوي فاعلة قد برزت في خطاب صحيفة الوفد في المرتبة الأولي في إطار قضيتي تداول السلطة والفساد .. ويري المؤلف أن السبب في ذلك هو الفلسفة التي حكمت إنتاج سياقات الخطاب، فالوفد كانت تري أنهم السبب الرئيسي في الاستبداد والفساد، ومن ثم جاءوا في المرتبة الأولي وانعكس ذلك علي الأدوار والصفات المنسوبة إليهم، فيؤكد الخطاب "أن القائمين على أمور الحزب الحاكم في مصر، وصلوا إلى مرحلة من مراحل الغرور السياسي وصل إلى حد الاعتداء على الدستور وعلى القانون بأقدامهم، دون مراعاة لأي قيم أخلاقية أو معايير سياسية، فهؤلاء وصلوا إلى يقين أن البلد بلدهم، وأن من فيهم من بشر ملك خاص لهم"[3]. بينما رأي خطاب العربي أنهم مجرد "خدام" لدي مبارك، وأن الأخير هو سبب الهيمنة. وفي سياق ذلك نسبت لهم الدور الأبرز في محاولة تمرير جمال مبارك للحكم بغرض الحفاظ على مصالحهم "كل ما يهمهم الآن أن يدفعوا بالأخ جمال مبارك إلى السلطة بأي ثمن وأي طريقة ليس حباً في جمال مبارك، ولكن تمسكاً بمصالحهم وثرواتهم وقصورهم .. إنهم يعلمون أن أي نظام منتخب لن يتركهم قبل أن يحاكمهم على نهب الشعب وإفقاره وقمعه"[4].

---

[1] علاء عريبي، رؤى : السفلة، الوفد، 29- 5-2005

[2] عباس الطرابيلي، هموم مصرية، الوفد، 7 -5- 2005

[3] مجدي حلمي، الغرور السياسي، الوفد، 3-4-2008

[4] علاء الأسواني، إنجازاتكم .. أكاذيب وجرائم، العربي، 24-9-2006

- رجال الدين

وقد أسند إليهم خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة عدة أدوار سلبية منها: أنهم تسببوا في شلل الإرادة الوطنية، وتغييب العقول بإصدارهم الفتاوى المتضاربة، والتي كانت تحرم الخروج على النظام رغم فساده واستبداده .. فيتساءل الخطاب بأسلوب تهكمي." الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية قال لعامة المسلمين نصف الحقيقة .. إذ كان علي المفتي – طالما تحدث في أمور السياسة – أن يقول لنا رأي الشرع في تزوير الاستفتاءات والانتخابات .. وأن يقول لنا رأي الشارع في تزوير الاستفتاءات والانتخابات، هل أطلع المفتي قبل أن يصعد إلى المنبر على تقارير محكمة النقض التي اثبتت تزوير الانتخابات لصالح مرشح الحزب الوطني؟[1].

وقد ظهروا في سياق قضية تداول السلطة في دورهم لدعم بقاء الرئيس في الحكم، وفي إطار قضايا الفساد في إطار صمتهم عن تزوير الانتخابات وعدم تحريمه، وفي سياق قضايا الحقوق والحريات في إطار تحريم الاحتجاجات التي تناهض نظام الحكم.

- الإعلاميون

شن خطاب الصحف الحزبية المدروسة هجوماً حاداً على الإعلاميين كقوي فاعلة، وخاصة ممن ينتمون لوسائل الإعلام الحكومية والصحف القومية، وتحديداً رؤساء تحرير هذه الصحف، وبدا ذلك في وصفهم بالنفاق وتزييف الحقيقة، والتدليس لصالح الرئيس السابق مقابل منحهم رواتب ضخمة، وبقائهم بمناصبهم لدرجة أن الصحيفة لقبتهم بصحفيي العهد المباركي، وإعلاميي جمال مبارك، وسحرة فرعون، فيؤكد الخطاب علي أن. "لديهم دوافعهم القوية ليفرشوا الأرض تحت قدميه بماء الورد والياسمين، فهو وبشكل مباشر ولى نعمتهم، نقلهم من صفوف المحررين العاديين إلى علية القوم، مرتبات هائلة هذا بالطبع غير المميزات الأخرى النسب الضخمة من الإعلانات والسفريات الدائمة مع الرئيس .. لم ينافقا الرئيس في عيد ميلاده من أجل عيون الرئيس فهما يعملان من أجل مصالحهما فالتغييرات الصحفية على الأبواب وهما على شفا جرف هار يكاد أن ينهار بهما"[2].

---

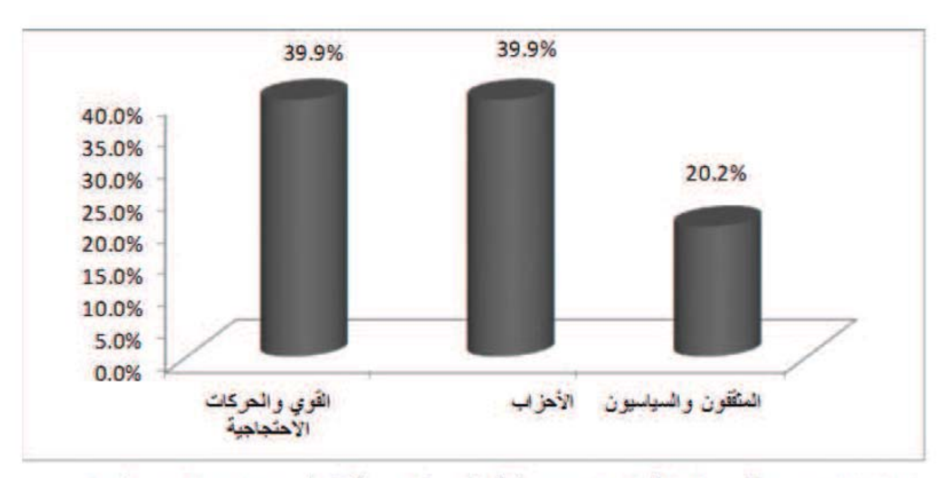
[1] سيد عبد العاطي، نقطة ساخنة، سقطة المفتي،الوفد، 22-5-2005

[2] محمد الباز، رحلة إلي أرض النفاق في الصحف الحكومية، كهنة الفرعون، العربي، 11-5-2008

في حين أن خطاب صحيفة الوفد لم يتطرق للهجوم على الإعلاميين إلا في نطاق محدود للغاية، وقتما كان يحاول أياً منهم الهجوم على حزب الوفد، وهو ما يعكس تأثير الأيديولوجية الحزبية على التصورات المنسوبة للإعلاميين كقوي فاعلة داخل خطاب صحيفة الوفد، فيشير الخطاب "يبدو الآن وكأنهم في سباق لرياضة اللسان الطويل.. والجدع هو من يستطيع التطاول على الأحزاب الثلاثة"[1].

(هـ) القوي الفاعلة المناوئة للنظام

ضمت هذه الفئة عدة قوي فرعية (كما يتضح في الشكل التالي) تمثلت في القوي والحركات الاحتجاجية، والأحزاب السياسية، والسياسيين والمثقفين والنشطاء. وقد تباينت الصفات والأدوار المنسوبة إليها ما بين تصورات إيجابية وسلبية.



شكل (٨) يوضح القوى الفاعلة البارزة ضمن فئة القوي المناهضة للنظام ومعدلات التركيز عليها

- القوي والحركات الاحتجاجية

تباينت الأدوار والصفات المنسوبة إليها بحسب موقف الصحيفة من القوي أو الحركة ذاتها. وما يدلل علي ذلك موقف خطاب صحيفتي الوفد والعربي إزاء جماعة الإخوان المسلمين، حيث

[1] مجدي سرحان، سماسرة الاستفتاء ..وصحافة سن اليأس، الوفد، 23-5- 2005

تباين موقف الخطاب الصحفي إزاء الإخوان المسلمين كقوي فاعلة، فكان يتبني خطاب الصحيفتين في بعض الأحيان الدفاع عن هذه الجماعة، ويسند إليها عدة صفات إيجابية من بينها: أنها مستهدفة من أجهزة الأمن، ومن حقها المشاركة في البرلمان كقوي بارزة في المشهد السياسي، تهاجمها وسائل الإعلام الحكومية بهدف إثارة الرأي العام وتخويفه من تيار الإخوان "المشكلة من منظور مماليك الصحافة الحكومية هي في حصول الإخوان على 88 مقعداً من مقاعد مجلس الشعب ربما أنهم يدركون أن الإخوان لو شاركوا بمرشحين في جميع الدوائر أمام مرشحي الحزب الوطني لكان بإمكانهم مضاعفة المقاعد التي حصلوا عليها، وربما كان بإمكانهم الفوز بالأغلبية، ولهذا السبب الرئيسي كانت حملات مماليك الصحافة الحكومية على الإخوان وعلى تاريخهم في محاولة لإثارة خوف الرأي العام"[1].

كما وصفهم الخطاب الصحفي بالقوة في مناهضة استبداد النظام، وأنهم يشكلون صداعاً في رأس نظام مبارك حتى سمح لهم النظام بالسيطرة على النقابات، ودلل الخطاب علي ذلك بأن "أصبح الإخوان يتصرفون كحزب سياسي، وأصبحت القوي السياسية والسلطة تتعامل معهم كما لو كانوا حزباً"[2].

وما يؤكد تأثير أيديولوجية الصحيفة على التصورات والأدوار المنسوبة إلى الإخوان كقوي فاعلة هي أن خطاب صحيفة العربي قد شن هجوماً على الإخوان المسلمين بسبب انتقادهم ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر "يبدو أن جماعة الدم المسماة بالإخوان لم تتعلم الدرس بعد .. هذا النفر يقف في أحد مؤتمرات الإخوان الانتخابية ليصف ثورة يوليو بأنها إحدى إملاءات ونتائج الاستعمار الخارجي الذي نصبه البعض ليقود مصر بإملاءات خليجية وأجنبية، وأن ثورة يوليو ما هي إلا انقلاب أذاق الأمرين لجماعة الإخوان في الستينيات .. هذا النفر تحدث في التاريخ وكأنه مدرس فاشل لم يعرف كيف يتحدث عن رمز وثورة هي إحدى نتائج ونضالات الأمة"[3].

في حين برزت قوي أخري إلى جانب الإخوان المسلمين مثل حركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير، واختلفت التصورات المنسوبة إليها ما بين إيجابية في التأكيد على وطنية الحركة وقوتها وشعبيتها، وسلبية ما بين كونها نخبوية، غير قادرة على التفاعل مع الشارع، وإن كان بعض الكتاب قد ساندوا هذه الحركات من منطلق كونهم أعضاء فيها. فنلاحظ أن أحد الكتاب المنتمين لحركة كفاية يؤكد على

---

[1] جمال الدين حسين، عفاريت الأخوان وأبالسة الحزب الوطني، العربي، 1-8-2006

[2] حمادة إمام، الأخوان صداع في رأس نظام مبارك، العربي، 8-1-2006

[3] هشام لطفي، حدود فاصلة، العربي، 7-11-2010

وطنية الحركة، ونزاهة أعضائها، فيؤكد الخطاب أن "حركة كفاية ليست حزباً، ولا مشروع حزب، ولا جبهة أحزاب، إنها إطار وطني جامع لأشواق التغيير في مصر"[1].

- الأحزاب السياسية

تباينت التصورات المنسوبة للأحزاب السياسية كقوي فاعلة، وإن كانت في الغالب قد اتخذت الطابع السلبي، ونسبت إليها عدة صفات سلبية تعكس ضعفها وتبعيتها للنظام الحاكم وعقد قادتها للصفقات مع النظام، وأنهم موالون له، حيث بدا "أن موافقة بعض الأحزاب الرئيسية على التعديلات الدستورية من ضمن تهيئة البيئة السياسية لتوريث الحكم، وهناك أيضا صفقات باتت تلوح في الأفق شواهدها"[2].

وكانت أبرز هذه الصفات المنسوبة إليها إنها ديكورية – ضعيفة – لا تملك أي قاعدة في الشارع المصري - ذليلة وخاضعة للنظام – التواكل والاعتماد علي الغرب في تحقيق مطالب الإصلاح، فيتهكم أحد الكتاب عليهم "راهنت بعض القوى المعارضة - وهي قوى محدودة - على الخارج في تحقيق مطالبها الخاصة بالتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي"[3].

وفي سياق ذلك اتهمها خطاب صحيفتي الوفد والعربي بأنها السبب في فرعنة الرئيس السابق مبارك واستبداده وفساده، من خلال عدم تصديها لممارسته الاستبدادية، والاكتفاء بلعب دور الكومبارس في الحياة السياسية. فيتساءل الخطاب "ما مدى مسئولية أحزاب المعارضة التي توصف بأنها كبيرة عما آل إليه حال البلاد وانفتاح شهية النظام للفساد والاستبداد؟ الذي عبر عنه بوضوح تشكيل مجلس الشعب على الصورة الفجة التي أتى عليها؟ إنه في التقدير: أحزاب المعارضة ذاتها التي لم تمارس العمل الحزبي، وأنها جعلت العضوية فيها للطامعين في الوجاهة، وجعلت رئاستها ومجالس قيادتها للشواقين للسلطة"[4].

ويلاحظ أن خطاب الصحافة الحزبية وتحديداً العربي قد شن هجوماً على بعض الأحزاب بسبب مهاجمتها لإضراب 6 أبريل، حيث يشير عبد الله السناوي إلي أن "بعض الأحزاب عقدت

---

[1] عبد الحليم قنديل، كفاية، العربي، 20-2-2005

[2] عبد الله السناوى، فريق جديد للتوريث يعمل على ثلاثة ملفات الإخوان والأحزاب والصحافة، العربي، 21-1-2007

[3] حسين عبد الرازق، حاجتنا إلي الديمقراطية، مصدر سابق، 11-2-2006

[4] أمين بسيوني، من فرعن الفرعون، العربي، 19-12-2010

صفقاتها مع الوطني في المحليات، وخسرت ما تبقى من جمهورها ومصداقيتها بإدانة إضراب 6 أبريل"[(1)].

وفي معرض التناول الإيجابي للأحزاب السياسية بدا تأثير نمط الملكية على التصورات المنسوبة لبعض الأحزاب، وهو ما بدا واضحاً في خطاب صحيفة الوفد، حينما أسندت إلى حزب الوفد – التي تصدر عنه – بأنه هو الذي يناطح استبداد النظام." الوفد يطالب وسيظل بالإصلاح السياسي والدستوري للقضاء على الفساد والإفساد الذي استشري في كل موقع .. لن نتخلى عن المطالبة بتغيير الدستور، وسوف نظل نكافح من أجل تحقيق هذه الغاية مهما لقينا من عنت في سبيل ذلك"[(2)].

- المثقفون والساسة أو النخب السياسية:

شن الخطاب الصحفي هجوماً شرساً علي المثقفين كقوي فاعلة، واتهمهم بالتخاذل والضعف والعجز عن الوقوف ضد النظام واستبداده، والتأكيد علي أنهم أصبحوا معزولين عن الاحتكاك بالشارع، وأنهم ينشغلون بالدفاع عن مصالحهم مشبهاً الوضع بالخيانة، مؤكداً علي أنهم يعقدون صفقات مع النظام من أجل تمرير مصالحهم، كما اتهمهم الخطاب الصحفي بأنهم يحاولون عرقلة الإصلاح بالخطب التي تشتت إرادة المصريين، مؤكداً علي إنهم "لا يعرفون الشعب ولا أحواله إلا من خلال وقائع تبلغ إسماعهم، لا يرون الجماهير إلا وهم جلوس على المنصب في اجتماع سياسي أو حزبي .. المشكلة ليست في الأنظمة فأمرها بات واضحاً وأكثر من معروف، المشكلة في المثقفين الذين يتصدون للتغيير بالخطب والمقالات"[(3)]. فيما أسندت عدة صفات وأدوار إيجابية لبعض السياسيين المناهضين لسياسة النظام، حيث دافع بعض الكتاب عن الدكتور أيمن نور المرشح الرئاسي المنافس لمبارك إبان انتخابات الرئاسة عام 2005 ووصفته بالوطنية والإخلاص والنزاهة، وأن النظام قد حبسه بسبب وقوفه ضده، والتأكيد على أنه يعارض النظام من أجل مصلحة مصر، فيؤكد الخطاب "أنهم يعاقبونه ليس على التوكيلات المزورة ولكن على شجاعته، وعلي فضحه لممارسات النظام وانحرافاته وعلى الشعبية التي اكتسبها في

---

(1) عبد الله السناوي، مصارعة الديناصورات، مصدر سابق، 20-4-2008

(2) فؤاد بدراوي، الدستور، الوفد،10-3-2007

(3) أمين يسري، خيانة المثقفين، العربي، 25-2-2007

الشارع"[1]. كما ساند الخطاب الصحفي- وبالأخص خطاب صحيفة العربي - بعض النشطاء، وأعضاء الحركات الاحتجاجية من منطلق مساندتها في الوقوف ضد استبداد النظام.

(و) القوي الأمنية

برزت هذه القوي في إطار فئتين رئيسيتين "وزير الداخلية – أجهزة الشرطة" ضمن قضايا الدراسة بنسب مختلفة، وإن كانت هي القوي الأبرز في قضايا الحقوق والحريات.

- وزير الداخلية (حبيب العادلي)

كان هو القوي الأكثر حضوراً في خطاب صحافة الوفد وتحديداً في انتهاكات حقوق الإنسان على عكس خطاب العربي، وفي تقدير المؤلف أن خطاب صحيفة الوفد قدمه في إطار المسئول عن هذه الانتهاكات بحكم منصبه، في حين رأي خطاب صحيفة العربي دوره مجرد آلة ينفذ ما يأمره به مبارك، حيث "أثبت اللواء حبيب العادلي حسن نواياه وإخلاصه للرئيس مبارك وقدم له هدية العام الجديد بمذبحة اللاجئين السودانيين في المهندسين"[2]. ويتمادى الخطاب بتوظف أسلوب التهكم والسخرية في الهجوم علي وزير الداخلية أثر مهاجمته لنقابة الصحفيين بأنها نقابة الحرامية "الوصف يليق بالسيد الوزير، فهذه حدود ثقافته الرفيعة، وهو الابن الوفي لعصر الشومة، وثقافة الضرب في المليان"[3].

- الشرطة (أجهزة الأمن)

برزت كقوي فاعلة في خطاب الصحف الحزبية المدروسة ضمن انتهاكات الحق في التظاهر، والحق في التعبير والرأي، ووقائع السحل والتعذيب. ونسب إليها الخطاب عدة تصورات سلبية كانت أبرزها وحشية، ظالمة، لا تخاف الله، فوق القانون، حولوا السجون إلى سلخانات يعذبون فيها النشطاء، يجردون السيدات من ملابسهن، ويلسعن المساجين في أماكن حساسة من جسمهن، لدرجة "أن الشرطة تقبض على أي مواطن، فيقوم الضابط بضربه وتعليقه عارياً، وإطفاء السجائر في جسده ثم صعقه بالكهرباء في أجزاء حساسة"[4].

---

[1] علاء الاسواني، تمادوا في جرائمكم ..فقد اقتربت النهاية، مصدر سابق

[2] سعيد السويركي، الصدفة، العربي، 1-1-2006

[3] عبد الحليم قنديل، زلة لسان، العربي، 13-2-2005

[4] علاء الأسواني، فيرا .. شيرى .. وحكامنا الكرام،العربي.

ويلاحظ أن خطاب صحيفة العربي كان أكثر حدة في الهجوم عليها، حيث حاول تكسير الهالة المحاطة بصورة أجهزة الشرطة، ليصفها بأنها قناع أمني مزيف مهمته الاعتداء على المتظاهرين وضرب القضاة والوقوف عاجزاً أمام الحوادث الإرهابية، فيما حاول خطاب صحيفة الوفد في هذا السياق الدفاع عن رجال الشرطة تحت شعار أنهم يواجهون أعباء كثيرة.

- قوي أخري

برز في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة مجموعة من الفاعلين بنسبة أقل كانت أبرزها: القضاة والصحفيين، والعمال، والشعب المصري، ومنظمات المجتمع المدني، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والحكومة، ووزارة العدل "وقد تنوعت الصفات والأدوار المنسوبة إليهم وإن طغت التصورات السلبية علي الجهات المسئولة منها، والإيجابية علي المقهورة" الواقع عليها الظلم والافتراء من قبل الجهات الأمنية أو النظام الحاكم "بحسب ما وصفها الخطاب، فنجد الصحيفة تساند القضاة وتستنكر الاعتداء عليهم، ونفس الشيء بالنسبة للصحفيين وتصفهم بأنهم شرفاء يحبون مصر ويناضلون ضد النظام المستبد، ويؤكد علي أن "هؤلاء الشرفاء لن يحبسوا من أجل مخالفات إدارية بل هم يدافعون عن مبادئهم وآرائهم، إنهم يواجهون الحبس لأنهم أحبوا مصر ودافعوا عنها بأقلامهم .. لقد حلموا بالحرية لكل المصريين"[(1)] وكذلك الأمر ذاته بالنسبة للنشطاء مؤكداً علي أنهم يحاولون إيقاظ الشعب المصري من غفلته، فيمتدحهم عبد الحليم قنديل "أعظم تحية لمئات المعتقلين الذين أطلق سراحهم، فقد أيقظوا الشعب المصري من نومة أهل الكهف"[(2)]. في حين هاجم الخطاب الصحفي بعض الجهات الرسمية مثل وزارة العدل، بسبب صمتها علي ضرب القضاة والاعتداء عليهم، ليصف في نفس الإطار الجهات الحقوقية الرسمية مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان بأنه ديكوري، مهمته عقد الاجتماعات وإصدار البيانات التي تندد بالاعتقالات وعمليات التعذيب دون اتخاذ موقف حاسم ضد نظام مبارك.

وفي السياق ذاته يهاجم الخطاب الحكومة كقوي فاعلة باعتبارها الفاعل الرئيسي المسئول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، فضلاً عن عدم اتخاذها أي موقف حاسم من انتهاكات حقوق الإنسان رغم توقيعها على اتفاقيات وبروتوكولات خاصة بحقوق الإنسان ومشاركتها في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "أين الحكومة التي تقول إنها توفر

---

(1) علاء الأسواني، الحملة الشرسة علي حرية الصحافة، مصدر سابق، 30-9-2007

(2) عبد الحليم قنديل، مول للتظاهر، العربي، 3-4-2005

الأمن والأمان للمواطنين؟ .. هي فين الحكومة ولا مؤاخذة"[1]، كما شن الخطاب هجوماً على الوزراء والمحافظين، ونسبت إليهم عدة أدوار وصفات سلبية منها أنه خدام نظام مبارك، يرفعون شعار السمع والطاعة والولاء الكامل لنظام مبارك حفاظاً على مناصبهم، يتم تعيينهم بالمخالفة للقانون. "الوزراء في مصر ليسوا رجال دولة، لكنهم موظفون عند الرئيس، كل ما عليهم إرضاؤه بكل المديح له والإشادة بتعليماته"[2].

أما بالنسبة للمصريين كقوي فاعلة فقد برزت في سياق الخطاب الصحفي بعدة مسميات منها: "مصريين – المواطنين – الغلابة – الشعب المصري"، واختلفت التصورات المنسوبة للمصريين كقوي فاعلة بحسب نمط القضية، فتارة يصفهم الخطاب بأنهم عاجزون، يعيشون في غيبوبة، حيث يستنكر الخطاب استكانتهم رغم سوء الأوضاع المعيشية "إن المصريين يعانون اليوم من المظالم أضعاف ما كانوا يعانونه عام 77 لكنهم يبدو أنهم أقرب إلى اللامبالاة والتبلد، وكأنهم في حالة من الغيبوبة، وكأنهم واقعون تحت تأثير مخدر أصاب أرادتهم بالشلل وجعل ردود أفعالهم بطيئة ومشوشة"[3]. وتارة أخري يؤكد الخطاب علي أنهم متحضرون، قادرون على التحول الديمقراطي، وقادرون على القضاء علي كنس نظام مبارك بأكمله.

ولاحظ المؤلف أن اختلاف التصورات كان مرددوها طبيعة القضية، فالصفات السلبية نسبت إليهم في سياق خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة إزاء الاستبداد بالسلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان، أما التصورات الايجابية فكانت في سياق الخطاب الصحفي إزاء الفساد، والاحتجاجات وهو في تقدير المؤلف نوع من استثارة دوافعهم وتشجعيهم على الاحتجاج في وجه النظام.

4- آليات التمهيد لثورة 25 يناير المتضمنة في خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة

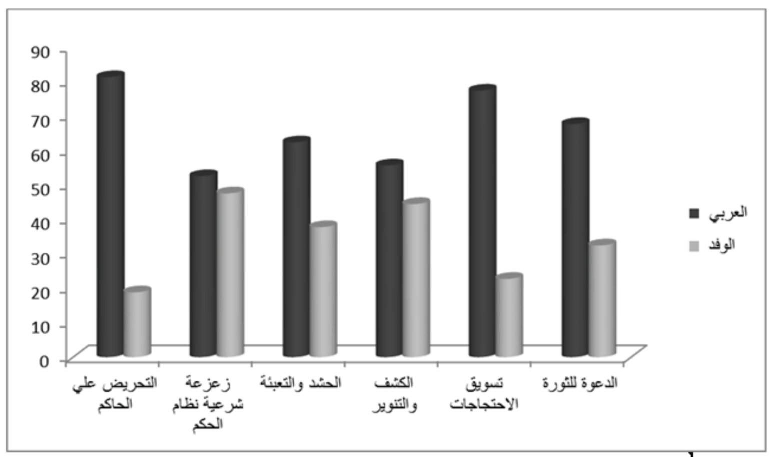
تضمن خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة ست آليات رئيسية استخدمتها كل من صحيفتي الوفد والعربي للتمهيد لثورة 25 يناير هي: آلية التحريض علي الحاكم، آلية زعزعة شرعية النظام، آلية الحشد والتعبئة، آلية التنوير، آلية تسويق الاحتجاجات، آلية الدعوة إلى الثورة. وقد تم توظيف هذه الآليات بما يتلاءم مع طبيعة كل قضية، وضمت كل آلية مجموعة من الاستراتيجيات والتكنيكات التي تم توظيفها على هامش هذه الآليات. وقد اختلف معدل ظهور هذه الآليات داخل صحيفتي الوفد

[1] سمير محمد غانم، وسائل أخري للإرهاب، الوفد، 29-5- 2005

[2] علاء الأسواني، في هتافات من القلب .. كفاية!، مصدر سابق

[3] علاء الأسواني، محاولة لتفسير الغيبوبة، العربي، 19-8-2007

والعربي رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية، حيث يتبين من الرسم الموضح أسفله (شكل 9) تفوق خطاب العربي علي خطاب صحيفة الوفد في توظيف هذه الآليات.



شكل (٩) يوضح التفاوت في بروز آليات التمهيد للثورة في خطاب صحيفتي العربي والوفد"

(أ) آلية التحريض علي الحاكم

جاءت آلية التحريض علي الحاكم في مقدمة الآليات التي تضمنها خطاب صحيفة العربي في التمهيد للثورة، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة في خطاب صحيفة الوفد. ويرجع المؤلف السبب في ذلك إلى الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب داخل الصحيفتين، فخطاب العربي تطرق بشكل مباشر للهجوم على شخص مبارك، أما الوفد فتطرق للهجوم على أعضاء الحزب الوطني دون التطرق لشخص مبارك، وإن حدث ذلك فكان يتم في أضيق الحدود وبشكل ضمني.

وقد تبني خطاب العربي عدة تكنيكات للتحريض أهمها:

- تشويه صورة مبارك من خلال إلصاق العديد من الصفات السلبية به، ووصفه بالديكتاتور المستبد، الفاسد، الخانع الذليل والتابع لإسرائيل، وأنه يريد تمرير نجله إلى الحكم دون إرادة المصريين، وأنه لا يبالي بأحوال شعبه. وقد وظف الخطاب استراتيجيتي الهجوم والمفارقة للتأكيد على ذلك، فيؤكد الخطاب. "أن المواطن المصري أصبح بلا قيمة في نظر حكامه ولعلنا نذكر كيف ترك الرئيس مبارك 1400 من مواطنيه يصارعون الموت غرقاً في حادث العبارة، ولم يجد سيادته غضاضة في حضور تمرين للفريق القومي لكرة القدم، ليتابع باهتمام

الخطة التي وضعها للمباراة، فالاستهانة بحياة المصريين وكرامتهم ليست سلوكاً فردياً وإنما سياسة ثابتة"[1].

- التأكيد على أن مبارك لم يعد قادراً علي حكم البلاد عبر عدة تكنيكات، منها: أن مبارك بات يعيش في غيبوبة، وأن هناك مجموعة من الجوقة الذين يحاولون تمرير جمال إلي الحكم بغية الحفاظ على مصالحهم.

- تكذيب تصريحات مبارك باستمرار وهو ما ساهم بحسب رأي المؤلف في تحطيم الهالة المحاطة بصورة الرئيس.

- تحميله المسئولية عن كافة وقائع الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

- إثارة الخوف من استمرار مبارك في الحكم. وقد وظف خطاب العربي ضمن هذا التكنيك استراتيجية بث الخوف من خلال التأكيد على أن استمرار حكم نظام مبارك سيقود البلاد إلى الهاوية، وهي في تقدير المؤلف استراتيجية تبناها الخطاب بهدف استنفار همم المصريين، وحثهم على الخروج على نظام مبارك، والدليل على ذلك نجد الخطاب يربط بين ضياع حقوق الأبناء والأجيال، واستمرار مبارك في الحكم. "ربما يكون عام الفزع – لو جري تمديد رئاسة مبارك إلي الثلاثين عاماً"[2]. فيما وظفها خطاب صحيفة الوفد في إثارة الخوف من مطالبات القوى الخارجية لنظام مبارك بالإصلاح، فكان دائماً ما يؤكد على أن الاستماع إلى مطالب أمريكا بالديمقراطية في مصر سيقود إلى تحويل مصر إلى العراق ويشعل الفرقة والتشرذم بين أبناء الوطن الواحد، حيث أن "ديمقراطية بوش المريضة قادت العراق إلى التفكك والتشرذم وأنتهي الأمر إلى عملية سطو أمريكية نهب خلالها العراق بالكامل"[3]. وهي في تقدير المؤلف وسيلة من الوسائل التي اتبعتها صحيفة الوفد في مغازلة رأس الحكم مبارك من منطلق تدعيم بقائه في الحكم.

ويلاحظ أن التحريض قد اتخذ عدة مستويات، أولها: إلصاق العديد من السمات والصفات السلبية لشخص مبارك، ثم تحطيم صورة الرئيس وإنزاله من منزلة الرئيس إلي منزلة المواطن القابل للنقد من خلال تكنيك التشكيك في تصريحاته والتأكيد على أنها مجرد مسكنات هدفها خداع الشعب المصري. "أنه لا أمل في كل ما يبشرنا به الرئيس أو يعدنا به ..فلا

---

[1] علاء الأسواني، أما لهذا الكابوس من نهاية!،مصدر سابق، 29-1-2007

[2] عبد الحليم قنديل، دولة الرئيس والبابا، العربي، 2-1-2005

[3] سناء السعيد، مصدر سابق، 14-5-2005

ديمقراطية ولا مؤسسات ولا كيانات سياسية يمكن أن تلعب دوراً بالتأثير في مجريات الأمور مادام ظل للرئيس كل السلطات التي انتزاعها لنفسه وخص بها منصبه"[1]. ليصل التحريض إلى ذروته بالمطالبة بسحب الشرعية من مبارك، وعدم الاعتراف به كرئيس للبلاد "المغزى: أن مبارك حال اختياره بالاستفتاء إياه لن يكون رئيساً إلا لحفنة قليلة من المصريين لا تكاد أن تري بالعين المجردة .. أن ترشيح الرئيس مبارك بدلالات الواقع التي هي فوق إجراءات القانون يبدو بلا سند أخلاقي وبلا شرعية سياسية"[2].

فيما يلاحظ أن خطاب صحيفة الوفد لم يتطرق إلى التحريض على شخص مبارك بل حاول تبرئته من تهمة الاستبداد، وكان دائماً ما يدعو خطاب الصحيفة مبارك إلي التخلي عن رئاسته للحزب الوطني حفاظاً على منصبه، معتمداً على لغة الخطاب الهادئة في مخاطبة مبارك. "نحن جبلنا على احترام رئيس الجمهورية ونقاتل من يفكر المساس بجلال هذا المنصب، وبدوره عليه أن يساعدنا على صون هذه القيمة في نفوسنا، إما بتخليه عن صفته كرئيس للحزب الوطني المتهم بالغش، أو عدم الخوض في مسألة الانتخابات حتى تنتهي بما تؤؤل إليه من نتائج"[3].

وفي سياق آخر يري المؤلف أن هذه الآلية قد وظفت في خطاب صحيفة الوفد بشكل ضمني، اعتمدت فيه الصحيفة على لغة التلميحات "ثلاثون عاماً في ظل احتكار الحزب الوطني للحكم في مصر، ماذا جني المصريون غير مزيد من المعاناة والقهر والاستبداد الذي تمارسه حكوماته المتعاقبة.. ماذا جني المصريون تحت القيادة غير الرشيدة للحزب الوطني غير التراجع على المستوي الإقليمي؟"[4].

وبصفة عامة، يلاحظ اعتماد هذه الآلية على الأسلوب التهكمي الساخر اللاذع في انتقاد شخص مبارك، سواء تم ذلك بشكل صريح أو بشكل ضمني في سياق الهجوم علي كونه رئيساً للحزب الوطني. كما لجأ بعض الكتاب إلى استخدام الصور والتشبيهات كنوع من الاستمالات العاطفية التي تستهدف استثارة وعي القارئ وإقناعه بالاحتجاج والثورة علي مبارك. ووظفوا ضمن هذه الآلية عددا من الكلمات المحورية كانت ذا دلالة في التحريض مثل "دولة الرئيس"، قرار النجل، أين هو الرئيس؟، سحب الاعتراف، ارحلوا.

---

[1] سليمان الحكيم، كيف وصلنا إلي هنا الأن.. حقاً أنها دولة المعسسات، العربي، 4-2-2007

[2] عبد الحليم قنديل، سحب الاعتراف، مصدر سابق، 19-1-2005

[3] عادل صبري، عندما يتحدث الرئيس عن نزاهة مفقودة، مصدر سابق، 21-11-2010

[4] طلعت المغاوري، تساؤلات، الوفد، 4-4-2008

(ب) آلية زعزعة شرعية نظام الحكم

وظف الخطاب هـذه الآليـة عـبر عـدة تكنيكـات منهـا: التشـكيك في نزاهـة رمـوز النظـام وفسادهم، والتأكيد علي أنهم نهبوا ثروات مصر بأكملهـا، التأكيـد عـلي فشـل النظـام في إدارة شئون البلاد من خلال تعديد مظـاهر ذلـك مـا بـين تـردي الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة، وارتفـاع معـدلات الفقـر والبطالـة، وزيـادة معـدلات الهجـرة غـير الشرعيـة، وزيـادة نسـب العشوائيات، وتشريد الكثير من العمال، وتآكل هوية المجتمع، كذلك تعديـد صـور الانتهاكـات التي يمارسها النظـام بحـق المـواطنين أو المعارضـين لسياسـات النظـام، والتشـكيك في المهـارات السياسية لرجال النظام والتأكيد علي أنهم لا يملكون أي مقومات تـؤهلهم للاسـتمرار في نظـام الحكم، فضلاً عـن التأكيـد عـلي أن النظـام يعقـد الصـفقات السياسـية عـلي حسـاب الشـعب المصري، كذلك التأكيد علي خداع النظام للمصريين، والتركيز علي مناطق الصراع والانقسام بـين صفوف الحزب الحاكم، ودلل الخطاب علي ذلك بـأن "الحكـم غـارق في صراعاتـه بـين الحـرس القديم الثابت في مقاعده منذ ما يقرب مـن ربـع قـرن ويريـد الاحتفـاظ بمواقعـه، وهـو شرط معلق علي بقاء الرئيس في الحكـم 6 سـنوات أخـري، والمتطلعـون بـإصرار مـن داخـل الحـزب الحاكم "لجنة السياسات تحديداً لإزاحتهم واحتلال مواقعهم داخل السلطة، وفي ظل صراعـات القصر هذه تغيب قضايا الناس ومشاكل الوطن عن بؤرة الاهتمام"[1].

(ج) آلية الحشد والتعبئة

برزت هذه الآليـة في خطـاب صـحيفة العـربي بنسـبة (62.3%)، وفي خطـاب الوفـد بنسـبة (37.7%)، وقد تم توظيف هذه الآلية على مستويين:

الأول: الحشد والتعبئة لرفض أي مبادرات إصلاحية يتبناها نظام مبارك، فقد كانت دائمـاً مـا تشكك في هذه المبادرات وتؤكد على أنها مجرد وجهة لتجميل صورة النظام أمام بعض القـوي الخارجية التي تمارس ضغوطاً على النظام من أجل الإصلاح السياسي، ودائماً ما كانت تؤكد أنهـا مجرد عملية خداع سياسي.

وقد وظفت الصحيفة ضمن هذه الآلية تكنيك الدعوة إلى المقاطعـة، وبـرز ذلـك واضـحاً قبـل إجـراء التعديلات الدستورية عام2007 "وكشفاً لخداع السلطة المتوغلة وتحقيقاً لطموحات الشعب التـي لا نفـر

---

[1] حسين عبد الرازق، حاجتنا إلي الديمقراطية، مصدر سابق،21-5-2005

من تنظيم مقاطعة شاملة للاستفتاء الذي سوف يجريه نظام الحكم بشأن التعديلات الدستورية"[1]. واعتادت الصحف الحزبية علي عمل حملات صحفية تطالب بالمقاطعة سواء للتعديلات أو الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. وبدا ذلك في حملة نظمتها صحيفة الوفد منذ عام 2005 إبان التعديلات الدستورية تحت عنوان: "أيها المصريون .. ألزموا مساكنكم يوم الحداد الوطني".

وفي سياق آخر وظف خطاب صحيفة العربي هذه الآلية في الحشد والتعبئة لإضراب 6 أبريل، وبدأت تروج له بشكل واسع، وتؤكد على أنها دعوة عبقرية هدفها مكافحة الغلاء وارتفاع الأسعار بما يضمن تعاطف الشارع مع هذه الحركات.

الثاني: الشحن العاطفي من خلال تعديد مساوي النظام الذي تستهدف تعبئة المصريين نفسياً تجاه حكم نظام مبارك، ووظفت ضمن هذه الآلية تكنيك الإبراز والتركيز على وقائع مأساوية من شأنها أن تنمي مشاعر الكراهية لدي المصريين. أي أن هذا الخطاب يهتم بمثيرات الانفعال العاطفي لدي القارئ عبر تقديم الوقائع المراد نقلها للقارئ في قالب مأساوي يبعث على استنفار همم القراء، ويحرك مشاعر الكراهية والبغض لديهم تجاه النظام.

(د) آلية التنوير

برزت هذه الآلية في خطاب صحيفة العربي بنسبة (55.6%)، بينما جاءت في خطاب الوفد بنسبة (44.4%)، وقد تباين توظيفها في خطاب صحيفتي الوفد والعربي رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية، حيث وظفتها كلا الصحيفتين في الكشف عن الفساد، وإن كان خطاب العربي قد وظفها بشكل رئيسي في الكشف عما يدور من صفقات لتمرير سيناريو التوريث - بحسب ما ورد في الخطاب .. لذا فإنه قد تم توظيفها في إطار مستويين:

الأول:

إذا اعتمدت الصحيفة علي كشف الكواليس التي كانت تدور داخل أروقة القصر الرئاسي، وكانت دائماً ما تؤكد وتروج علي عقد المزيد من الصفقات السياسية لتمرير جمال إلي حكم برعاية الأم سوزان مبارك. "فريق جديد للتوريث يعمل على ثلاثة ملفات: الأخوان والأحزاب والصحافة، ففي ملف الأحزاب السياسية مطلوب توجيها بالكامل مع الإيحاء بأن هناك دوراً ينتظرها في تركيبة مجلس الشعب المقبل أو بمعنى أخر تهيئة الأحزاب للعب دور

[1] حسين فهمي مصطفي، قاطعوا المهزلة، العربي، 18-3-2007

الكومبارس أمام ترشيح محتمل لنجل الرئيس في انتخابات رئاسية مقبلة"[1]، كما وظفتها الصحافة الحزبية في كشف العديد من وقائع الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان ليصبح الرأي العام المصري علي دراية كاملة بما يحدث. وفي تقدير المؤلف - أن هذه الآلية قد ساهمت في تعميق شعور الرأي العام بأن جمال مبارك علي وشك استلام الحكم من أبيه، وهو ما استغلته الصحيفة بحسب قول جمال فهمي كفرصة للضرب في شرعية مبارك.

الثاني:

لعب الخطاب الصحفي دوراً تنويراً على عدة مستويات منها: إنها طرحت مفاهيم الديمقراطية والإصلاح السياسي والاحتجاج وأفردت لها صفحات، ومبادئ التحول الديمقراطي، وكيف أن الديمقراطية هي التي تضمن العلاج السحري لكافة مشكلاتنا. ووظف الخطاب استراتيجية الحل الفعلي للتأكيد على هذه الأفكار، فكان دائماً ما يؤكد الخطاب الصحفي علي أن الديمقراطية واتخاذ النظام خطوات جادة بشأن الإصلاح السياسي في مصر هو السبيل الذي ينقذ النظام من الانهيار بعد تآكل شرعيته السياسية "إن النظام في مصر قد انتهت صلاحيته .. وإن الديمقراطية هي الحل"[2]، مؤكداً على أن الديمقراطية هي السبيل لتحقيق توازن مجتمعي شامل.

ونجد الخطاب الصحفي يفند خطوات الإصلاح السياسي في ضرورة إبرام دستور جديد يقلص من صلاحيات الرئيس باعتبارها الخطوة الأولي نحو عملية التحول الديمقراطي. "لن ينصلح حالنا إلا بدستور جديد يؤسس لجمهورية برلمانية فيها بعض السلطات للرئيس وكثير من السلطات للبرلمان .. فلا يمكن أن ننعم برئيس عادى مثل كل رؤساء الدول المحترمة دون الحد من هذه السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور ويوسعها هو بمعرفته والمطلوب هو تقليص إمكانية أن يتحول الرئيس إلى فرعون حاكم بأمره"[3].

وفي نفس السياق يربط الخطاب الصحفي بين تحقيق الديمقراطية ومنال المصريين للحرية والكرامة. "على خلاف ما يتصور البعض فإن التحول الديمقراطي في بلادنا لم يعد ترفاً سياسياً، ولكنه ضرورة حياة وشرط لاستنهاض طاقات الشعب وحيويته وقدرته على الفعل بصورة مبدعة وخلاقة"[4]. وفي تقدير المؤلف أن هذه محاولة من بعض الكتاب للتأكيد على فكرة أن مبارك أمامه

---

[1] عبد اللـه السناوى، خفايا ما يجرى في كواليس السلطة العليا، الانزلاق إلى المجهول، العربي،21-1-2007

[2] علاء الأسواني، لا إسرائيل أسد ولا نحن نعاج، العربي، 23-7-2006

[3] محمد حماد، مصدر سابق، 2006/01/22

[4] نبيل زكي، مصدر سابق، 9-5-2005

الكثير من الحلول والبدائل، لكنه يأبى أن ينفذ أياً منها، وهو ما يعكس مدي ديكتاتوريته واستبداده السياسي. وفي إطار آخر استثارة لوعي القارئ ودعوته للمطالبة بمزيد من الإصلاحات من منطلق أنها السبيل لإصلاح أحوالنا كمواطنين.

(هـ) آلية تسويق الاحتجاجات

برزت هذه الآلية في خطاب العربي بنسبة (77.3%)، فيما جاءت في خطاب الوفد بنسبة (22.7%)، وهو ما يعكس تباين خطاب الصحيفتين من الاحتجاجات خاصة المناهضة لسياسات النظام، بحسب الإطار العام الذي انطلقت منه كل صحيفة في خطابها إزاء قضايا الحقوق والحريات، حيث أيد خطاب العربي الاحتجاجات المناهضة لشخص مبارك ونظامه، علي عكس صحيفة الوفد الذي بدا خطابها متذبذباً، وقد وظف ضمن هذه الآلية مجموعة من التكنيكات كانت في مجملها تؤكد على قوة هذه الحركات وقدرتها على إسقاط نظام مبارك، وأبرز هذه التكنيكات:

- التأكيد على وطنية أعضائها وأنهم يناضلون ضد نظام الحكم بغية تخليص المصريين من ديكتاتوريته.

- التسويق لمبادئ هذه الحركات وأنشطتها وفعاليتها، مثل نشر أخبار التظاهرات، وأماكن تجمعاتها. "الساعة الواحدة ظهر الاثنين 21 فبراير الجاري- موعد الشعب مع مظاهرة حركة كفاية ضد التمديد والتوريث، والمكان: أمام النصب التذكاري لشهداء جامعة القاهرة"[1].

- التضخيم من نجاح أنشطتها وتأكيد شعبيتها، وبدا ذلك في خطاب العربي إزاء إضراب 6 أبريل، حينما روج الخطاب لفكرة النجاح الساحق لإضراب 6 أبريل علي عكس خطاب الوفد الذي بدا متذبذباً إزاء هذا الحدث.

التأكيد على قوتها، وتأكيد فكرة خوف النظام منها. وفي هذا الصدد صاغ السناوي مصطلح الدولة المذعورة في أحد مقالته في إشارة واضحة لخوف نظام مبارك من هذه الحركات. "الدولة المذعورة لم تستخلص النتائج الحقيقية من أحداث المحلة"[2].

كما وظف خطاب صحيفة العربي هذه الآلية في الدفاع عن بعض المعارضين، والتأكيد على وطنيتهم، والدعوة إلى مساندتهم، فنلاحظ أثناء الدفاع عن القضاة يؤكد الخطاب علي أن قضيتهم ليست قضية فئوية، وإنما هي قضية المصريين جميعاً، حيث أكد الخطاب "أن المعركة التي

---

[1] عبد الحليم قنديل، زلة لسان، مصدر سابق

[2] عبد الله السناوي، الدولة المذعورة، مصدر سابق

يخوضها نادي القضاة الآن مع النظام ليست من أجل مطالب فئوية أو نقابية، وإنما من أجل مصر كلها"[1].

وعلى هامش هذه الآلية وظف الخطاب استراتيجية التطلع في إطار تطلع الكتاب إلي تنامي دور المثقفين وتبنيهم لنضال الإصلاح، وكذلك اتحاد قوي المعارضة لمحاربة الاستبداد السياسي لنظام مبارك، مؤكدين على أن ذلك هو السبيل الوحيد للاتجاه نحو الديمقراطية وإصلاح أحوالنا. "التغيير لن يحدث طالما بقيت النخبة والطليعة تعيش في أبراج عالية، ولكن التغيير سيحدث عندما يتحول المثقفون إلى مناضلين ينصهرون ويندمجون بالشعب ويكونون طليعة في مقدمة الصفوف"[2].

(و) آلية الدعوة إلى الثورة

برزت هذه الآلية في خطاب العربي بنسبة أكبر من خطاب صحيفة الوفد، ويرجع المؤلف السبب في ذلك إلى طبيعة خطاب العربي الذي اتسم بطابعه الهجومي علي مبارك ونظامه، ووظف خطاب الصحف الحزبية عينة الدراسة ضمن هذه الآلية مجموعة من التكنيكات التي تشجع المصريين على القيام بثورة ضد نظام مبارك، من بينها:

- تعميق الشعور في نفوس المصريين بفقدان الأمل في قدرة النظام القائم على الإصلاح والتغيير، من خلال التأكيد على أن القائمين على أمور الحكم يريدون إبقاء الوضع كما هو عليه بغية الحفاظ على مصالحهم.

- التأكيد على أن نظام مبارك أوشك على الانتهاء وفقد شعبيته في الشارع. "على أي حال فالنظام قد شاخ وترهل وذبل وتكلس ولم يبق أمامه غير رصاصة الرحمة بعد أن خرج من التاريخ"[3]. وضمن هذا وظف الخطاب استراتيجية بث الأمل فيؤكد على أن "مظاهرة سلمية واحدة من مئة ألف مصري تكفي جداً لكنس نظام الطغيان"[4].

---

[1] علاء الاسواني، العربي، 6-5-2007

[2] أمين يسري، خيانة المثقفين، مصدر سابق

[3] عيد صالح، تعرية النظام، العربي، 5-12-2010

[4] عبد الحليم قنديل، لا نريدها مهزلة، العربي، 13-3-2005

- التأكيد على مفهوم الشلة وسيطرتها على الحكم. "إنها شبكة العنكبوت التي لا خلاص منها بغير قص الخيوط جميعاً، ونقطة البدء: أن نقول كفاية لحكم الرئيس مبارك"[1]. وهو أحد التكنيكات التي وظفها الخطاب لبعث الكراهية في نفوس المصريين إزاء نظام مبارك.

- تعميق الفجوة بين رموز النظام والشعب المصري من خلال استخدام استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض بين عيشة رموز الحكم في رفاهية، وعيشة المصريين في تعاسة شديدة وشقاء وفقر. وضمن هذا التكنيك حذر أحد الكتاب من أن تقود اتساع الهوة بينهم إلى انفجار الغضب الشعبي، حيث "إن اتساع المسافة بين الأغنياء وباقي عامة الشعب سيزيد من احتمالات المخاطر التي لا يعرف إلا اللـه سبحانه وتعالى مداها"[2].

- الدعوة إلى التظاهر والتحريض على العصيان المدني كوسيلة لإجبار مبارك عن الحكم." البديل عصيان سياسي ومدني سلمي متدرج ومنظم أو أن تنزلق مصر فيما نخشاه إلى انفجار وحرائق يتطاير شررها الآن من آبار الغضب المكبوت"[3].

ويلاحظ اعتماد الخطاب الصحفي ضمن هذه الآلية على أسلوب الخطاب المباشر "يا إخواني الفقراء التواقون للعدل والحرية لا تنتظروا لتلبثوا في العذاب المهين، النظام الواقف أمامكم نظام ميت يتكأ على عصا الأمن .. دعوا رياح التغيير السلمية تهب مسرعة يسقط معها النظام"[4]. ويتابع الخطاب "الغرور السياسي لدي هؤلاء لن يحطمه إلا صرخة شعبية تهز الأرض من تحت أقدامهم"[5].

وضمن هذه الآلية وظف الاستراتيجية المستقبلية في الترويج لفكرة أن سلسلة الإضرابات التي كانت تشهدها مصر ما هي إلا مقدمة لثورة شعبية ستطيح بالنظام، كما وظف الخطاب ضمن هذه الآلية استراتيجية الخلاص من خلال الدعوة صراحة إلى الخلاص من نظام مبارك بأكمله، وإن كان تأثر توظيفها في الخطاب الصحفي بالفلسفة العامة التي حكمت إنتاج الخطاب، فنجد صحيفة الوفد توظفها في الدعوة إلى الخلاص من أعضاء الحزب الحاكم. "نعم لا نريدكم، سنوات ضاعت من العمر دون طعام كاف، أو تعليم مناسب، وركود وغلاء

[1] عبد الحليم قنديل، محل كشري، العربي، 30-1-2005
[2] فتحي النادي، تحالف الجباة علي خراب مصر، الوفد، 13-4-2008
[3] عبد الحليم قنديل، النهاية لا أقل، العربي، 20-3-2005
[4] يحيي القزاز، نظام النهمالية، مصدر سابق
[5] مجدي حلمي، مصدر سابق

وفساد وسنوات مرت في ظل قانون الطوارئ .. لا نريدكم أرحلوا نحن نريدها جمهورية ديمقراطية، نتمنى الخروج من التخلف والاستبداد والقهر .. أرحلوا"[1].

في حين استخدمها خطاب العربي في الدعوة بحدة إلى الخلاص من مبارك والثورة عليه، حيث حملت هذه الاستراتيجية دعوة صريحة للخلاص من نظام مبارك. واعتمد بعض الكتاب في إطار هذه الآلية علي وضع المصريين أمام الانتفاضات والثورات التاريخية، حيث "أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية إلى انتفاضة شعبية شملت مصر من أقصاها إلى أقصاها، ولم يستطع أنور السادات يومئذ السيطرة على البلاد إلا بعد استدعاء الجيش"[2]، وكذلك أمام ثورة تونس للتأكيد على أطروحة أن الخروج علي الحاكم أمر مشروع كما بدا في الخطاب الصحفي.

ثانياً: نتائج تحليل خطاب الصحافة الخاصة

1- أطروحات خطابات الصحف الخاصة المدروسة إزاء قضايا الدراسة والحجج الداعمة لها

جدول رقم (5)

حضور القضايا الرئيسية في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة

نمط القضايا	ك	
	الدستور	المصري اليوم
تداول السلطة	232	167
الحقوق والحريات	145	115
الفساد	121	89

انتهت نتائج الدراسة التحليلية إلى أن خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة خلال فترة الدراسة قد لعب دورا في تهيئة المجال السياسي والاجتماعي العام لثورة 25 يناير، من خلال التركيز علي مجموعة من الأفكار والأطروحات التي تشكك في نزاهة النظام ورجاله، وتهاجم استبداده بالسلطة، والتي بدت بشكل واضح في سياق معالجته للقضايا الرئيسية للدراسة، والتي

---

[1] علاء عريبي، رؤى: ارحلوا، مصدر سابق

[2] علاء الاسوانى، محاولة لتفسير الغيبوبة، مصدر سابق

جاءت بالترتيب كما يتضح من الجدول السابق علي النحو التالي: تداول السلطة في المرتبة الأولي، ثم قضايا الحقوق والحريات في المرتبة الثانية، ويليها في المرتبة الثالثة قضايا الفساد.

وكشفت نتائج التحليل عن ثمة اختلاف في أطروحات الخطابات الصحفية عينة الدراسة "الدستور- المصري اليوم" رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية، وقد كان المحك الرئيسي في اختلاف طبيعة الأطروحات الواردة بالخطابات الصحفية المدروسة السياسة التحريرية التي اتبعتها كل صحيفة، وخاصة فيما يتعلق بمستوي نقد الرئيس السابق مبارك في خطاب كل صحيفة، إذ نجد أن خطاب صحيفة الدستور قد ركز في معظم أطروحاته علي انتقاد مبارك بشكل مباشر، بعكس خطاب المصري اليوم الذي تطرق للهجوم علي أعضاء الحزب الحاكم دون المساس بشخص مبارك، وإن كان يحدث ذلك ففي الغالب كان يعتمد علي لغة التلميحات.

أ- أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء تداول السلطة والحجج الداعمة لها

جدول رقم (6)

أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء تداول السلطة

أطروحات تداول السلطة	ك	
	الدستور	المصري اليوم
أطروحات ناقشت أسباب غياب تداول السلطة	103	75
أطروحات ناقشت مظاهر غياب تداول السلطة	86	56
أطروحات ناقشت نتائج غياب تداول السلطة	43	36

يتضح من الجدول السابق أن خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة قد ركز في سياق قضية تداول السلطة علي مجموعة من الأطروحات أبرزها: التركيز علي استبداد الرئيس السابق مبارك بالحكم، وهيمنة الحزب الوطني علي مجمل الحياة السياسية في مصر، وغياب فرص التعددية السياسية والحزبية بسبب الاستبداد السياسي لنظام مبارك، بالإضافة إلي التركيز علي تدخل جمال مبارك في الحكم، بحكم منصبه كأمين لجنة السياسات في الحزب الوطني، كما تطرق خطاب صحيفتي المصري اليوم والدستور علي هامش قضية تداول السلطة إلي فتح ملف التوريث، ومناقشة أبعاده المختلفة، وطرح سيناريوهات بديلة في حال تمريره، وإن اختلف خطابهما، حيث اتسم خطاب صحيفة الدستور بكونه أكثر حدة في الهجوم علي النظام، وشخص الحاكم مبارك

عن نظيره في جريدة المصري اليوم، وهو ما انعكس علي طبيعة الأطروحات داخل الصحيفتين، ويمكن تقسيم أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء تداول السلطة إلي ثلاثة محاور فرعية ما بين: أطروحات وحجج تناقش أسباب غياب تداول السلطة، وأطروحات خاصة بمظاهر غياب تداول السلطة، وثالثة تطرقت لنتائج غياب تداول السلطة.

بالنسبة لأطروحات الخطاب التي ناقشت أسباب غياب تداول السلطة، فقد أرجعت الأسباب إلى رغبة مبارك في الاستبداد بالسلطة، وعدم وجود ضمانات تضمن تداولا حقيقيا للسلطة في مصر، بالإضافة إلى عدم وجود رغبة لدي نظام مبارك في الإصلاح والتحول الديمقراطي، وأكدت على أن ضعف الأحزاب وافتقارها لقاعدة شعبية في الشارع المصري، إلى جانب سلبية المصريين ورضاهم بالذل قد تسببا في فرعنة الرئيس السابق مبارك، وهيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية في مصر. وقد تباينت أطروحات تفسير الأسباب طبقاً للإطار العام الذي انطلقت منه كل صحيفة في مناقشة الاستبداد بالسلطة، حيث كان الإطار العام الذي حكم إنتاج خطاب صحيفة الدستور هو الهجوم علي شخص مبارك بشكل مباشر، بعكس خطاب صحيفة المصري اليوم الذي انتقد شخص مبارك في نطاق محدود للغاية، وهو ما انعكس علي خطاب الصحيفتين في شرح أسباب الهيمنة السياسية وغياب تداول السلطة، فرأي خطاب صحيفة الدستور أن السبب الرئيسي هو استبداد مبارك بالسلطة ووضع نفسه فوق القانون بمقتضي الدستور، وهو ما جعله يتحول إلي فرعون، حيث أكد الخطاب أن "أسوأ ما حدث لمصر أن تحول الرئيس إلى نبي، أو فرعون، لا يجوز نقد سياسته، ولا مهاجمة قراراته، ولا الطعن في صوابها، ولا انتقاد مواقفه، ولا كشف تناقضات كلامه"[1].

ودلل الخطاب علي هذه الأطروحة بأن مبارك يملك 63% من مجلس الوزراء ومجلس الشعب والقضاء، كما أنه "يتمتع بصلاحيات أوسع من صلاحيات الملك في دستور 1923 فالملك بنص الدستور كان لا يمكنه اتخاذ قرار إلا بموافقة الوزراء والرئيس هو الذي يعين الجميع"[2].

ونجد خطاب صحيفة المصري اليوم يشير بشكل ضمني إلى أن الدستور هو الذي سمح للرئيس بالاستبداد بالسلطة، من منطلق أنه سمح له بالبقاء في السلطة لفترة طويلة، رغم أن "كل دساتير العالم وكل لوائح الجامعات والشركات نصحت بالا يبقي الإنسان في

---

[1] إبراهيم عيسي، نحن ننتخب رئيساً ولا ننتخب نبياً ولا فرعوناً !،الدستور، 2005/07/20

[2] هبه ربيع، الرئيس الملكي، الدستور، 28-9-2009

السلطة والقوة لمدة طويلة، لأنه سيتوحد مع الكرسي ولا يتقبل النقد، ويصبح همه الأول هو الحصول على المادة الافيونية في المخ ألا وهي السلطة والقوة المطلقة"[1].

فيما اتفقت الصحيفتان على أن السبب في استبداد مبارك بالسلطة هو عدم وجود أي رغبة حقيقية لدي نظام الحكم في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وضمن هذه الأطروحة كان دائماً ما يشير الخطاب إلي رفض مبادرات الإصلاح تحت مسمي رفض الضغوط الخارجية ما هي إلا ذريعة للاستبداد بالسلطة، خاصة أن الخطاب كان يجزم بأن التدخل في شئون مصر الداخلية قائم ولن يتوقف، فيعلق مجدي مهنا "إن ما استطيع فهمه من رفض الحكومة المصرية الربط بين الإصلاحيين الاقتصادي والسياسي علي حسب الرغبة الأمريكية هو أن مصر تريد إغلاق باب الإصلاح السياسي، وأن هناك أجندة خفية وغير معلنة تريد الحكومة أو الحزب الوطني أو أمانة السياسات فرضها علي الشعب المصري..ولا أري سبباً آخر وراء هذا الرفض .. وانسوا حكاية التدخل في شئوننا الداخلية لأن التدخل قائم، ومستمر ولن يتوقف"[2].

كما أشار الخطاب ضمن أطروحات أسباب الهيمنة السياسية إلى أن ضعف الأحزاب، وعدم وجود قاعدة شعبية لها في الشارع المصري، وانشغالها بصراعاتها الداخلية هو أحد الأسباب الرئيسية التي مكنت مبارك ونظامه من الاستبداد بالسلطة السياسية لعدم وجود منافس للحزب الوطني ينافسه ويناهض استبداده.

وفي سياق هذه الأطروحة كان يشير الخطاب إلي أنه. "لدينا في مصر حياة حزبية وممثلون للأحزاب في البرلمان، ولكن الحقيقة أنه لا أحزاب ولا برلمان، فالأحزاب المعترف بها "كذبة بايخة" فلا قواعد لها ولا جماهير ولا تمثل أحدا في الشارع، وقد أثبتت الانتخابات الأخيرة أن كل الأحزاب يحسن تكفينها"[3].

كما أكد خطاب صحيفة الدستور بأسلوب تهكمي أن سلبية المصريين وخنوعهم ورضاهم بالذل هي السبب في فرعنة مبارك وطغيانه، حيث "إن سلبية المواطن إزاء الحكم جعلت الحكومة هي كل شيء في مصر، والمواطن نفسه لا شيء فكانت مصر دائماً هي حاكمها وهذا أس وأصل الطغيان"[4].

وبالنسبة للأطروحات التي ناقشت مظاهر غياب تداول السلطة، فقد عدد الخطاب مظاهر ذلك من خلال التأكيد على غياب التعددية السياسية، حيث أشار الخطاب إلي أن النظام

---

[1] أحمد عكاشة، القوة والسلطة.. وأفيون المخ، المصري اليوم، 11-11-2010

[2] مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 1-2-2006

[3] أسامة غريب، خفة الشرعية التي لا تحتمل، المصري اليوم 9-2-2006

[4] إبراهيم عيسي، حين تكلم جمال حمدان : مصر ليست شعباً له حكومة ..بل هى حكومة لها شعب، الدستور، 2005/07/06

أجهض الأحزاب بغية الانفراد بالسلطة السياسية، بالإضافة إلى غياب دولة المؤسسات والقانون، حيث يشير الخطاب إلي أننا "نريد أن نستشعر أننا في دولة مؤسسات حقيقية لا تتغير بتغير الأفراد إنما تزدهر بهم وكفي بنا تراجعاً"[1]. وضمن هذه الأطروحة أفرد الخطاب مساحة واسعة لمناقشة مشروع التوريث، فكان دائماً ما يؤكد الخطاب أن مبارك يريد توريث الحكم لنجله وإن اختلفت هذه الأطروحات بحسب الإطار الذي حكم إنتاج الخطاب، وهو ما جعل خطاب الدستور أكثر هجوماً في مناقشة أطروحات التوريث، حيث كان دائماً ما يؤكد على أن مصر تركة خاصة بمبارك يريد توريثها لنجله جمال، كما كان دائماً ما يشير إلى أن وجود جمال مبارك في لجنة السياسات في الحزب الوطني هو البوابة الأولي لتوريثه الحكم. وفي سياق ذلك وظف الخطاب الصحفي عدة دلالات أخري تؤكد أن توريث الحكم قائم لنجل الرئيس منها: زيارات جمال مبارك، وافتتاحه للمشروعات، وحضوره للقاءات ومؤتمرات لا علاقة ولا صفة رسمية له أن يحضرها، فضلاً عن ظهوره البارز في لجنة السياسات خلال الفترة الأخيرة، وتحول هذه الزيارات التي يجريها إلى قري الصعيد إلى زيارات رسمية تنقلها وسائل الإعلام بذات الطريقة الرئاسية. فقد كان يؤكد الخطاب أن "جمال مبارك مازال مطروحاً باعتباره البديل الأول لمبارك في حال تنحيه عن الحكم، أو انتقاله إلى جوار ربه، وذلك الطرح قائم على أدلة عديدة منها ظهوره المستمر في الصحافة، وفي اجتماعات مجلس الوزراء، وترأسه أهم لجنة في الحزب الحاكم"[2]. وكان في ذات الوقت يشير خطاب صحيفة الدستور إلى أن "الدستور لا يوجد فيه جمال أصلاً، ولا في الدستور شيء اسمه لجنة السياسات، ولا في أي دولة يجوز للجنة حزبية أن تتحول إلى سلطة تنفيذية، وتتحول الحكومة والوزراء إلى طيف باهت وخيال ظل لجمال مبارك"[3]. وذلك بحسب تقدير المؤلف دعوة للخروج علي الحاكم من منطلق أن ما يفعله مخالف للقانون والدستور وهو ما يؤكد دعوات التحريض على الخروج علي الحاكم التي انطلقت في خطاب هذه الصحيفة تحديداً، والذي حاول أن يؤكد أن التوريث أصبح أمراً واقعاً، وما يعزز ذلك هو تأكيد خطاب الصحيفة على أن جمال مبارك بات يتدخل في تقرير مصير البلاد، وأصبح يتخذ قرارات رسمية.

فيما بدا خطاب صحيفة المصري اليوم متناقضاً، فتارة كان يؤكد على أن مبارك بصدد توريث الحكم لنجله ويهاجم فكرة التوريث، وتارة أخري يساند توريث الحكم لنجل الرئيس. ففي سياق تأكيد خطاب الصحيفة على فكرة التوريث، كان الخطاب دائماً ما يؤكد على أن التعديلات

---

[1] عماد عويس، الإصلاح تحت مطرقة الكوارث، المصري اليوم، 20-2-2006

[2] إيهاب عبد الحميد، بلد أبوهم، الدستور، 17-8-2005

[3] أيمن نور، شباك نور، غداً الحملة ضد التوريث وتعقب زيارات جمال مبارك، الدستور، 13-10-2009

الدستورية التي تم إجراؤها خلال عام 2007 ما هي إلا خطوة نحو توريث الحكم، لافتاً إلى أن "الحكم قد اختار بهذه التعديلات السيئة للدستور المصري، شكلاً ومضموناً أن يخصم توازنات النظام، لخدمة مشروع التوريث الذي يجري في الظلام، ولا يعرف الناس ولا النخبة عنه شيئاً"[1]. فيما حاول خطاب الصحيفة ذاتها تقديم جمال مبارك للمواطنين والتأكيد على أنه شخص يمتلك رؤية إصلاحية ومستقبلية للنهوض بمصر. وما يدلل على ذلك أيضاً هو أن لغة خطاب المصري اليوم بدا عليها النصح والإرشاد لجمال مبارك. "أريد من جمال مبارك أن يخرج من العباءة الرئاسية التي يستقر داخلها .. نريده أن يعبر عن جيله، وعن نشأته وأفكاره وليس عن أفكار الرئيس ورجاله وأن يتصرف في كل وقت بوصفه مصلحاً وليس وريثاً .. عقلية المصلح هي التي نريدها .. وليست عقلية الوريث.. جمال مبارك يجب أن يتخلى عن الجمود الذهني الذي يصيب النظام حالياً، ويجب أن يتخلى عن الثوابت العبيطة التي آلت إلى النظام من ميراث الثورة .. ويجب إجمالاً، أن يتبني مطالب المصريين في التغيير، والخلاص!"[2] .. ويتابع الخطاب "كلمة أقولها للابن جمال مبارك ..ادع الله في صلاتك بأن يحيطك بالبطانة الصالحة التي لا تعزلك عن النا"[3].

ويري المؤلف أن خطاب صحيفة المصري اليوم وأن بدا متناقضاً فإن ذلك له دلالتان، أولهما: تقديم جمال مبارك للمواطنين والترويج له ومساندته في إطار تمريره للحكم، وما يؤكد ذلك ما قاله صلاح عيسى بأن بعض الصحف الخاصة اعتمدت على تسويق مشروع التوريث في إطار الإشادة بشخص جمال مبارك في بعض الصحف[4]. ثانيهما: التأكيد بشكل ضمني علي واقعية مشروع التوريث، وأن جمال مبارك علي وشك استلام الحكم من والده، بعكس خطاب صحيفة الدستور الذي كان أكثر هجوماً، وأكد علي التشكيك في قدرات جمال مبارك والتأكيد علي أن وصوله للحكم سيلحق بالبلاد المزيد من المخاطر، وهو ما يؤيده عبد الحليم قنديل قائلاً: كثرة الحديث عن شخص جمال مبارك في الصحف المصرية بوجه عام قد ساهم في شعور المواطن المصري بأن جمال مبارك علي وشك تولي حكم مصر، وهذا الأمر بلا شك قد ساعد في زعزعة شرعية النظام من منطلق أن نجل مبارك قد أقصاه عن الحكم، وأنه هو الذي يدير البلاد[5].

---

[1] عمرو الشوبكي، دستور في مواجهة النظام، المصري اليوم، 22-3-2007

[2] سليمان جودة، خط أحمر: جمال مبارك محاولة للفهم، المصري اليوم، 2007/03/01

[3] صبري غنيم، جمال مبارك..شاهد شايف كل حاجة، المصري اليوم، 3-4-2008

[4] مقابلة مع صلاح عيسي، مصدر سابق

[5] مقابلة مع عبد الحليم قنديل، مصدر سابق

وشكك الخطاب في كافة المبادرات الإصلاحية التي تبناها نظام مبارك وأشار الخطاب ضمن هذه الأطروحة إلى عدة أطروحات فرعية: أنها مجرد مبادرات لتخفيف الضغط الخارجي، وإرضاء أمريكا بوهم الديمقراطية الصورية في مصر، وأنها مجرد محاولات ديكوريه هدفها إبقاء مبارك في كرسي الحكم وإرضاء أمريكا.. ففي سياق الحديث عن انتخابات الرئاسة أكد خطاب صحيفة الدستور علي. "إنها انتخابات تحريك المطلوب منها أن تعطى مبارك فرصة البقاء في الحكم وتمنح ابنه فرصة القفز على الحكم، انتخابات تحريك تهدف إلى رفع الضغط الأمريكي والأوربي عن نظام مبارك والتوقف عن اتهامه بالديكتاتورية والاستبداد، ومبارك عارف أن أمريكا عارفة إنها تمثيلية حسب الصداق المسمى بينهما، فالنظام المصري يمثل وأمريكا تصفق"[1].

ونجد مثلاً خطاب المصري اليوم يؤكد على أن "ما تسوقه السلطة من أن هذه التعديلات ترمي إلى تعزيز خطي الديمقراطية والإصلاح بتوسيع صلاحيات البرلمان واختصاصات مجلس الوزراء مجرد وهم سافر ومغالطة جلية وادعاءات لا تنطلي على أحد"[2].

وفي سياق آخر، دلل خطاب صحيفة الدستور على مظاهر الهيمنة السياسية في التأكيد علي عدم امتثال مبارك للإرادة الشعبية في الانتخابات أو الاستفتاءات التي يجريها واحتقاره للمصريين، فيشير إلى أن "المسئولين في مصر يعتبرون الاستجابة للرأي العام هزيمة مشينة لهم بل إن تحدى الرأي العام من دلائل قوة المسئول، ومبارك تعود دائماً أن يعين الوزراء فجأة ويقيلهم فجأة لأسباب لا يعلمها سواه ..وفى هذا استهانة بالمصريين الذين من ابسط حقوقهم"[3].

وبالنسبة لأطروحات الخطاب حول نتائج غياب تداول السلطة، فقد عددها خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في تجريف الحياة السياسية، وأكد الخطاب الصحفي علي أن الاستبداد بالسلطة قد ساهم في هيمنة الحزب الوطني علي الحياة السياسية في مصر، وهيمنة الأجهزة الأمنية وإحكام سيطرتها علي الدولة المصرية استناداً لنفوذ مبارك، خاصة أن الخطاب كان يؤكد علي أن الأمن كان بمثابة العصا في يد مبارك لضمان بقائه في الحكم، فضلاً عن تآكل مؤشرات التحول الديمقراطي، وغياب التوازن بين قوي المجتمع المختلفة، وإحداث حالة من الفراغ السياسي من خلال إحجام المصريين عن المشاركة في العمل العام ومناقشة قضايا الوطن.

---

[1] إبراهيم عيسى، مصر والقابلية للاستحمار، الدستور، 2005/09/14

[2] عمار علي حسن، جعجعة حول الدستور.. ولا طحن، المصري اليوم، 6-3-2007

[3] علاء الأسواني، لماذا يحتقر نظام مبارك المصريين ؟، الدستور، 2008/07/30

وضمن أطروحات الصحف الخاصة عينة الدراسة كان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن استبداد نظام مبارك، وتزييفه لإرادة المصريين سيكتب نهاية هذا النظام، وأن استبداد الحاكم قد ترتب عليه كراهية المصريين لنظام الحكم بأكمله ناتجة عن غياب الثقة بين الدولة والشعب المصري. "فما يؤسف له حقاً، أن الدولة في مصر لا تكاد تثق في المصريين، وأن المصريون لا يثقون فيها في المقابل، وأن السلطة وهي تقوم بالتعديلات الدستورية الحالية تعبر عن عدم ثقة في الجميع، أحزاباً وغير أحزاب"[1].

وقد وظف الخطاب عدد من الأساليب الإقناعية للتأكيد علي استبداد النظام، أبرزها: التركيز علي وجهة نظر واحدة من خلال تمحور كافة أطروحات الخطاب حول استبداد النظام وهيمنته علي الحياة السياسية، وتطلع الرئيس السابق مبارك لتمرير سيناريو التوريث، وأن مشروع التوريث أصبح أمراً واقعياً، معتمداً إلي جانب ذلك علي تكنيك تقديم الأدلة والشواهد التي تؤكد صحة الأطروحات والتي عددها خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في هيمنة الحزب الوطني علي الحياة السياسية نتيجة احتمائهم بمبارك كرئيس للحزب، وكذلك الظهور المتزايد لنجل الرئيس جمال وحضوره لمؤتمرات عديدة وتنظيمه زيارات بصفة رسمية .. كما اعتمد الخطاب علي تكنيك تأثير رأي الأغلبية والذي وظفه تحديداً في أوقات الانتخابات والاستفتاءات فغالباً ما كان يؤكد الخطاب علي أن الشارع المصري بأكمله يرفض هذه المبادرات، يؤكد علي أن هناك عملية مقاطعة شاملة لها، موظفاً أيضاً أسلوب التكرار وهو ما بدا ذلك في تكرار بعض الكتاب لعدم انتخاب مبارك خلال عام 2005."لا أخري لولاية خامسة للرئيس مبارك"[2]، وضمن ذلك أعتمد الخطاب علي تكنيك تفنيد الأسباب التي تبرر الدعوة لعدم انتخاب مبارك. وهو ما بدا واضحاً في مقال لسعد الدين إبراهيم يشرح فيه سبعة أسباب لعدم انتخاب مبارك إبان الانتخابات الرئاسية عام 2005."السبب الأول: تقدم العمر وبلغ سن 75 سنة وقد تجاوز الخدمة للصلاحية العامة، السبب الثاني: تدهور الصحة، السبب الثالث: تصلب الشرايين السياسية يرتبط بتقدم العمر واعتلال الصحة العامة، السبب الرابع: الاستبداد، السبب الخامس: الفساد، السبب السادس: انعدام المصداقية خاصة أنه طوال حكمه وعد بأشياء كثيرة ولم يلب منها شيئاً، السبب السابع: تقزيم مصر دولياً .. لهذه الأسباب السبعة ندعو الناخبين المصريين لعدم التصويت لحسنى مبارك"[3].

[1] سليمان جودة، خط أحمر:حالة اكتئاب وطني، المصري اليوم، 5-3-2007

[2] نبيل عبد الفتاح، الدولة الطائفية في مواجهة إنجازات الدولة، الدستور، 31-8-2005

[3] سعد الدين إبراهيم، 7أسباب لعدم انتخاب مبارك، الدستور، 2005/08/24

كما أعتمد خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة على تكنيك تفنيد وجهة النظر الأخرى، والذي وظفه الخطاب بشكل رئيسي في الرد على كتابات الرأي في الصحافة القومية، والتي كانت تهلل للحزب الوطني ورئيسه مبارك، وكذلك في تفنيد الأقاويل التي يرددها مسئولون دوليون للتأكيد على تبعية مبارك لأمريكا وإسرائيل كوسيلة لتأكيد تبعية مبارك لإسرائيل.

كما لاحظ المؤلف أنه تم توظيف الاستمالات العقلانية بشكل أكبر من العاطفية، عبر تكنيك بناء النتائج على مقدمات، وهو ما بدا واضحاً في أطروحات الخطاب الصحفي التي ناقشت نتائج الهيمنة السياسية، حينما أكدت على أن مؤشرات التحول الديمقراطي قد تآكلت، وأنه لا أمل في الإصلاح بسبب استبداد النظام وهيمنته السياسية، وإن ظهرت الاستمالات العاطفية في إطار الاعتماد على العاطفة عبر إثارة التخويف من استمرار نظام مبارك، وأن استمراره سيقود البلاد إلى الهاوية.

(ب) أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات

جدول رقم (7)

أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء الحقوق والحريات

نمط الأطروحة	أطروحات قضايا الحقوق والحريات	ك	
		الدستور	المصري اليوم
أطروحات ناقشت انتهاكات حقوق الإنسان	أطروحات تناولت أسباب انتهاكات حقوق الإنسان	28	25
	أطروحات تناولت مظاهر انتهاك حقوق الإنسان	43	34
	أطروحات تناولت نتائج انتهاكات حقوق الإنسان	12	8
أطروحات ناقشت الاحتجاجات والإضرابات	أطروحات ناقشت أسباب الاحتجاجات والإضرابات	27	22
	أطروحات ناقشت تعامل النظام مع الاحتجاجات والإضرابات	21	15
	أطروحات ناقشت دلالات الاحتجاجات على المشهد السياسي	14	11

يتضح من الجدول السابق أن أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات قد تمحورت بالأساس حول التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان التي كان يتعرض لها المواطنون، والتي تنوعت في سياق خطاب صحف الدراسة ما بين الاعتقال والحجز

التعسفي، والاعتداء عليهم من قبل ضباط الشرطة، كما تطرق الخطاب إلي التأكيد علي عجز النظام المصري في تعامله مع الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة لسياساته، وكان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن هذه التظاهرات ماهي إلا مقدمة للإطاحة بنظام مبارك.

كما يتبين من الجدول السابق أن الأطروحات التي سلطت الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان قد حظيت بحضور مكثف في خطاب صحيفتي الدستور والمصري اليوم، وإن كانت نتائج التحليل قد كشفت عن فروق طفيفة بين خطاب الصحفيتين في تناوله لكلاً من الأطروحات التي ناقشت انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك الأطروحات التي ناقشت الاحتجاجات .. لذا يعرض المؤلف تفصيلاً في السطور التالية قضايا الحقوق والحريات من منظورين، أولهما: أطروحات الخطاب إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، ثانيهما: أطروحات الخطاب إزاء الاحتجاجات والتظاهرات.

(ب/ 1) أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والحجج الداعمة لها

حفل خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة بإيراد العديد من الحالات التي تؤكد بشاعة نظام مبارك في انتهاك حقوق الإنسان، وتنوعت أطروحات الخطاب والحجج والبراهين ما بين: أطروحات ناقشت أسباب انتهاكات حقوق الإنسان، وأطروحات رصدت مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان، وثالثة عرضت لنتائج انتهاكات حقوق الإنسان.. واتسم الخطاب بالهجوم الشديد على الأجهزة الأمنية، واعتمدت بشكل رئيسي على آلية الكشف والتي وظفتها بشكل رئيسي في الكشف عن حالات التعذيب داخل السجون المصرية مثلاً، واتفق خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة على أن هذه الانتهاكات ليست سوي نتيجة حتمية للاستبداد السياسي للنظام، وبرزت الاستمالات العاطفية بشكل أكبر من الاستمالات العقلانية في الخطاب إزاء هذه القضية .. واتسم خطاب صحيفة الدستور بالهجوم الشديد علي شخص مبارك وتحميله المسئولية عن كافة الانتهاكات، بعكس خطاب صحيفة المصري اليوم الذي كان دائماً ما يهاجم الجهات الأمنية وليس رأس النظام.

بالنسبة للأطروحات التي عرضت أسباب انتهاك حقوق الإنسان والحجج_الداعمة لها، فقد اتفق خطاب الصحف عينة الدراسة على أن السبب الرئيسي وراء انتهاك نظام مبارك لحقوق الإنسان هو استبداد النظام ورغبته الشديد في الاستمرار في الحكم، والتأخر في اتخاذ خطوات جادة بشأن الإصلاح السياسي في مصر.. وفي سياق ذلك كان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن نظام مبارك يستغل قانون الطوارئ لإحكام سيطرته على البلاد، بما يتيح له ويعطيه الحق باسم القانون في مطاردة النشطاء والسياسيين، بزعم إنهم يسعون لقلب نظام الحكم، كما أفسح المجال أمام النظام لشن حملات اعتقالات واسعة، فضلاً عن عمليات التعذيب.

وندد الخطاب الصحفي ضمن أطروحات أسباب انتهاكات حقوق الإنسان بالمادة 123 من قانون العقوبات، والتي تحصن ضباط الشرطة في ممارسة أفعالهم التعسفية ضد المواطنين الأبرياء، كما ندد الخطاب بالقوانين المنظمة لحرية الرأي والتعبير، ورأت أنها سبب رئيسي في مصادرة النظام للحريات، وقمع الإعلاميين والصحفيين المناهضين لسياسة نظام مبارك.

ولاحظ المؤلف أن خطاب صحيفة الدستور في هذا الصدد قد تعمد الربط بين ديكتاتورية مبارك، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكان دائماً ما يؤكد على أن تشبث مبارك بكرسي الحكم هو السبب الرئيسي في استفحال قوة الداخلية وبطشها وتعاملها بعنف مع المتظاهرين، بعكس خطاب صحيفة المصري اليوم الذي حاول أن يبعد عن ذلك في طرحه لأسباب انتهاكات حقوق الإنسان .. ويفسر المؤلف هذا الاختلاف بالإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب داخل كل صحيفة، فالدستور تعمدت هذا الربط انطلاقاً من الفلسفة التي تبنتها بالهجوم المباشر علي مبارك.

وبالنسبة للأطروحات التي ناقشت مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والحجج الداعمة لها، فقد استعرض خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة ضمن أطروحاته اعتداء ضباط الشرطة علي المواطنين، وتلفيق القضايا لهم دون ذنب، والقبض عليهم وسحلهم وتعذيبهم حتى الموت. وفي هذا الصدد ندد الخطاب بواقعة الاعتداء على الشاب السكندري خالد سعيد والتأكيد علي. "أن خالد لم يمت قضاء وقدر، وإنما مات نتيجة اعتداء واضح ووحشي عليه، على الأقل كما تشير صوره بعد التعذيب المنتشرة على الفيس بوك"[1].

كما اهتم خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة ضمن هذا الحق بفضح انتهاكات حقوق المسجونين، وأفردت لذلك مساحات واسعة عرضت خلالها حالات السجون، وأنواع الأطعمة التي تقدم داخلها للمسجونين، للتأكيد على انتهاك حقوق المسجونين في الآدمية، والحبس الانفرادي لهم، ومنع ذويهم من زيارتهم. فضلاً عن التعسف في الإفراج عن المعتقلين، لدرجة وصلت - بحسب خطاب صحيفة الدستور- إلى أن بعض المسجونين يطلبون الرحيل إلى سجن جوانتانامو.

وأشار الخطاب إلي أن السبب الرئيسي في استفحال نفوذ ضباط الشرطة هو عدم محاسبتهم من قبل الدولة، بل مكافأتهم، حيث نشرت صحيفة الدستور تقريراً بعنوان: بالأسماء: ضباط سابقون امتلأ سجلهم بوقائع التعذيب فكافأتهم الدولة عليها"[2]. وتطرق الخطاب الصحفي ضمن ذلك إلى أطروحة التأكيد على التزوير المتعمد في بعض محاضر التعذيب لتبرئة ضباط الشرطة المتهمين

---

[1] أحمد الصاوي، أسمه خالد سعيد، المصري اليوم، 12-6-2010

[2] عبير العسكري، الدستور، 13-7-2005

بالتعذيب. بل أكد خطاب صحيفة المصري اليوم بأسلوب تهكمي على أن وزير الداخلية حبيب العادلي قد فوض إدارته سلطة الاعتقال، ويدلل الخطاب علي ذلك بأن "القرارات الخالية من توقيع وزير الداخلية وخاتم مكتبه، دليلاً على تفويض الوزير جميع إدارته سلطة الاعتقال بما في ذلك ضباط الشرطة القائمون على تنفيذ أوامر الاعتقال"[1].

كما تطرق خطاب صحف الدراسة لانتهاكات الحق في الحياة، وركز على إيراد بعض الحالات التي تعرضت للموت في السجون بسبب التعذيب، وإن كانت قد اهتمت الأطروحات بشكل كبير بإبراز تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدي المواطنين، وانتهاك حق المصريين في حياة آدمية كريمة، مدللاً على ذلك بارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، وارتفاع نسب العشوائيات. "المغامرات الاقتصادية بالمئات، والمواطن العادي لا يشعر بنتيجة سوي أن البطالة بلغت معدلات غير مسبوقة، وعجز الموازنة يقترب من نصف الموازنة، والميزان التجاري يزداد خللاً"[2]. وشن الخطاب ضمن استعراضه لهذه الانتهاكات هجوماً شرساً علي النظام، بسبب وفاة العديد من الضحايا في حوادث القطارات والبواخر، وفي سياق ذلك أفردت صحيفة الدستور ملفاً واسعاً شنت من خلاله هجوماً حاداً علي مبارك والحكومة، إبان كارثة العبارة بعنوان "فقراء حسني مبارك يموتون حرقاً أو غرقاً والأغنياء لهم الحصانة". وضمن هذا الملف أكد بعض الكتاب علي أن نظام مبارك لا يبالي بأحوال المصريين "ملايين المصريين يعيشون حياة لا تليق بالبني آدميين، وهم يقاتلون يومياً من أجل بقائهم وأولادهم علي قيد الحياة، فضلاً عن ارتفاع الفقر والمهانة والذل"[3].

ودلل الخطاب الصحفي علي ذلك بكثرة الحوادث والكوارث التي تقع يومياً، فيشير إلى إنه قد "أظهرت حادثة الباخرة السلام 98 كم أن الشعب المصري مهان تماماً"[4]. ويلاحظ المؤلف في هذا الصدد أن خطاب صحيفة الدستور كان يربط دائماً ما بين وقوع الكوارث، وتحميل مبارك المسئولية كاملة، فيطالب "قبل أن تحققوا مع ممدوح إسماعيل كيف أغرق المصريين، أسألوا حسني مبارك رئيسكم ورئيسه كيف تركت هذا الرجل يمتلك العبارات والبواخر المتهالكة"[5].

[1] عمر عبد العزيز، قرارات اعتقال علي بياض، المصري اليوم،6-3-2007
[2] أسامة هيكل، ربع القرن الضائع، المصري اليوم، 7-2-2006
[3] علاء الاسواني، لماذا يحتقر نظام مبارك المصريين ؟، مصدر سابق
[4] نبيل شرف الدين، صاحب الباخرة الغرقانة، الدستور، 8-2-2006
[5] إبراهيم عيسي، أسالوا الرئيس، الدستور، 22-3-2006

وفي هذا الصدد، شن خطاب صحيفة الدستور هجوماً شرساً على فلسفة تعامل الحكومة مع هذه الكوارث واستخدمت أسلوب التهكم والسخرية "لما تموت في حادثة هتاخد ألـف جنيـه.. ولو اتعذبت بس .. كفاية عليك 500 جنيه .. ده لو خدتهم"[1].

كما اهتم الخطاب ضمن أطروحـات مظـاهر انتهاكـات حقـوق الإنسـان، بانتهـاك الحـق في حرية الرأي والتعبير، وتجلت معظم أطروحات الخطاب في إظهـار وحشـية النظـام في ملاحقـة الصـحفيين أمنيـاً، والتضـييق علـيهم، وخضـوعهم للمحـاكمات الجنائيـة. كـما عـرض الخطـاب الصحفي ضمن تعديده لمظاهر انتهاكات حقـوق الإنسـان ملاحقـة النشـطاء والمعارضـين مـن السياسيين والمفكرين والمدونين، الذين يدلون بـآراء تعـارض سياسـة نظـام مبـارك عـبر وسـائل الإعلام أو الإنترنت.

وفي هذا الصدد طرح الخطاب الصحفي مجموعة من البدائل والحلول، للتخلص من تضييق النظام على حرية الرأي والتعبير هـي: أن يتكـاتف المهتمـون بحريـة الـرأي والتعبـير ويبـدأون مشاوراتهم، لإنشاء جمعية أهلية تعني فقط بحرية الرأي والتعبير، وتقدم للضحايا المساعدات اللازمة قانونية ونفسية، وإن كانت قـد أكـدت عـلى أن الحـل يكمـن في أن "الدسـتور المصري يجب أن ينص صراحة على أن حرية التعبير مصونة ولا تمس ولا يحدها أي قيد"[2].

لكن الملاحظة الجديرة بالذكر أن خطاب صحيفة الدستور قد أفرد مسـاحة واسـعة للتنديـد بمطاردات النظام للصحفيين، وشن هجمة شرسـة عـلي ملاحقـة النظـام للصـحفيين في المحـاكم ومقاضاتهم بشكل مستمر، ويرجع المؤلف السبب في ذلك إلي كونها قضية ترتبط بطبيعة عمل الصحفيين في المقام الأول، وكذلك استغلالها لزعزعة شرعية نظام مبارك خاصة في ظـل التقـارير الدولية التي كانت تدين ممارسات نظام مبـارك ضـد حريـة الـرأي والتعبـير، ومـا يؤكـد ذلـك شهادة إبراهيم عيسي بأن المطاردات المستمرة للكتاب الذين كانوا يعارضـون سياسـات مبـارك كانت تتخذ منها بعض الصحف الخاصة ذريعة لتكثيف الهجوم عليه، وزعزعة شرعيته[3].

فيما غلب علي خطاب صحيفة المصري اليوم لغة الهدوء، فنجـد أحـد الكتـاب يلـتمس مـن مبارك المساندة."إنني ومعي الجماعة الصحفية كلهـا تشـعر بـأن هنـاك مـن يتعمـد تخريـب العلاقة بين الصحافة والرئيس .. سيادة الرئيس الصـحفيون يراهنـون عليـك ولا يراهنـون عـلى أحد سواك، فلا تخذلهم"[4].

---

(1) أميرة جاد، تفتكر سعرك كام في أوكازيون الحكومة، الدستور، 13-7-2005

(2) نجاد البرعي، حرية التعبير في خطر، المصري اليوم، 4-3-2007

(3) مقابلة مع إبراهيم عيسي، مصدر سابق

(4) سليمان جودة، خط أحمر، المصري اليوم، 25-2-2006

كما برزت انتهاكات الحق في التظاهر ضمن أطروحات مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان في خطاب الصحافة الخاصة، حيث كان غالباً ما يؤكد على أن النظام يقمع أي مظاهرات أو مسيرات تندد باستبداد مبارك، سواء كانت مظاهرات سياسية مثل التي كانت تنظمها حركات كفاية وإضراب 6 أبريل .. وغيرها، أو احتجاجات فئوية لكن ما يلاحظ في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة أنها كانت تحاول تسييس الاحتجاجات الفئوية لأساتذة الجامعات والصحفيين والطلاب والعمال، لتضعها في إطار يؤكد استبداد النظام وإظهار وحشيته من خلال تدخل الأمن وفضه للمظاهرات، والاعتداء على المتظاهرين، وضربهم وسحلهم، بالإضافة إلى الاعتداء على الصحفيات والصحفيين المتواجدين داخل هذه التظاهرات لتغطيتها. ويدلل الخطاب "رجالة حبيب العادلي تعاملوا مع المعارضين على طريقة اكسر ضلع يطلع له 24 ضلع"[1].

وبالنسبة لأطروحات الخطاب التي عرضت لنتائج انتهاكات حقوق الإنسان، فقد أكد الخطاب علي أن هذه الانتهاكات في مجملها قد أدت إلي زيادة السخط والغضب الشديد من نظام مبارك، فضلاً عن أن خطاب صحيفة الدستور كان دائماً ما يؤكد علي أن انتهاك النظام لحقوق الإنسان ربما يقود إلي ثورة غضب عارمة، مدللاً علي ذلك بكثرة الإضرابات والاحتجاجات التي شهدتها البلاد، بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أن الخطاب كان دائماً ما يؤكد علي أن عمليات التعذيب التي يرتكبها أفراد الشرطة ضد المواطنين ربما تكون محركاً رئيسياً للتغيير، بل والإطاحة بنظام مبارك بأكمله، فيشير الخطاب إلي أنه "في سياق كهذا من الطبيعي أن تجد جريمة الإسكندرية طريقها إلي قلب الحراك السياسي الراهن، وأن تصبح جزءاً من ملف التغيير"[2].

وفي هذا الصدد، ربط الخطاب ما بين انتهاكات حقوق الإنسان المتلاحقة، ونمو الحركات الاحتجاجية التي تندد بمساوي نظام مبارك، بمعني أن الخطاب كان دائم التأكيد على أن عمليات التعذيب المستمرة هي السبب أيضاً في تنظيم هذه الحركات للعديد من التظاهرات، التي وصفها الخطاب بأنها بمثابة صداع في رأس نظام مبارك.

وقد وظف خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في معرض استعراضه_لانتهاكات حقوق الإنسان عدد من الأساليب الإقناعية، أبرزها تقديم أدلة وشواهد لإقناع القارئ، وفي هذا الصدد أفردت الصحافة الخاصة مساحة من بريد القراء، نشرت خلالها رسائل المعتقلين، كما استعرض كتاب مواد الرأي داخل مقالاتهم حالات تعرضت للتعذيب بالفعل، مثلما حدث في واقعة الاعتداء على الشاب

[1] خالد البلشي، رجالة العادلي، الدستور، 10-8-2005

[2] حسن نافعة، جريمة الإسكندرية، المصري اليوم، 15-6-2010

السكندري خالد سعيد حتى موته. "هل تتذكرون جريمة تعذيب وقتل الشاب السكندري خالد سعيد علي يد مخبرين من قسم بوليس سيدي جابر .. فقد تناقلت الأخبار وقائع لا تقل بشاعة، حيث قام عدد من أفراد الشرطة بمطاردة وضرب سائق ميكروباص شاب، وتكبيل الشاب محمد إبراهيم مصطفي وتفتيشه وهو يسير في الطريق دون أي مبرر، واقتياده إلى قسم سيدي جابر الذي أصبح عنواناً للتعذيب حتى الموت .. ألا يستدعي ذلك كله وقفة غاضبة ليس فقط من النائب العام، وإنما من الشعب؟"[1]. وكانت الصحيفة تعتمد بشكل كبير على مخاطبة العاطفة، من خلال تعديد مظاهر التعذيب التي يتعرض لها المواطنون بغية إظهار وحشية نظام مبارك، وهو تكنيك له هدف آخر هو استثارة عواطف المصريين وتنمية شعور الكراهية بداخلهم إزاء نظام مبارك.

ولتحقيق ذلك أجرت الصحف الخاصة ملفات كاملة اعتمدت خلالها علي كشف أشكال التعذيب التي يتعرض لها المواطنون والمسجونون داخل سجون مصر، معتمدة على أسلوب التكرار والتركيز على حالات التعذيب المأساوية.

ولاحظ المؤلف أن خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة قد وظف على هامش ذلك العديد من رسوم الكاريكاتير التي تناولت قضية التعذيب بإظهار ضباط الشرطة بأنهم جلادون، كما حرصت الصحف الخاصة ضمن هذه الملفات على نقل صور للمواطنين والمعتقلين الواقع عليهم التعذيب، بغية إحداث التأثير المنشود داخل القارئ ببعث الكراهية ضد مبارك ورجاله. وقد اعتمدت على التهويل بغية إظهار وحشية النظام، حينما أكد خطاب صحيفة الدستور على أن بعض المسجونين يطالبون بالرحيل إلى معسكر جوانتانامو بسبب وحشية نظام مبارك.

كما لجأ خطاب الصحف الخاصة إلى تكنيك تفنيد الأسباب، لإظهار مدي وحشية نظام مبارك وديكتاتوريته، وبرز ذلك بشكل واضح ضمن أطروحات انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير، حينما أكد أحد الكتاب على أن حرية التعبير في خطر، وساق في إطار ذلك أربع ملاحظات أساسية منها: مقاضاة عدد كبير من الصحفيين، والتشهير ببعض الإعلاميين المناهضين لسياسة نظام مبارك، منع نشر بعض الكتب التي تنتقد وحشية النظام .. وغيرها.

وعلى الرغم من أن الاستمالات العاطفية قد طغي توظيفها في إطار هذه القضية بشكل أكبر، إلا أن الاستمالات العقلانية بدا توظيفها واضحاً، خاصة في سياق مناقشة الحق في انتهاك الحياة من خلال الاعتماد على لغة الأرقام التي تؤكد فشل النظام في إشباع احتياجات المواطنين، لتؤكد على ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، ومعدلات الفقر، وزيادة نسب العشوائيات."80% منهم

---

[1] حسن نافعة، جرائم تعذيب وقتل بالجملة، المصري اليوم، 15-11- 2010

بدون ضمان اجتماعي، و71% لا يعرفون المياه النقية في منازلهم والصرف الصحي، و16% يعيشون بدون مراحيض"[1].

(ب/2) أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات والإضرابات والحجج الداعمة لها

تباين خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات، ففي الوقت الذي انبرى فيه خطاب صحيفة الدستور في الدفاع عن الإضرابات والاحتجاجات كوسيلة لمناهضة نظام مبارك الديكتاتوري، وتصويرها على أنها ستكون مقدمة لثورة شعبية تطيح بالنظام الديكتاتوري، بدا خطاب المصري اليوم متناقضاً ما بين الدفاع عن الإضراب والتأكيد على قوته، ومابين وصفه بأنه دعوة غوغائية ستلحق الخراب بالبلاد.. وهو ما يؤكد طبيعة الاختلاف بين خطاب الصحيفتين برغم انتمائهما لنفس نمط الملكية .. وقد انعكس هذا الاختلاف على معدل اهتمام كل صحيفة بالاحتجاجات، وقد تنوعت أطروحات الخطاب إزاء الاحتجاجات، ويمكن تقسيمها إلى أطروحات تستعرض أسباب هذه الاحتجاجات وتداعياتها، وأخري تستعرض كيفية تعامل نظام مبارك مع هذه الاحتجاجات والفئات الغاضبة في المجتمع، وثالثة اهتمت بمناقشة دلالات هذه الاحتجاجات ومعطياتها على المشهد السياسي بصفة عامة ونظام مبارك علي وجه الخصوص.

بالنسبة للأطروحات التي استعرضت أسباب الاحتجاج وتداعياتها في الشارع المصري، فقد تنوعت ما بين أطروحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. حيث أكد الخطاب الصحفي علي أن ديكتاتورية النظام واستبداده بالسلطة السياسية هي السبب الرئيسي في خروج الاحتجاجات ضده للمطالبة بالإصلاح السياسي واتخاذ خطوات جادة نحو الديمقراطية، وفي هذا الصدد كان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن الهيمنة السياسية كانت سبباً رئيسياً في نمو الحركات الاحتجاجية. فضلاً عن أن بطش النظام وسياسته التعسفية في التعامل مع تلك الحركات كانت سبباً في تصعيد هذه الحركات وارتفاع سقف مطالبها إلي رحيل النظام. "إضراب الغد هو الآهة التي يريد المصريون أن يطلقوها من قلب شعورهم الفظيع بالألم مما يفعله بهم نظام وصل بشعبه إلى القاع"[2].

---

[1] أحمد الدريني، ضحايا الفقر الذكر، الدستور، 22-2- 2006

[2] إبراهيم عيسي، 6أبريل، الدستور، 5-4 - 2008

كما أشار الخطاب في معرض استعراضه لأسباب الاحتجاج الاقتصادية والاجتماعية إلي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المعيشية، دون أن يلمس المواطنون أي تحسن فعلي في مستوي الخدمات المقدمة إليهم خاصة التعليمية والصحية، واتفق خطاب صحيفتي الدستور والمصري اليوم علي أن زيادة معدلات الحرمان النسبي لدي أفراد المجتمع نتيجة إخفاق النظام في إشباع احتياجات الأفراد، وتطلعاتهم، كانت سبباً رئيسياً في اندلاع التظاهرات، مدللاً علي ذلك بكثرة التظاهرات التي خرجت ضد نظام مبارك بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار وأزمة الخبز.

كما كان الخطاب دائم التأكيد على أن ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب كان دافعاً لانضمامهم في التظاهرات المطالبة بالتغيير علي أمل الإصلاح، بل كانت سبباً في بزوغ الحركات المنددة بفشل سياسات نظام مبارك، والحاملة بالتغيير، مدللاً على ذلك ببزوغ حركة 6 أبريل في عام 2008 والتي كان غالبية أعضاءها من الشباب.

واتفق خطاب الصحيفتين علي أن المناخ العام كان مهيأ لمزيد من الإضرابات والاحتجاجات، في ضوء انهيار الطبقة المتوسطة وتزايد شرائح الفقراء في المجتمع، وكثرة الأزمات المتلاحقة في المجتمع، وأبرزها أزمة الخبز دون وجود حلول فعلية تضمن القضاء عليها، فضلاً عن انهيار منظومات الخدمات، فيؤكد "أياً كان الأمر، فمن الواضح أن مصر بدأت تدخل مرحلة من الإضراب السياسي والاجتماعي بسبب تدني مستويات المعيشة بالنسبة للأغلبية الساحقة من المواطنين رغم كل ما يقال عن تحقيق الاقتصاد الوطني معدلات مرتفعة، وهبوط شرائح متزايدة من الطبقة المتوسطة إلي مستويات أدني بعد أن بدأت تعجز عن سد احتياجات أبنائها من السلع الأساسية بسبب الغلاء الفاحش في أسعار السلع والخدمات"[1].

ويلاحظ أن خطاب صحيفة الدستور في معرض استعراضها لأسباب الاحتجاج قد ركزت على الأسباب السياسية بشكل خاص، وإرجاعها بشكل حاسم إلى ديكتاتورية مبارك، لدرجة أن خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة قد عمد إلى آلية التوظيف السياسي في معرض استعراضه لأسباب الاحتجاجات الفئوية، وكان دائم ربطها بديكتاتورية مبارك وهيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية في مصر، وهو في رأي المؤلف أحد التكنيكات التي وظفها خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة لزعزعة شرعية نظام مبارك. وما يدلل على ذلك هو ما ذكره إبراهيم

---

[1] حسن نافعة، مصر فوق بركان يغلي، المصري اليوم، 6-4-2008

عيسى من أن ربط أي كارثة وردها إلى آفة الاستبداد السياسي لمبارك كانت أحد المسامير التـي دقتها الصحافة في نعش مبارك[1].

وبالنسـبة لأطروحـات الخطـاب التـي تسـتعرض كيفيـة تعامـل نظـام مبـارك مـع هـذه الاحتجاجات والفئات الغاضبة في المجتمـع، فقـد نـدد الخطـاب بفلسـفة تعامـل النظـام مـع الاحتجاجات والإضرابات التي تحتج على ممارسته، وكان دائماً ما يؤكد عـلى أن اسـتخدام عصا الأمن في تفتيت هذه الإضرابات قد ساهم في اكتسابها ما أسماه الخطاب "تعاطف الشارع" مع المحتجين، وخاصة بالنسبة للاحتجاجات السياسية التي كانـت دائمـاً مـا تنـدد بسياسـة مبـارك، وتندد بمشروع التوريث. "لقد ذهب النشطاء السياسيون إلى ساحة قصر عابدين للتأكيـد عـلى رفض التمديد والتوريث، فوجدوا جحافل الأمـن المركـزي بالمرصـاد، رغـم الـدعوة إلى مظـاهرة سلمية .. ومارس الأمن عنفه ضد المحتجين"[2]، بل واستنكر الخطـاب آليـة تعامـل النظـام مـع الاحتجاجات الفئوية، فيؤكد أن "جهاز أمن الدولة مازال يملك بجعبته العديد من استراتيجيات تفتيت المطالب الفئوية المرتبطة بإضرابات واعتصامات العمال والكـوادر المهنيـة دون تحولهـا إلي دينامية سياسية تري في الإصلاح نقطة ارتكاز أولي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وربما تمثل هذه الاستراتيجيات في ثنائية العصا والجزرة، تارة بتوظيف الأدوات القمعيـة، وتـارة أخري بالتعويل علي قدرتـه اسـتيعاب بعـض المطالـب الفئويـة مـن خـلال تنـازلات محـدودة وفجائية، كثيراً ما اقتربت من منطق الرشوة"[3].

وفي سياق ذلك، كان الخطاب يؤكد على أن إفراط الأمـن في اسـتخدام العنـف مـع المتظـاهرين إبان إضراب 6 أبريل عام 2008 قد ساهم في إنجاح دعوة الإضراب من منطلق استجابة المـواطنين للبقاء في منازلهم خوفاً من بطش الداخلية. "فرغم أن أجهزة الأمن أسفرت عـن وجههـا الحقيقـي في قمع المتظاهرين، وملاحقة رموز المعارضة، واعتقال عدد كبير منهم لإجهـاض المظـاهرات، فـإن اللافت أمس أن إفراط وزارة الداخلية في إجراءات مواجهة الدعوة لـلإضراب كـان سـبباً رئيسـياً في نجاح الدعوة، وبقاء ملايين المواطنين في بيوتهم .. للمرة المليون .. يثبت بالدليل القاطع أن النظـام الحاكم بحكومته وأمنه وأحزابـه ومعارضـته وإخوانـه لا يفهـم الشـارع ..وفي ظنـي أنـه لا يمتلـك القـدرة عـلى فهمـه .. ولـن يفهمـه يومـاً"[4]. ويتـابع الخطـاب مؤكـداً أن رجـال النظـام لـيس

[1] مقابلة مع إبراهيم عيسي، في مكتبه بجريدة التحرير، 4-12-2012

[2] إبراهيم منصور، أقول لكم : التمديد والتوريث، الدستور، 2010/09/23

[3] عمرو حمزاوي، قراءة في الاحتجاجات الاجتماعية، المصري اليوم، 4-4-2008

[4] مجدي الجلاد، إضراب أسقط كل الأقنعة، المصري اليوم، 7-4-2008

لديهم سوي لغة التخويف والتهديد في التعامل مع تلك الإضراب."أتمنى أن يجمع الرئيس مستشاريه وكبار وزرائه وقادة حزبه ويسألهم عما حدث في مصر يوم 6 أبريل، فهؤلاء السادة لا يجيدون في تعاملهم مع الشعب إلا لغة واحدة هي لغة التخويف والتهديد والتلويح بالبطش والقوة الغاشمة"[1].

كما استنكر الخطاب التعامل مع الإضرابات الفئوية بما أسماه "سياسة المسكنات" من خلال صرف منح وعلاوات للعمال حتى لا يثوروا ضده، مؤكداً على فشل هذه السياسة وأنها ستقود إلى مزيد من الغضب. "فمن المؤكد أن عشوائية الغضب ستؤدي لعشوائية التصرفات، وتجاهل مطالب الناس سيورث الكفر بالانتماء، وفي هذه المرحلة لا فائدة للمسكنات، ولا معني لاسترضاء الناس بالمنح والعلاوات، فإدارة مصر تحتاج لحلول جذرية منبعها الوعي بكل شيء"[2].

وفي سياق ذلك كان يؤكد خطاب صحيفة الدستور على أن النظام يمارس القهر والقمع ضد المتظاهرين، بسبب خوفه من التظاهرات المنددة بحكم مبارك، ففي سياق مناقشة الخطاب لإضراب 6 أبريل أكد خطاب الصحيفة على أن الإضراب أصاب الدولة والنظام الحاكم بالرعب الشديد، فيؤكد "النظام مرعوب من إضراب اليوم وأطلق تهديداته بالحبس.. رغم أنه يحبس المواطنين بدون ذنب وفي كل المناسبات"[3].

وتطرق الخطاب ضمن أطروحاته عن كيفية تعامل النظام مع الإضرابات والاحتجاجات إلى أن النظام قد تعمد استغلال بعض الإعلاميين الموالين له في وسائل الإعلام ممن أطلق عليهم" صحافة دق الأسافين" إلى تشويه صورة المنظمين للإضرابات والاحتجاجات وإثارة الخوف من هذه الاحتجاجات، فنجد خطاب المصري اليوم يوظف أسلوب التهكم والسخرية من هؤلاء، فيؤكد "لم يكن ينقص الإعلام المصري سوي أن يبرر ما يحدث في المحلة بأن يعلن عن أن هناك إضرابات ومظاهرات شبيهة لما يحدث في مدينة المحلة ببوركينا فاس"[4]. ويؤكد خطاب صحيفة الدستور ضمن أطروحاته على أن الهجوم المتكرر من قبل إعلاميي النظام قد روجت للإضراب بعكس ما كانوا يريدون إجهاضه. "يثير الانتباه والدهشة هذا التجاوب الشعبي المشهود مع فكرة الإضراب العام الذي أعلن عنه اليوم، يؤكد ذلك التجاوب ويؤيده

[1] طارق الغزالي حرب، نظام حكم لا يجيد إلا لغة واحدة، المصري اليوم، 12-4-2008

[2] طارق عباس، زمن اللاشئ، المصري اليوم، 12-4-2008

[3] إبراهيم منصور، أقول لكم: الإضراب..الرعب والتهديد، الدستور، 5-4-2008

[4] محمود خليل، الأغبياء الأطول عمراً، المصري اليوم، 13-4-2008

التبعية الإعلامية المضادة التي روجت لها الصحف القومية، والاستنفار الأمني الذي صدرت له التعليمات"[1].

وفي هذا الصدد، أكد الخطاب علي أن الحكومة دائماً ما تلجأ للتهوين والتقليل من شأن الإضراب، فيشير الخطاب إلي أن "نفس الحيلة ونفس الخطاب لا تجديد، ركود كامل، فقد اعتمدت الحكومة كالمعتاد على التخويف والترهيب لكل من يشارك في إضراب 6 إبريل، وفي سياق أخر استدعت خبراءها المختصين ليقولوا إنها دعوة مشبوهة"[2].

كما شن خطاب صحيفة الدستور هجوماً حاداً على بعض رجال الدين، الذين كانوا يحرمون المشاركة في التظاهرات والإضرابات، وكان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن النظام يستغل هؤلاء في إقناع المصريين بالزيف، بعدم المشاركة في التظاهرات المنددة بسياسة النظام، على اعتبار أنه لا يجوز الخروج علي الحاكم، وكان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أنهم يرفعون شعار "السمع والطاعة للنظام" حتى يبقوا في مناصبهم.

وبالنسبة للأطروحات التي اهتمت بمناقشة دلالات هذه الاحتجاجات ومعطياتها على المشهد السياسي بصفة عامة ونظام مبارك علي وجه الخصوص، فقد اختلف خطاب الصحف عينة الدراسة حول دلالات الإضرابات والاحتجاجات على مستقبل النظام السياسي. فيلاحظ أن خطاب صحيفة الدستور قد أكد على أن الإضرابات والاحتجاجات ما هي إلا مقدمة لثورة شعبية سوف تطيح بنظام مبارك بأكمله، خاصة في ظل استمرار تدهور الأوضاع المعيشية للمصريين، وكان دائماً ما يروج لأطروحة أن هذه الإضرابات والاحتجاجات دليل علي وجود بركان يغلي في مصر. فنجد نبيل فاروق يحذر "يا كبار مصر ومسئوليها وحكامها وطغاتها ومتغطرسيها .. انتبهوا.. الثورة الشعبية قادمة .. سياستكم الرشيدة التي أحنت رأسها وباعت كرامتها وذلت نفسها وأذلتنا وباست أقدام الكل قد أدت إلى ارتفاع الأسعار وانهيار الكيان الاقتصادي وجوع أكثر من نصف المصريين، فتفجر الغضب في النفوس"[3].

وكان دائماً ما يؤكد علي أن الاحتجاجات والتظاهرات التي تنظمها حركات كفاية، والجبهة الوطنية ضد التوريث ستشكل النهاية لمشروع التوريث، وأنها قد قضت علي حلم مبارك في توريث الحكم لنجله. ودلل الخطاب علي ذلك بالإشارة إلى أنه قد "امتلأ قلب النظام بالرعب، وراحت

---

[1] فهمي هويدي، طوبي للمضربين وإن ضربوا، الدستور، 6-4-2008

[2] شيرين أبو النجا، وقللت الحكومة من شأن الإضراب، المصري اليوم، 8-4-2008

[3] نبيل فاروق، انتبهوا أيها السادة، الدستور، 2008/04/06

التهديدات تتدفق من كل اتجاه، ولم يبق واحد أو واحدة من قادة كفاية لم يتلق تهديداً خشناً بالاعتقال"[1].

وفي هذا الصدد توسعت الصحيفة في نشر العديد من التقارير التي تؤكد قوة الإضراب وأن النظام منزعج من الإضراب حيث نشرت تقريراً بعنوان: "العادلي يأمر مساعديه برفع حالة التأهب القصوى"[2]، وآخر بعنوان "الرعب من 6 أبريل: منشور حكومي يحذر العاملين في المصالح الحكومية والمدارس من المشاركة في إضراب الأحد"[3].

ويلاحظ أن صحيفة الدستور قد لجأت إلى آلية التوظيف السياسي للإضرابات والاحتجاجات الفئوية التي نظمتها بعض الفئات كالقضاة وأساتذة الجامعات والعمال، وكان دائماً ما يؤكد الخطاب الصحفي علي أطروحة رئيسية مفادها أن انتفاضة هؤلاء وسخطهم ضد نظام المبارك دليل قاطع على انتهاء شعبية النظام، وتآكل شرعيته في الشارع المصري، بدليل أن الخطاب الصحفي للصحيفة كان يحاول أن يخرج هذه الاحتجاجات من نطاقها الفئوي، ليؤكد على أنها احتجاجات شعبية الهدف منها تحقيق الحرية والإصلاح لمصر.

فيما اتسم خطاب صحيفة المصري اليوم بالتناقض في تفسير دلالات الاحتجاجات والإضرابات على المشهد السياسي، فتارة يؤكد خطاب الصحيفة على أن الإضرابات والتظاهرات المطالبة برحيل مبارك مجرد دعوة غوغائية لا هدف منها سوي إلحاق الفوضى بالبلاد خاصة "أن دعوة الإضراب نفسها تحولت إلى هاجس بمرحلة من الفوضى"[4]. بل ووصفته بأنه دعوة غائمة لا يدرك أصحابها ما يريدون. "دعاة التمرد والغضب لم يفرقوا في دعوتهم بين الجناة والضحايا فاختلطت المشاعر، وتاه الموقف ولا أعتقد أنه سيؤدي إلا إلى مزيد من الخوف والفوضى .. لست مع تلك الدعوة الغائمة، غير واضحة المعالم"[5]. وتارة يضفي خطاب صحيفة المصري اليوم على الإضراب صفة القوة، ويؤكد علي أنه قد يكون مقدمة لثورة شعبية تطيح بنظام مبارك". إن كل ما يحدث يشهد على أن هناك خميرة بشرية ضخمة يمكن أن تنتقل بسهولة من دائرة المضربين الصارخين في شوارع مصر، فما يبدو في مراحله

[1] عبد الحليم قنديل، مصر العاصية، الدستور، 2008/04/07

[2] علاء الجمل، الدستور، 3-4-2008

[3] صالح رمضان، الدستور، 4-4-2008

[4] خالد صلاح، أسئلة في الإضراب، المصري اليوم، 7-4-2008

[5] خيري رمضان، لغة الخوف، المصري اليوم، 6-4-2008

ضعيفاً عشوائياً مشتتاً يمكن أن يتحول في لحظة إلى كيان متماسك أصلب عوداً وأقدر على المواجهة"[1].

وفي هذا الصدد تطرق الخطاب إلي وضع سيناريوهات بديلة لمستقبل الحركات الاحتجاجية في علاقاتها بالنظام السياسي في مصر، ليؤكد على أن هذه الحركات رغم محدودية انتشارها وشعبيتها إلا أنها ستصبح في المستقبل القريب قوة لا يستهان بها خاصة "أن تصاعد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية في مصر قد يتسبب، على المدى القريب في شل جهاز الدولة أو في انهيار سريع لآليات قبضتها السلطوية"[2].

وفي معرض استعراض الخطاب لأطروحات الاحتجاجات، وظف الخطاب عدة أساليب لإقناع القارئ بفكرة الاحتجاج والثورة على النظام، من بينها أتباع أسلوب تأثير رأي الأغلبية، والذي بدا من خلال تأكيد الخطاب الصحفي وتحديداً لصحيفة الدستور بأن مصر كلها تساند إضراب 6 أبريل وهو ما انعكس بوضوح على مانشيتات الصحيفة. "العالم ينتظر إضراب 6 أبريل"[3]، كما عمد خطاب الصحف الخاصة المدروسة إلي إفراد مساحة واسعة توضح اعتداء قوات الأمن علي المتظاهرين، للتأكيد علي وحشية النظام، وهو في تقدير المؤلف تكنيك أرادت من خلاله الصحيفة مخاطبة العاطفة لدي الجمهور، بغية إحداث التأثير الملموس في القارئ، وإقناعه بالخروج والاحتجاج في الشوارع، كما اعتمدت الصحيفة علي عرض تجارب احتجاجية من التاريخ كانتفاضة الخبز في يناير 1977، وكذلك تجارب من مختلف بلدان دول العالم للتأكيد علي أن هذه الإضرابات والتظاهرات ليست بدعة، كما يردد بعض رجال وإعلامي النظام، كما حاول الخطاب تفنيد كتابات بعض الصحفيين في الصحف القومية الهادفة لتشويه صورة الإضراب ومنظميه لتؤكد علي وطنيتهم. وفي معرض استخدام الخطاب الصحفي للاستمالات العاطفية وظف الخطاب الصحفي بعض الألفاظ والكلمات المحملة بمشاعر الرفض والثورة والتي تستحث المواطنين على الخروج على النظام من منطلق التأكيد على أن النظام قد انتهي من بينها: عصيان، مقاومة، أجراس الإنذار تدق، مصر العاصية، مصر فوق بركان يغلي.

---

(1) محمود خليل، الأرنب الغضبان، المصري اليوم، 6-4-2008

(2) عمرو حمزاوي، مصدر سابق

(3) مانشيت الدستور، 5-4-2008

(ج) أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد والحجج الداعمة لها

جدول رقم (8)

أطروحات خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد

أطروحات قضايا الفساد	ك	
	الدستور	المصري اليوم
أطروحات ناقشت أسباب انتشار الفساد	58	43
أطروحات ناقشت أشكال الفساد ومظاهره	35	26
أطروحات ناقشت نتائج انتشار الفساد	28	20

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قضايا الفساد قد حظيت باهتمام مكثف في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة، وإن تفاوتت معدلات حضورها في خطاب صحيفتي الدستور والمصري اليوم .. وقد تنوعت أطروحات الخطاب إزاء قضايا الفساد ما بين أطروحات تستعرض أسباب الفساد، وأخري تستعرض مظاهر وأشكال الفساد، وثالثة تطرقت لنتائج انتشار الفساد.

بالنسبة للأطروحات التي تطرقت لأسباب الفساد، فدائماً ما كان يربط الخطاب بين استبداد مبارك بالسلطة وتفشي الفساد في كافة أرجاء الدولة، حيث يؤكد جلال أمين علي أن "الدولة الشمولية تشجع على الفساد بكثرة قوانينها وبتدخلها في كل كبيرة وصغيرة" إذا كانت الكارثة الأخيرة قد كشفت عن شيء له قيمة فهو أن الفساد والاستبداد أصبحا مرتبطين إلى درجة مرعبة وأن كليهما بات يتوكأ على الآخر ويعاضده"[1]. وفي هذا الصدد كان يؤكد الخطاب علي أن مبارك استعان بمجموعة من الوزراء، لا شغل لهم سوي التكويش على الثروات بغرض تحقيق مكاسب ضخمة، مقابل تقديم الولاء والطاعة لشخص مبارك. وأن استبداد النظام بالحكم قد ساعد على "تكوين جماعة مالية جديدة التصقت بالحكم واستفادت منه إلى أقصي حد بوسائل ملتوية، وهناك أمثلة كثيرة على هذه الطغمة ممثلة في رجال الأعمال الذين يحتكرون مجالات اقتصادية هامة، وامتداد الفساد إلى مختلف مناحي الحياة، وعلى كل المستويات ابتداء من الوزراء وكبار

[1] جلال أمين، قصة الفساد في مصر، المصري اليوم، 1-4-2008

الموظفين إلى رجال الحكم المحلى وصغار الموظفين"[1]. كما أرجع الخطاب أسباب انتشار الفساد إلى سلبية الشعب المصري واستكانته، فيؤكد الخطاب علي أن "الحكومة تقدم مظلة وافية لأي فاسد، لكننا نحن من يمارس الفساد ويرعاه .. ننتقد توريث السلطة، وفي أحزابنا نعين أقاربنا في المناصب أو نتقاتل على المنصب بالرصاص، نهاجم فساد الحكم وسطحيته، ونرشو موظفاً كي نوزع على أبنائنا في المدارس حليباً بالفورمالين"[2].

وفي معرض استعراض الخطاب لأشكال الفساد ومظاهره، فقد تنوعت ما بين أطروحات تطرقت لعرض أشكال الفساد السياسي ما بين تزوير الانتخابات والاستفتاءات لدعم بقاء نظام مبارك في الحكم، وعلى هامش ذلك عدد خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة مظاهر ذلك مشيراً إلى أن "الناخبون قد شاهدوا مظهراً من مظاهر الانتخابات لا يمكن إغفاله وهو أسراب من العجول يقتنها المرشحون ويجمعونها من الصعيد أو من الدلتا، بعضهم ذبح منها بمجرد إعلان قرار ترشحه على قائمة الحزب الوطني والبعض الآخر ينتظر حتى يذبحها في عيد الأضحى .. وهي فرصة لتكون اللحوم "عربون انتخابي" قبل الانتخابات، أو تكون عيش ولحمة بين المرشح والناخبين"[3].

وفي هذا الصدد، كان دائماً ما يؤكد علي أن تزوير الانتخابات أسلوب متعمد من قبل الاستمرار والبقاء في الحكم، فكان دائماً ما يؤكد علي أن تزوير الانتخابات هو السبيل الوحيد لضمان هيمنة الحزب الوطني علي الحياة السياسية في مصر، وعرض الخطاب لأشكال تزوير الانتخابات ما بين شراء أصوات الفقراء، وتسويد البطاقات الانتخابية، وتصويت الموتى في الانتخابات، وإغلاق صناديق اللجان قبل انتهاء مواعيد الإدلاء بأصواتهم، والاستعانة بالبلطجية، فيصفها ياسر عبد العزيز" إنها انتخابات غير سياسية، لا تدور حول أيديولوجيا أو برامج أو عروض منطقية، لكنها حفلات لشراء أصوات الفقراء بفوائض الفساد، واستخدام مشين للدين وإشاعة البلطجة وتسيد للعنف[4].. ويتابع الخطاب بأسلوب تهكمي. "لا يريد النظام أن يتنازل أبداً عن حقه في تزوير الانتخابات بكل الطرق .. إنه نظام لا يستطيع الاستغناء عن التزوير .. نظام لا يستطيع التنازل عن الحكم بالطوارئ .. نظام يحمى الفاسدين ويرعاهم .. بل يمنحهم

---

[1] عبد الغفار شكر، مبارك مسئول عن معاناة المصريين، الدستور، 2005/08/17

[2] ياسر عبد العزيز، هذه حكومتنا .. فماذا عن شعبنا، المصري اليوم، 6-4-2008

[3] محمد أمين، علي فين: انتخاباتنا. عيش ولحم، المصري اليوم، 11-11-2010

[4] ياسر عبد العزيز، انقذوا الانتخابات، المصري اليوم، 21-11-2010

الحصانة .. نظام يعاند مواطنيه ..نظام استبدادي .. فماذا تنتظرون من هذا النظام سوى مزيد من الفقر والجهل والفساد والتزوير وتزييف إرادة المصريين"[1].

ودلل خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة على هذه الأطروحة برفض نظام مبارك المراقبة الدولية للانتخابات بزعم الحفاظ على السيادة، مؤكداً على أن الحكومة هي التي أطاحت وأضاعت سيادة الدولة. "نعم إن السيادة المصرية منتهكة بسبب تزوير الانتخابات، وسوء تعامل الحكومة مع الملف القبطي، وبسبب غياب الديمقراطية .. ولهذه الأسباب سيادة مصر منتهكة وعيون مسئوليها منكسرة أمام ضغوط الغرب"[2]. ويلاحظ أن صحيفة الدستور قد اعتادت على شن حملات صحفية تطعن في شرعية الانتخابات قبل إجرائها، وكانت دائماً ما تؤكد على أن الانتخابات سيتم تزويرها، وأن هناك تعليمات مباشرة من الرئيس بالنسبة المقرر للمعارضة الحصول عليها، وفي تقدير المؤلف كانت هذه بمثابة دعوة صريحة لمقاطعة الانتخابات، بما يضمن زعزعة شرعية نظام مبارك. والملاحظة الجديرة بالذكر أن أطروحات الفساد السياسي في خطاب صحيفة الدستور قد تمركزت بشكل رئيسي حول تشويه صورة مبارك، بأنه السبب الرئيسي في عمليات التزوير، وكان دائماَ ما يؤكد على أنه لا جدوى من الذهاب إلى مقر اللجان الانتخابية، بمبدأ أن النتيجة محسومة مقدماً لصالح مبارك، وهو ما بدا واضحاً في المانشيت الرئيسي للجريدة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بأيام قليلة. "تعليمات رسمية: مبارك يحصل على 72% وأي منافس له لا يأخذ أكثر من 10% .. وجهات غربية تستعد لتشكيل لجنة تحقيق دولية في تزوير الانتخابات 7 سبتمبر.. وصناديق أصوات متقفلة لمبارك تم تخزينها في سجن طره"[3].

وفي معرض تناول الخطاب الصحفي لمظاهر وأشكال الفساد تطرق ضمن أطروحاته لأشكال الفساد الاقتصادي، فكان دائماً ما يركز على فكرة تزاوج رأس المال بالسلطة، والتأكيد على استغلال رجال الحزب الوطني لنفوذهم في التربح من المال العام، مشيراً إلى أن "خريطة المصاهرة في مصر بين الحكم والمال كاشفة بغلظة مدى التحالف السياسي المالي بين الطرفين .. مع كل هذا انتفخ دور رجال الأعمال وأبناء البيزنس وتحولت مصر إلى محمية طبيعية لرحلات ونزوات هؤلاء في السياسة"[4]. وفي هذا الصدد كان غالباً ما يؤكد خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة على أن "الفساد الإداري والمالي مهيمن على كل

---

[1] إبراهيم منصور، أقول لكم،: شفافية الحزب الوطني في الانتخابات، الدستور، 3-6-2008

[2] عمرو الشوبكى، سيادة حسب الطلب، المصري اليوم، 21-11-2010

[3] مانشيت صحيفة الدستور، 4 -9 2005

[4] إبراهيم عيسى، حكومة مبارك الأخيرة، الدستور، 2006/01/04

القطاعات، وبات الطريق شبه الوحيد لتحقيق الصعود بكل صوره، ومع انتشاره غابت كل معاني العدل الاجتماعي والإنصاف التي اصطلحت المجتمعات على الاحتكام إليها لتنظيم أوضاعها، وبداخل هذا البلد تتربع مجموعة قليلة العدد على قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ممسكة في أيديها بكل مصادر القوة والنفوذ والثروة غير عابئة بتلك الأغلبية أو همومها ومطالبها"[1]. كما أكد الخطاب علي أن ذلك ساهم في تفشي الرشوة والمحسوبية" "هكذا أصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة متوقعة بل واجبة يجري دفعها واستلامها علناً ودون شعور بالحياء نتيجة تزاوج المال بالسلطة"[2].

وفي هذا الصدد، لاحظ المؤلف ربط خطاب صحيفة الدستور ما بين استفحال النفوذ واحتماء هؤلاء بشخص مبارك، ونجله جمال، بمعني أن الخطاب كان دائم التأكيد على أن البطانة المحيطة بجمال مبارك هي السبب في تفشي الفساد الاقتصادي والإداري والمالي، فنجده يؤكد على أن مساندة جمال لأحمد عز هي التي ساهمت في تعاظم نفوذه، بخلاف رجال الأعمال الآخرين، مشيراً إلى أن "أحمد عز وأمانة السياسات يدبران خطة ابتلاع 300 مليار جنية من مدخرات وأموال أصحاب المعاشات"[3].

كما كان خطاب صحيفة الدستور يؤكد على أن مبارك هو المسئول عن تشكيل ما أسماه الخطاب "وزارات النهب العام" لضمان بقائه وتشكيل شلة حوله تسانده وتدعم بقاءه في الحكم، فيؤكد الخطاب أن "كل الوقائع تشير إلى أن كل شيء أصبح معروضاً للبيع، وأن وزارة نظيف الثانية هي الوزارة التي ستكمل عملية النهب الكبرى المسماة ببيع القطاع العام"[4].

ويواصل الخطاب التأكيد علي أن احتماء رجال الأعمال والوزراء بشخص مبارك قد أدي إلي زيادة عمليات احتكار السوق المصري، وعقد المزيد من الصفقات التي يجنون من ورائها أرباحا هائلة علي حساب الشعب، فضلاً عن استيلائهم علي أراضي الدولة بأسعار زهيدة للغاية، حيث "أغرقنا نهب رجال الأعمال المحتكرين لكل شيء في حياتنا بل احتكروا حياتنا، شركاء رجال الحكم الذين يتحدون القانون بصلابة شراكتهم بالمسئولين وأولادهم وأي كاتب على الآلة الكاتبة يدرى تماماً وهو ينسخ التقارير الرقابية السرية كم أن مصر منهوبة من مسئوليها وأولاد مسئوليها، فالإدارة الحاكمة هي التي تدير الفساد وتنظمه وتضع

---

[1] ضياء رشوان، حديث عن بلد بعيد، المصري اليوم، 7-4-2008

[2] جلال أمين، كيف تحول الفساد إلي قانون؟، المصري اليوم، 3-4-2008

[3] البدرى فرغلى، الفقراء يدفعون 300 مليار جنيه فاتورة فساد الكبار المنظم خلال الربع الأخير، الدستور، 2006/01/25

[4] خالد البلشى، وقائع بيع مصر ..بتراب الفلوس، الدستور، 2006/01/25

ضوابطه الداخلية وقواعده الشخصية"[1] .. ويلاحظ أن خطاب صحيفة الدستور دائم إلصاق تهم الفساد بشخص مبارك، واعتباره المسئول الأول الذي يرعي كافة وقائع الفساد، وهو بحسب رأي المؤلف أحد التكنيكات الرئيسية التي استخدمها خطاب صحيفة الدستور في تحطيم الهالة المحيطة بصورته، وهو ما بدا واضحاً أيضاً في سياق مناقشة خطاب الصحيفة لكارثة العبارة حيث كان يؤكد علي أن هذه الكارثة دليل علي انحناء مبارك أمام فساد رجال الأعمال لدعم بقائه في الحكم، مشيراً إلي أن ."الفساد ضارب بجذوره العميقة في نظام الحكم وأسلوب إدارة شئون البلاد..أنه النظام الذي يسمح لرجل معروف ينتمي إلى السلطة ومسنود من الكبار أن يتم السماح له بتسيير العبارة"[2]، فضلاً عن أن الصحيفة توسعت في نشر التقارير والتحقيقات التي تؤكد تستر مبارك علي الفساد، حيث نشرت الصحيفة تقريراً بعنوان ."99 مليار جنيه اختلاسات و400 مليون جنيه رشاوى في 10 سنوات فقط ومع ذلك لم ينطق مبارك بكلمة عن الفساد".

على عكس خطاب صحيفة المصري الذي بدا متضارباً، فتارة يؤكد على أن الحكومة هي المسئولة عن الفساد، وهو ما بدا واضحاً في سياق خطاب الصحيفة إزاء كارثة العبارة دون الاقتراب من شخص مبارك. "أن الحكومة مسئولة عن كارثة عبارة السلام 98 فهي لم تتعلم من أخطائها، فمن غير المعقول أن تتهرب من المسئولية ومئات المصريين دماؤهم في رقبة الحكومة ما لم تقدم المسئولين عن الكارثة للمحاكمة"[3]، وتارة أخري يحمل مبارك المسئولية فيشير الخطاب إلي "أن فكرة عدم مسئولية الرئيس عن كوارث الجهاز التنفيذي للدولة غير مقبولة فهي تردنا إلى حالة الدولية المالكية"[4].

لكن بصفة عامة يلاحظ أن الصحافة الخاصة قد شنت العديد من الحملات الصحفية التي كشفت من خلالها فساد رجال الأعمال، وبالأخص من هم أقرب إلى دوائر الحكم، وهو – بحسب تقدير المؤلف- أحد التكنيكات التي ساهمت في زعزعة شرعية نظام مبارك من خلال التأكيد على فساد رموزه.

بالنسبة للأطروحات التي عرضت نتائج الفساد، فقد تبلورت حول انهيار مؤسسات الدولة بعد أن وصل التسيب والإهمال في كافة المصالح والمؤسسات، فضلاً عن انهيار المنظومة

---

[1] إبراهيم عيسى، ظهر الفساد فى البر والبحر، الدستور،2006/02/08

[2] إبراهيم منصور، أقول لكم : من يحمى صاحب العبارة الكارثة، الدستور، 2006/02/08

[3] حافظ أبو سعدة، عبارة السلام.. أرواح الغلابة ثمن الفساد، المصري اليوم، 9-2-2006

[4] خالد صلاح، 7أيام : تبرئة ذمة الرئيس، المصري اليوم، 13-2-2006

الأخلاقية للمجتمع بعد انتشار مظاهر الغش والفساد، وارتفاع معدلات الأنا لدى المصريين بسبب الفساد، فيؤكد الخطاب. "هذا الخلل الخطير في منظومة القيم أدى بالضرورة إلى نوع من السلوك العشوائي العدواني غير الملتزم بضوابط أخلاقية، وقد صار المصريون يتدافعون إلى تحقيق مصالحهم بأي طريقة وأي ثمن ومهما أدى ذلك إلى مخالفة ضمائرهم والاعتداء على الآخرين"[1]. وفي سياق ذلك أكد الخطاب علي أن تفشي الفساد في المجتمع قد أدي إلي زيادة السخط المجتمعي تجاه نظام الحكم، وملأ نفوس المصريين بالمرارة والكراهية بسبب فقدان الشعور بالعدالة. وهو ما جعل الخطاب يؤكد على أن" ما حدث في انتخابات مجلس الشورى (أول يوني) سوف يدرج في تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة، ضمن العلامات المهمة احتضار النظام السياسي وقرب نهايته"[2].

وقد وظف خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة مجموعة من الأساليب الإقناعية لتأكيد فساد النظام، جاء في مقدمتها الاعتماد علي تكنيك تقديم الأدلة والشواهد التي تؤكد الفساد السياسي والاقتصادي لرجال النظام، عبر حملات صحفية شنتها الصحافة الخاصة نشرت علي هامشها العديد من المستندات التي تؤكد الفساد الإداري والمالي، وتكشف عن استيلائهم علي أراضي الدولة وأموالها ونهبها لمساندة جمال مبارك لهم، كما نشرت العديد من الوقائع التي تؤكد تزييف النظام لإرادة المصريين وتزويرهم للانتخابات، وتوسع الخطاب في التركيز علي وقائع التزييف بالصور التي تؤكد دفع أعضاء الحزب الوطني للرشاوى للناخبين. كما اعتمد الخطاب علي تكنيك تأثير رأي الأغلبية على هامش الفساد السياسي، حينما أكد الخطاب علي أن هناك اتجاها بالإجماع بين فئات الشعب المصري علي مقاطعة الانتخابات والاستفتاءات، كما وظف الخطاب علي هامش ذلك تكنيك تأثير تراكم التكرار والعرض من خلال نشر التحقيقات والتقارير التي تطعن باستمرار في نزاهة العملية الانتخابية، وتؤكد الفساد المالي لرموز النظام. كما وظف الخطاب الصحفي تكنيك عرض جانب واحد من الموضوع، وبالتحديد داخل قضايا الفساد السياسي من خلال التركيز باستمرار على زاوية فساد الانتخابات وتزويرها- وهو ما يدعم الإطار الذي تبنته الصحافة الخاصة في الدعوة لمقاطعة الانتخابات وبالأخص خطاب صحيفة الدستور.

وبالنسبة لاستمالات التأثير التي وظفها خطاب الصحافة الخاصة، فقد غلب توظيف الاستمالات العقلانية علي العاطفية نظراً لطبيعة القضية، وبدا توظيف الاستمالات العقلانية من خلال الاستعانة بالأرقام التي تؤكد فساد رجال النظام في سياق الفساد السياسي والاقتصادي،

[1] علاء الاسواني، لماذا تغيرت أخلاق المصريين؟، الدستور، 2008/11/09

[2] أسامة الغزالي حرب، علامات النهاية، المصري اليوم، 6-6-2010

فيما وظف الخطاب الصحفي الاستمالات العاطفية من خلال استخدام الصور والأخيلة التي تؤكد فساد رجال النظام، فنجد علي سبيل المثال يوظف الاستعارة والكناية للتأكيد علي فساد رموز النظام، وهو ما انعكس بشكل واضح علي أحد مانشيتات الصحيفة "البلد اتباعت: من يحاسب الذين نهبوا القطاع العام.. ومازالوا ينهبون؟"[1]. وهي كناية عن شدة فساد أعضاء الحزب الوطني والوزراء الذين يحتمون بمبارك في مقابل ضمان ولائهم.

2- الأطر المرجعية التي برزت في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة

لجأ كتاب مواد الرأي في صحيفتي المصري اليوم والدستور إلي أنماط مختلفة من الاستشهادات تنوعت ما بين: سياسية، واقتصادية، وقانونية، وتاريخية، وعاطفية، إلي جانب الاستعانة باستشهادات من الواقع، والتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والرقابية، وما تنشره وسائل الإعلام بشأن نظام مبارك، وعلاقة نجله بالحكم، بالإضافة إلي الاستعانة بأوضاع بيئات أخري، وهي في مجملها مرجعيات استند إليها الكتاب في التأكيد علي أفكارهم التي تمحورت حول فساد النظام واستبداده، وسعيه لتوريث الحكم لنجله، فضلاً عن انتهاكه لحقوق الإنسان.

- المرجعية السياسية (التصريحات)

تنوعت الاستشهادات السياسية التي استعان بها الكتاب ما بين تصريحات للرئيس السابق مبارك، ونجله جمال، وتصريحات لمسئولين حكوميين من رموز النظام، وكذلك تصريحات السياسيين والخبراء والمثقفين. فقد استغل خطاب صحيفة الدستور تصريحات مبارك بشأن بقائه في الحكم من عدمه للتأكيد على استبداده وهيمنته السياسية، حيث تضمن الخطاب "الرئيس مبارك يقول إنه لا يفكر في تجديد ترشيحه للرئاسة رغم أنه أعلن من قبل بقائه حتى آخر لحظة فماذا نصدق؟"[2]. ويلاحظ أن خطاب صحيفة الدستور قد تأثر بالسياسة التحريرية للصحيفة التي عمدت إلى زعزعة شرعية مبارك، وما يؤكد ذلك أن الكاتب اعتمد على تكنيك المفارقة للتأكيد على عدم صدق مبارك بشأن تركه لكرسي الحكم. وفي هذا الصدد، تطرق خطاب صحيفة الدستور إلى تفنيد تصريحات الرئيس التي يلقيها في المناسبات والأعياد الرسمية لتأكيد تناقضها مع الواقع المعاش، وخاصة تلك التصريحات المتعلقة بالانحياز إلى محدودي الدخل وحرصه على تحقيق العدالة الاجتماعية. كما استشهد خطاب المصري اليوم

---

[1] مانشيت صحيفة الدستور، 15-3-2006

[2] إبراهيم عيسى، تحدث الرئيس مبارك عن التوريث بصراحة ..فأزداد غموضاً، الدستور، 2009/08/19

بتصريحات القضاة التي تؤكد استبداد النظام وتعمده لتزوير الانتخابات. فنجد أحد الكتاب يستشهد بشهادة المستشار الخضيري "بأن مصر لم تشهد انتخابات نزيهة منذ يوليو 1952 والبطانة المحاطة بمبارك أبطلت ثلاث ولايات من حكمه"[1].

كما حرص بعض الكتاب على تضمين مقالاتهم بعض التصريحات التي تؤكد شكلية المبادرات الإصلاحية للنظام، فمثلاً وظف مجدي مهنا تصريحات جيهان السادات بقولها. "أخطأ الرئيس السادات عندما وافق على تعديل المادة 77 من الدستور عام 1980 .. ولو لم يقم الرئيس السادات بتعديل هذه المادة، ووافته المنية قبل انتهاء ولايته الثانية لقام الرئيس مبارك بهذا التعديل بما يسمح ببقائه في السلطة مدي الحياة"[2].

كذلك حرص بعض الكتاب على الاستعانة بتضمين آراء رموز النظام ضمن مقالاتهم التي تؤكد علي فشل النظام في التعامل مع الإضرابات والاحتجاجات من خلال التعامل معه بعصا الأمن، فنجد عبد الحليم قنديل يستند إلى تصريحات رئيس مجلس الشعب خلال عهد مبارك يقول فيه" فتحي سرور استبق المناقشات في مجلس الشعب، وحسم المسألة على طريقة أمنية تماماً، ووصف الإضراب بأنه جناية خطيرة، ولم يقل مثلاً أن شفط الثروة والسلطة جناية خطيرة"[3].

وحرص بعض كتاب مواد الرأي في الصحافة الخاصة على الاستشهاد بتصريحات جمال مبارك التي تبرز تدخله في إدارة حكم البلاد، وهو ما وظفه خطاب صحيفة الدستور في التأكيد على أطروحة تمرير جمال مبارك لحكم مصر. وفي هذا الصدد ضمن بعض الكتاب داخل صحيفة الدستور بعض تصريحات ما أسماهم الخطاب "المنتفعين من وصول جمال مبارك للحكم"، وتفنيدها للتأكيد على أطروحة أن هناك مجموعة من رجال الأعمال يريدون مساندته في الوصول للحكم حفاظاً على مصالحهم، مثل تصريح لأحد رجال الحزب الوطني " أليس من حق جمال مبارك كمواطن مصري أن يرشح نفسه للرئاسة؟ وهل يجوز حرمانه من هذا المنصب لا لشيء إلا لكونه نجل الرئيس؟"[4].

كما وظف بعض الكتاب تصريحات بعض المسئولين الحكوميين في التأكيد على أطروحة أن الحكومة تقدم وعودا وهمية للمواطنين من خلال إبراز تناقضها مع الواقع المعاش، فضلاً عن أن بعض الكتاب قد وظف تصريحات المسئولين الحكوميين التي تؤكد فشل النظام، وعجزه عن

(1) وائل علي، مناظرة ساخنة، الدستور، 13-3-2007

(2) مجدي مهنا، في الممنوع، المصري اليوم، 10-3-2007

(3) عبد الحليم قنديل، العصيان حق شرعي، الدستور، 12-4-2008

(4) أحمد عبد التواب، تجميل المغالطات لتمرير التوريث، الدستور، 2009/06/16

تحقيق التنمية، خاصة التصريحات الحكومية التـي تتعلـق بزيـادة معـدلات الفقـر والبطالـة والدين الخارجي، وهو في تقدير المؤلف شهادات اعتراف رسـمية - إن جـاز التعبـير- اسـتغلها خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في زعزعة شرعية النظام.

ويلاحظ المؤلف أن هذا النمط من الاستشهادات كثر توظيفه في إطار قضية تداول السـلطة، وهو ما يعنى - بحسب رأي المؤلف - أن هناك علاقة وثيقة بين نمـط القضـية، وطبيعـة الأطـر المرجعية التي يتم الاستشهاد بها داخل مـواد الـرأي، كـما لاحـظ المؤلـف أن خطـاب صـحيفة الدستور ركز بشكل كبير علي الاستعانة بتصريحات مبارك التي تؤكد تنـاقض موقفـه مـن تـرك السلطة، وكذلك تصريحات نجله جمال، وهو ما يرجعه المؤلـف إلي الإطـار العـام الـذي حكـم إنتاج الخطاب الصحفي وتحديداً موقفها من شخص مبـارك، حيـث تمحـورت كافـة أطروحـات خطاب صحيفة الدستور حول نقد مبارك.

- المرجعية القانونية

برز هـذا الـنمط مـن الاستشـهادات في خطـاب الصـحافة الخاصـة - وبـالأخص في خطـاب صحيفة الدستور- إزاء الاحتجاجات السلمية، حيث حرص بعض الكتاب على تضـمين مقـالاتهم المواد القانونية التي تؤكـد مشروعيـة الإضراب، في ظـل محـاولات الهجـوم المسـتمرة للصـحف الحكومية ورموز النظام لتشويه هـذا الحـدث، حيـث اسـتند بعـض الكتـاب للـمادة 151 مـن الدستور المصري، وكذلك القانون رقم 13 لسنة 2003، وكذلك توقيع مصر على الميثـاق الـدولي لحقوق الإنسان عام 1982، وجميعها مواد قانونية استند إليها الكتاب للتأكيد عـلي مشروعيـة حق الإضراب للمصريين .. وهو - بحسب رأي المؤلـف - لـيس هدفـه التأكيـد عـلى مشروعيـة الإضراب فقط، بل إظهار الوجه السيئ لنظـام مبـارك والتأكيـد عـلى خوفـه الشـديد مـن تلـك الإضرابات والاحتجاجات من خلال إبراز إظهار التناقض بين ما يردده رموز النظـام بشـأن تلـك الإضرابات ووصفها بأنها جناية، وبين ما تنص عليه القوانين.

- المرجعية الاقتصادية

لجأ الخطاب لهذا النمط من الاستشهادات في إطار استعراضـه لظـواهر الفسـاد الاقتصـادي بشقيه الإداري والمالي، حيث استند الخطاب الصحفي إلي تعريـف هـذه الظـاهرة طبقـاً لآراء خبراء الاقتصاد، وهـو مـا بـدا أيضـاً واضـحاً في معـرض استعراضـها لأطروحـات نتـائج الفسـاد الاقتصادي التي أكد على هامشها خـبراء الاقتصـاد بأنهـا سـتقود إلى ارتفـاع معـدلات التضـخم والعجز في الميزان التجاري.

- الاستشهادات العاطفية والإنسانية

حرص بعض الكتاب على تضمين مقالاتهم بعض الحالات المأساوية في معرض استعراضهم لانتهاكات حقوق الإنسان، حيث لجأ الكتاب إلي تضمين مقالاتهم لحالات ونماذج ضحية للتعذيب، وكذلك حالات أخري ضحية للفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .. وأفسح الكتاب مساحات واسعة من مقالاتهم للرسائل التي تأتيهم من القراء وتبرهن على التعذيب والقمع .. وهو بتقدير المؤلف أسلوب أريد من خلاله التأكيد على وجهات النظر المطروحة، بالإضافة إلى استنفار مشاعر القراء ضد النظام.

- الاستشهادات التاريخية

برز هذا النمط من الاستشهادات في إطار استشهاد كتاب مواد الرأي بالتجارب التاريخية للأنظمة السياسية في مصر، وظهر ذلك بشكل واضح في الأطروحات التي قدم من خلالها خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة عهد السادات للتأكيد على أن التزوير سمة أساسية لبقاء الأنظمة السياسية."الحقيقة أننا عرفنا في انتخابات 1979 تزويراً فجاً في كثير من الدوائر، حين أصر الرئيس السادات علي إسقاط 13 مرشحاً عارضوا اتفاقية كامب ديفيد"[1] .. ولكن في إطار آخر لجأ بعض الكتاب بالاستشهاد بعهدي السادات وعبد الناصر، لإظهار بشاعة عهد مبارك فيما يتعلق بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبدا ذلك واضحاً في عقد مقارنة بين عهود الرؤساء الثلاثة، ويدلل الخطاب "أدار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر البلاد في مرحلة شديدة الصعوبة من عام 1954 إلي 1970 ونقلها من عصر الاحتلال إلي عصر الاستقلال واتسم بالجرأة والشجاعة، ورغم قصر مدة رئاسة الراحل أنور السادات منذ عام 1970 حتى 1981، فإنه صانع قرار حرب أكتوبر 1973، وأعلن في قرار الحرب أنه يتحمل كامل المسئولية عنها .. ولكن الفحص الشامل والدقيق لمرحلة الرئيس حسني مبارك لا يظهر علامات ملموسة ومحددة لهذه المرحلة"[2].

كما برز هذا النمط من الاستشهادات في معرض استشهاد كتاب مواد الرأي بالأقوال المأثورة علي هامش التأكيد علي رفض الشعب المصري للتوريث منذ القدم، وهو ما بداً واضحاً في استشهاد أحد الكتاب بمقولة لأحمد عرابي. "لقد خلقنا الله أحراراً ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم ..

[1] عمرو الشوبكي، انتخابات بلا ناخبين، المصري اليوم، 14-11-2010

[2] أسامة هيكل، ربع القرن الضائع، مصدر سابق

هذا ما قاله أحمد عرابي أمام ساحة قصر عابدين منذ ما يقرب من 129عاماً موجهاً كلامه للخديوي توفيق"[1]. كما برزت الاستشهادات التاريخية كإطار مرجعي ضمن الاحتجاجات حينما استشهد بعض الكتاب بنماذج مختلفة من الاحتجاجات والانتفاضات التي تتقارب في أسبابها مع الإضرابات والاحتجاجات التي كانت تحدث في عهد مبارك، وخاصة في معرض تأكيدهم علي أن هذه الاحتجاجات ربما تكون مقدمة لثورة غضب تطيح بنظام مبارك، وفي تقدير المؤلف أن هناك مغزى من توظيف الاستشهادات التاريخية في سياق الخطاب إزاء الاحتجاجات هو الضرب في شرعية النظام، وكذلك التأكيد علي مشروعية الإضرابات والاحتجاجات في ظل الانتقادات التي كانت تتعرض لها من قبل بعض الإعلاميين بوسائل الإعلام الحكومية.

- الاستشهادات الإحصائية

برز هذا النمط من الاستشهادات في معرض أطروحات الخطاب إزاء قضية الفساد، حيث استشهد بعض الكتاب ببعض التقارير الرقابية التي تكشف فساد رموز النظام مثل الاستناد إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات. كما بدا توظيف هذا النمط من الاستشهادات في معرض استعراض الخطاب الصحفي لأطروحات مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان من خلال استشهاد بعض الكتاب بالتقارير التي تؤكد تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، فيؤكد الخطاب أنه "وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هناك 12 مليون مصري يعيشون في العراء بلا مأوي، كما تقدر المناطق العشوائية اليوم بما يقرب من 1100 منطقة يعيش فيها مصريون محرومون من أدني الحقوق الأدبية"[2]، كما استند إلي بعض التقارير الحقوقية التي تكشف عن معدلات التعذيب في التأكيد علي بشاعة عهد مبارك، كما استند إلي هذه التقارير التي تؤكد تزوير النظام للانتخابات. "طبقاً للمنظمات الحقوقية فإن نسبة التزوير لم تتجاوز الـ 70% وفي بعض المحافظات 3% وهو ما يعني أن الحزب الوطني قد حسم الانتخابات بالتزوير"[3].

[1] إبراهيم منصور، التوريث والتمديد، مصدر سابق

[2] أسامة الغزالي حرب، حزب علشان، المصري اليوم، 14-11- 2010

[3] رضوان أدم، الوطني حسم الانتخابات بالتزوير، الدستور، 3-6-2008

- الاستعانة بما تنشره وسائل الإعلام العالمية عن نظام مبارك

استند كتاب مواد الرأي في الخطابات الصحفية المدروسة إلي ما تنشره الصحافة العالمية عن نظام مبارك للتأكيد علي تبعيته لإسرائيل، فنجد إبراهيم عيسي يستشهد بما قاله أحد المسئولين الإسرائيليين في صحيفة يديعوت أحرونوت للتأكيد علي تبعية مبارك لإسرائيل "قال « سيمدار بيري» في يديعوت أحرونوت بعنوان نحن أيضًا داخل صورة انتقال الحكم في مصر" وهو ما حاول تفسيره الكاتب "بأن المقصود من نحن بتاعتها هم الإسرائيليون طبعا، وهو اعتراف من صحفية إسرائيلية كبيرة وقريبة من الرئيس مبارك بأن تل أبيب تقع في قلب صورة انتقال الحكم في مصر بعد مبارك"[1] .. كما استشهد بعض الكتاب بما كتبته الصحافة العالمية للتأكيد على أن النظام اعتاد تزوير الانتخابات بغرض بقاء مبارك في الحكم للأبد، فنجد أحد الكتاب يستند لما نشرته الايكونوميست بأن "كرسي الحكم في مصر مثل كأس العالم من يحصل عليه ثلاث مرات يحتفظ به إلى الأبد"[2].

- أوضاع ونظم بيئات ومجتمعات أخري

حيث استشهد بعض الكتاب في إطار أطروحات الخطاب الصحفي إزاء تداول السلطة بالحديث عن التجربة الموريتانية، حينما أقدم الرئيس الموريتاني علي ولد محمد فال علي الانقلاب العسكري في 3 أغسطس 2005 علي الرئيس معاوية ولد الطايع، وأعلن فترة انتقالية لمدة عامين تجري بعدها انتخابات برلمانية ورئاسية وبالفعل صدق في وعده، وأفرد عدد من كتاب الرأي داخل صحيفتي المصري اليوم والدستور مساحة واسعة لاستعراض هذه التجربة في سبيل التأكيد على ديكتاتورية النظام الحاكم في مصر. "تحية إكبار وإجلال لهم، ودعواتنا أن يبارك اللـه في موريتانيا، وحبذا لو أخذ بقية العرب الحكمة هذه المرة من موريتانيا"[3].

---

[1] إبراهيم عيسي، إسرائيل في قلب الصورة، الدستور، 23-1-2010

[2] أحمد غازي، كل شئ مجهز لفوز مبارك بالانتخابات القادمة، الدستور، 31-8-2005

[3] سعد الدين إبراهيم، خذوا الحكمة من موريتانيا، المصري اليوم، 10-3-2007

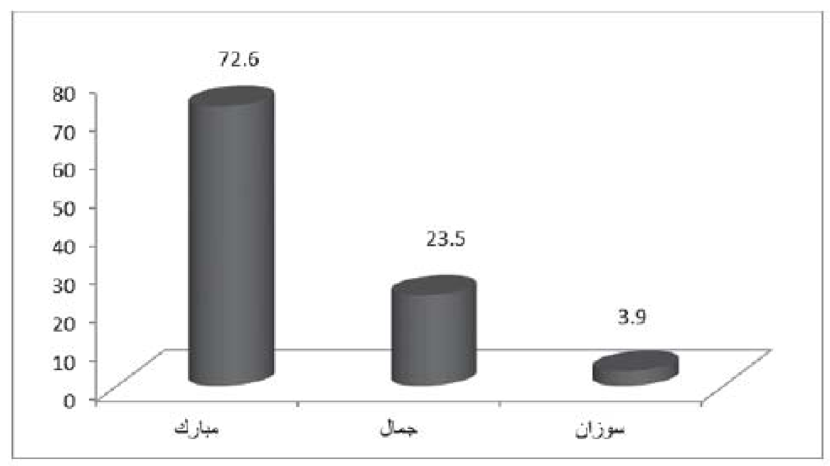
3- القوي الفاعلة والتصورات المنسوبة إليها في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة

برز في خطاب صحيفتي المصري اليوم والدستور مجموعة من الفاعلين الرئيسيين في قضايا الدراسة، يمكن تقسيمها في ضوء سبع فئات رئيسية حسب حضورها في الخطاب كالاتي: الأسرة الحاكمة (مبارك – جمال مبارك – سوزان)، النظام الحاكم، القوي الموالية للنظام (الإعلاميون والصحفيون في وسائل الإعلام الحكومية- رجال الدين – أعضاء الحزب الوطني - ...)، القوي المناوئة للنظام (القوي والحركات الاحتجاجية – الأحزاب السياسية – المثقفين والسياسيين)، القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)، القوي الأمنية (وزير الداخلية – جهاز الشرطة)، قوي أخري (الشعب المصري- الجهات الرسمية – منظمات المجتمع المدني - الحكومة – الوزراء والمحافظين).

وتباينت الأدوار والصفات المنسوبة للقوي الفاعلة بحسب نمط القضية، فيما احتلت بعض القوي نفس الصفات والأدوار داخل قضايا بعينها، وقد تأثرت الصفات والأدوار المنسوبة إلى الفاعلين بحسب السياسة التحريرية للصحيفة، وخاصة ما يتعلق بمستوي سقف الحرية المسموح به في نقد الرئيس مبارك.

(أ) الأسرة الحاكمة

كان أبرز الفاعلين الرئيسيين الذين ظهروا ضمن هذه الفئة (كما يوضح الشكل التالي) هي بالترتيب: مبارك بنسبة (72.6%)، جمال مبارك (23.5%)، سوزان مبارك (3.9%) .. وقد تباينت الصفات والأدوار المنسوبة إلى كل منهم داخل خطاب الصحافة الخاصة .. وهو ما سنوضحه بالتفصيل.



"شكل (١٠) يوضح أبرز القوي الفاعلة ضمن فئة الأسرة الحاكمة ومعدلات التركيز عليها"

- مبارك

كان مبارك هو الفاعل الأكثر حضوراً في خطاب الصحف عينة الدراسة ضمن فئة الأسرة الحاكمة، وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليه كأحد الفاعلين الرئيسيين داخل الخطاب بحسب السياسة التحريرية للصحيفة، وتحديداً مستوي نقدها لشخص مبارك، حيث كان القوي الأكثر حضوراً سلبياً في خطاب صحيفة الدستور في مختلف القضايا، وكانت التصورات المنسوبة إليه في مجملها اتخذت الطابع السلبي، حيث نسبت إليه عدة صفات أبرزها: "خادم لأمريكا – فاسد - جبان – متخاذل- كاذب- خائف من الاحتجاجات- مغيب عن أمور الشعب – مكروه - ديكتاتور- فرعون – مستبد" "أن الرئيس في مصر هو الحاكم الحكم الفرد الصمد الذي يملك مقاليد كل شيء ويغير ويبدل ويعطل ويلغي وينفذ ويقرر ويقنن ويفرض ويعمل اللي علي باله من غير صد ولا !"[1].

كما نسبت إليه خطاب صحيفة الدستور عدة أدوار كانت في مجملها سلبية أيضاً، ومنها: أنه لا يريد ترك كرسي الحكم حتى مماته، ويسعي لتوريث الحكم لنجله، يحمي الفاسدين من رجال الأعمال، لا يشعر بمعاناة المصريين، غير قادر علي حكم البلاد، الحق البلاء بالبلاد، تسبب في تراجع دور مصر الإقليمي، يعذب النشطاء والسياسيين المناهضين لسياساته، يصادر الحريات، فيؤكد الخطاب"كفى أنه في السلطة ثلاثين عاماً .. شهد الوطن خلالها توطن الديكتاتورية والاستبداد.. وحكم الطوارئ وتزوير الانتخابات.. والدعوة إلى توريث الحكم"[2].

ويرجع المؤلف سلبية الأدوار والصفات المنسوبة لشخص الرئيس السابق مبارك في قضايا الدراسة إلى الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب وتمحور بشكل أساسي حول الهجوم على شخص مبارك، وهي في مجملها صفات وأدوار أراد من خلالها خطاب صحيفة الدستور التأكيد على أن مبارك يدير مصر بمنطق العزبة، وأنه السبب في البلاء الذي يلحق بالمواطنين.

فيما اختلفت التصورات المنسوبة لمبارك في خطاب صحيفة المصري اليوم، فتارة ينفي صفات القمع والديكتاتورية والاستبداد والفساد عن شخص الرئيس، فيؤكد الخطاب "أعان الله الرئيس مبارك علي من يتحدونه علناً وبطريقة مباشرة من داخل نظامه، ويشكلون أكبر خطر عليه. إننا أمام محاولة استغلال مكشوفة لجهود وزارات ومساعدات دولية ومستقبل وطن من جانب مجموعة من رجال الأعمال دون أن يخشوا من أي رد فعل من

[1] إبراهيم عيسي، ضرائب الرئيس، الدستور، 20-1-2010

[2] إبراهيم منصور، أقول لكم: التمديد والتوريث، مصدر سابق

جانب الدولة"[1]، بل ويصفه بالقائد الشجاع الذي حمي مصر من الإرهاب طوال عصره، حيث "إن الجميع يشهد لعهدك بأنه العهد الذي حمي مصر من اتساع نطاق الجرائم الإرهابية، واستطاع أن يجمع الشعب بكل أطيافه في خندق الدفاع عن الوطن في مواجهة الإرهاب"[2]. وفي الوقت الذي كان يندد خطاب صحيفة الدستور بأن مبارك هو الذي يصدر أوامره للداخلية باعتقال وتعذيب النشطاء، حاول خطاب صحيفة المصري اليوم تصوير مبارك علي أنه الأب الروحي الذي نشكو إليه ممارسات الداخلية، فيناشده خيري رمضان أثناء القبض على الناشطة إسراء عبد الفتاح "قلب الرئيس مبارك الآن هو أمل هذا الشعب، أمل إسراء وأمها بعد أن تحجرت القلوب، فكل شيء في مصر الآن معلق بقرار من الرئيس وقلبه بعد أن قسا القانون وغاب"[3].

وفي نطاق محدود، وصف خطاب المصري اليوم مبارك بالديكتاتور الذي لا يريد ترك حكم مصر، فيشير الخطاب إلي "المعروف أن رئيسي الولايات المتحدة وفرنسا وكذلك رئيس وزراء بريطانيا يستعدون للرحيل وترك مناصبهم، لكي تتداول السلطة في بلادهم، بينما الرئيس مبارك يتمسك بالحكم مدي الحياة، كما قال هو مؤخراً سأبقي طالما بي نفس ينبض بالحياة"[4]. كما أكد خطاب الصحيفة ذاتها- ولو بشكل ضمني-على أن مبارك يسعي لتوريث الحكم لنجله جمال، مدللاً على ذلك بأن "من يطالع التوجيهات الرئاسية المرفقة بالمواد الأربع والثلاثين المطلوب تعديلها يكتشف للوهلة الأولي أن الهدف من هذه التعديلات هو ترتيب السلطة في مصر لتأخذ على الأرجح طريق التوريث المقنن"[5].

ويلاحظ أن كافة التصورات المنسوبة لمبارك كقوي فاعلة في خطاب الدستور كانت في مجملها سلبية، فيما تنوعت تلك التصورات ما بين إيجابية وسلبية في خطاب المصري اليوم، وهو ما يؤكد أن الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب داخل الصحيفتين وخاصة فيما يتعلق بسقف النقد لشخصية الرئيس السابق مبارك كان عاملاً مؤثراً على طبيعة التصورات المنسوبة لمبارك.

[1] حسنين كروم، ما الذي يحدث في هذا البلد، المصري اليوم، 3-4-2008

[2] إبراهيم البحراوي، سيادة الرئيس.. أوقف السلاح الفاسد، المصري اليوم، 20-3-2007

[3] خيري رمضان، قلب الرئيس، المصري اليوم، 22-4-2008

[4] مصطفي نجيب، التوريث في النظام الجمهوري، المصري اليوم، 2007/03/04

[5] عمار علي حسن، مصدر سابق

- سوزان مبارك

ظهرت كقوي فاعلـة في إطـار قضـية تـداول السـلطة فقـط، وتحديـداً في خطـاب صـحيفة الدستور، ونسب إليها عدة تصورات سلبية: التمتع بنفوذ قوي في الدولة – الهيمنة علي الكثـير من المؤسسات من خلال ترأسها لمجالس إدارتها، ولكن كان الدور الأبرز الذي نسبه لها خطاب صحيفة الدستور يتمثل في مساندة نجلها جمال للوصـول إلي الحكـم مـن خـلال الضـغط عـلي مبارك وإقناعه بأن جمال هو خير من يدير البلاد بعد كبر سنه ومن خلفه لدرجـة جعـل أحـد الكتاب يصفها بسبب قوة نفوذها بأنها هي التي تحكم الرئيس السابق مبـارك ذاتـه، فيـتهكم "إنهم حقاً مساكين..هؤلاء الرؤساء الذين تحكمهم امرأة"[1] .. في حين لم يتطرق خطاب صحيفة المصري اليوم للحديث عن دورها في تمرير سيناريو التوريث إلا في نطاق محدود للغاية، بـرغم أن الخطاب أفسح مجالاً واسعاً لمناقشة التوريث.

- جمال مبارك

ظهر جمال مبارك كقوي فاعلة في إطـار قضـيتي تـداول السـلطة والفسـاد، ويرجـع المؤلـف السبب في ذلك إلي أن بعض أطروحات هذه القضـايا تضـمنت إشـارات إلي نجـل الـرئيس مـن منطلق بروزه كوريث للحكم، وكونه يتمتع بنفوذ قوي سمح له بمسـاندة عـدد مـن أصـدقائه لنهب موارد البلاد، وهو ما انعكـس بشـكل واضـح عـلي التصـورات المنسـوبة إليـه في خطـاب الصحافة الخاصـة، وإن كانـت قـد اختلفـت مـن صـحيفة إلي أخـري، فنجـد خطـاب صـحيفة الدستور ينسب إليه عدة تصورات في مجملهـا سـلبية منهـا: وريـث الحكـم، محـدود القـدرات، فاسد، فاشل، يدير مصر من خلف الستار، يعاون مجموعة مـن أصـدقائه مـن رجـال الأعـمال في نهب موارد وخيرات مصر. "مصر التي قال زعيمها -منذ قرابة 190 عاما-إننا لن نورث بعد اليـوم هي مصر التي ترفض أن تتراجع عن هذا الموقف الثابت منذ 190 عاماً لتقبـل بشـخص محـدود القبول والمواهب والخبرة لمجرد أنه ينتمي لأسرة الرئيس الذي حكم مصر 28 عاماً وما زال حتـى الآن"[2] .. ويؤكد الخطاب علي أن تدخل جمال مبارك في الحكم قد الحق الخـراب بـالبلاد حيـث "أسفرت هذه السياسات عن خراب متعمد يعتمد على تأصيل نظري أعلنه جمال مبـارك بجـرأة، فمعجزتـه الفكريـة التـي تقـول إن سـوء توزيـع الـثروة الوطنيـة أفضـل مـن العـدل في توزيـع

---

[1] عبد الحليم قنديل، التوريث بالتوراة، الدستور، 2008

[2] أيمن نور، شباك نور : الجبهة ضد التوريث وإرادة الناس، الدستور، 2009/10/03

البؤس، وتتضح تجليات سياسة توزيع الثروة على طريقة نجل الرئيس في إهمال قضايا كارثية مثل أطفال الشوارع"[1].

في حين اختلفت التصورات المنسوبة إليه في خطاب المصري اليوم وكانت في معظمها إيجابية ما بين: أنه يتبني رؤية إصلاحية - قادر علي حكم البلاد، فيؤكد أحد الكتاب "لا شك عندي في أن الأمين المساعد للحزب الوطني يقود حركة إصلاحية داخل حزبه تستهدف جعله أكثر ديناميكية وقرباً من الناس لإعادة الحيوية إليه .. ولا شك عندي في أن إعادة تشكيل الأمانة العامة للحزب الوطني والتخلص من بعض رموز الحرس القديم، والدفع بوجوه إصلاحية قد يساعد جمال مبارك في أداء مهمته الصعبة"[2].

(ب) النظام الحاكم

تنوعت التصورات المنسوبة للنظام الحاكم كقوي فاعلة داخل خطاب الصحافة الخاصة، وإن كان قد غلب عليها الطابع السلبي ما بين: فاشل – ضعيف – متخاذل- يأتمر بأوامر أمريكا وإسرائيل- يتهاون في الدفاع عن كرامة المصريين- غير قادر علي البقاء- ديكتاتوري- مستبد – يقمع الحريات- يزور الانتخابات والاستفتاءات بغرض ضمان البقاء في السلطة، يخشي الحركات الاحتجاجية ومن الإضرابات- فشل في تلبية احتياجات المواطنين – كافة رموزه فاسدون- رجاله نهبوا مصر- رموزه ينتهكون القانون- يحكم مصر بعصا الأمن- قائم علي حكم الفرد- لا يبالي بأحوال المصريين- أنهك المصريين وأضعفهم - سياساته حطمت اقتصاد البلاد - مكروه من الشعب، فيؤكد الخطاب أن "الكراهية الشعبية للنظام الحاكم هي الحقيقة الوحيدة رغم زيف الخطاب الذي يحاول القيام بتجميل الصورة"[3].

وقد برز النظام الحاكم كقوي فاعلة في إطار عدة مسميات ما بين: النظام – السلطة- الدولة – الحكم – النظام الحاكم، وقد لاحظ المؤلف أن خطاب صحيفة الدستور لم يفصل كثيراً بين التصورات المنسوبة للنظام الحاكم، ومبارك وهو ما يفسر تشابه الأدوار والصفات المنسوبة إليهم برغم اختلاف القضايا، في حين لاحظ المؤلف أن صحيفة المصري اليوم قد فرقت في خطابها بين النظام الحاكم ومبارك، كفاعلين رئيسيين في خطاب الصحيفة، ويري المؤلف أن هذا نوع من الازدواجية الصحفية في النقد أرادات من خلاله الصحيفة الهجوم علي النظام الحاكم دون التطرق بشكل مباشر إلي شخص مبارك.

---

[1] أحمد عبد التواب، توريث الحكم يهدد رغيف الخبز وكوب الماء، الدستور، 2009/08/14

[2] محمد حمدي، كلينتون وبلير وجمال مبارك، المصري اليوم، 2006/02/19

[3] عماد الغزالى، الإبقاء على المفسدين لمصلحة من ؟، الدستور، 2005/07/27

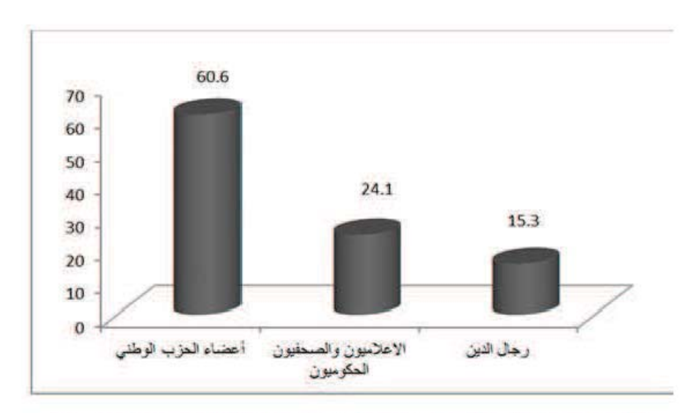
(ج) القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)

برزت القوي الخارجية ضمن الفاعلين المركزيين في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة علي هامش قضيتي الاستبداد بالسلطة، انتهاكات حقوق الإنسان.. وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليها في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة بحسب نمط القضية، ففي سياق خطاب هذه الصحف إزاء انتهاكات حقوق الإنسان تم وصفها علي أنها بمثابة صداع في رأس النظام لوقف تلك الانتهاكات، وكان يتم تصويرها على أنها تمارس ضغوطاً على النظام لوقف عمليات التعذيب.

أما في سياق خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة إزاء الاستبداد بالسلطة فكان الموقف منها سلبياً حيث تم تصويرها علي أنها أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام الحاكم لتمرير سيناريو التوريث، وهو ما انعكس علي طبيعة الصفات والأدوار المنسوبة إليها بأنها خائنة، وهي المتحكم الأول في إدارة شئون الحكم في مصر، علاقتها بنظام مبارك قائمة علي التزييف، لا تريد إصلاحاً حقيقياً في مصر، ويدلل الخطاب "فقد ابتلعت أمريكا لسانها وطوت أحاديثها عن الديمقراطية والتغيير بعد خيبتها في العراق، ومالت في مصر إلى التسليم بأفضلية استمرار نظام مبارك، أو إلى استنساخه في صورة النجل الموعود بالتوريث.. فليس بمقدور نظام مبارك الأب أن يبقى حتى يورث الابن، والعد التنازلي يسرع الآن"[1]

(د) القوي الفاعلة الموالية للنظام

ظهر ضمن هذه الفئة مجموعة من الفاعلين أبرزهم (كما يتضح في الشكل التالي) أعضاء الحزب الوطني، والإعلاميون والصحفيون في وسائل الإعلام والصحف المملوكة للحكومة، بالإضافة إلى رجال الدين.



شكل (١١) يوضح أبرز القوي الفاعلة ضمن فئة القوي الموالية للنظام ومعدلات التركيز عليها

[1] عبد الحليم قنديل، لوجه الوطن : العد التنازلى، الدستور، 2008/04/04

- أعضاء الحزب الوطني

اختلفت التصورات المنسوبة لأعضاء الحزب الوطني كقوي فاعلة داخل خطاب الصحيفتين، فقد غلب عليها داخل خطاب صحيفة الدستور الطابع السلبي ما بين: اللصوص الذين نهبوا خيرات مصر- ترزيه القوانين- المنافقون- المنتفعون من وجود جمال مبارك- البلطجية - تجار وسماسرة مشروع التوريث – أصحاب المصالح والاستثمارات - يريدون التكويش علي الحياة السياسية في مصر لضمان بقاء مصالحهم، انتهكوا القوانين - يديرون مصر بمنطق العزبة - تزايد نفوذهم - ارتكابهم للعديد من وقائع الفساد بحكم نفوذهم - يساندون جمال مبارك للوصول للحكم لضمان سيطرتهم علي البلاد "يحلو للمنتفعين من وضعية جمال مبارك الحالية، ومن احتمال نجاح السعي لتصعيده للرئاسة عن طريق التوريث، لأنهم من أصحاب المصلحة المباشرة من وجوده، ومن تصعيد سلطاته ومن استمراره لأطول زمن ممكن ليزدادوا ثراء على ثراء بعد أن زادت وحدة عد ثرواته بالملي، ولتتسع دوائر نفوذهم إلى أقصى مدى"[1]. ويتابع الخطاب بأسلوب تهكمي "هناك قطيع كامل قوامه الإخوة التجار والسماسرة رعاة مشروع التوريث سيئ السمعة كريه الرائحة"[2].

في حين اختلفت التصورات المنسوبة إليهم في خطاب المصري اليوم، فتارة يؤكد الخطاب علي أنهم فاسدون- أغبياء- خبثاء- يعقدون صفقات علي حساب الشعب لضمان هيمنتهم علي الحياة السياسية - ترزيه قوانين – يحتكرون السلطة في مصر، فيشير أسامة هيكل إلي أننا "لسنا في حاجة لأن نكون دولة مدنية وفق مفهوم الحزب الوطني الحاكم، والذي يريد لنفسه احتكار السلطة مهما رفضه الشعب"[3]. ويتابع الخطاب "أنهي الحزب الوطني الحاكم المراحل الأخيرة في الانقلاب الدستوري الذي بدأه قبل نحو عامين بتبني الصياغات النهائية للمواد الذي اقتراحها رئيسه رئيس الجمهورية"[4]. وفي سياق ذلك وصفهم الخطاب بالغباء السياسي والجهل القانوني، فيتهكم عمرو الشوبكي " مدهشة أيضاً الطريقة التي صاغ بها ترزيه الدساتير الجدد عبارات المواد الدستورية بطريقة ركيكة تعكس غياب حد أدني من الحس السياسي والثقافة القانونية"[5].

---

(1) أحمد عبد التواب، مصدر سابق

(2) جمال فهمى، شكل للبيع: كوافير التوريث وكوافيرته، الدستور، 2010/08/09

(3) أسامة هيكل، نريدها دولة قانونية، المصري اليوم، 10-3-2007

(4) ضياء رشوان، خصائص الانقلاب الدستوري وأركانه الأربعة، المصري اليوم، 12-3-2007

(5) عمرو الشوبكي، الدستور الذي لم يأت، المصري اليوم، 15- 3- 200

وفي معرض التصورات الايجابية لأعضاء الحزب الوطني، وصفهم خطاب صحيفة المصري اليوم بالذكاء، فيشير محمود مسلم إلي أن "الحزب الوطني ابتكر أسلوباً ذكياً على خلاف ما يعتقد البعض.. وبالتالي فأتوقع أن يحصد الوطني الأغلبية إن جرت الانتخابات نزيهة دون الحاجة إلي ضم مستقلين"[1].

- رجال الدين

برز رجال الدين كقوي فاعلة في إطار الخطاب الصحفي إزاء قضايا الاستبداد بالسلطة، والفساد، والاحتجاجات ضمن قضايا الحقوق والحريات .. واتخذت الصفات والأدوار المنسوبة إليهم الطابع السلبي، حيث اسند إليهم الخطاب عدة صفات أبرزها: خدام النظام- أبواق دعائية للنظام- منافقون- يزيفون وعي المواطنين بإصدارهم الفتاوى المتضاربة التي تحرم الاحتجاجات والإضرابات خاصة المناوئة للنظام، فيؤكد الخطاب "أصبح رجال الدين أبواق دعاية سياسية للحكم وقوة موالاة تستخدم الدين وتوظفه لخدمة مصالحها السياسية والاجتماعية"[2].

- الإعلاميون

سيطر الطابع السلبي علي كافة التصورات المنسوبة للإعلاميين، خاصة من ينتمون للصحف الحكومية كقوي فاعلة في خطاب الصحافة الخاصة.. وبرزت ضمن خطاب الصحافة إزاء الاحتجاجات والفساد السياسي والاستبداد بالسلطة .. وكانت أبرز التصورات المنسوبة إليهم: رعاة – خدام النظام – أبواق دعائية لسياسات الرئيس السابق مبارك - يزيفون وعي المواطنين - منافقون – يشوهون صورة الحركات الاحتجاجية لدعم بقاء نظام مبارك- يطبلون ويمدحون كذباً جمال مبارك ويجملون مغالطاتهم لتمرير سيناريو التوريث، ويبرئون مبارك من الفساد، حيث إنه "في كل مصيبة تحدث في البلد يكون همهم الأول هو منافقة حسني مبارك قبل أي شيء، فعقب كارثة غرق الباخرة هلل وكبر ويكاد زغرد المنافقون لأن الرئيس قد أمر بتحقيق فوري، فوراً قرروا تبرئة الرئيس من المسئولية تنزيهاً له عن الخطأ وتقديساً له من توجيه النقد والاتهام لسياسة حكمه ومنهج نظامه"[3] .. ويشير الخطاب في هذا الصدد علي أن النفاق الزائد لهؤلاء قد ساهم في تشويه صورة مبارك. "هناك أكثر من تفسير لغياب ظاهرة كاتب الرئيس مع مبارك،

---

[1] محمود مسلم، ذكاء الوطني، المصري اليوم، 13-11- 2010

[2] نبيل عبد الفتاح، يصنعون الأكاذيب ويكررونها ثم يصدقونها ويطالبون الشعب بتصديقها، الدستور، 2005/09/14

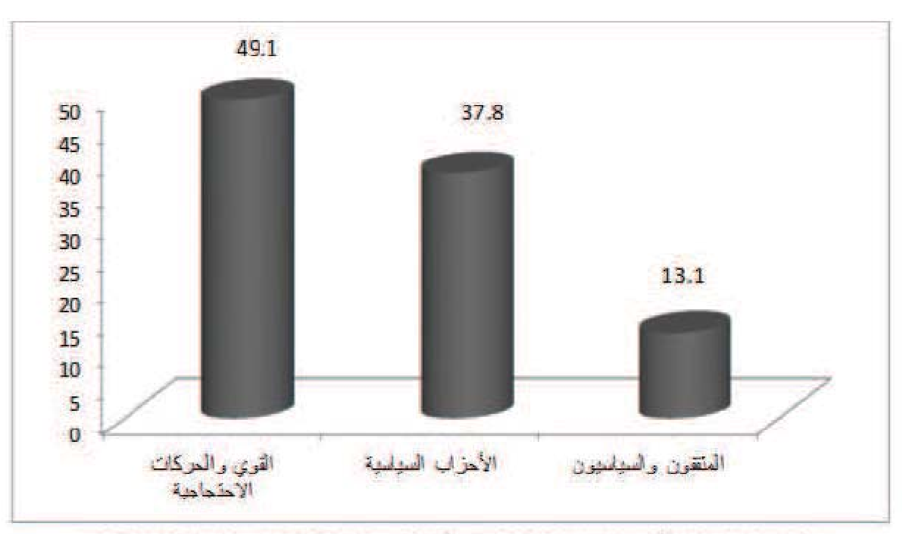
[3] إبراهيم عيسي، ظهر الفساد في البروالبحر، مصدر سابق

ولكن هناك في الوقت نفسه ما يشبه اليقين في أن الذين تطوعوا للكتابة باسم الرئيس قد اسأوا إليه أكثر مما أضافوا إلى صورته أمام الناس"[1].

كما شن الخطاب الصحفي هجوماً شرساً عليهم لدرجة تشبيههم بالعقلية الإسرائيلية في تعاملهم مع الاحتجاجات المناوئة للنظام، فيتهكم فهمي هويدي "هذه العقلية الفاشية التي تعتبر كل نقد أو احتجاج على ممارسات السلطة بمثابة دعوة إلى الفوضى والتخريب، لا تختلف كثيراً عن المنطق الإسرائيلي الذي يسعي لإرهاب الناقدين للسياسة الإسرائيلية وملاحقتهم بتهمة العداء للسامية"[2].

(هـ) القوي الفاعلة المناوئة للنظام

شكلت القوي والحركات الاحتجاجية، والأحزاب السياسية، إلى جانب المثقفين والسياسيين حضوراً مكثفاً داخل فئة القوي الفاعلة المناوئة للنظام، وإن اختلفت معدلات التركيز عليه (كما يتضح في الشكل التالي)، واختلفت طبيعة التصورات المنسوبة لكلاً منها بحسب عدة عوامل كان أبرزها موقف هذه القوي من نظام مبارك.



شكل (١٢) يوضح أبرز القوي الفاعلة ضمن فئة القوي المناوئة للنظام ومعدلات التركيز عليها

---

[1] سليمان جودة، خط أحمر: كاتب الرئيس، المصري اليوم، 6-4-2008

[2] فهمي هويدي، إنهم يحاولون مصادرة المستقبل، الدستور، 16-4-2008

ظهر ضمن هذه الفئة مجموعة من الفاعلين منها: جماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفايـة، والجمعية الوطنية للتغيير، والجبهة الوطنية ضد التوريث. وقد اختلفـت التصـورات المنسـوبة إزاء هذه القوي بحسب موقف الخطاب الصحفي مـن الحركـة أو القـوي، كـما تباينـت تلـك التصورات طبقاً لـنمط القضـية. فنجـد خطـاب صحيفة الدسـتور قـد أسـندت عـدة تصـورت إيجابية إلي الحركات الاحتجاجية مثل حركتي كفايـة و6 أبريـل وكـذلك الائتلافـات الشـعبية - بحسب وصفها في الخطاب - ممثلة في الجمعية الوطنية للتغيير الجبهة الوطنية ضـد التوريـث ما بين كونها: قوية – تناضل ضد استبداد مبـارك – لهـا مـيراث تـاريخي- قـادرة عـلي مواجهـة بطش النظام – وطنية- أعضاءها مشهود لهم بالنزاهة- تسعي لخلق واقـع أفضـل للمصريـين- حركت المياه الراكدة للتغيير- لهـا شـعبية جارفـة في قلـب الشـارع المصري - مهمومـة بقضـايا الوطن- تناضل من أجل منع تمرير التوريث، فيؤكد الخطاب أن "الجبهة المصرية سـتبدأ عمـلاً حقيقاً في مواجهة مشروع التوريث مـن خـلال إجـراءات دسـتورية وقانونيـة تحـاصر المشروع وتغلق الثغرات التي يتسرب منها"[1] .. فيما نسـبت إليهـا تصـورات سـلبية في خطـاب المصري اليوم منها: إنها لا تمتلك رؤية واضحة بشأن ما تريده، تفتقد الشعبية في الشـارع المصري، غـير قـادرة عـلى جـذب مزيـد مـن الجماهـير إليهـا، تسـعي لتحقيـق أهـداف لا ترقـي للمطالـب الجماهيرية.

وقد اختلفت التصورات المنسوبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في الخطـاب مـا بـين إيجابيـة بوصفها بأنها فصيل سياسي قوي يناضل نظام مبارك المستبد، لها شرعية اكتسبتها مـن التواجـد في الشارع، وكذلك وصفها بأنها أكثر التيارات تنظيماً في الشـارع المصري. "أمـا القـوي المرتبطـة بالناس فمن الطبيعي أن تكون خارج مظلة الشرعية الزائفة ومثال على ذلـك جماعـة الإخـوان المسلمين وكفايـة"[2] .. فـيما نسـبت إليهـا تصـورات سـلبية بكونهـا: جماعـة محظـورة- تعقـد صفقات مع النظام من أجل الحصول علي مقاعد في البرلمان، تاريخها ملوث بالدماء - لا تحـترم القانون، حيث "انطلق الإخوان في كل مكان ضاربين بالدستور والقـانون عـرض الحـائط، فنجـد مرشدهم العام يصمم علي استخدام شعار الإسلام هو الحل في انتخابات المجالس المحلية"[3].

---

[1] أيمن نور، شباك نور : الجبهة ضد التوريث ليست خيارا ترفياً، الدستور، 2009/10/04

[2] أسامة غريب، مصدر سابق

[3] محمود مسلم، منتهي السياسة، المصري اليوم، 1- 4- 2008

ولكن يلاحظ المؤلف أن التصورات المنسوبة للإخوان كقوي فاعلة قد اختلفت بحسب نمط القضية، فعلي الرغم من الرغم من مساندتها في إطار خطاب الصحافة إزاء الاستبداد، إلا أن خطاب الصحافة الخاصة – وبالتحديد- خطاب المصري اليوم قد وصفها بالخداع والمكر أثر عزوفها عن المشاركة في إضراب6 أبريل، حيث آن "الجماعة التي ملأت الدنيا كلاماً وضجيجاً عن صلابتها وقوتها في مواجهة الحكومة، والدفاع عن المواطنين لم تشارك في الإضراب، وأعلنت أن الإخوان يدعمون المصريين بقلوبهم، ونسي المرشد ورفاقه أن المناصرة بالقلب أضعف الإيمان.. ولا يلق بمن يرفع لواء الإسلام أن يكون الأضعف إيماناً" وهو ما يعني– بحسب وجهة نظر المؤلف- أن التصورات المنسوبة للإخوان كقوي فاعلة قد تأثرت بموقف القوي من بعض الأحداث المناهضة للنظام.

كما يلاحظ اختلاف هذه التصورات بحسب المنافسة بينها وبين الحزب الوطني في سياق السباق الانتخابي، ويدلل المؤلف علي ذلك من خلال عقد أحد الكتاب لمقارنة بين الحزب الوطني والإخوان." أحسن الوطني باستبعاده المتورطين في قضية العلاج على نفقة الدولة، بينما تمسك الإخوان بنوابهم في القضية ذاتها، وأعادوا ترشيحهم"[1].

كما لاحظ المؤلف أن خطاب صحيفة الدستور قد ساند الإخوان كقوي فاعلة أكثر من خطاب المصري اليوم الذي بدا متناقضاً، وما يؤكد ذلك الدعوة صريحة لأن يتولى الإخوان حكم مصر فبرغم أن "تاريخهم أسود وماله .. خلينا في النهاردة وعفا الله عما سلف .. الإخوان ليسوا أكثر سوءًا من الحزب الوطني .. خلونا نغير بقي."[2] .. وما يؤكد ذلك أن الجريدة نشرت مقالات قيادات الإخوان على صفحاتها، وأفردت مساحة واسعة للحوارات مع قيادتها التي دائماً ما تؤكد علي نضال الإخوان ضد استبداد النظام.

- الأحزاب السياسية

كانت التصورات المنسوبة للأحزاب كقوي فاعلة في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في مجملها سلبية ما بين كونها: كارتونية- فقدت شرعيتها- تآكلت شعبيتها في الشارع المصري- تفتقد لأدني مظاهر الممارسات الداخلية داخلها- تتصارع فيما بينها، فيؤكد الخطاب علي أنه "لدينا في مصر حياة حزبية وممثلون للأحزاب في البرلمان، ولكن الحقيقة أنه لا أحزاب ولا برلمان، فالأحزاب المعترف بها كذبة بايخة، فلا قواعد لها ولا جماهير ولا تمثل أحدا في

[1] محمود مسلم، ذكاء الوطني، مصدر سابق

[2] ناهد فريد، الإخوان تاريخهم أسود، الدستور، 30- 11- 2005

الشارع"[1] .. بل ويتهمها الخطاب الصحفي بأنها من صنع النظام والحكومة إرضاءً للغرب، فيصفها الخطاب "هي مجرد أحزاب ديكور تافهة صنعتها الحكومة كي تقول للخارج إن في مصر أحزاباً، وكي تحصل على مشاركة هذه الأحزاب إذا قاطعت المعارضة الحقيقية الانتخابات"[2] .. وفي هذا الصدد كان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أنها تساند سيناريو التوريث من منطلق انشغالها بالصراعات الداخلية وعدم تكاتفها ومساندتها للحركات والتنظيمات الشعبية المناهضة للتوريث وإضاعة وقتها في الثرثرة السياسية. "المعارضة المصرية بجميع أطيافها وألوانها تنظر بعين القلق تجاه مشروع توريث مصر لنجل الرئيس لكن الوقت الذي تمضيه المعارضة في الحديث حول التوريث واحتمالاته هو أضعاف الوقت الذي تقضيه في العمل المشترك لمواجهة هذا المشروع بشكل حقيقي ومسئول"[3].

ويلاحظ المؤلف أن معظم التصورات السلبية المنسوبة للأحزاب كقوي فاعلة سببها مواقف الأحزاب من الاحتجاجات المناهضة لنظام مبارك، وهو ما يفسر سر الهجوم الشديد عليهم إبان فترات الاحتجاجات.

- المثقفون والنخب السياسية

اختلفت التصورات المنسوبة للمثقفين والنخب السياسية في الخطاب طبقاً لموقف كل منهم من النظام السياسي، فقد شن الخطاب هجوماً حاداً عليهم في إطار قضية تداول السلطة واتهمهم بأنهم كسالي، يسعون لخدمة مصالحهم بالتعاون مع النظام، بعضهم يساند جمال مبارك من أجل الوصول للحكم، منعزلون عن المواطنين، يتاجرون بأحلام البسطاء.

فيشير الخطاب إلي أن "من أبرز سمات وملامح هذه النخبة التي تؤيد تنفيذ الحكم وتعمل على تنفيذه وتشكل القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لهم إنها تهتم بالرفاهية ولا تضع حساباً للفقراء أو حتى متوسطي الدخل"[4] .. ويتابع الخطاب للتأكيد على انفصالها عن الواقع" إن أكثر ما يحزنني حالة التوهان التي تعيشها النخبة والتي يبدو أنها بدأت تعشق لعبة التغيير الدوار"[5].

---

[1] أسامة غريب، مصدر سابق

[2] إبراهيم عيسي، البلد كله بقي جونجز، الدستور، 26-1-2010

[3] أيمن نور، شباك نور : الجبهة ضد التوريث ليست خيارا ترفياً، مصدر سابق

[4] خالد السرجانى، مجرد عينة من مؤيدى مشروع التوريث، الدستور، 2010/08/08

[5] حسن نافعة، فنكوش عادل إمام وفنكوش الحزب الوطني، المصري اليوم، 5-2-2006

فيما دافع الخطاب الصحفي عن بعض السياسيين الذين وقفوا في وجه نظام مبارك ووصفهم بالفضيلة، والوطنية، والإخلاص، والنزاهة .. فيتعجب أحد الكتاب من اعتقال الدكتور مجدي قرقر "استغربت أن تطول فترة اعتقاله، وأن يتم ترحيله إلي سجن المرج، فلم أكن أتصور هذه المعاملة لمرب فاضل وأستاذ جامعي في حجمه وطريقته في التعبير والعمل السياسي"[1].

وفي نفس الصدد يدعم خطاب صحيفة الدستور ظهور الدكتور محمد البرادعي ليؤكد على أنه "واجهة أمل في تيار جديد يتسم بالحيوية التي لم تكن متوفرة لدي الأحزاب القائمة"[2].

فيما دافع خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة عن النشطاء السياسيين من الشباب، ووصفهم بالوطنية والنضج والوعي والقدرة على تغيير الواقع المأساوي للبلاد، حيث "أن جيل الشباب هو العمود الفقري لانتشار هذه الدعوة من للإضراب، مما يؤكد على موجة وعي عالية وجديدة بدأت في الارتفاع في هذا البلد"[3].

(و) القوي الأمنية

كانا وزير الداخلية وأجهزة الشرطة أكثر فئات القوي الأمنية بروزاً في خطاب الصحافة الخاصة، وخاصة في سياق قضايا الحقوق الأساسية، باعتبارهما فاعلين مركزيين بحسب ما صورهما الخطاب في عمليات التعذيب، ومصادرة الحريات.

- وزير الداخلية (حبيب العادلي)

كانت غالبية التصورات التي أسندها إليه خطاب الصحيفتين في مجملها سلبية خاصة في خطاب صحيفة الدستور، وقد تنوعت ما بين كونه: سفاح - تاريخه دموي- أستاذ تعذيب محترف – ظالم – وحشي - يقمع المعارضين ويضرب المتظاهرين - يتحكم في كافة مؤسسات الدولة - مجرد عصا في يد الرئيس مبارك لدعم بقاء نظامه لأنه" قد فهم الفولة وفهم دماغ النظام وشغل وزارته وأجهزته بموضوع واحد وهو حماية مبارك وتأمين مواكبه وترك

[1] منتصر الزيات، الحرية لمجدي قرقر وسجناء 6 أبريل.. وعزاء الإخوان، المصري اليوم، 19-4-2008

[2] أحمد الصاوي، أين البرادعي؟، المصري اليوم، 13-11- 2010

[3] إبراهيم عيسى، 6أبريل، مصدر سابق

الشارع يضرب يقلب"[1] كما وصفه خطاب صحيفة الدستور بأنه "صاحب نظرية تقفيل الملفات المشتعلة بأي طريقة وشعاره كله تمام"[2].

- الشرطة (أجهزة الأمن)

وقد جاءت التصورات المنسوبة إليها في سياق الخطاب الصحفي "سلبية" تمحورت حول: الافتراء، الوحشية والظلم، والاعتداء على الأبرياء، سحل المواطنين وتعذيبهم، حولوا السجون إلى سلخانات يعذبون فيها النشطاء والمعارضين لسياسة مبارك، انتهكوا مبادئ حقوق الإنسان، يتطاولون على الصحفيين والصحفيات، ينتهكون القانون باسم حالة الطوارئ، شعارهم الفردة والإتاوة، رعاة الإرهاب والمتطرفين. ويلاحظ أن خطاب صحيفة الدستور كان أكثر حدة في الهجوم عليها من خطاب المصري اليوم.

- قوي أخري

تركزت هذه القوي في الحكومة ووزارة العدل والقضاة والصحفيين والعمال والشعب المصري والمنظمات الحقوقية، وتنوعت الصفات والأدوار المنسوبة إليهم، فنجد خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة يهاجم بشدة الحكومة مسنداً إليها عدة صفات حملت الطابع السلبي منها: الضعف، والتخاذل، والفشل، والجهل السياسي، وأنها حكومة الكوارث والأزمات، سياستها فاشلة - والسذاجة السياسية - الانحياز للأغنياء - مص دم الغلابة فيشير الخطاب إلي أنه "حين نتصور أن تغيير حكومة فاشلة مثل حكومة نظيف هو الحل، فالمطلوب هو تغيير السياسات الفاشلة"[3]. وقد شن الخطاب الصحفي هجوماً حاداً علي رئيس الحكومة أحمد نظيف، فيتهكم الخطاب" عندما نتحدث عن أحمد نظيف وسذاجته السياسية وانعدام شعبيته والأوهام التي يقولها وانحيازه السافر للأغنياء، وعن طوله الفارع باعتباره الميزة الوحيدة الظاهرة له ننسى أن نسأل وهل فرض نظيف نفسه علينا وهل هبط بالبراشوت من كندا؟[4].

---

[1] الدستور، 9-5-2007

[2] الدستور، 3-5-2006

[3] عمرو الشوبكي، رائحة سبتمبر، المصري اليوم، 17-4-2008

[4] إبراهيم عيسى، نحن ننتخب رئيساً ولا ننتخب نبياً ولا فرعوناً، مصدر سابق

كما شن خطاب صحيفة الدستور هجوماً حاداً على وزارة العدل وأسند إليها عدة صفات في معرض استعراضه للاعتداءات المتكررة على القضاة، منها: التبعية للنظام- التخاذل عن الدفاع عن القضاة – لا تملك أي صلاحيات.

فيما ساندت الصحيفة القضاة واستنكرت الاعتداء عليهم، ونفس الشيء بالنسبة للصحفيين وتصفهم بأنهم شرفاء، وطنيون، يحبون مصر، يناضلون ضد النظام المستبد-لا يخشون إرهاب النظام لهم.

أما بالنسبة للمصريين كقوي فاعلة، فقد اختلفت التصورات المنسوبة إليهم، حيث أسند إليهم الخطاب عدة تصورات سلبية منها: مطحونين- مقهورين- سلبين- عاجزين- علي قدر كبير من اللامبالاة- أذلاء- رعاة- لا يثورون في وجه النظام رغم استبداده وظلمه، فيشير الخطاب إلي أن "المصري بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول .. بل رعية ومطية لينة .. لا يحسن إلا الرضوخ للحكم"[1].

كما أبدي أحد الكتاب تعجبه من تصرفات المصريين سببه تجمهرهم للحصول علي تذاكر مباراة الدور النهائي لبطولة الأمم الإفريقية، وعدم تجمهرهم من أجل ضحايا العبارة "صادفت جمعاً غفيراً من الناس يتجاوز الألوف في أحد الميادين، يلتفون حول شخص .. أيقنت أن الأمر لم يكن كما تصورت، وأن هذا التجمهر لم يكن مظاهرة للاحتجاج على الإهمال المتسبب في كارثة العبارة، أو علي فساد الذمم، أو محاسبة وزير النقل، وإنما كانت مظاهرة من أجل الحصول علي تذاكر إما لدخول بطولة الأمم الأفريقية أو لتحقيق مكسب مادي محدود ببيعها في السوق السوداء ..يا خسارة يا مصر.. إذ هن على أنفسنا إلى هذا الحد فلا يجب علينا أن نغضب أو نثور عندما نهون على الآخرين"[2] .. ليؤكد الخطاب علي أننا "لدينا شعبان، أحدهما يصبغ وجهه بلون المرار وشحوب التعب وصفرة انقطاع الأنفاس لهثاً وراء مطالب الحياة التي تجعله يسافر في كل اتجاه من أجل تحسين أوضاعه ثم يأتي موج البحر ليبتلعه في نهاية الرحلة، وثانيهما يصبغ وجهه بالألوان الزاهية وحمرة الراحة ولألئ الفرح"[3].

فيما اختلفت التصورات المنسوبة للمصريين كقوي فاعلة في إطار الخطابات الصحفية المدروسة إزاء الاحتجاجات، حيث أسند إليهم الخطاب تصورات كانت في مجملها إيجابية ما بين كونهم: أقوياء – متحضرين – واعين - قادرين على الثورة في وجه نظام مبارك المستبد، فكان

---

[1] إبراهيم عيسى، حين تكلم جمال حمدان : مصر ليست شعباً له حكومة ..بل هى حكومة لها شعب، مصدر سابق

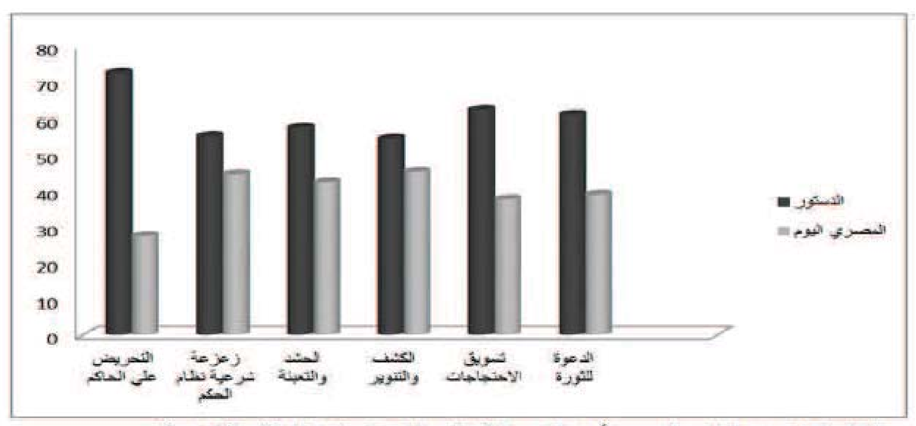
[2] طارق عباس، شهداء بلا حدود، المصري اليوم، 11-2- 2006

[3] محمود خليل، الموت بالجملة ..والإنقاذ قطاعي، المصري اليوم، 12-2-2006

يؤكد على أن "الوعي العام في أوساط الجماهيرية أكثر نضجاً مما يظن الحزب الحاكم"[1].

4- آليات التمهيد لثورة 25 يناير المتضمنة في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة

كشفت نتائج الدراسة التحليلية لخطاب صحيفتي الدستور والمصري اليوم إزاء قضايا الدراسة عن ثمة اختلاف في معدلات التركيز على كل آلية من آليات التمهيد للثورة داخل الصحيفتين رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية (كما يتضح في الشكل التالي)، وهو ما يرجعه المؤلف إلي السياسة التحريرية لكل صحيفة وتحديداً فيما يتعلق بمستوي النقد المسموح به للرئيس السابق مبارك، وما يدلل على ذلك بروز آلية التحريض علي الحاكم في خطاب صحيفة الدستور بنسبة (72.5%) مقابل (27.5%) في خطاب صحيفة المصري اليوم.



"شكل (١٣) يوضح التفاوت في بروز أليات التمهيد للثورة في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة"

(أ) آلية التحريض علي الحاكم وتحطيم صورته

احتلت هذه الآلية المرتبة الأولي من جملة الأليات التي وظفها خطاب صحيفة الدستور للتمهيد لثورة 25 يناير، وهو ما يرجعه المؤلف إلي السياسة التحريرية التي انطلقت منها صحيفة الدستور، في الهجوم بشكل مباشر علي الرئيس السابق مبارك، مقارنة بخطاب المصري اليوم الذي لجأ لذلك في نطاق محدود وبشكل ضمني، وهو ما انعكس على التكنيكات والاستراتيجيات التي وظفها خطاب كل صحيفة للتحريض علي الحاكم، رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية. حيث كانت أبرز التكنيكات التي

[1] أحمد عبد التواب، توريث الحكم يهدد رغيف الخبز وكوب الماء، مصدر سابق

وظفها خطاب صحيفة الدستور قد تمحورت حول التحريض علي الحاكم من خلال تنمية شعور الكراهية لدي الشعب المصري إزاء مبارك، وهو ما بدا واضحاً من خلال التأكيد على أنه لا يبالي بأحوال شعبه، لدرجة أن خطاب صحيفة الدستور كان دائماً ما يؤكد على أن "رأس النظام شريك بالصمت في تعذيب وتجويع وإهانة الشعب المصري"[1] .. ويتابع "يتحمل الرئيس مبارك مسئولية معاناة المصريين وما يعيشونه من فقر وبطالة وتهميش"[2] .. وفي هذا الصدد لاحظ المؤلف أن الخطاب لجأ إلى آلية التوظيف السياسي لبعض الكوارث والأزمات لتحقيق هذا الهدف، وهو ما حدث إبان كارثة عبارة السلام 98 حيث اعتمد الخطاب علي استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض ما بين حضور الرئيس السابق مبارك لمباراة نهائي بطولة الأمم الأفريقية عام 2006، ومابين عدم اتخاذه موقف صارم إزاء ضحايا العبارة.

حيث يتساءل أحد الكتاب بأسلوب استنكاري "ألم يكن أولي بالرئيس مبارك أن يذهب إلى أهالي ضحايا الباخرة في ميناء سفاجا، حيث ينامون في العراء والبرد ليقف معهم ويساندهم ويلبي طلباتهم بدلاً من أن يذهب إلى المنتخب"[3]. وفي هذا الصدد أيضاً وظف الخطاب هذه الاستراتيجية في إبراز التناقض بين أوضاع معيشة الرئيس في القصر، ومقارنته بساكني العشوائيات والمقابر.

وقد اتبع خطاب صحيفة الدستور عدة تكنيكات واستراتيجيات لتحطيم الهالة المحاطة بصورة مبارك، وإنزاله من منزلة الفرعون الذي لا يجوز نقده إلى إنسان يجوز الخروج عليه، وتم ذلك عبر عدة مستويات:

- إلصاق العديد من الصفات السلبية بشخص مبارك وتصويره على إنه فاسد وديكتاتور وتابع لأمريكا وإسرائيل وهو ما ساهم - بحسب رأي المؤلف - في تشويه صورة الرئيس السابق مبارك.

- الاقتراب تدريجياً من الملفات الخاصة بالرئيس وأسرته العائلية، ثم التشكيك في نزاهته المالية، حيث طالب الخطاب الصحفي بالكشف عن ثروة الرئيس وراتبه وثروته، وتساءل "لماذا لا يحدثنا سيادة الرئيس عن راتبه وهو ملازم أول قبل 50 عاماً، ويرفض أن يحدثنا عن راتبه وثرواته وحساباته وهو رئيس ومرشح للرئاسة"[4].

---

[1] عماد الغزالى، مصدر سابق

[2] عبد الغفار شكر، مصدر سابق

[3] محمد صيام، ألم تكن زيارة مبارك لأهل ضحايا الباخرة في سفاجا أهم من زيارته لحسن شحاتة، الدستور، 8-2-2006

[4] أحمد فكري، ثروة الرئيس، الدستور، 24-8-2005

- عمدت الصحيفة بشكل رئيسي في خطابها تكذيب مبارك، وإظهاره بمنطق الرئيس الكاذب الذي لا يجب أن نصدق وعوده عبر استراتيجية المفارقة لإبراز مدي التناقض في تصريحاته حيث "قال في 1987 لن نسمح بالاقتراض إلا في مشروعات الإنتاج، وزاد الدين الخارجي من 21 مليار عام 1981 إلى 31 مليار عام 2005،و في 1987 قال كلنا يلمس الحاجة للارتقاء بأنظمة العلاج في مصر وفى 1993 تعهد برفع مستوى الخدمات الصحية وتقارير لجنة الصحة بمجلس الشعب تؤكد أن 106 آلاف ينضمون إلى طابور المصابين بالسرطان سنوياً، في 1999 قال أتطلع إلى دولة قوية تضرب الفساد والاحتكار بقوة، والتقارير تشير إلى أن مصر تشهد جريمة فساد كل 6 دقائق"[1].

- التطرق إلى صحة الرئيس، والتأكيد على أن صحته أصبحت لا تحتمل قدرته على الاستمرار في حكم مصر، وفي هذا الصدد استغل الخطاب الصحفي هذا للتأكيد على أنه أصبح مغيبا عن الدولة، والتأكيد على أن نجله جمال وحاشيته هم الذين يحكمون مصر، وفي هذا الإطار وظف الحطاب الصحفي تكنيك سيطرة الشلة على الحكم، لدرجة أنه كان يؤكد أن " أحمد عز. رئيس جمهورية مصر"[2]

- طرح بديل آخر لنظام مبارك، وعبر هذا التكنيك طرح خطاب صحيفة الدستور مجموعة من التساؤلات في صورة سيناريوهات بديلة لمبارك حول مدي إمكانية وصول الإخوان لحكم مصر، كذلك برزت سيناريوهات تتعلق بتولي بعض الشخصيات لزمام الحكم في مصر مثل الدكتور محمد البرادعي الذي بدا اسمه يتردد على الساحة السياسية خلال الفترة الأخيرة من حكم مبارك . وفي هذا الصدد دعم خطاب صحيفة الدستور وصول الدكتور محمد البرادعي لكرسي الحكم من خلال التأكيد على شعبيته وقوته كمرشح من منطلق أن "جزء كبير من الاختيار الشعبي للرجل يعود إلى مكانته الدولية وشهرته العالمية التي تمثل حصانة أدبية ومعنوية وسياسية في مواجهة الطغيان، ثم هو نجم سياسي بالمعني الحرفي، وهو شخصية جماهيرية آسرة وذات قبول واسع عند الناس، ثم هو مفكر بالمعني النظري للكلمة من حيث كونه منتجاً للأفكار السياسية والرؤى والتحليلات الخلاقة، وكذلك هو راغب ومبادر بالرغبة في خدمة بلده من خلال مقعد الرئاسة"[3].

- الدعوة إلى محاكمة مبارك فنجد أحد الكتاب يدعو "لا تنتخبوه بل حاكموه .. فهناك أكثر من 20 ألف معتقل يمكثون في المعتقلات دون محاكمة ودون تهمة، 12% يعانون من السكان

[1] محمد فوزي، لا تصدقوا وعود الرئيس، الدستور، 28-9-2005

[2] طارق رضوان، عز .. رئيس جمهورية مصر العربية، الدستور، 2008/04/02

[3] إبراهيم عيسي، تغيير الدستور أم تغيير الرئيس، الدستور، 31-12-2009

يعانون من الإصابة بفيروس c بأنواعه المختلفة، ديون مصر تراكمت ووصلت إلى 674 مليار جنيه، علاوة على جرائم مبارك في مجال التعذيب والقمع وقتل المعارضين، 24 عاماً من استعباد الشعب المصري وإذلاله ونهب ثروته لا ينبغي أن تمر دون محاكمة"[1].

- الدعوة صراحة إلي سحب الشرعية من مبارك، وإسقاطه، وقد وظف الخطاب ضمن هذا التكنيك استراتيجية الخلاص بالتأكيد على أن الثورة هي السبيل الوحيد لإسقاط نظام مبارك، مستخدماً في السياق ذاته استراتيجية بث الخوف من استمرار مبارك بأنه سيدخل البلاد في نفق مظلم يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة. "أما اليوم أكرر اليوم أو فلننتظر سبعة ألاف سنة أخرى، الجبن سيدفع ثمنه سبعون ألف جيل. إن لم يكن أكثر"[2] .. ويؤكد أن "المطلوب هو الضغط على الحاكم والتنازل الطوعي عن ديكتاتوريته"[3].

وقد بدت هذه الآلية في خطاب صحيفة المصري اليوم في نطاق محدود للغاية عبر تكنيكات محددة: أولهما التأكيد على استبداد مبارك وعدم قابليته ترك حكم مصر، وأنه بصدد توريث الحكم لنجله جمال. وثانيهما: تحميله المسئولية عن الكوارث والأزمات ووقائع التعذيب، ففي سياق واقعة الاعتداء علي خالد سعيد وتعذيبه حتى الموت في سجن سيدي جابر، أكد الخطاب علي أنه "سيظل دم هذا الشاب معلقاً في رقبة كل من رئيس الدولة، بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للهيئات الشرطية"[4]. وكان يبرر الخطاب ذلك بأن "فكرة عدم مسئولية الرئيس عن كوارث الجهاز التنفيذي للدولة غير مقبولة، فهي تردنا إلى حالة الدولة المالكية"[5]. كما حذر خطاب صحيفة المصري اليوم من انزلاق مصر إلى المجهول تحت قيادة مبارك معتمداً على الاستراتيجية المستقبلية بشقيها التشاؤمي عبر بث الخوف من استمراره في الحكم – وإن كان قد بدا ذلك بشكل ضمني، مؤكداً أن "المستقبل مظلم لأن الشعب أصبح ينقسم إلى شقين: الأول عنده إحباط شديد بما يحدث في مصر من فساد السلطة وتدمير الديمقراطية والشق الآخر عنده نفس الإحباط بسبب الفقر الشديد وكل ما نخشاه أن يتهور البعض بطريق أو بأخر تحت ضغط الإحباط فتحدث كارثة"[6].

---

[1] كمال خليل، لا تنتخبوه بل حاكموه، الدستور، 2005/08/17

[2] أحمد يونس، هلوسة أخر الليل، الدستور، 2005/07/20

[3] إبراهيم عيسى، مصر والقابلية للاستحمار، مصدر سابق

[4] حسن نافعة، نحو استقطاب سياسي من نوع جديد، المصري اليوم، 13-6-2010

[5] خالد صلاح، 7 أيام : تبرئة ذمة الرئيس، مصدر سابق

[6] محمد أبو الغار، المستقبل مظلم، المصري اليوم، 23-3-2007

وما يؤكد الاختلاف بين خطاب الصحيفتين على مستوي هذه الآلية أن خطاب المصري اليوم لم يتطرق لمناقشة صحة الرئيس، أو المطالبة بمحاكمته، أو الدعوة صراحة إلى الخروج عليه وإسقاط شرعيته.

وبصفة عامة، يلاحظ أنه قد لجأ بعض الكتاب خاصة في صحيفة الدستور إلى استخدام الصور والتشبيهات كنوع من الاستمالات العاطفية التي تستهدف استثارة وعي القارئ وإقناعه بالاحتجاج والثورة علي مبارك، وهو ما بدا في التأكيد على أن "مبارك يعامل المصريين كأنهم رعايا وعبيد"[1]. كما تم ضمن هذه الآلية توظيف عدد من الكلمات المحورية كانت ذا دلالة في التحريض مثل السر الإلهي التي توحي بانتهاء شخص مبارك من حكم مصر، المستقبل مظلم، لا تصدقوا وعود الرئيس .. وغيرها.

(ب) آلية زعزعة شرعية نظام الحكم

وهي أحد الآليات الرئيسية التي بدت في خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة للتمهيد لثورة الخامس والعشرون من يناير، وقد برزت هذه الآلية عبر توظيف عدة تكنيكات واستراتيجيات استهدفت زعزعة شرعية النظام من بينها:

- التركيز على مناطق الصراع والانقسام بين صفوف الحزب الوطني باعتباره الحزب الحاكم، وهو ما أعطي فرصة للصحافة الخاصة لإبراز أطروحة التشرذم والتفرقة بين صفوف هذا الحزب فيؤكد الخطاب علي إنه "في الوقت الذي تعاني فيه جميع القوي السياسية أمراض الفاقة والحرمان والتي تهددها بالاندثار، يعاني الحزب الوطني تخمة تهدده بالانفجار من داخله"[2]. بسبب "العنف والشجار بين أفراد التشكيل السياسي المسمى بالحزب الوطني الديمقراطي"[3] .. وكان دائماً ما يركز الخطاب ضمن هذا التكنيك على إبراز الخلافات بين ما أسماهم الخطاب "بالحرس القديم المتمثل في رجال الرئيس، والحرس الجديد المتمثل في رجال الأعمال المساندين لسياساته بغرض تمرير مشروع التوريث".

- التأكيد على أن رموز النظام فاسدين ونهبوا خيرات وثروات مصر بأكملها، ودللت الصحيفة على ذلك ببيع وخصخصة نظام مبارك لمعظم الشركات والمؤسسات، ضاربين عرض الحائط بالقانون فيؤكد أن "أي كاتب على الآلة الكاتبة يدري تماماً وهو ينسخ التقارير الرقابية السرية كم أن

---

[1] علاء الاسوانى، لماذا يحتقر نظام مبارك المصريين ؟، مصدر سابق

[2] حسن نافعة، الوطني ينافس الوطني، المصري اليوم، 3-11-2010

[3] محمد البرغوثي، 7أيام: استعدوا لحصاد الدم، المصري اليوم، 10-11-2010

مصر منهوبة من مسئوليها وأولاد مسئوليها والإدارة الحاكمة هي التي تـدير الفسـاد وتنظمـه وتضع ضوابطه الداخلية وقواعده الشخصية"[1]. حيث أن "الفساد ضارب بجذوره العميقـة في نظام الحكم وأسلوب إدارة شئون البلاد"[2] .. واعتمد ضمن هذا على تكنيك سيطرة الشلة على نظام الحكم، فيؤكد أن "الحزب الوطني لا يدير دولة بل شركة لها إدارة عليا وجمعية عموميـة ومجموعة موظفين يعملون لـديها ولأن أعضـاء الإدارة يملكـون كـل شيء فـأنهم يتحكمـون في تقسيم الأنصبة وتوزيع الأدوار بالصورة التي تخدم مصالحهم"[3].

- التشكيك في المهارات السياسية لرجال النظام، والتأكيد علي إنهم ليس لـديهم أي مهـارات تؤهلهم لحكم مصر، وفي هذا الصدد كانت تؤكد علي إنه يتم اختيار هؤلاء رمـوز النظـام عـلي أساس اعتبارات الولاء والطاعـة لشـخص مبـارك ولـيس عـلي أسـاس الكفـاءة، فنجـد الخطـاب الصحفي يفند عشر خطوات أساسية للوصول إلي كرسي حكومي منها "العلاقة بالأجهزة الأمنية، نفـاق المسـئولين في وسـائل الإعـلام، المشـاركة في احتفـالات ومهرجانـات الدولـة وأنشـطتها الاجتماعية من خلال التمويل، وأخيراً أن تجيد الكذب وتضليل الجماهير وتحترف الحديث عن الشرف والنزاهة"[4] .. ويؤكد الخطاب علي أن ذلك تسبب في فشل النظام في إدارة شئون البلاد، وعجزه عن تلبية احتياجات المواطنين مدللاً على ذلك بتعديد مساوئ النظام من خلال ارتفـاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة نسب العشوائيات وتراجع دور مصر الإقليمي، وغياب العدالـة الاجتماعية وزيادة معدلات اللامبالاة والاغـتراب لـدي أفـراد المجتمـع وهـو مـا أدي إلي زيـادة معدلات الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن بروز قيم جديـدة مثـل الانتهازيـة والأنانيـة وتكـريس قيمة البقاء المادي.

(ج) آلية الحشد والتعبئة

وظف خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة هذه الآلية عبر مستويين:

الأول: حشد وتعبئة المواطنين وحثهم على عدم التصويت في الانتخابات والاسـتفتاءات باعتبارهـا مجرد محاولات شكلية لنظام مبارك يدعم من خلالها بقائه في الحكم، ويورث لنجله جمال الحكـم من بعده، وفي هذا الإطار وظف الخطاب عدة تكنيكات تهدف إلى عملية التعبئة المضادة لأهداف النظام منها تكنيك الدعوة للمقاطعة، وقد بدا واضحاً في خطـاب الصـحيفتين مـن خـلال تشـويه هذه المحاولات، وكان دائماً ما يحرص الخطاب عـلي مخاطبـة احتياجـات الجمهـور عـبر الـدعوة

[1] إبراهيم عيسى، ظهر الفساد فى البر والبحر، مصدر سابق

[2] إبراهيم منصور، أقول لكم :الاستخفاف بالمصريين والاستهانة بهم إلى أين ؟، الدستور، 2006/02/08

[3] محمود خليل، شركة الوطني الديمقراطي، المصري اليوم، 14-11-2010

[4] رانيا بدوي، كيف تسرق أي كرسي حكومي مهم، الدستور، 13-7-2005

للمقاطعة بحيث يضمن إحداث التأثير. حيث اعتمد أحد الكتاب على استراتيجية الخطاب المباشر لحث القراء على مقاطعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005، داعياً "أخي الناخب ..أختي الناخبة لا تذهب ولا تذهبي إلى الاستفتاء اليوم، وجودك لن يؤثر وغيابك لن يضر، وإذا كنت تخشي على صوتك فلا تقلقي فالدكتور شهاب ومن معه سينوبون عنكم وسيقومون بالمهمة كاملة"[1]. ويتساءل أحد الكتاب" أليس من المنطق أن نقول للمواطن المصري المغلوب على أمره –بصدق- عشان تطمن علي مستقبل أولادك. أرجوك لا تنتخب الحزب الوطني بل تجاهله، وقاطع انتخابه؟"[(2)]

ولاحظ المؤلف أن صحيفة الدستور تحديداً قد أطلقت العديد من الحملات الصحفية التي تطالب وتدعو المواطنين صراحة إلى مقاطعة الاستفتاءات والانتخابات على مدار عهد مبارك من ناحية أو التشكيك في هذه المبادرات والتأكيد على أنها مجرد عملية يستهدف بها النظام خداع المواطنين لتوريث الحكم لجمال.

كما وظفها الخطاب الصحفي في إطار الدعوة لمساندة كافة الفئات المناهضة لنظام مبارك سواء كانت حركات احتجاجية، أو ائتلافات شعبية، أو سياسيين، أو قضاة، أو صحفيين، وكان يعتمد على استراتيجية التخويف بغية حث القراء على مساندة هؤلاء، حيث يؤكد الخطاب أن "حبس إبراهيم عيسى ليس مجرد حادث عارض، وإنما هو الخطوة الأولى في مخطط متكامل من أجل إرهاب كل من يكتب في مصر، وكل من يجرؤ على الكلام"[(3)].

<u>الثاني:</u> الشحن العاطفي من خلال توظيف تكنيك الإبراز والتركيز على وقائع السحل والتعذيب في السجون المصرية، وكذلك التركيز على أطروحة أن النظام لا يبالي بأرواح المصريين مدللاً على ذلك بموقف تعامل النظام والذي اتسم بالسلبية الشديدة إزاء الكوارث والأزمات التي تقع، فيؤكد أن "الاحتقار أو الخوف أو الاثنان معاً هو ما يفسر تلك الحالة التي باتت قيادات مصر الجديدة تعيشها إزاء عموم شعبها"[(4)].

(د) آلية الكشف والتنوير

كان لهذه الآلية مدلولان من واقع تحليل خطاب صحيفتي الدستور والمصري اليوم، أولهما: كشف مساوي نظام مبارك للرأي العام، والتأكيد على إنه يأبى الإصلاح من منطلق أن أمامه الكثير من

[(1)] أحمد الصاوي، عابر سبيل: مفيد شهاب.. والذين معه، المصري اليوم، 25-3-2007

[(2)] أسامة الغزالي حرب، حزب علشان، مصدرسابق

[(3)] علاء الإسواني، هل يعيب الرئيس مبارك أن يمرض ؟، الدستور، 2008/10/08

[(4)] ضياء رشوان، القادة الجدد: هل يحتقرون الشعب أم يخافونه؟، المصري اليوم،

الحلول والبدائل لكنه يأبي تنفيذها، وثانيهما: تنوير الرأي العام بمفاهيم الديمقراطية ومبادئها بهدف استثارة وعي القارئ ودعوته للمطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية من منطلق إنها السبيل لعلاج كافة مشكلات مصر.. وقد تم توظيفها عبر ثلاثة مستويات:

الأول: وظفها الخطاب بشكل أساسي في كشف العديد من ملفات الفساد التي تدين رجال النظام الحاكم بغية التأكيد على فسادهم، وكذلك الكشف عن وقائع التعذيب داخل السجون المصرية وهو ما ساهم بحسب في تنوير الرأي العام بانتهاكات حقوق الإنسان كوسيلة من ضمن الوسائل التي اعتمدت عليها الصحافة الخاصة لزعزعة شرعية النظام.

الثاني: وظفها الخطاب في كشف ما أسماه الخطاب – صفقات تمرير جمال إلي حكم مصر – التي كان يعقدها النظام مع بعض قوي والتيارات لمساندة سياسات النظام وتمرير نجله في الحكم، فيؤكد الخطاب "إن مسئولين كباراً من الدولة يتحاورون مع الإخوان ويطلبون منهم أحياناً تأييد بعض السياسات"[(1)].

وركزت ضمن هذه الآلية على إبراز دور الأم سوزان في مساندة نجلها جمال للوصول إلى كرسي الحكم .. ولاحظ المؤلف أن خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة توسع في ذلك بشكل يجعل القارئ يستشعر بأن جمال هو الرئيس القادم.

الثالث: برز الدور التنويري لخطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة في تعريف الرأي العام بمفاهيم ومبادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي، وضمن هذه الآلية طرح الخطاب الصحفي مجموعة من المفاهيم مثل الديمقراطية، تداول السلطة، إرادة الناخبين، الحرية، حرية الرأي والتعبير إلي جانب عدد من الأفكار تؤكد علي أن الخطوة الأولي في عملية الإصلاح السياسي تحديد مدة تولي الرئيس لرئاسة الجمهورية، وكذلك التأكيد علي حق المصريين في اختيار حاكمهم بمحض إرادتهم، وكان دائماً ما يوظف تكنيك المحاكاة لنماذج ودول أخري لتأكيد استبداد نظام مبارك وهو الأمر الذي بدا واضحاً في الخطاب حينما أفرد مساحات واسعة من النقاش للإشادة بالتجربة الموريتانية، فيؤكد الخطاب علي أن. "حظ النظام والحزب الوطني سيئ ..فقبل إقرار التعديلات الدستورية التي لن تحرك ساكناً، لقنته فرنسا وموريتانيا درسين مهمين في الديمقراطية خلال أسبوع واحد"[(2)].

---

(1) الدستور، صحافتنا والأخوان، 24-8-2005

(2) أسامة هيكل، نحن نضيع وقتنا، المصري اليوم، 17-3-2007

ووظف الخطاب استراتيجية الحل الفعلي ضمن هذه الآلية للتأكيد على أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد لحل كافة المشكلات التي تعاني مصر، فيؤكد الخطاب علي إنه "لن يتحقق العدل إلا بتطبيق ديمقراطية حقيقية عندئذ يستعيد المجتمع صحته ويستعيد المصريون إيمانهم بالقانون والأخلاق"[1] كما يشير إلى أنه " لن تتحقق هذه الديمقراطية إلا بتهيئة المناخ لإجراء انتخابات صحيحة بإنهاء حالة الطوارئ، ورفع القيود على حرية تكوين الأحزاب"[2]

(هـ) آلية تسويق الاحتجاجات

وظف خطاب الصحف الخاصة عينة الدراسة ضمن هذه الآلية مجموعة من التكنيكات والاستراتيجيات كانت في مجملها تؤكد على قوة هذه الحركات الاحتجاجية وقدرتها على مواجهة نظام مبارك بل وإسقاطه، وأبرز هذه التكنيكات:

- نشر المفاهيم الخاصة بالاحتجاج مثل الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات والعصيان المدني، والمقاومة، وقد أفرد الخطاب مساحة واسعة لمناقشة هذه المفاهيم ودلالاتها. فنجد أحد الكتاب يشير إلى أن "هناك سبيلان للمقاومة، الأول: يمكن أن نطلق عليه المقاومة بالقضاء لإثبات فساد القوانين التي يستند عليها النظام لإحكام هيمنته، والثاني: المقاومة بالعمل السياسي المنظم لإثبات ضعف القواعد الجماهيرية للنظام والتشكيك من ثم في شرعيته"[3].

- مساندة الحركات الاحتجاجية من خلال التأكيد على وطنية أعضائها وإخلاصهم وتفانيهم من أجل مصر، والتأكيد على أنهم يناضلون من أجل مصر ومصالح المواطنين، فيؤكد الخطاب "إذن قيام حركة كفاية، وفى أذهان قادتها السماح أو الضغط في إعادة" النخبة "القائدة، المفكرة، المبدعة، المهمومة عمل وطني"[4]

- التأكيد على أن هذه الإضرابات والاحتجاجات هي السبيل لمواجهة استبداد النظام وتحسين أحوال المواطنين، واعتمد الخطاب علي تكنيك المحاكاة للتأكيد على هذه الفكرة فيشير عمار علي حسن إبان إضراب 6 أبريل إلى أن "مارتن لوثر كنج فتح الباب وسيعاً أمام الزنوج للحصول على حقوق المواطنة في أمريكا من خلال المقاومة اللاعنيفة، ويتناسى كل من

[1] علاء الاسوانى، لماذا تغيرت أخلاق المصريين ؟، مصدر سابق

[2] سعيد الجمل، المشروعية ترفض شمولية الحكم، المصري اليوم، 7-2-2006

[3] حسن نافعة، وجهة نظر: هل تحكم الدستورية ببطلان الانتخابات المقبلة، المصري اليوم، 12-11-2010

[4] خالد إسماعيل، نخبة وطنية بلا بيزنس سياسى، الدستور، 2005/08/10

يستهين بالعصيان والاعتصام أو التظاهر السلمي وغيرهما أن غاندي حرر الهند من الاستعمار بكلمة واحدة وهي "الساتياجراها" وتعني العصيان المدني"[1].

- تحويل الخطاب للاحتجاجات الفئوية الخاصة بالقضاة والعمال إلى احتجاجات عامة بل وتسيسها، ففي سياق إضرابات القضاة وأساتذة الجامعات كان دائماً ما يحولها خطاب صحيفة الدستور إلى احتجاجات عامة، ويدعو أفراد المجتمع لمساندتها والتأكيد على أنها ستعصف بالنظام، فضلاً عن تسيس بعض الإضرابات الناجمة عن أزمة الغرف ومياه الشرب، فيؤكد الخطاب أن "رسائل الغضب والاحتجاج التي يرسلها الشعب المصري يومياً من خلال مظاهرات .. صحيح إنها محدودة العدد، لكنها مؤثرة ومعبرة، وعبر اعتصامات وإضرابات متباينة الحشد لكنها قوية ومتصاعدة أو من خلال طوابير العيش وزحام البحث عن مياه وهوجات الألم ضد الاستيلاء على أراضيهم وهدم بيوت أو تزايد قتلى الطوابير أو حتى عبر حوادث طرق، وكل هذه المظاهر التي تشي بشيخوخة كل شيء في مصر وأن الروح بلغت الحلقوم"[2].

- التسويق لمبادئ هذه الحركات وأنشطتها وفعاليتها مثل نشر أخبار التظاهرات، وأماكن تجمعاتها بل والدعوة إلى وجوب مساندتها. فنجد أحد الكتاب يدعو "غداً – 6 أبريل- وقفات احتجاجية لكفاية والقوي الوطنية في عشر مدن وميادين، وفي منتصف شارع المحطة بالجيزة، ونتمنى أن يشارك الإخوان بعد بيان المرشد المؤيد للإضراب ويوم الغضب"[3]. وفي هذا الصدد يلاحظ أن صحيفة الدستور قد فتحت باباً واسعاً لشخصيات هذه الحركات للحديث، ونشر أفكارها بل وتقديمهم لرجل الشارع البسيط من خلال عقد العديد من الندوات الصحفية التي تناقش مبادئ هذه الحركات وأفكارها، ومن بينها ندوة مع أعضاء حركة كفاية أفردت لها صفحتين نشرت من خلالها عدة أفكار منها أن كفاية حركة ضد مشروع التوريث، وإنها حركة تبشيرية بمستقبل واع يعيد الاعتبار للوعي الوطني[4].

- فضلاً عن أنها اعتمدت على أدوات مساعدة مثل الكاريكاتير والصور في نشر أفكار هذه الحركات، فعلي سبيل المثال نشرت صحيفة الدستور قبل إضراب 6 أبريل بيوم واحد مجموعة من الصور حملت معاني مختلفة منها "6 أبريل .. الإضراب العام للشعب المصري" وهو شعار

---

[1] عمار علي حسن، خليك في البيت يوم 6 أبريل، المصري اليوم، 1-4-2006

[2] إبراهيم عيسي، السر الألهي، الدستور، 2008/04/02

[3] عبد الحليم قنديل، لوجه الوطن: نهاية الحسبة، الدستور، 5-4-2008

[4] الدستور، ندوة الدستور مع حركة كفاية، 10-8-2005

للتأكيد على شعبيته وإنه ليس مجرد إضراب فئوي، وكذلك "6 أبريل ..بداية النهاية " للتأكيد على أنه مسمار قوي في نعش نظام مبارك.

- التضخيم من نجاح أنشطتها وتأكيد شعبيتها، وبدا ذلك في خطاب الدستور إزاء إضراب 6 أبريل حينما روج الخطاب لفكرة أن هذا الإضراب يلقي قبولاً شعبياً واسعاً، فيؤكد الخطاب "تبدو حقيقة أخري تتجلي في الاستجابة المذهلة للمشاركة في الإضراب"[1].

- التأكيد على قوتها، وتأكيد فكرة خوف النظام منها من منطلق إن هذه الاحتجاجات والإضرابات ستكون مقدمة لثورة غضب علي مبارك ونظامه، حيث تساءل أحد الكتاب "هل يخاف النظام؟ نعم، فالتحركات السياسية المضطربة والمتوترة قبل وأثناء الإضراب تؤكد أن النظام وحكومته يعملون ألف حساب للشارع"[2]، وعلى هامش هذه الآلية وظف الخطاب استراتيجية التحذير، محذراً من أن تكون هذه الإضرابات والاحتجاجات بداية لثورة شعبية تطيح بمبارك ونظامه حال استمرار تجاهلها "يا كبار مصر ومسئوليها وحكامها وطغاتها ومتغطرسيها .. انتبهوا .. الثورة الشعبية قادمة .. سياستكم الرشيدة التي أحنت رأسها وباعت كرامتها وذلت نفسها وأذلتنا وباست أقدام الكل قد أدت إلى ارتفاع الأسعار وانهيار الكيان الاقتصادي وجوع أكثر من نصف المصريين، فتفجر الغضب في النفوس"[3].

كما وظف الخطاب استراتيجية التطلع والتي برزت في إطار تطلع بعض الكتاب لمساندة الأحزاب والمثقفين والنخب لهذه الحركات الاحتجاجية وأعضائها من الشباب حتى يتمكنوا من التصدي لنظام مبارك، فيوجه أحد الكتاب دعوة إليهم "لن تخذلوا الشباب الرائع الذي تقدم الصفوف ليحقق حلم التغيير، لا تسمحوا للنظام بأن يعاود إدارة انتخابات مزورة تحت شعار مفرغة من كل معنى"[4] .. وفي إطار ذلك برز توظيف استراتيجية التحدي بأنه برغم محدودية الحركات المعارضة لنظام مبارك إلا أنها تؤكد "بكل ما أوتينا من قوة لن تغلق الباب ولن تدخل في الغياب"[5].

---

[1] إبراهيم عيسى، 6 إبريل، مصدر سابق

[2] مجدي الجلاد، مصدر سابق

[3] نبيل فاروق، مصدر سابق

[4] سكينة فؤاد، أحزاب مصر .. تباع وتشتري .. وانتخابات نزيهة بالرصاص، المصري اليوم، 1-6-2010

[5] عبد المنعم أبو الفتوح، لن نغلق الباب وندخل في الغياب، الدستور، 17-8-2005

(و) آلية الدعوة إلى الثورة (عدوي الثورات)

تضمنت الخطابات الصحفية المدروسة دعوات صريحة للخروج علي مبارك وإسقاط نظامه وإن بدت هذه الألية بشكل أكبر في خطاب صحيفة الدستور من منطلق أنها تبنت الهجوم على شخص مبارك، وبرز ضمن هذه الآلية مجموعة من التكنيكات والاستراتيجيات التي تحث المصرين على الاحتجاج ضد نظام مبارك منها:

- تنمية مشاعر السخط المجتمعي إزاء النظام من خلال تعميق الفجوة بين رموز النظام والشعب المصري عبر استخدام استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض بين عيشة رموز الحكم في رفاهية، وعيشة المصريين في تعاسة شديدة وشقاء وفقر، حيث تساءل أحد الكتاب" بالله عليكم لماذا يقبل الناس التمديد أو التوريث في ظل الظروف الأسوأ التي تمر بها البلاد حالياً، ولم يعد المواطن فيها يجد قوت يومه في الوقت نفسه الذي يعيش فيه أغنياء النظام في ثراء فاحش"[1].

_ التأكيد على أن نظام مبارك قد انتهي بعدما فقد قدرته على الإصلاح والتغيير، فيؤكد الخطاب علي أنه "لابد أن نعرف جميعاً أن النظام الذي حكم مصر 28 عاماً حتى الأن قد انتهي عملياً وفعلياً، وأن الأجزاء الباقية من هذا الهرم باتت تقدم أوراق اعتمادها للنظام الجديد"[2] .. وضمن هذا التكنيك وظف الخطاب استراتيجية بث الأمل، مؤكداً على أن التغيير قادم لا محالة خاصة أن "كل التجارب العالمية في دول العالم الثالث تؤكد أن الصعود هو مسألة وقت بحسب ما تفرضه قوانين الطبيعة وسنة التطور فدولة مثل ماليزيا لم تعرف الحكم النيابي إلا حديثاً"[3].

- الدعوة إلى التظاهر والتحريض على العصيان المدني والمقاومة وتقديمها على إنها وسائل مثلي لإجبار مبارك علي التخلي عن الحكم، معتمداً على استراتيجية الخلاص من خلال الدعوة صراحة للخروج علي مبارك وإسقاط نظامه من خلال العصيان المدني أو الثورة أو المقاومة، وفي هذا الصدد أفرد الخطاب مساحة واسعة لمناقشة دلالات ثورة تونس التي اندلعت قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير بأيام قليلة، وأضفت الشرعية عليها، وأكد الخطاب علي أنها خير وسيلة لإسقاط حكام العرب الديكتاتوريين.

---

[1] إبراهيم منصور، أقول لكم: التوريث والتمديد، مصدر سابق

[2] أيمن نور، الجبهة ضد التوريث لمواجهة نظام، الدستور، 5-10-2009

[3] سعيد الجمل، مصدر سابق

ثالثاً: نتائج تحليل خطاب الصحافة القومية

1- أطروحات خطابات الصحف القومية المدروسة إزاء قضايا الدراسة والحجج الداعمة لها

جدول رقم (9)

حضور القضايا الرئيسية في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة

نمط القضايا	ك	
	الأهرام	روزا اليوسف
تداول السلطة	90	78
الحقوق والحريات	38	44
الفساد	34	22

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الأطروحات الخاصة بتداول السلطة قد جاءت في مقدمة أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة، تلاها في المرتبة الثانية قضايا الحقوق والحريات، ثم في المرتبة الثالثة الأطروحات الخاصة بقضايا الفساد .. ويلاحظ من الجدول ذاته انخفاض اهتمام الصحف القومية عينة الدراسة بالقضايا الثلاثة إذا ما تمت مقارنتها بنظيرتها في الصحف الخاصة والحزبية المدروسة، وهي نتيجة يرجعها المؤلف إلي نمط الملكية الحكومية لهذه الصحف، وهو ما انعكس بشكل مباشر على طبيعة أطروحاتها في سياق القضايا الثلاثة حيث ركزت على الإشادة بشخص الرئيس السابق مبارك، والتأكيد على أنه شديد الحرص على الإصلاح السياسي، كما كان يؤكد الخطاب علي أن النظام يكفل حرية الرأي والتعبير، ويحارب الفساد والفاسدين. ورغم ذلك برز في سياق خطاب الصحف القومية عينة الدراسة بعض الأطروحات التي تندد بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتهاجم الهيمنة السياسية للحزب الوطني، وتنتقد انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بفلسفة تعامل النظام مع الاحتجاجات والإضرابات المناهضة لسياساته. لذا يستعرض المؤلف نتائج التحليل الخاصة بأطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة والحجج الداعمة لها في سياق ثلاثة محاور رئيسية، الأول: يرتكز على أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة، أما الثاني فيتطرق لأطروحات الخطاب إزاء قضايا الحقوق والحريات، والثالث يركز على أطروحات الخطاب الخاصة بقضايا الفساد.

(أ) أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة والحجج الداعمة لها

جدول رقم (10)

أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة

أطروحات تداول السلطة	ك	
	الأهرام	روزا اليوسف
أطروحات ناقشت صعوبات تداول السلطة	24	21
أطروحات ناقشت دلائل تداول السلطة	50	46
أطروحات تطرقت لعرض سبل الإصلاح السياسي	16	11

تمحورت أطروحات الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة حول التأكيد علي ديمقراطية نظام مبارك، واتخاذه خطوات جادة للإصلاح السياسي، مدللة علي ذلك بمبادرة الرئيس السابق بتعديل المادة 76، وكذلك الانتخابات الرئاسية واعتبرتها خطوة رئيسية علي طريق تداول السلطة، وقد انبري الخطاب في الدفاع عن شرعية الرئيس السابق مبارك، وكانت دائماً ما تؤكد علي أنه القيادة الأصلح لتولي البلاد، مشيرة إلي أن هناك صعوبات تعوق عملية تداول السلطة، وهو ما يعني أن الصحف القومية قدمت خطاباً مغايراً عن نظيرتها من الصحف الخاصة والحزبية التي كانت دائماً ما تؤكد استبداد نظام مبارك بالسلطة السياسية. ويمكن تقسيم أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة ما بين أطروحات ناقشت صعوبات تداول السلطة، وأطروحات تطرقت لمناقشة دلائل تداول السلطة، وأطروحات تطرقت لعرض حلول لنهج البلاد خطوات جادة على نهج طريق الديمقراطية. (كما هو موضح بجدول رقم)

بالنسبة للأطروحات والحجج الخاصة بصعوبات تداول السلطة وتأخر عملية الإصلاح السياسي كما ورد في خطاب صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف، فقد اتفق خطاب الصحيفتين علي أن مبارك يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق الإصلاح السياسي في البلاد، وكان الخطاب دائم التأكيد علي أن تأخر عملية التحول الديمقراطي لا ذنب لمبارك فيه، وأن السبب الرئيسي يكمن في الصراع السياسي بين قوي المعارضة، إلي جانب ارتفاع معدلات الأمية في البلاد،

وهو ما أوضحه مرسي عطا اللـه "أخشي في غمرة الاهتمام والانشغال بالجدل السياسي الذي يغطي أرض مصر هذه الأيام أن يغيب عن بالنا أن النظام السياسي في أي بلد هو مجرد إطار ومجرد وسيلة، وأن الغاية الكبرى هي صنع التقدم ومجاراة العصر، فامتلاك سلاح المعرفة هو أحد أهم الركائز للإصلاح ولأمننا القومي"[1].

وضمن هذه الأطروحة أكد خطاب الصحيفتين على أن ضعف الأحزاب السياسية وانهيار شعبيتها في الشارع المصري هو السبب في تأخر جهود النظام الإصلاحية من منطلق أهمية التعددية الحزبية كخطوة من خطوات التحول الديمقراطي، والتأكيد على أنها أحد الأركان الأساسية في عملية الإصلاح السياسي، فنجد جمال أسعد يهاجم القوي الحزبية "هذه هي صورة أحزاب وجماعات المقاطعة لا ترقي في مواقفها إلى مستوي الدعوة إلى الإصلاح والتغيير، وذلك لأن كل فصيل ينظر لذاته نظرة نرجسية لا يعنيه غير مصلحته"[2]. وفي هذا الصدد أرجع الخطاب السبب في ذلك إلى أنه قد "غاب عن تلك الأحزاب طيلة الوقت تكريس استراتيجية سياسية وحزبية لها عبر برنامج طموح يوفر الشعبية والسبق طيلة الوقت وتكون منافساً قوياً للحزب الوطني بما يسحب من رصيد هذه المجاميع السياسية في الشارع لكن حدث العكس"[3]*، وكذلك أن "الأحزاب في مصر ما زالت في سباتها العميق غارقة في خلافات داخلية على المناصب والمقار والمساعدات المالية لتتخلي عن أهم أدوارها في الحياة السياسية التي فرغت من اللاعبين الأساسيين بفعل فاعل"[4].

ويلاحظ أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة قد اتسم بالتناقض الشديد، ففي الوقت الذي كان يشير فيه الخطاب إلي "أن الطريق مازال طويلاً لأن الديمقراطية الحقيقية أكبر من مجرد انتخابات نزيهة"[5]، وأن "الحراك الديمقراطي قد شهد تراجعاً مع إصرار رموز الحكم علي احتكار السلطة وإضعاف الأحزاب السياسية"[6]، كان يؤكد الخطاب علي أن مصر "تشهد في الفترة المقبلة حراكاً سياسياً لم تعرف له مثيلاً في تاريخها الطويل"[7]. خاصة بعد التعديلات الدستورية التي شهدتها مصر عام 2007 من منطلق أن "النقاش والجدل الحاد الذي دار حول

---

[1] مرسي عطا اللـه، كل يوم، الأهرام، 14-6-2010

[2] جمال أسعد، فوضي حزبية، روزا اليوسف، 16-9 -2005

[3] أشرف العشري، زلزال سقوط الأحزاب، روزا اليوسف، 1-12 -2005

[4] حازم منير، رأي أخر: صراعات المعارضة والدستور، روزا اليوسف، 6-3-2007

[5] رأي الأهرام، 29-11-2010

[6] ممدوح قناوي، صعود الإخوان..مصر إلي أين؟، روزا اليوسف، 2-12-2005

[7] نبيل فرج، الدولة المدنية الحديثة، الأهرام، 10-6-2010

هذه التعديلات منذ أن طرحها الرئيس في برنامجه الانتخابي، ثـم في خطابـه لمجـلسي الشـعب والشورى يعكس استمرار الحالة الحيوية والحراك الذي شهدته مصر"[1].

وهو ما جعل خطاب الصحف القوميـة عينـة الدراسـة يؤكـد عـلى أن مصر بـدأت "تخطـو خطوات جادة على طريق الدولة القانونيـة الديمقراطيـة ولكـن الأمـل معقـود عـلى المـواطنين المصريين أنفسهم في استكمال دولة القانون والديمقراطيـة"[2].. وفي هـذا الصـدد أكـد الخطـاب علي صدق وعود مبارك بشأن الإصلاح، فيؤكـد كـرم جـبر في إشـارة لشـخص مبـارك "أن الرجـل صادق فيما يقـول ويفعـل، ولديـه القـدرة عـلى تأسـيس دولـة عصريـة حديثـة تشـع حضـارة وديمقراطية في المنطقة وتكون منارة هادية للدول والشعوب"[3].. وأكد الخطاب الصحفي عـلي ذلك بالانتخابات الرئاسية من خلال أن "الإصلاح السياسي والدستوري قد دخل مرحلة جديـدة عبر الانتخابات الرئاسية"[4]، وذلك لأن "هـذه انتخابـات لا سـابقة لهـا لـيس فقـط لأن مصر لم تعرف أبـداً انتخابـات رئاسـية تعدديـة، ولكـن أيضـاً لأن الانتخابـات التـي عرفتهـا في المرحلـة الليبرالية كانت منقوصة"[5].

وفي هذا الصدد، ندد خطاب الصحف القومية عينـة الدراسـة ضـمن مـا أسـماه "ضـغوط الخارج لإقرار الإصلاح" بمسألة الرقابة الدولية علي الانتخابات لضمان نزاهتها، وكان الخطاب دائم التأكيـد عـلي أنـه "لـدينا في مصر آليـات لتنظـيم ومتابعـة ورقابـة العمليـة الانتخابيـة وضمانات كافية تغني عن الاتجاه إلي رقابة خارجيـة، بعضـها اسـتحدث قريبـاً منهـا اللجنـة العليا للانتخابات المنوط بها الإشراف عـلي متطلبـات النزاهـة الانتخابيـة، وهنـاك مـنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهليـة"[6].. لـذا نجـد الخطـاب ينـدد بمـا أسـماه "الديمقراطيـة الغربية" وأكد على أنهـا لـن تقـود الـبلاد إلا لمزيـد مـن الانقسـام والصراعـات، حيـث يؤكـد محمود شكري في مقاله على أهمية أن" تصنع الديمقراطية محليا ـ خاصة في الدول العربيـة ـ ذلـك أن أنمـاط الحكـم في غالبيـة الـبلاد العربيـة، لا يمكـن أن تتـواءم مـع الـديمقراطيات المتعددة الأحزاب على النمط الغربي، لأسباب عديدة أهمها أن ثقافة الأحزاب مازالت غائبـة عن أدبيات الفكر السياسي السائد في الدول العربية، كما أن استيراد تجارب الديمقراطيـة لـن

---

[1] ليلي عبد المجيد، بعد إقرار الصياغة الأولية للتعديلات الدستورية : مهمة صعبة ينبغي لإعلامنـا أن يقـوم بهـا، روزا اليوسف، 12-3-2007

[2] سامح فوزي، تغلغل دون تغول، روزا اليوسف، 9-9-2005

[3] كرم جبر، انتباه: المزورون يسيئون للرئيس، روزا اليوسف، 6-9-2005

[4] وحيد عبد المجيد، رؤية عربية للإصلاح، روزا اليوسف، 1-9-2005

[5] وحيد عبد المجيد، وقفات: مرحلة جديدة، روزا اليوسف، 8-9-2005

[6] ليلي تكلا، في مسألة الرقابة علي الانتخابات، الأهرام، 23-11-2010

تقود إلا لتمزق نسيج الوطن وتفتيه"[1]. وهو الأمر الذي جعل عمرو عبد السميع يتهكم على المطالبين بتطبيق الديمقراطية "وكثيرة تلك الممارسات التي باتت تجعر ـ بعلو الصوت ـ عن الديمقراطية، بينما هي ابنة شرعية لمؤسسة القهر، أو مؤسسة الاستبداد، تقوم علي نفي الآخر أو الإضرار بحرية الناس أو تغتصب المفهوم ـ هي الأخرى ـ لتحوله إلى شيء أقرب إلى الفوضى أحيانا، والسفالة أحيانا"[2] .. وفي هذا الصدد شن خطاب الصحف القومية المدروسة هجوماً حاداً علي المشككين في مبادرات النظام الإصلاحية، كما عمد الخطاب إلي تكذيب ما كان يتردد عن نية مبارك في توريث الحكم لنجله جمال، وكان يؤكد الخطاب علي أن ذلك مجرد "أكذوبة" – بحسب وصف الخطاب - يرددها الناقمون والحاقدون علي شخص مبارك، وفي هذا السياق أشارت إلي أن بعض التيارات يتخذون هذه الأكذوبة - علي حد زعم الخطاب- لخطف مصر من الرئيس السابق مبارك "ليس من قبيل التهويل القول أن هناك مؤامرة إخوانية لخطف مصر، والدليل علي ذلك درجة الحشد والتعبئة القصوى التي بلغتها استعدادات حركة الإخوان المحظورة لإفساد الانتخابات المحلية التي ستجري غداً .. ويعلم الصغير قبل الكبير أن آليات الإخوان هي خلط الأوراق، وترويج الشائعات والأكاذيب وإلباس الباطل ثوب الحق، والتعامل مع الموطن العادي وكأنه ساذج لا يفقه ما يقال أو يشاع أو يتردد"[3]. فيما أرجع خطاب الصحافة القومية - تحديداً خطاب صحيفة روزا اليوسف -في نطاق محدود أسباب تأخر عملية الإصلاح إلى أننا "نحيا حالة من الرسوب السياسي في كل مكونات البنية الأساسية للديمقراطية، تنعكس بالضرورة على كفاءة وبنية السلطة السياسية التي تحكم البلاد، ولا يكفي فيها قانون انتخاب الرئيس الذي هو في التطبيق تعيين انتخابي"[4]. كما انتقد سعد هجرس هيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسي مؤكداً علي أن "دعواتنا إلي إبداع مبادرات إيجابية - بدلاً من استقواء الموالاة بالأمر الواقع، واحتكار تاريخي طويل وغير مبرر للسلطة والثروة وبديلاً عن اكتفاء أقسام من المعارضة بالشكوى من جبروت الحزب الحاكم، وتفصيله لقواعد اللعبة علي مقاسه"[5].

كما اهتم بعض الكتاب بطرح حلول كي تخطو مصر نحو التحول الديمقراطي، أولها "إن الإصلاح السياسي يتضمن استكمال إنشاء دولة حديثة تقوم علي حكم القانون"[6]. كما

---

[1] محمود شكري، نافذة فكر: مرحباً بالديمقراطيات المصنعة محلياً، الأهرام، 6-2-2006

[2] عمرو عبد السميع، ملكية خاصة ومصلحة عامة، الأهرام، 7-2-2006

[3] (سعيد اللاوندي، تحذير من خطف مصر، الأهرام، 7-4-2008)

[4] (هاني الحسيني، رسوب سياسي، روزا اليوسف، 1-9-2005)

[5] (سعد هجرس، بناء الثقة ..اليوم وليس غداً، روزا اليوسف، 2-9-2005)

[6] سامح فوزي، ازدراء المصريين بالقانون، روزا اليوسف، 2-9-2005.

قدم عمار علي حسن ضمن مقاله "مصر الآتية" عدة سبل للإصلاح السياسي منها "توفير ضمانات تشريعية حرة ونزيهة عبر تشكيل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنفرد بإدارة الانتخابات، وإلغاء حالة الطوارئ إلغاءً باتاً، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده"[1]. وذلك لأن "الأحزاب الحاكمة في العالم انهارت من داخلها عندما قضت على المعارضة من خارجها، وعلى الحزب الحاكم إدراك أن قوته مرهونة بقوة المعارضة وضعفه في ضعفها وانهياره في انهيارها"[2].

ويري المؤلف أن نمط الملكية للصحيفة كان ذا تأثير واضح على اتجاه الخطاب الصحفي إزاء تداول السلطة، وهو ما انعكس بشكل واضح على الأطروحات التي تم تقديمها بدليل أنها انبرت في الدفاع عن مبادرات النظام الإصلاحية، ونددت بالضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح، ومالت إلى تكذيب أطروحة التوريث، ولم تتطرق إلا في نطاق ضيق لمناقشة هيمنة الحزب الحاكم، وهو ما يرجعه المؤلف إلي هامش الحرية الذي طرأ على الصحافة القومية عقب بروز دور الصحافة الخاصة على الساحة في مصر.

وما يؤكد ذلك شهادة عبد الله كمال التي أكد فيها على أن صحيفة روزا اليوسف كانت صحيفة قومية ذات طابع خاص أي مسموح فيها بانتقاد القائمين علي أمور البلاد في نطاق محدد دون المساس بشخص مبارك[3].

وبصفة عامة، فقد وظفت الصحف القومية عينة الدراسة في خطابها عدة تكنيكات تؤكد على أن نظام مبارك بصدد خطوات جادة للإصلاح من بينها: الاعتماد على تكنيك تقديم الأدلة والشواهد والتي تمثلت في قيام الرئيس السابق بتعديل المادة 76 التي سمحت- بحسب الخطاب – بإجراء انتخابات رئاسية حرة، فضلاً عن التعديلات الدستورية التي أكد على أنها خطوة نحو استكمال مسيرة مبارك الإصلاحية التي بدأها عام 2005.

كما لجأ غالبية الكتاب إلى استخدام تكنيك عرض جانب واحد من الموضوع من خلال التركيز على كافة الأفكار والوقائع التي تكرس جدية مبارك في تبني خطوات الإصلاح، وحرصه على تداول السلطة، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب تأثير رأي الأغلبية حينما كان يؤكد الخطاب علي أن كافة أفراد الشعب المصري يشيدون بأداء الرئيس وخطواته الإصلاحية بشأن تداول السلطة.

---

[1] عمار علي حسن، مصر الآتية، روزا اليوسف، 8-12-2005.

[2] بسيوني حمادة، الاحتقان الطائفي والديمقراطية، الأهرام، 4-11-2010 .

[3] مقابلة مع عبد الله كمال، في مكتبه بجريدة الرأي الكويتية، 27-3-2012.

وبالنسبة لاستمالات التأثير التـي بـرزت في خطـاب الصحف القوميـة عينـة الدراسـة، فقـد تنوعت ما بين استمالات عقلانيـة بـرزت في بنـاء النتـائج عـلي أسـاس المقـدمات، فـيما بـرزت الاستمالات العاطفية بشكل رئيسي في اسـتخدام بعـض الكتـاب لاسـتراتيجية التخويـف بهـدف إقناع القراء بأن بقاء مبارك في الحكم هو السبيل الوحيد لمنع دخول مصر في نفق مظلم تحت ذريعـة – بحسـب الخطـاب- التحـول الـديمقراطي، حيـث يؤكـد كـرم جـبر في مقـال بعنـوان "ديمقراطية بدون فـوضي" عـلي أن "مصر دولـة كبـيرة، وتلعـب دوراً محوريـاً ولا تتحمـل أبـداً الفاتورة الباهظة التي تتكبدها الشعوب أثناء فترات التحول، وتتمثل في الفوضى والاضـطرابات والصراعات السياسية"[1]. لذا "فليس في الإمكان أبدع مما هو قائم"[2]. في إشـارة لبقـاء الـرئيس السـابق مبـارك في الحكـم .. وفي تقـدير المؤلـف أن الغـرض الـرئيسي مـن وراء اسـتخدام هـذا التكنيك هو دعم شرعية مبارك في مقابل خطاب بعض الصحف الحزبية والخاصة التـي كانـت تؤكد خطورة استمرار مبارك في الحكم، وما يؤكد ذلك شهادة صلاح عيسى بأن "نظام مبارك قد استخدم الصحافة القومية كحائط صد أمام هجمات الصـحافة الخاصـة والحزبيـة عليـه، لكـن هذا الأمر فشل وأحدث حالـة مـن فقـدان الثقـة في تلـك الصـحف، بسـبب كـثرة مبالغتهـا في الحديث عن إنجازات النظام دون أن يلمسها المواطن علي أرض الواقع"[3].

---

[1] كرم جبر، ديمقراطية بدون فوضي، روزا اليوسف، 7-9-2005.

[2] مصطفي الفقي، الخيط الرفيع بين المعارضة السياسية والمساس بهيبة الدولة المصرية، الأهرام، 15-6-2010.

[3] مقابلة مع صلاح عيسي، مصدر سابق.

(ب) أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات

جدول رقم (11)

أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء قضايا الحقوق والحريات

نمط الأطروحة	أطروحات قضايا الحقوق والحريات	ك	
		الأهرام	روزا اليوسف
أطروحات ناقشت انتهاكات حقوق الإنسان	التعذيب في مصر مجرد أكذوبة ترددها المنظمات الحقوقية	2	3
	التقارير الحقوقية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في شئون مصر الداخلية	3	5
	القانون المصري لا يسمح بأي انتهاكات ويفرض عقوبات على التعذيب	1	2
	الشرطة تلتزم بأقصى درجات ضبط النفس والتعذيب ليس منهجها	3	3
	قانون الطوارئ لا يستخدم سوي في حماية أمن البلاد من المتربصين به	3	3
	المواطنون يعيشون حياة كريمة لكنهم لا يعترفون بذلك	5	6
	نظام مبارك يكفل حرية الرأي والتعبير لكافة المواطنين	7	5
أطروحات ناقشت الاحتجاجات والإضرابات	أطروحات ناقشت أسباب الاحتجاجات والإضرابات	5	4
	أطروحات ناقشت تعامل النظام مع الاحتجاجات والإضرابات	3	4
	أطروحات ناقشت دلالات الاحتجاجات على المشهد السياسي	6	9

تكشف بيانات الجدول السابق أن أطروحات قضايا الحقوق والحريات قد حظيت بحضور قليل في خطاب الصحافة القومية إذا ما تمت مقارنتها بنظيرتها في الصحف الحزبية والخاصة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن الصحف القومية عينة الدراسة قد اتبعت استراتيجية التجاهل في خطابها إزاء هذه القضايا. ويمكن من خلال الجدول ذاته تصنيف الأطروحات الخاصة بقضايا الحقوق والحريات بحسب ما وردت في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في إطار قضيتين فرعيتين، الأولي: انتهاكات حقوق الإنسان، الثانية: الاحتجاجات والإضرابات. وسيعرض المؤلف نتائجهم بشكل تفصيلي على النحو التالي:

(ب/1): أطروحات خطاب الصحف القومية عينـة الدراسـة إزاء انتهاكـات حقـوق الإنسـان والحجج الداعمة لها

تبين من خلال التحليل أن الصحف القومية عينـة الدراسـة قـد اتبعـت في خطابهـا "سياسـة التعتيم" في الكشف عن اعتقال النظام المصري للمصريين الأبريـاء، وكـذلك عمليـات التعـذيب داخل السجون المصريـة، وتلفيـق القضـايا للأبريـاء، وكـذلك انتهـاك الأجهـزة الأمنيـة لحقـوق السجناء ممثلة في مباحث أمن الدولة وإدارة السجون المودعين فيها لحقهم في الرعاية الصحية وتوفير غذاء آدمي لهم. كذلك حاولت خطاب الصحف القومية عينة الدراسة التأكيـد عـلي أن انتهاكات حقوق الإنسـان وبـالأخص – عمليـات التعـذيب في السـجون المصريـة - مـا هـي إلا "أكذوبة" ترددها المنظمات الحقوقية الدولية لمساعدة الدول الغربيـة عـلي التـدخل في شـئون مصر الداخلية، فنجد كرم جبر في مقال له يؤكد "أن تقرير الخارجية الأمريكية يتسـم بالمبالغـة والتهويل والتعميم، ويتعامل مـع بعـض انتهاكـات الشرطـة وكأنهـا أداء منهجـي لهـذا الجهـاز الوطني الذي كان له شرف خوض حرب شرسة ضد الإرهاب حتى تمكنت مصر مـن الحـد مـن مخـاطرة، فهـذه التقـارير مجـرد ذريعـة لممارسـة ضـغوط سياسـية وإعلاميـة رغـم هشاشـتها وضعفها، بل إنها تحاول التشكيك في الإصلاحات السياسية التي تحدث في البلاد، وتعكس أشياء غير الواقع الموجود، رغم أن الذين صـنعوا تلـك الأكاذيـب هـم أول مـن يصـدقونها"[1]. ودلـل الخطاب علي ذلك بواقعة تعذيب وسحل الشاب السكندري خالد سعيد حتـى المـوت، مؤكـداً أن تلك "الوفاة قد كشفت عن حالة تربص بأمن هـذا الـوطن، والرغبـة المحمومـة للنيـل مـن هيئاته، والتشكيك في مؤسساته، واستخدام الوفاة قميصاً جديداً يتباكون به على الأمن والسلام والديمقراطية في مصر"[2]. وفي هذا الصدد كان يؤكد أيضاً على أن بعـض الشخصـيات المعارضـة في الداخل تستغل تلك الوقائع في إثارة القلاقل في المجتمع، من خلال استخدامها في لعبة الشد والجذب بين النظام، وهذه الشخصيات ضمن الصراع السياسي. حيث أوضح الخطـاب "أن كـل من حاولوا استخدام جريمة الشاب خالد سعيد رحمه اللـه خائبون، لأنهم لا يعرفون مصر، ولا عدالتها، ولا رجال الأمـن"[3]. مـدللاً عـلى ذلـك بـأن القـانون المصري لا يسـمح بـأي انتهاكـات ويجعل من جريمة التعذيب لا تسقط بالتقاضي.

---

[1] كرم جبر، الصحافة الشرسة والديمقراطية الديكور: أخطاء فادحة في تقرير الخارجيـة الأمريكيـة، روزا اليوسـف، 12- 3- 2007

[2] أسامة سرايا، البحث عن الحقيقة، الأهرام، 30-6- 2010

[3] أسامة سرايا، رفقاً بالراحل خالد..ورفقاً بالوطن، الأهرام، 25- 6-2010

وفي سياق ذلك كان يؤكد الخطاب الصحفي علي أهمية "أن نقول لرجال الشرطة شكراً على جهودكم الكبيرة، وأن يكون سلوك الشرطة الحضاري هو النموذج الذي يسير على هديه الأمن في كل المواقف والأحداث"[1]. ودلل الخطاب علي ذلك بأن جهاز الشرطة قد التزم بأقصى درجات ضبط النفس أثناء انتخاب الرئاسة عام 2005، وكان يؤكد على أن "الجميع اعترف بحياد الشرطة وعدم قيامها بأي إجراءات استثنائية، لا عنف ولا اعتقالات .. التزموا فقط بتأمين اللجان من الخارج وتوفير الحماية للجميع"[2].

ويلاحظ أن خطاب الصحف القومية المدروسة قد اتبع استراتيجية التبرير إزاء وقائع انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما بدا واضحاً في خطابها وقت ما يسمي إعلامياً "بمذبحة السودانيين" حيث بررت فض الشرطة وسحلها للسودانيين المعتصمين في منطقة المهندسين أن "هؤلاء يشكلون قنبلة ضخمة موقوتة لا يعلم أحد متي تنفجر ولا يمكن التكهن بما ستحدثه من تدمير، كما أن أبناء الجنوب تجاوزوا الحدود .. خاصة هؤلاء الذين تحدثوا باسمهم!"[3]., في حين انتقد سلامة أحمد سلامة هذا التصرف الأمني في عموده "من قريب" مؤكداً علي أن "معالجة هذه المشكلة كانت تقتضي درجة أكبر من الذكاء والحيلة, وليس استخدام القوة والعنف في بلد يتهم عالميا بأنه لا يعرف غير لغة العنف حتى مع معارضيه السياسيين, وذلك بالتحذير ثم الإنذار ثم إعطاء مهلة"[4]., كما اتبع الخطاب الصحفي استراتيجية التبرير في الدفاع عن قانون الطوارئ، والترويج لاستمراره بغرض حماية أمن البلاد من المتربصين بالوطن، حيث تساءل الخطاب "هل من الصالح أن يظل قانون الطوارئ تحت الطلب، أم نهدر ما لدينا من مكاسب في الدستور الحالي؟ .. أليس مفيدا ـمثلاـ أن ينص قانون الطوارئ في تحديده إزاء الحالات الخطيرة على إجراءات معينة محدودة المدة وتراجع بعد ذلك، دون المساس بحقوق أصيلة يوفرها الدستور الحالي؟. مدللاً على ذلك بأن "المجتمعات تبحث دائما عن وسائل للتصدي الفعال للإرهاب أو أي من الحالات الخطيرة وتشد في الوقت نفسه بنواجذها على عدم المساس بالمواد الدستورية والقانونية، التي تكفل حرياتها العامة. "[5].

---

[1] كرم جبر، مسئولية وزير الداخلية، روزا اليوسف، 16- 9-2005

[2] نفس المصدر السابق

[3] محمود مراد، رأي عام: حادث الميدان في علاقة مصر والسودان، الأهرام، 8-1-2006

[4] سلامة أحمد سلامة، من قريب: دارفور في المهندسين، الأهرام، 8- 1- 2006

[5] نفس المصدر السابق

وبالنسبة لانتهاك الحق في الحياة، فيلاحظ أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة لم يتطرق إلى الكشف عن حالات الموت داخل السجون، بل حاولت إبعاد هذه التهمة – بحسب وصف الخطاب- عن الأجهزة الأمنية.

أما فيما يتعلق بإبراز تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فيلاحظ أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة قد اتسم بالتباين الشديد، فتارة يؤكد علي تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، وتارة أخري يغاير الواقع بأن المصريين يعيشون حياة كريمة، وإن كان قد تأثر اتجاه الخطاب الصحفي بنمط الملكية حيث كان في مجمله يشيد بأداء الرئيس واستماعه لمشاكل البسطاء، وإن كان الخطاب قد وظف استراتيجية الهجوم علي الحكومة، وليس شخص الرئيس مبارك، وقد ارتبط ذلك بالفترات التي كانت مصر تشهد فيها الكوارث والأزمات – وهو بحسب رأي المؤلف نوع من مسايرتها للأحداث. فنجد رشاد كامل في مقال له يؤكد على "أن الإهمال هو السمة السائدة في مصر، متسائلاً: هل الإهمال صناعة مصرية؟"[(1)]. كما دلل على ذلك بكارثة عبارة السلام 98، حيث أشار الخطاب إلي "أن حالة من الترهل والعشوائية تسود حياتنا في مجالات مختلفة، وما حادث العبارة إلا إحدى علامات هذه الحالة"[(2)]. وأكد الخطاب "إن ما حدث كان بمثابة جرس إنذار لنا جميعا ضد ثالوث الكوارث وهو الإهمال واللامبالاة بحياة البشر وغياب المعايير والرقابة، وطالما استمر هذا الثالوث، فستظل تتكرر المآسي والكوارث في جميع المجالات، وبنفس السيناريو الذي يدفع ثمنه في النهاية المواطنون الأبرياء، ولم يكن حريق بني سويف وانقلاب أتوبيس بركابه الأجانب سوي نتيجة طبيعية لهذا الثالوث"[(3)].

وبرغم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة كان يروج لأطروحة أن المواطنين يعيشون حياة كريمة، لكنهم لا يعترفون بذلك، حيث أكد عبد العظيم درويش في أحد مقالاته على "أن كل شيء في مصر يدعو الآن للتفاؤل عدا نحن المواطنين .. عام جديد .. وحكومة عالزيرو.. وبرلمان بشحم الفابريكة .. ومجلس محافظين لسه نوفي. إلا نحن المواطنين لم ولن نتغير.. نصاب ونصيب بالاكتئاب والتشاؤم!!، لذا فلابد وأن نتنازل عن سخافتنا بمطالبة الحكومة والبرلمان بما نسميه حقوق المواطنة .. أن نتوقف على الفور عن إلحاحنا علي ضرورة زيادة المرتبات والدخول

(1) رشاد كامل، العبارة الغارقة ودرس في فن الأهمال، روزا اليوسف، 7-2- 2006

(2) إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 5-2-2006

(3) رأي الأهرام، حتى لا تتكرر كارثة السلام 98، 5-2- 2006

ووقف قفزات الأسعار"[1] وذلك لأن "الحكومة تسير علي الطريق الصحيح في مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تضاف بدورها إلي مسيرة الإصلاح السياسي تحقيقا لبرنامج الرئيس مبارك الذي قدمه خلال حملته للانتخابات"[2].

وبالنسبة لانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، فيلاحظ أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة كان دائماً ما يؤكد على أن نظام مبارك يكفل حرية الرأي والتعبير للجميع، من منطلق إيمانه بأن "حرية الرأي هي دليل علي صحة الأمة والنظام العام، حيث إن الفكر الحر يدفع صاحبه إلى اكتشاف المجهول والابتكار بدلا من أن يكون ناقلا، ولعل هذا كان سببا في ندرة المخترعين في البلاد غير الديمقراطية في أغلب الأحيان"[3]. وكان دائماً ما يؤكد الخطاب علي أن "الدستور في بابيه الثالث المتعلق بالحريات والحقوق والواجبات العامة، والرابع المتعلق بسيادة القانون إنما يعد من أرقي الدساتير في العالم، التي تعلي من شأن الحريات وسيادة القانون، حيث لا تسمح المواد الواردة في هذا الدستور أبدا بمنح جهات الإدارة والضبط سلطات استثنائية"[4]. ويلاحظ أن الخطاب لم يتطرق ضمن مناقشة هذا الحق إلي التنديد بالملاحقات الأمنية للصحفيين، وخضوعهم للمحاكمات الجنائية، بل كان يؤيد ذلك من منظور أن هؤلاء يتجاوزون حدود النقد، ويتطاولون علي شخص الرئيس، ومن ثم يجب محاكمتهم، وضمن ذلك أفرد خطاب صحيفة روزا اليوسف مساحة واسعة للهجوم علي الإعلاميين المناهضين لسياسة النظام، فنجد كرم جبر يهاجم بعض الصحف بسبب شنها حملة شرسة علي نظام مبارك عقب حبس إبراهيم عيسي في قضية صحة الرئيس، ولقبها بالصحافة الانتحارية، وعرفها علي أنها" نموذجا للفوضوية التي تنتهك كافة مواثيق الشرف الإعلامية، وتخرج لسانها للجميع"[5].

وبالنسبة لانتهاك الحق في التظاهر، فنجد أن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة قد اتخذ موقفا عدائيا لكافة أنماط الاحتجاج، وهو ما انعكس علي اتباعه لسياسة التعتيم علي ممارسات النظام لقمع المظاهرات المناهضة لسياساته، وبرغم ذلك فقد بدا في خطاب صحيفة الأهرام في مساحة محدودة للغاية وبشكل غير مباشر تنديد بسياسة النظام في مصادرة وقمع أي مظاهرات مناهضة لسياساته، حيث أكد فاروق جويدة أن "اعتماد الدولة علي قوة الأمن في

---

[1] عبد العظيم درويش، مواطنون تحت التليين، الأهرام، 7-1-2006

[2] رأي الأهرام، تحسن أداء الاقتصاد المصري بالأرقام، 7-1- 2006

[3] أحمد نجيب رشدي، الحكومة وتحديات المرحلة المقبلة، الأهرام، 2-1-2006

[4] طارق حسن، مصدر سابق

[5] كرم جبر، عودة الصحافة الانتحارية، روزا اليوسف، 3-4-2008

حل مشاكلها جعلها تفتقد الوسائل البديلة للحلول الأمنية، سواء كان ذلك بالتفاهم والحوار من خلال سلطتها المدنية والفكرية"[1].

وبالنسبة للأساليب الإقناعية التي وظفها خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في معرض مناقشته لانتهاكات حقوق الإنسان، فقد بدت في تقديم الخطاب الصحفي لأدلة وشواهد تؤكد وجهة نظر الكاتب، وكذلك استخدام تكنيك التركيز علي جانب واحد من الموضوع، متمثلاً في الإشادة بتحركات النظام دون التطرق لمظاهر انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما بدا في سياق مناقشة كارثة العبارة، حيث ركز الخطاب علي التعويضات التي تم منحها من الدولة لأسر الضحايا، دون التطرق لجانب استهتار النظام بأرواح المصريين، حيث أشار الخطاب إلي "أن الدولة قيادة وحكومة ومجتمعا مدنيا قد بادرت باتخاذ خطوات سريعة وفعالة للتعامل مع الأزمة أمنيا وإنسانيا، تجلت في قيام الدولة بصرف30 ألف جنيه لأسرة الشهيد المفقود و15 ألفا للناجي كتعويضات لضحايا الكارثة، وهو أمر يحدث لأول مرة، مراعاة لضحايا تلك السفينة"[2].

وفيما يتعلق بأنماط الاستمالات التي وظفها خطاب الصحف القومية الخاضعة للتحليل في سياق التأكيد على أطروحاته، فقد برز توظيف الاستمالات العاطفية من خلال مخاطبة العاطفة في معرض تناول الخطاب لانتهاكات الحق في الحياة علي هامش مناقشة كارثة العبارة، حيث تساءل أحد الكتاب "هل تصدقون، أن هناك من لا نعلم عنهم إن كانوا أحياء أم أنهم أموات؟.. ما ذنب الضحايا، الذين صدقوا إن هذه الشركة أو تلك قادرة على نقلهم من مكان إلى آخر، فأقبلوا عليها، واشتروا تذاكرها، واستجابوا لكل شروطها، ثم إذا بالشركة تنقلهم إلى العالم الآخر؟ هل هذا عدل؟"[3]. كما برز استخدام الاستمالات العقلانية في إطار تقديم الخطاب الصحفي للأرقام والإحصائيات التي تؤكد أن الحكومة تسير في طريق الإصلاح الاقتصادي.

(ب/2): أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات والإضرابات والحجج الداعمة لها

بدا خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء الإضرابات والاحتجاجات متناقضاً، ففي الوقت الذي كان يؤكد فيه على مشروعية الحق في الإضراب والاحتجاج، كان يجرم هذه الظواهر ويعتبرها

[1] فاروق جويدة، هوامش حرة،الأهرام، 25-6-2010

[2] رأي الأهرام، حتى لا تتكرر كارثة السلام 98، مصدر سابق

[3] حازم عبد الرحمن، الموت للبسطاء، الأهرام، 5-2- 2006

بمثابة دعوات "فوضوية" لا هدف منها سوي إلحاق الخراب بالبلاد، وهي الرؤية التي برزت بوضوح في كتابات قيادات الصحف القومية التي اتخذت طابعاً عدائياً من هذه الظواهر، وهو ما يؤكد تأثير نمط الملكية على اتجاهات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء الاحتجاجات .. وقد تنوعت الأطروحات ما بين أطروحات تستعرض أسباب الاحتجاجات والإضرابات، وأطروحات تستعرض طرق التعامل مع الاحتجاجات والفئات الغاضبة في المجتمع، وثالثة تطرقت لمناقشة دلالات هذه الاحتجاجات ومعطياتها على الشارع المصري.

بالنسبة للأطروحات التي استعرضت أسباب الاحتجاج وتداعياتها في الشارع المصري، فقد اتفق خطاب الصحف القومية عينة الدراسة علي أن فشل الحكومة في تلبية احتياجات المواطنين، وارتفاع الأسعار المستمر، وتردي الأوضاع المعيشية هي الأسباب الرئيسية في اندلاع هذه الاحتجاجات، حيث أكد الخطاب علي أن "ردود الأفعال الحكومية تتسم ببطء شديد ولا مبالاة وثقة زائدة في أن الأمر تحت السيطرة .. وهذا أيضا خطأ كبير، إذ عند لحظة معينة قد تتفاقم الأمور، وتخرج عن نطاق السيطرة خاصة إذا علمنا أن هناك جهات بعينها تقف من وراء ستار، تحرك وتشجع هذه التحركات، وكأن هناك جدولا زمنيا منظما لتحريكها"[1].

وفي هذا الصدد، كان يؤكد الخطاب علي أن هناك بعض القوي التي تنتهز تقاعس الحكومة عن اتخاذ خطوات جادة لإصلاح أحوال المواطنين، وتحرضهم على الاحتجاج والإضراب، فنجد أحد الكتاب يهاجم حكومة نظيف، مؤكداً على أنه " في ظل الحكومة الحالية ازدهرت الجماعة المحظورة، ومن خلال المحظورة تكررت الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية من كل الفئات والطبقات"[2]. وفي هذا السياق أشار الخطاب إلي أن "أحداث 6 أبريل هي السيناريو الذي تسعي إليه المحظورة منذ سنوات طويلة لنشر الفوضى التي يحركون عناصرها للحرق والتخريب"[3]. كما كان يؤكد على أن الإعلام هو السبب في اندلاع مثل هذه الإضرابات والاحتجاجات من خلال أنه "زرع في أعماق الناس حالة من الفوضى الغبية وشجعوا فيهم الاجتراء على أي شيء بحق أو بدون وجه حق"[4].

ويلاحظ مما سبق، أن الصحافة القومية وإن كانت قد أرجعت اندلاع الإضرابات والاحتجاجات إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، إلا أنها لم تتطرق إلى الأسباب السياسية المتعلقة بالاستبداد السياسي

---

[1] محمد السعدني، نقطة الملتقي: الحكومة .ودنيا الاعتصامات، الأهرام، 24-5-2010

[2] محمد نبيه الغريب، متى ترحل الحكومة، روزا اليوسف، 7-4-2008

[3] كرم جبر، دموع التماسيح: فضائيات حرق مصر هي سبب الفوضي الغبية، روزا اليوسف، 10-4 -2008

[4] نفس المصدر السابق

لمبارك، وهيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية في مصر، كما بدا في خطاب بعض الصحف الخاصة والحزبية، وهو ما يؤكد تأثير نمط الملكية على اتجاهات الخطاب الصحفي إزاء الاحتجاجات.

وبالنسبة للأطروحات التي ناقشت كيفية تعامل النظام مع الاحتجاجات_والإضرابات، نجد أن السياسة التحريرية للصحف القومية والتي كانت دائماً ما تجرم الإضرابات قد أثرت بشكل واضح في صياغة تلك الأطروحات، فنجد خطاب الصحف القومية يشيد بتعامل الأمن مع التظاهرات والاحتجاجات، ودلل محمود معوض في مقاله بعنوان "الحس المفقود" على ذلك "بأنه لا يوجد هناك من يختلف على أن الأمن المصري تعامل بحس سياسي وإنساني في مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية فردية والجماعية المتزايدة"[1]. ذلك لأن "التظاهر في هذه الشوارع يضيع مصالح مواطنين آخرين، ولا يصح أن يحقق مواطن مصالحه هو على حساب مصالح مواطن آخر، لأن في ذلك ظلما لهذا المواطن الذي يجري على رزقه ورزق عياله"[2].

وفي الوقت التي أدانت فيه بعض الصحف الحزبية والخاصة قمع النظام للاحتجاجات والإضرابات، نجد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة يدعو صراحة لمصادرة الإضرابات، فنجد طارق حسن يؤكد على إنه ينبغي "علي الدولة أن توقف هذا البث العلني للمحظورة حالاً وتحاسب المسئولين"[3]. في إشارة واضحة لمصادرة إضراب 4 مايو 2008 الذي دعت إليه بعض الحركات الاحتجاجية والتيارات السياسية. وفي هذا الصدد كان يؤكد الخطاب علي فشل الحكومة في التعامل مع الإضراب، فيشير عبد الله كمال إلي "أن الحكومة ذكية ذكاء غشيماً، حيث فتحت الانترنت ثم تركت الساحة خاوية بلا مضمون، فتجاهل الشائعات لم يعد مقبولاً، لو كنتم لم تنتبهوا إلى شائعات 6 أبريل .. ما رأيكم الآن في شائعات 4 مايو"[4].

كما أكد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة ضمن الأطروحات التي تناولت كيفية التعامل مع الإضرابات، سعة صدر الرئيس السابق مبارك لاستيعاب مطالب المحتجين خاصة من العمال، فيشير الخطاب إلي "حرصه الدائم على الالتزام الكامل بالحقوق الأساسية للمواطن، وفي

[1] محمود معوض، وجهة نظر: الحس المفقود، الأهرام، 20-5-2010

[2] رأي الأهرام، هايد بارك مصر؟ ولماذا لا، 17-4-2010

[3] طارق حسن، اجتهاد: 4 مايو، روزا اليوسف، 10-4-2008

[4] عبد الله كمال، اللهو الخفي الذي استحضرناه .. ونخشاه، روزا اليوسف، 8-4-2008

مقدمتها التعبير عن الرأي بصراحـة، وان يشـعر بـالأمن والأمـان، ولم نسـمع أو نقـرأ يومـا أن الرئيس مبارك كان غاضبا من تلك الأحداث"[1].

وبالنسبة للأطروحات التي تناولت دلالات الإضرابـات والاحتجاجـات عـلى المشـهد السـياسي بصفة عامة، فقد تباينت هذه الأطروحات ما بين أطروحات تؤكد على أنه لا يوجد له أي دلالة على الواقع السياسي في مصر، وأطروحات تؤكد عـلى أن هـذه الاحتجاجـات والإضرابـات دليـل علي حراك اجتماعي قد يسفر عن تغيرات في بنية النظام السياسي في مصر.

ففي إطار الأطروحات التي اتبعت استراتيجية التهوين مـن الإضرابـات والاحتجاجـات، كـان يؤكد الكتاب خاصة الممثلين في القيادات الصحفية على أن تلك الإضرابات لا تمثل أي ضجيج في رأس النظام كما كانت تردد بعض الصحف الحزبية والخاصة، بل أنها مجرد دعوة عابرة، مـدللاً على ذلك بأنه "لم تعد هناك أدني استجابة لـدعاوي الأحـزاب التـي تتحـول بأيـدي الـبعض إلى دعاوي للتخريب والتـدمير التـي تـؤدي إلى المزيـد مـن المعانـاة والمزيـد مـن الهـدر لمقـدرات الوطن"[2].

وفي هذا الصدد أكد الخطاب علي أن إضراب 6 أبريل مجرد "دعوة فاشلة دعت إليه عنـاصر مغرضة خارج القانون"[3].؛ وذلك لأنه "خرج من رحم الفوضى ولم يكن وراءه عقل سياسي .. أو قوة سياسية تعترف بالشرعية وتعمل من داخلها، كما فشل لأن شباب مصر وقفوا منـذ الفجـر يحمون الممتلكات الخاصة، ويحمون الأطفال والنساء وتصرفوا بشـكل حضـاري"[4]. وفي سـياق ذلك كان يؤكد الخطاب أن "إضراب 6 أبريل الذي تدعو إليه بعض القوي السياسية لن يحدث، لأن الناس لهم هموم وقضايا لا تهم دعاة الإضراب الذين يستثمرون معاناتهم، وأزمات البطالة والأسعار والغلاء"[5].

وعـلي عكـس مـا سـبق، تطرقـت بعـض الأطروحـات إلي التأكيـد عـلي أن هـذه الاحتجاجـات والإضرابات دليل علي الحراك الاجتماعي مدللاً علي ذلك بأن "انتقـال الاحتجاجـات والاعتصـامات من سلم نقابة الصحفيين إلي رصيف مجلس الشعب، هي مرحلة جديدة قـد بـدأت تنتقـل فيهـا حيوية الحراك الاجتماعي من المستوي النخبوي إلي المستوي الشعبي، الذي يضم عمالاً ومـوظفين وفلاحين"[6]،. وفي هذا الصدد كان يؤكد الخطاب أنه إذا ما استمرت مـا أسـماه سياسـة "الطنـاش"

---

[1] عادل إبراهيم، خواطر اقتصادية، الأهرام، 28-4-2007

[2] نهال شكري، شئون سياسية: المسئولية الوطنية، الأهرام، 9-4-2008

[3] رأي الأهرام، هكذا توجه مصر مشكلاتها، 8-4-2008

[4] جمال زايدة، تأملات سياسية، لماذا فشل الإضراب، 9-4- 2008

[5] كرم جبر، عودة الصحافة الانتحارية، مصدر سابق

[6] محمد السعدني، مصدر سابق

التي تتبعها الحكومة في تجاهل هذه الإضرابات فإن ذلك سيقود إلي موجة غضب في البلاد ربما تنتهي بفوضى عارمة. وفي هذا الصدد أكد بعض الكتاب على أن "حلقات الاحتجاج المحدودة، حين تنتشر وتتابع حاملة نفس الشعارات ونفس المطالب في أي مجتمع، فإنها تصل إلى نقطة تتكون فيها موجات كموج البحر، تتدافع كل موجة وهي متصلة بالأخرى، لتشكل معا تيارا متصلا"[1]. وفي هذا الصدد كان يؤكد بعض الكتاب على "أنه قد آن الأوان لكي نضع القضية الاجتماعية بكل ما تحتاجه من استحقاقات اقتصادية في صدر وصلب أجندة العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة، وأن يتوافر لدينا الإدراك الكامل بأن درجة النمو الاجتماعي هي المحرك الأساسي لسرعة دوران عملية التحول الديمقراطي التي نعيشها هذه الأيام"[2].

ولاحظ المؤلف أن النمط الثاني من الأطروحات الذي أكد على أن هذه الإضرابات والاحتجاجات قد ساهمت في دفع حالة الحراك المجتمعي قد بدت بشكل واضح في مقالات بعض المصافحين "كتاب الرأي من الشخصيات العامة" وليست في مقالات قيادات الصحف القومية التي كانت دائماً ما تهون من الإضرابات والاحتجاجات وتؤكد على أنها مجرد دعوات للفوضى والخراب. ويستند المؤلف في تفسير ذلك إلى شهادة عبد اللـه كمال بشأن هذا الأمر حينما أكد على أن السبب الرئيسي في ذلك هو ما أسماه "التحسبات الوظيفية" لدي بعض القيادات الصحفية[3].

لكن برغم التنوع في الأطروحات التي تناولت دلالات الإضرابات والاحتجاجات على الوضع في مصر، إلا أنها لم تتطرق إلي بحث تأثير هذه الإضرابات والاحتجاجات على مستقبل النظام السياسي في مصر، وعما إذا كانت بداية لحراك سياسي يستهدف إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي، وهو ما يؤكد على تأثير نمط الملكية للصحف الحكومية على اتجاهات الخطاب الصحفي إزاء الاحتجاجات برغم تنوعها.

وعلي هامش خطاب الصحافة القومية، تبين توظيف كتاب الرأي لمجموعة من_الأساليب الإقناعية والتي تركزت بشكل رئيسي في عرض جانب واحد من الموضوع، من خلال التركيز علي أن الإضراب حادث فوضوي يقف وراءه مجموعة من المغرضين، كما اتبع الخطاب بشكل أساسي تكنيك تأثير رأي الأغلبية، والذي بدا توظيفه واضحاً في إطار إضراب 6 أبريل، من خلال الترويج إلي أن كافة أفراد الشعب المصري رفضوا الدعوة لإضراب، فضلاً عن استخدام تكنيك ترتيب الحجج الإقناعية داخل مواد الرأي، من خلال التسلسل في عرض النتائج وصياغتها في إطار ما يسبقها من مقدمات،

---

[1] عاطف الغمرى، ما الذي يجري في الشارع المصري، الأهرام، 26-12-2007

[2] مرسي عطا اللـه، كل يوم، الأهرام، 9-4-2008

[3] مقابلة مع عبد اللـه كمال، مصدر سابق

كما اعتمدت علي تكنيك التكرار للتأكيد علي كافة الأطروحات التـي تسـتهدف تشـويه صـورة الإضرابات والاحتجاجات، فغالباً ما كان يكرر بعض الكتاب معاني وأفكار بعينهـا، تجلـت في أن الإضراب مجرد دعوة فوضوية، يقف وراءها مجموعة من المتربصين بأمن الوطن.

وبالنسبة لاستمالات التأثير التي تم توظيفها في إطار خطاب الصحف القومية عينة الدراسـة إزاء الاحتجاجات، فقد اعتمد الخطاب بشكل رئـيسي عـلى إثـارة الخـوف لـدي الجمهـور مـن الإضرابـات والاحتجاجـات، مـن خـلال أن الإضرابـات والاحتجاجـات سـتلحق الخـراب بـالبلاد، وستغرقها في الفوضى، وأن المواطنين البسطاء هم الذين سيدفعون الثمن.

(ج) أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد والحجـج الداعمـة لها

جدول رقم (12)

أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء قضايا الفساد

أطروحات قضايا الفساد	ك	
	الأهرام	روزا اليوسف
أطروحات ناقشت أسباب انتشار الفساد	6	4
أطروحات ناقشت أشكال الفساد ومظاهره	5	4
أطروحات ناقشت نتائج الفساد	6	8
أطروحات ناقشت سبل التخلص من الفساد	17	6

يتضح من الجدول السابق انخفاض اهتمام خطـاب الصـحف القوميـة عينـة الدراسـة بقضـايا الفساد، وهو ما يرجع تفسيره أيضاً إلى نمط الملكية الحكومية لهذه الصحف، وإن كـان الخطـاب قد تضمن في بعـض الأحيـان انتقـادات لـتفشي الفسـاد في مصر، وبـالأخص الفسـاد الإداري دون التطرق للفساد السياسي إلا في نطاق محدود للغاية. كما أنهـا لم تتطـرق للعلاقـة بـين الاسـتبداد ونشر الفساد، كـما فعلـت خطابـات الصـحف الحزبيـة والخاصـة عينـة الدراسـة، وقـد تنوعـت أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة ما بين أطروحات تطرقت لشرح أسباب انتشـار

الفساد، وأطروحات استعرضت مظاهر وأشكال الفساد، وأطروحات تطرقت لنتائج انتشار الفساد، وأطروحات تطرقت لطرح مجموعة من الحلول والسبل للتخلص من الفساد.

بالنسبة للأطروحات التي تطرقت لأسباب الفساد، أوضح خطاب الصحف القومية عينة الدراسة أن هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية على رأسها "البيروقراطية، وضعف الرقابة، وسوء التنظيم الإداري وتضارب القوانين وعدم تحديد الاختصاصات، وهو ما أسهم تفشي الانحراف والفساد"[1]. كما حاول بعض الكتاب الربط بين تأخر عمليات الإصلاح السياسي في البلاد، وانتشار الفساد، حيث يؤكد سلامة أحمد سلامة في عموده "من قريب" بصحيفة الأهرام على أن انتشار الفساد "نتيجة طبيعية لإغماض الدولة عينيها عن العوامل التي تجعل من الفساد طريقا سهلا معبدا وهو ما يحدث غالبا في سياق الغياب الكامل للإصلاح المؤسسي ومعايير الحكم الصالح التي تكفل صيانة المال العام .. وفي حالة الفساد السياسي، تصاغ القوانين أحيانا لخدمة مصلحة أفراد معينين حتى وان اتخذت شكلا ديمقراطيا. أما في حالة الفساد الإداري أو البيروقراطي فهو الذي يقع من خلال نظم التراخيص والقيود الحكومية التي تسمح لموظفي الجهاز الإداري باستخدام سلطاتهم"[2]. أي أن الكاتب أرجع أسباب انتشار الفساد إلى التزاوج بين السلطة والمال، وهو ما يسهم في اختراق القانون باسم النفوذ. كما أكد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على أن سياسات الحكومة هي السبب في تفشي الفساد وانتشاره من خلال "إنها تبنت بعض رجال الأعمال وقامت بتربيتهم على الجشع والاستغلال حتى تحولوا إلي وحوش كاسرة، يؤازرهم فساد إداري وخلقي"[3]. كما أرجع الخطاب أسباب الفساد إلي سلوك بعض المواطنين لأن "المواطن نفسه يمارس الفساد الصغير يومياً للحصول على خدمة أو سلعة بتقديم رشوة تأخذ مسميات عديدة منها: الخموس بتونس، والكومون بالجزائر، والتدويرة بالمغرب ناهيك عن الشاي في مصر"[4].

وبالنسبة للأطروحات التي ناقشت مظاهر الفساد والحجج الداعمة لها، فقد ركز خطاب الصحف القومية عينة الدراسة علي أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي، منها انتشار الرشوة والمحسوبية بشكل كبير، لدرجة جعلت صلاح منتصر في عموده "مجرد رأي" بصحيفة الأهرام يطالب بتنظيم "إضراب من نوع جديد .. إضراب يمتنع فيه المواطنون عن تقديم

---

[1] سليمان عبد المنعم، مكافحة الفساد نموذج لقضية إجماع وطني، الأهرام، 25-12-2006

[2] سلامة أحمد سلامة، من قريب: لجنة مكافحة الفساد، الأهرام، 25-1-2007

[3] محمد السعدنى، البقاء للأكثر فساد، الأهرام، 1-11-2010

[4] مصطفي سامي، لك يوم يا فاسد، الأهرام، 2-11-2010

الرشوة!، مدللاً علي ذلك بأن هناك كل يوم أعدادا يصعب حصرها من الراشين والمرتشين في مختلف المصالح والشوارع والإدارات. وهي رشاوى تبدأ من الجنيه إلي المليون جنيه وأكثر، وكثير منها بدأ عابرا ثم استقر حتى أصبح نظاما ثابتا"[1]. وكذلك استيلاء بعض رجال الأعمال على آلاف الأفدنة من الأراضي، فضلاً عن استغلال بعض رجال الحزب الوطني نفوذهم في الاستيلاء على المال العام – وإن بدا ذلك في حيز محدود من خطاب الصحافة القومية.

كما تجاهلت الصحافة القومية مظاهر الفساد السياسي التي تطرقت إليها بعض الصحف الحزبية الخاصة، مثل تزوير الانتخابات، ودفع رشاوى لتوجيه الناخبين للتصويت لصالح الحزب الوطني، وإغلاق صناديق الانتخابات قبل انتهاء مواعيد إغلاقها الرسمية، بل حاولت أن تؤكد علي أن تزوير الانتخابات ما هو إلا "أكذوبة" يرددها الناقمون علي الرئيس السابق مبارك والحزب الوطني، مؤكدة علي نزاهة الانتخابات البرلمانية، ويدلل علي ذلك سامي عبد العزيز في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف، موضحاً "أن سقوط بعض رموز وقيادات الحزب الوطني لا يمثل هزيمة له، وإنما هو في صالح الحزب الوطني الذي أراد أن يقدم النموذج لمفهوم الاحتكام للرأي العام"[2]. وفي نفس الإطار يشيد عبد اللـه كمال في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف بتجربة الانتخابات الرئاسية عام 2005، مؤكداً على "أن يوم 7 سبتمبر جاء على خلاف التوقعات، مضي هادئاً، أبيض، ناصع بلا أي عملية عنف من أي نوع .. لم يحدث فيه حتى واقعة اشتباكات بالأيدي، ومضي بدون أي نوع من التدخل الأمني والإداري"[3]. وفي هذا السياق شن عماد الدين أديب في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف هجوماً على بعض الصحف الأمريكية التي وصفت الانتخابات الرئاسية عام 2005 بأنها تشبه انتخابات تايوان في التزوير والتدليس، مؤكداً على "أن هذه الانتخابات بكل الملاحظات التي يمكن أن تكون عليها هي من أنظف وأكثر الانتخابات شفافية وانضباطاً في تاريخ مصر"[4].

ويري المؤلف أن مساحات اقتراب كتاب مواد الرأي من الحديث عن أشكال الفساد الاقتصادي كانت هي الأكثر عن تطرقهم لأشكال ومظاهر الفساد السياسي التي لم يتطرق لها سوي خطاب صحيفة الأهرام في نطاق محدود، فنجد مصطفي سامي في عموده "شئون سياسية"، يؤكد أن "أكثر مظاهر عام2005 سوءا شراء الأثرياء المرشحين في مجلس الشعب بالمال أصوات

[1] صلاح منتصر، مجرد رأي، إضراب عن الرشوة، الأهرام، 7-9-2009

[2] سامي عبد العزيز، قراءة ذاتية وتساؤلات من واقع الانتخابات البرلمانية، روزا اليوسف، 4-12-2005

[3] عبد اللـه كمال، مصر ..الجائزة المستحيلة، روزا اليوسف، 16-9-2005

[4] عماد أديب، انتخابات مصنوعة في تايوان، روزا اليوسف، 14-9-2005

من لا صوت لهم!"[1]. ويري المؤلف أن السبب الرئيسي في ذلك هو طبيعة ملكية صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف، حيث انبرت هذه الصحف بحكم ملكيتها للحكومة ممثلة في مجلس الشورى بشكل رئيسي في الدفاع عن شرعية مبارك، والتي تعد الانتخابات أولي لبناتها. وهو الأمر الذي يفسر تجاهل هذه الصحف لما كان يتردد عن تزوير الانتخابات.

وفي سياق الأطروحات التي ناقشت نتائج انتشار الفساد، فقد أكد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على أنه لا يمكن فصل الفساد عن تدني أو غياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والديمقراطية والحرية، حيث يشير أنيس منصور في عموده" مواقف" إلى أن "الفساد كالزبالة يجب التخلص منها أولا بأول .. فقصير عمر الحرية في بلد فاسد"[2]. ولكن في سياق ذلك كان يؤكد على أن الرئيس السابق مبارك يتصدي للفساد بكل ما أوتي من قوة. وهي بحسب رأي المؤلف – مفارقة لها دلالة تتعلق بمناقشة الفساد في إطار ربطه بالاستبداد ولكن بشكل غير مباشر. بل ويؤكد أحد الكتاب علي أن خطورة الفساد تتجلي فيما يمكن أن يؤدي إليه الفساد من إمكان نشوء تحالفات وخيمة العواقب تفتقر إلي المشروعية والأخلاقية، وما يسفر "عنه من حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية ضئيلة علي حساب طبقة وسطي واسعة يتراجع دورها وينكمش, ويزداد الوضع سوءا بفعل ظاهرة غسيل أموال الفساد, التي هي في الغالب نتيجة طبيعية, وربما حتمية لظاهرة الفساد ذاتها حيث يشكل ذلك تهديدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يختزن في الوقت نفسه خطر تهديد امن المجتمع واستقراره السياسي وسلامه الاجتماعي"[3].

وفي هذا الصدد، أكد خطاب صحيفة الأهرام على أن الفساد قد ساهم في زيادة نفوذ رجال الأعمال، حيث أشار بعض الكتاب إلى أن "قوي الفساد قررت أن يتحالفوا ويتحدوا رغم تناقض مصالحهم وصراعاتهم في محاولة أخيرة للبقاء في مواقعهم ومجالسهم الموقرة التي اقتصوها في غفلة من الزمن، وسيصرون على البقاء والاستمرار في امتصاص دماء الناس والاستيلاء على أرزاقهم"[4]. مؤكدة على أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى "انتشار المرارة واليأس والإحباط في نفوس الناس"[5]. وذلك لأن "الفساد يأكل ثمار التنمية، ويأكل مصداقية الحكم، ويأكل ثقة الناس بكل قيمة صحيحة تدعو إلى الانتماء أو العمل، والفساد هو أكبر أعداء قوانين السوق، ففي ظل الفساد تسود مصالح الخارجين على القانون، وتموت المنافسة العنصر الأكثر

---

[1] مصطفي سامي، شئون سياسية: سنة كبيسة، الأهرام، 3-1-2006

[2] أنيس منصور، مواقف، الأهرام، 23-9-2005

[3] سليمان عبد المنعم، مصدر سابق

[4] محمد حسن الحفناوي، كلام معقول: خفافيش الفساد، الأهرام، 10- 5- 2005

[5] سمير الشحات، أحداث في أخبار، اللعبة الخبيثة، الأهرام، 19- 9- 2005

أهمية في قوانين السوق والمنوط به تصحيح أوضاعها، وفي ظل الفساد تنمو القوي الطفيلية التي لا تولد فرص عمل حقيقية، وتعيش على السمسرة وترويج الممنوع والمحظور وغير القانوني، أما الشرفاء ففي الأغلب ينزوون لأنهم غير مؤهلين لدخول هذا السباق"[1].

وفي سياق مناقشة خطاب الصحف القومية عينة الدراسة للفساد، قدم بعض_الكتاب مجموعة من الحلول لمكافحته منها ضرورة وضع قواعد تشريعية تكفل القضاء على الفساد بكافة صوره وأشكاله "وأهم هذه القواعد هي توسيع نطاق جرائم الفساد ليشتمل على تجريم كل صور الفساد في القطاع الخاص، وعلي رأس ذلك الرشوة والاختلاس، لأن ملاحقة هذه الأفعال على صعيد الأوصاف الجنائية التقليدية تبدو ضعيفة ولا تكفل الحماية القانونية المرجوة لاسيما مع ما يضطلع به القطاع الخاص حاليا من دور مهم ومتصاعد في المجتمع المصري" [2]. وفي هذا الصدد، أكد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة علي أهمية استحداث نظم للكشف عن الفساد، من بينها تحفيز المواطنين علي الإبلاغ عن جرائم الفساد، مع أهمية وضع إطار قانوني يكفل حماية الشهود، ومن ثم فإنه "يتعين عند وضع استراتيجية محاربة الفساد عدم إغفال توفير متطلبات الحكم الرشيد، القائم علي دعائم حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بجانب مراعاة الشفافية والمساءلة والمشاركة، وهذا يتطلب الرغبة الصادقة في القضاء علي الفساد، ويتطلب استخدام بند القانون أو تطبيقه علي الجميع، كباراً وصغاراً لردع الفاسدين"[3].

وبالنسبة للأساليب الإقناعية التي وظفها خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في معرض استعراضه لقضايا الفساد، فكان من بينها الاعتماد على تكنيك تقديم أدلة وشواهد من الواقع تؤكد تفشي الرشوة والمحسوبية، واستيلاء بعض رجال الأعمال على أراضي الدولة، كما لجأ الخطاب الصحفي إلي جانب الاعتماد على تكنيك ترتيب الحجج الإقناعية داخل مواد الرأي، حيث لاحظ المؤلف أن غالبية كتاب مواد الرأي في معرض حديثهم عن نتائج الفساد، قد ضمنوا مقدمات مقالاتهم بعض الإحصائيات التي تؤكد تفشي الفساد في غالبية أروقة الدولة.

وعن الاستمالات التي وظفها الخطاب إزاء الفساد، فقد لجأت غالبية مواد الرأي للاستعانة بالاستمالات العقلانية بشكل أكبر من الاستمالات العاطفية من خلال تقديم أرقام وإحصائيات تدعم ما يؤكده الكتاب بشأن ارتفاع نسب الفساد الاقتصادي في مؤسسات الدولة. كما اعتمد

---

[1] مكرم محمد أحمد، نقطة نور: أولوية محاربة الفساد، الأهرام، 18-8 - 2005

[2] سليمان عبد المنعم، مصدر سابق

[3] أحمد فتحي سرور، التنمية والحكم الرشيد، الأهرام 19-12-2006

بعض الكتاب على الاستمالات العاطفية من خلال استخدام الصور والأخيلة والتشبيهات التي تؤكد خطورة الفساد بالنسبة للمجتمع، فيؤكد عبد المحسن سلامة في إحدى مقالاته بصحيفة الأهرام على ضرورة "استئصال هذا الوباء السرطاني الذي ضرب بجذوره في أنحاء متفرقة من جسد المجتمع، محاولا استغلال معاناة المواطنين، وبيع الوهم لهم بدلا من حل مشكلاتهم"[1].

2- الأطر المرجعية التي برزت في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة

اعتمد كتاب مواد الرأي في صحيفتي "الأهرام -روز اليوسف" على أنماط مختلفة من الاستشهادات والمرجعيات تنوعت ما بين: سياسية، واقتصادية، وقانونية، وتاريخية، بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والرقابية، وما تنشره وسائل الإعلام بشأن الواقع السياسي في مصر، بالإضافة إلى الاستعانة بأوضاع بيئات أخري، وقد اختلفت مرجعيات الكتاب بحسب الأفكار التي أراد الكتاب التأكيد عليها.

- المرجعية السياسية (التصريحات)

اتخذ غالبية كتاب الرأي في صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف تصريحات الرئيس السابق مبارك كمرجعية تؤكد علي عدة أفكار، من بينها انحيازه لمحدودي الدخل والبسطاء، واستماعه لمشاكل البسطاء، وحرصه علي تداول السلطة ومكافحة الفساد، حيث ضمن أحد الكتاب مقالاً له عن ضرورة مواجهة الفساد بتصريح للرئيس مبارك يقول فيه "لن نتردد وسنكون أكثر جرأة في اقتحام مشاكلنا، وعندما نوه الرئيس وبوضوح علي تأكيد مصداقية الحزب وتوجهه من خلال أداء متميز للاحتفاظ بثقة الجماهير والتفافها من حوله، ولم يدرك هذا البعض جيدا توجهات السيد الرئيس وتوجيهاته علي وجوب تقدم الكفاءة والقدرة والشعبية لتكون معيارا وقياسا للانتقاء وأن ما كان يصلح في الماضي قد تجاوزه الزمن وعفت عليه الأيام"[2].

كما توسع خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في إبراز تصريحات الرئيس السابق مبارك، التي تؤكد محاسبة المتورطين في الكوارث والأزمات وأنه لا أحد فوق القانون. ويلاحظ أن الاستعانة بتصريحات الرئيس كإطار مرجعي كان يكثر الاستشهاد بها في أوقات الأعياد والمناسبات الرسمية والكوارث والأزمات. وما يدلل على ذلك أن الخطاب كان يحفل بتفنيد تصريحات الرئيس مبارك بشأن العدالة الاجتماعية في عيد العمال من كل عام.

[1] عبد المحسن سلامة، ليلة القبض علي الفساد، الأهرام، 16-5-2006

[2] محمد حسن الحفناوي، مصدر سابق

كما حرص بعض الكتاب في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على الاستعانة بتصريحات جمال مبارك التي تؤكد أنه يتبني رؤية جادة بشأن الإصلاح، وبرز ذلك الأمر بشكل واضح إبان مؤتمرات الحزب الوطني، وأثناء الزيارات التي كان يذهب فيها إلى قري الصعيد.

فيما استشهد بعض الكتاب ببعض تصريحات مسئولين رسميين للتأكيد على نزاهة الانتخابات والاستفتاءات، والتأكيد على أن النظام يمتلك رؤية جادة بشأن عملية الإصلاح السياسي، فنجد كرم جبر يعتمد على تصريح لصفوت الشريف "استعير الجملة التي قالها صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والأمين العام للحزب الوطني في اجتماع أمانة السياسات بأنه لا سلق ولا طبخ للتعديلات الدستورية"[1]. كما استشهد أحد الكتاب بتصريحات أحمد فتحي سرور في إطار مناقشة الخطاب الصحفي لانتهاكات حقوق الإنسان "لقد لفت سرور النظر إلى إن إصدار مثل هذا القانون يتطلب منح جهات في الإدارة والضبط سلطات استثنائية لا يسمح بها الدستور الحالي، كما أكد أن قانون الطوارئ لن يلغي وسيطبق في أي وقت عند إعلان حالة الطوارئ واصفا القانون بأنه تحت الطلب"[2].

كما استشهد خطاب صحيفة الأهرام بتصريحات أحمد نظيف رئيس الوزراء للتأكيد علي تبني الحكومة لخطط جادة لمكافحة الفساد، وهو ما بدا بشكل واضح في أحد افتتاحيات الصحيفة "جاءت تصريحات الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بشأن الفساد صريحة وواضحة، وهي أن الحكومة لن تتواني في مكافحة الفساد بكل جدية وحسم، وأنها تواصل وضع الآليات والتشريعات اللازمة لمواجهة الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية بما يقضي علي الثغرات التي تفتح الباب للفساد وتؤدي إلي شكاوي المواطنين .. ومن المؤكد أن الحكومة ـ كما قال نظيف ـ لن تتستر علي فساد وتواصل الكشف عن قضايا الفساد ومحاسبة المتورطين في تلك القضايا مهما تكن مواقعهم الوظيفية أو مناصبهم"[3].

- المرجعية القانونية

برز هذا النمط من الاستشهادات في سياق مناقشة الخطاب الصحفي لانتهاكات حقوق الإنسان، حيث كثر استشهاد الكتاب ببعض مواد الدستور التي تكفل حرية الرأي والتعبير،

---

[1] كرم جبر، انتباه، الدستور لكل المصريين"2"، روزا اليوسف، 9-3-2007

[2] طارق حسن، أحداث في أخبار: طؤارئ تحت الطلب، مصدر سابق

[3] رأي الأهرام، الحكومة ومكافحة الفساد بالدولة، 11-7-2007

خاصة في ظل الهجوم الذي كانت تشنه بعض الصحف الخاصة والحزبية على النظام أثناء حبس أحد الصحفيين أو قمع النشطاء، وتفريق المظاهرات بالعنف. كما استشهد الكتاب ببعض المواد القانونية من الدستور، التي تجرم استغلال النفوذ في عمليات التربح من المال العام، حيث أشار سلامة أحمد سلامة إلي أن أحد الدلائل التي تؤكد انتشار الفساد هو عدم الالتزام بالمادة 95 من الدستور التي تحرم علي عضو مجلس الشعب في أثناء عضويته أن يشتري أو يبيع أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو يبرم عقوداً"[1].

- المرجعية الاقتصادية

برز هذا النمط من الاستشهادات في سياق مناقشة خطاب الصحف القومية عينة الدراسة لقضايا الفساد، حيث تطرق بعض الكتاب لتعريف الفساد بشقيه الإداري والمالي وسماته ومخاطرة طبقاً للمراجع الاقتصادية من الكتب والدوريات، إضافة إلى استعانة عدد الكتاب ببعض الرؤى التي يطرحها الخبراء كوسائل لمكافحة الفساد. كما برز هذا النمط من الاستشهادات ضمن مقالات بعض الكتاب الذين تطرقوا لمناقشة تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في سياق مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان وما نتج عن ذلك من انخفاض في مستويات المعيشة لدي المصريين. كما برز ضمن هذا النمط من الاستشهادات اعتماد الكتاب على بعض التقارير والدراسات التي تصدرها الجهات الرسمية سواء المصرية أو العالمية كمرجعية تؤكد على أفكار انتشار الفساد، فيؤكد سلامة أحمد سلامة علي انتشار الفساد في مصر، مستنداً إلى "ورقة عن الفساد أصدرها أحد مراكز الدراسات الاقتصادية الدولية، أوضحت أن مصر احتلت في القائمة الدولية لنسبة الفساد التي أصدرتها المنظمة العالمية للشفافية الموقع70 من بين163 دولة"[2]. ونجد عبد الرحمن عقل يفسر أسباب انتشار الفساد طبقاً "لتقرير التنمية لعام2005 الذي صدر أخيرا تحت شعار "مناخ استثمار أفضل للجميع وأشار إلي أن تعقيد الإجراءات وغموض السياسات وعشوائية اللوائح التنفيذية وضعف حقوق الملكية الفكرية وتفشي الفساد وضعف تنفيذ العقود من أهم معوقات الاستثمار التي تؤثر علي القرار الاستثماري في الدول النامية للشركات متعدية الجنسية، ودعا التقرير حكومات الدول النامية إلي تركيز الجهود

---

[1] سلامة أحمد سلامة، من قريب: لجنة مكافحة الفساد، مصدر سابق

[2] نفس المصدر السابق

علي تبسيط الإجراءات وتحسين آليات إنقاذ العقود والحفاظ علي حقوق المستثمر، وتعزيز خدمات البنية التحتية، وقد استند التقرير في استنتاجاته إلي مسح شمل30 ألف شركة في53 دولة"[1].

لكن لاحظ المؤلف أن اعتماد كتاب الرأي على التقارير التي تؤكد انتشار الفساد كإطار مرجعي قد برز بشكل أساسي في خطاب صحيفة الأهرام تحديداً، ويري المؤلف أن خطاب صحيفة روزا اليوسف قد تجاهل هذه التقارير من منطلق أنه كان يؤكد على أنها مجرد افتراءات لا هدف منها سوي التدخل في شئون مصر.

- المرجعية التاريخية

برز هذا النمط من الاستشهادات داخل أكثر من قضية، فمثلاً في سياق مناقشة خطاب صحيفة الأهرام لمهام وأدوار الأحزاب على هامش قضية تداول السلطة، استعرض بعض الكتاب تاريخ نشأة الأحزاب وأدوارها، فنجد عاطف الغمري يشير إلى أنه "منذ أن نشأت الأحزاب في القرن التاسع عشر، ودورها قائم أن تنشط وسط الرأي العام وأن تدفعه لأن يكون فعالاً"[2].

كما برز هذا النمط كإطار مرجعي ضمن خطاب صحيفة الأهرام إزاء الاحتجاجات، حينما استشهد بعض الكتاب بانتفاضة يناير 1977 في سياق مناقشة أسباب الاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في عهد مبارك خاصة خلال الفترة الأخيرة. وكذلك في إطار تأكيد صلاح منتصر علي مشروعية الاحتجاجات والإضرابات. "والواقع أن ركن الاحتجاجات في حديقة هايد بارك بدأ تاريخيا عندما صدر في عام1855 قانون في بريطانيا أثار غضب التجار، فاجتمعوا في الركن الشمالي من حديقة هايد بارك لإعلان معارضتهم ولكن البوليس تصدي لهم ومنعهم، فكان أن خرجت فئات جديدة من الشعب، وساندت حق التجار في الاحتجاج، وأرغموا السلطات على الاعتراف منذ عام1872 على شرعية تظاهر المواطنين في هذا الركن بطريقة سلمية"[3].

---

[1] عبد الرحمن عقل، الناس والاقتصاد: استثمار أفضل للجميع، الأهرام، 27-1-2005

[2] عاطف الغمري، الأحزاب .. الركن المهم في العملية السياسية، الأهرام، 16-6-2010

[3] صلاح منتصر، مجرد رأي، الأهرام، 25-3-2007

- الاستعانة بما تنشره وسائل الإعلام عن نظام مبارك

استند كتاب مواد الرأي إلى الاستعانة بما تنشره الصحافة العالمية عن واقع النظام السياسي خلال عهد مبارك، وإن كانت قد اتخذت من هذه الاستشهادات مرجعية عدائية، للتأكيد على أن ما ينشر مجرد زيف وكذب لا تريد منه هذه الصحف سوي تشويه صورة نظام مبارك، بحيث يتاح لهم الفرصة للتدخل في شئون مصر، بعكس خطاب الصحافة الخاصة والحزبية الذي اعتمد على ما تنقله وسائل الإعلام العالمية بشأن استبداد نظام مبارك لزعزعة شرعية نظام مبارك من منطلق أنه أساء لصورة مصر بأكملها بسبب استبداده.

في حين استشهد بعض الكتاب بما كان يكتبه بعض الصحفيين في الصحف المصرية للترويج لأطروحة أن بعض الصحفيين يتطاولون علي الرئيس السابق مبارك، فنجد عبد اللـه كمال يستشهد بما قاله مجدي مهنا بشأن الرئيس السابق مبارك" في العادة لا أتوقف أمام ما يكتب الزميل مجدي مهنا في جريدة المصري اليوم، لأنه لم يعد يقول جديداً .. مالا يدركه الأستاذ مجدي مهنا أن الدستور لا تقوم بتعديله برامج التليفزيون، أو أعمدة الكتاب، أو بيانات القوي السياسية، أو المظاهرات .. بل مؤسسات دستورية لها قواعد واضحة"[1].

- أوضاع ونظم بيئات ومجتمعات أخري

حيث استشهد بعض الكتاب المعادين لفكرة التغيير السياسي والديمقراطية بما كان يحدث في العراق للترويج لفكرة أن المناداة بالديمقراطية سيدخل البلاد في حالة فوضي قد تنتهي باحتلال البلاد من قبل بعض الدول الغربية مثل أمريكا، وكذلك الاستعانة بتجارب دول أخري تؤكد فشل تجارب التغيير والثورات، حيث استشهدت سلوى حبيب في أحد مقالاتها بصحيفة الأهرام بتجربة الثورة البرتقالية، مؤكدةً أن "الثورة البرتقالية الشعبية ماتت في أوكرانيا .. دمرها الفساد قبل أن تبلغ عاما واحدا من عمرها .. أفسدها نفس الفريق الثوري الموحد الذي قاد مئات الآلاف من الجماهير إلي الشوارع .. وقفوا في ميدان الاستقلال تحت الثلوج والأمطار, ليل نهار لأيام عديدة, فأثاروا اهتمام العالم وإعجابه .. غرقت الثورة في نشاطات وعلاقات غير مشروعة بالبيزنس .. حروب داخلية .. نزاعات شخصية .. وأصابت اقتصاد البلاد بضرر بالغ .. أبطأت الإصلاحات، ومزقت الدولة.. كانت ثورة

[1] عبد اللـه كمال، هل الرئيس مقدس، روزا اليوسف، 22-3-2007

تعلق عليها الشعوب آمالا وأحلاما بحياة أفضل في ظل الديمقراطية .. لكنها انتهت بتولي نظام ليس أفضل من سلفه .. والخاسر هي أوكرانيا وشعبها"[1].

لكن في السياق ذاته، استشهد بعض الكتاب بتجارب دول أخري تؤكد أن الإصلاح ليس بالمستحيل، حيث نجد صلاح الدين حافظ يستشهد بتجارب فلسطين والعراق "نحن أمام واحدة من اللحظات الكاشفة، التي قدمتها وتقدمها الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا في مصر وفلسطين والعراق .. إن قيام ديمقراطية جديدة في العراق, سيكون نقطة تحول في الشرق الأوسط، تشجع الإصلاحيين في المنطقة"[2]،. وفي هذا الصدد استشهد أيضاً أحد الكتاب بما حدث في كينيا حينما تم تولي الحكم رئيس منتخب من سلفه الذي ظل نحو 24 عاماً في الحكم "ما حدث في كينيا ينفي مزاعم البعض بأن النظم الديمقراطية لا تصلح للدول الفقيرة، والتي يستهدف أهلها بالدرجة الأولي إشباع البطون بعد أن أكدت التجربة أن الفقر لا يذهب بدون الإصلاح السياسي .. ومن هنا وطبقا لتقارير المراقبين .. فشلت الموائد والأطعمة والمعونات الغذائية من طرفي الصراع الدائر لفريقي الموز والبرتقال في تغيير موقف القبائل من الدستور المقترح بالرغم من الفقر والقحط والأمية!"[3].

كما برز هذا النمط من الاستشهادات ضمن خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء الفساد، حينما استشهد بعض كتاب مواد الرأي في سياق طرحهم لحلول مواجهة الفساد بتشكيل بعض الهيئات الرقابية ولجان لمكافحة الفساد على غرار الموجودة بدول أخري في العالم. كما برز هذا النمط من الاستشهادات في إطار تأكيد بعض الكتاب – وإن بدا ذلك في إطار محدود - على أن الفساد يتسبب في انهيار شرعية الحزب الحاكم، حيث استشهد أحد الكتاب بواقعة فساد بول مارتن رئيس الحزب الحاكم الليبرالي في كندا "ظل عار فضيحة الفساد التي لحقت بالحزب الليبرالي الحاكم في كندا يطارد بول مارتن زعيم الحزب ورئيس الوزراء طوال العشرين شهرا الماضية .. ويبدو أن طموح مارتن للاستمرار في السلطة ـ التي لم يتمتع بها سوي17 شهرا ـ جعله ينسي أنه يعيش في دولة ديمقراطية، وتصور أنه ينتمي إلي دولة في العالم الثالث"[4].

---

[1] سلوى حبيب، سياسة خارجية، لا برتقالية ولا حمراء، الأهرام، 2-10 -2005

[2] صلاح الدين حافظ، استنزاف الديمقراطية، الأهرام، 21-12- 2005

[3] إسماعيل عبد الجليل، في كينيا: الإصلاح السياسي بين فريقي الموز والبرتقال، 21-11- 2005

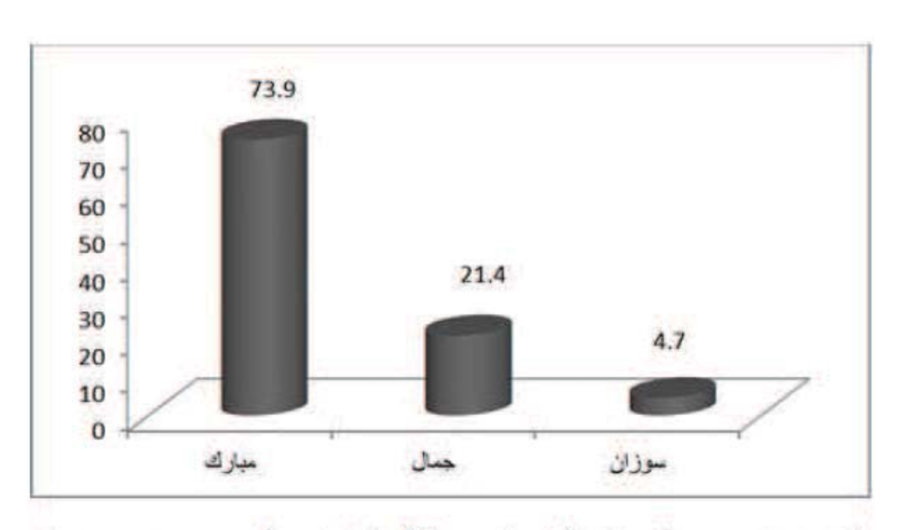
[4] مصطفي سامي، شئون سياسية: سقوط الحكومة الكندية، الأهرام، 6-12- 2005

3- القوي الفاعلة والتصورات المنسوبة إليها في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة

ركز خطاب الصحف القومية عينة الدراسة علي مجموعة من القوي الفاعلة تم تصنيفها كالاتي: الأسرة الحاكمة (مبارك – جمال مبارك – سوزان)، النظام الحاكم، القوي الموالية لنظام الحكم (أعضاء الحزب الوطني- بعض المسئولين الرسميين)، القوي المناوئة للنظام (القوي والحركات الاحتجاجية – الأحزاب السياسية – المثقفين والسياسيين- الإعلاميين المناهضين لسياسة مبارك)، القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)، القوي الأمنية (وزير الداخلية – جهاز الشرطة)، قوي أخري (الشعب المصري - منظمات المجتمع المدني - الحكومة – الوزراء والمحافظين). وقد تأثرت الصفات والأدوار المنسوبة للقوي الفاعلة الواردة في خطاب الصحف القومية إزاء قضايا الدراسة بحسب عدة عوامل منها: نمط الملكية، ونمط القضية.

(أ) الأسرة الحاكمة

كان أبرز الفاعلين الرئيسين الذين ظهروا ضمن هذه الفئة هي بالترتيب: مبارك، جمال مبارك، سوزان مبارك .. وقد تشابهت الصفات والأدوار المنسوبة إلي كلاً منهم في قضايا الدراسة الذين ظهروا ضمنها، ولكنها كانت في مجملها تصورات إيجابية وأن اختلفت معدلات ظهورهم في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة (كما يتضح في الشكل التالي) .. وهو ما سنوضحه بالتفصيل.



شكل (١٤) يوضح القوي الفاعلة البارزة ضمن فئة الأسرة الحاكمة ومعدلات التركيز عليها

- مبارك

كان مبارك هو القوي الأكثر بروزاً ضمن فئة الأسرة الحاكمة باعتباره رئيس الدولة، وقد تشابهت الأدوار والصفات المنسوبة إليه، واتخذت الطابع الإيجابي سواء في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة، أو قضايا الحقوق والحريات، أو الفساد.

ففي سياق خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة، نسبت إليه عدة تصورات من بينها: حريص على تداول السلطة، حيث "أن البلاد في عهده تنطلق لأفاق رحبة من الحرية والديمقراطية"[1]. فالرئيس "قد وضع المؤسسات السياسية المصرية على طريق التفاعل وتحقيق التطور الديمقراطي"[2]. فضلاً عن إنه يتمتع "بشعبية جارفة، ورصيد هائل بين الناس، وثقة كبيرة جداً، تستند إلي ثقل تاريخي، وإنجاز متراكم"[3]. فهو "بطل حقيقي بحسبه إنه أعاد لأول مرة في التاريخ جغرافيا مصر المحررة كاملة.14 محطة تاريخية اتخذ فيها مبارك قرارات مصيرية، وانتصر لمفهوم الدولة القوية وحمي الدولة كثيراً من مهاترات بحكمته وذكاءه"[4] حيث أن "الصبر الأسطوري الذي يتحلى به الرئيس هو أحد الضمانات الأساسية التي تجعل قراره مبنياً على الحكمة والتعقل"[5].

كما أكد الخطاب علي أن مبارك كان حريصاً علي تفقد أحوال المواطنين والاستماع إلى مشاكلهم، فيشير كرم جبر في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف إلي أن "السمة التي يحافظ عليها الرئيس مبارك حتى الآن هي إنه مواطن مصري بسيط جاء من صفوف الطبقة المتوسطة وهذا هو سر انحيازه للبسطاء والفقراء ومحدودي الدخل، فلم يخذل الرئيس شعبه في أي ظرف أو موقف، وضبط مؤشر حكمه على مصلحة الجماهير"[6]، بدليل إنه "ذهب بنفسه للاطمئنان على الناجين في حادث عبارة السلام والوقوف على أبعاد الكارثة وطمأنة أهالي الضحايا"[7].

ومما سبق، يتضح أن كافة التصورات المنسوبة إلي مبارك كقوي فاعلة في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة قد اتخذت الطابع الايجابي وكانت تركز في مجملها على الطابع الإنساني والخدمي

---

(1) كرم جبر، انتباه: مفاتيح الحكم عند الرئيس، روزا اليوسف، 30-4-2008

(2) أسامة سرايا، مبارك والمصريون في مهمة من أجل مصر، الأهرام، 26-11- 2010

(3) عبد الله كمال، مصر الجائزة المستحيلة، روزا اليوسف، مصدر سابق

(4) عبد الله كمال، رئيس في وجه الأعاصير: مبارك المظلوم تاريخياً، روزا اليوسف، 27-4-2008

(5) عماد الدين أديب، صبر الرئيس، روزا اليوسف، 1-12- 2005

(6) كرم جبر، انتباه، مفاتيح الحكم عند الرئيس، روزا اليوسف، 30-4-2008

(7) رأي الأهرام، 6-2-2006

للرئيس، وفي تقدير المؤلف أن المغزى من ذلك هو دعم شرعية مبارك، ودعم بقاءه في الحكم من منطلق حرصه على مصالح المواطنين وسعيه لتلبية احتياجاتهم وتحقيق العدالة بينهم.

- سوزان مبارك

ظهرت سوزان مبارك كقوي فاعلة في إطار خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة، وحاول الخطاب تكذيب ما تردده بعض الصحف الحزبية والخاصة بأنها تضغط علي مبارك الأب من أجل تمرير نجله جمال للحكم، بل كان يؤكد الخطاب علي إنها تساند الفقراء والمحتاجين، وترعي العديد من المشروعات الخيرية والأسر الفقيرة في المجتمع المصري، وتدافع عن حقوق الفئات المهشمة في المجتمع كالمرأة والطفل حيث أشار الخطاب إلي أن "سوزان مبارك هي راعية المرأة والثقافة"[1].

- جمال مبارك

كان جمال مبارك أحد الفاعلين الرئيسين في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة عن بقية القضايا الأخرى وذلك بحكم الجدل الشديد الذي دار حول كونه وريث الحكم من عدمه، وكذلك من منطلق كونه أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني ونسبت إليه عدة صفات وأدوار كانت في مجملها إيجابية حيث أشار الخطاب إلي أن "جمال مبارك يضفي على لجنة السياسات الحيوية والنشاط بفضل جهوده المتصلة التي لا تنقطع في مد جسور التواصل بين الحزب والحكومة من ناحية، وبين الحزب والجماهير من ناحية أخري"[2]. كما وصفه الخطاب بالطموح الشديد، والذكاء، والفهم الواعي لأمور البلاد، فيشير كرم جبر في أحد مقالاته معلقاً على حديث تليفزيوني تم إجراؤه مع جمال مبارك "إنه كان يقف في منطقة توازن بين الطموح والواقع .. الطموح الذي يعبر عنه باعتباره أميناً للسياسات بالحزب الوطني، أما الواقع فهو الفهم الواعي لإمكانيات البلاد، والسعي إلى توظيفها بأفضل الأساليب لتصل إلى حلول واقعية للمشاكل المزمنة، وأبرزها الغلاء دون العودة لشعارات الماضي"[3]. ويتابع خطاب صحيفة الأهرام "يكشف حديث السيد جمال مبارك أمين لجنة السياسات في الحزب الوطني عن سمات شخصية مهمة ينبغي توافرها في أي مسئول عن العمل الحزبي، خاصة في حزب

---

[1] مني رجب، حديث الصباح، الأهرام، 22-12-2008

[2] كرم جبر، انتباه: الدستور لكل المصريين"2"، مصدر سابق

[3] كرم جبر، انتباه: مناقشة تأخرت لحديث جمال مبارك، روزا اليوسف، 25-4 - 2008

الأغلبية، وأبرزها القدرة على النقد الذاتي، وعدم اللجاجة في الحق"[1]. ويري المؤلف أن إسناد تلك الصفات إلي جمال مبارك تواكب مع موجة صعود جمال مبارك داخل المشهد السياسي المصري، وهو أحد الآليات التي استخدمها خطاب الصحف القومية عينة التحليل للتسويق لشخصية جمال مبارك تمهيداً لتمريره للحكم برغم تكذيب الخطاب لأطروحة التوريث.

(ب) النظام الحاكم

برزت هذه الفئة ضمن الفاعلين الرئيسين في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء كافة قضايا الدراسة، وقد أطلق عليه في سياق الخطاب عدة مسميات منها: النظام، نظام الحكم، السلطة السياسية، الدولة، النظام الحاكم. ونسبت إليه صفات كان في مجملها إيجابية منها: ديمقراطي - لديه رؤية جادة بشأن الإصلاح في البلاد، حريص على أحوال المواطنين- قائم بمقتضي انتخابات حرة ونزيهة- يحارب الفساد - يرفض تدخل القوي الخارجية في شئون مصر الداخلية- يحظى بتأييد من قبل أفراد الشعب. ويري المؤلف أن المغزى في إسناد هذه الصفات إلى نظام الحكم هو تأكيد عدد من الأفكار التي حاول خطاب هذه الصحف الترويج إليها بأن النظام المصري في مصر يؤمن بالديمقراطية والحرية ويقاوم الفساد.

(ج) القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)

ظهرت أمريكا وإسرائيل كفاعلين ضمن القوي الخارجية في إطار خطاب الصحف القومية عينة الدراسة إزاء تداول السلطة وقضايا الحقوق والحريات. وتنوعت التصورات المنسوبة إليهم وإن كانت غالبيتها قد اتخذت الطابع السلبي بأنها تريد العبث باستقرار مصر وأمنها - ونشر الفتنة - تدعم الإرهاب في مصر بغرض زعزعة الاستقرار- لا تمارس أي ضغوط خارجية علي مصر- تريد التدخل في شئون مصر الداخلية - تصدر تقارير حقوقية مزيفة. ويري المؤلف أن سلبية الأدوار والصفات المنسوبة إلى القوي الخارجية أحد التكنيكات التي وظفها الخطاب لدعم شرعية مبارك في ظل الضغوط الخارجية المتزايدة عليه من قبل هذه الدول والتي انتهزتها بعض الصحف الخاصة والحزبية لزعزعة شرعية مبارك.

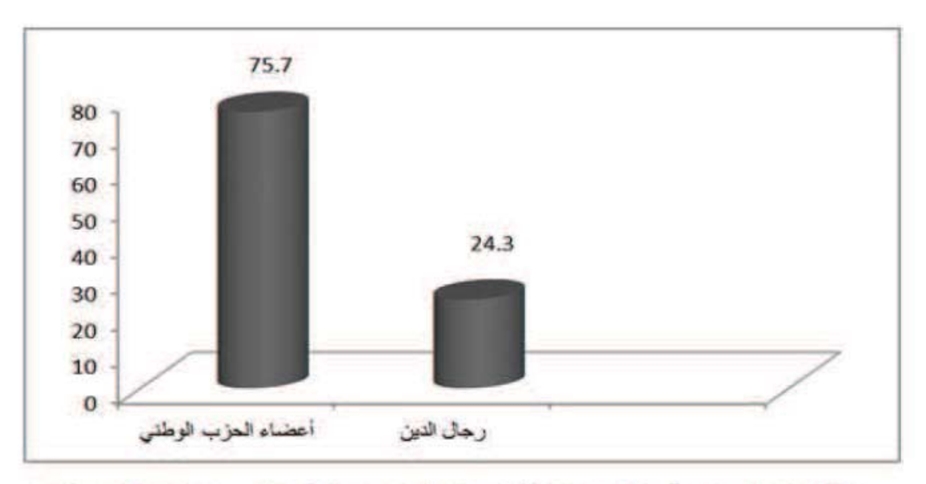
ورغم ذلك فإن خطاب الصحف القومية عينة التحليل قد أسند إليها عدة صفات وأدوار إيجابية تمحورت حول تمتعها بوجود حقيقي لحرية الرأي والتعبير، وأنها تحافظ على أدمية المواطنين، وتكفل لهم حياة كريمة، ولديها جهات رقابية حقيقية تكافح الفساد. وأتضح من خلال نتائج

[1] إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 30-1-2006

التحليل ورود هذه الصفات في معرض الاستشهاد بها ضمن الأطر المرجعية التي اعتمد عليها بعض الكتاب في خطاب صحيفة الأهرام المنادين بضرورة الإصلاح السياسي وتطبيق الديمقراطية.

(د) القوي الفاعلة الموالية للنظام

كان أبرز الفاعلين الرئيسيين ضمن هذه الفئة (كما يتضح من الشكل التالي) هم أعضاء الحزب الوطني ورجال الدين، وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليهم، وكذلك معدلات ظهورهم كفاعلين في إطار خطاب الصحف القومية عينة الدراسة بحسب نمط القضية .. وهو ما سنوضحه بالتفصيل.



شكل (١٥) يوضح أبرز القوي الفاعلة ضمن فئة القوي الموالية للنظام ومعدلات التركيز عليها

- أعضاء الحزب الوطني

برز أعضاء الحزب الوطني كقوي فاعلة في إطار خطاب الصحف القومية عينة الدراسة بثلاث مسميات رئيسية هي: أعضاء الوطني، أمانة السياسات، الحزب الحاكم. وكانت أكثر حضوراً في سياق الخطاب الصحفي إزاء تداول السلطة، والفساد .. ونسبت إليهم عدة تصورات حملت في مجملها الطابع الإيجابي من بينها: أنهم يتمتعون بشعبية جارفة - ليسوا فاسدين - أكثر احتكاكاً بالشارع المصري، حيث يؤكد كرم جبر في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف أن "الحزب الوطني لا يعيش في أبراج زجاجية، ولكنه منتشر ومتغلغل في كل شبر من أرض مصر في المدن والقرى والنجوع، وأعضاءه جزء أصيل من الناس، ويرصدون مشاكلهم

ويعيشون فيها لحظة بلحظة."[1]. حيث إن "أمانة السياسات التي تولاها جمال مبارك، قامت بدراسة مشروعات قوانين وأطر سياسية حديثة، وكان لكل ذلك أثر فعال وجاد في تقدم البلاد من خلال مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية بالأخص [2].

كذلك من ضمن التصورات الإيجابية وصفه بأنه الحزب الأقوى في مصر، حيث كان يؤكد عبد الله كمال في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف علي أنه "ليس ذنب الحزب الوطني، رغم كل المثالب التي يعاني منها، أنه التنظيم الأقوى والأكثر شمولاً وانتشاراً في جنبات المجتمع المصري"[3].

فيما نسب إليهم عدة تصورات سلبية في نطاق محدود للغاية من بينها الهيمنة على الحياة السياسية، وعدم تبنيه لأي تجارب إصلاحية، فضلاً عن التنازع والتناحر بين الأعضاء، ففي سياق انتقاد الانتخابات البرلمانية عام 2010 أكد أحد كتاب مواد الرأي على أنه "لا يميز هذه الانتخابات عن انتخابات 2005 سوي الهيمنة شبه الكاملة للحزب الوطني على أغلب الدوائر، لدرجة أن الوطني سوف ينافس الوطني في كثير من الدوائر، ولا يرغب الوطني فقط في تأمين الأغلبية في المجلس الجديد، وإنما الهيمنة الكاملة عليه"[4].

- رجال الدين

وقد أسند إليهم خطاب الصحف القومية عينة التحليل عدة صفات وأدوار إيجابية منها: أنهم أصحاب آراء مستنيرة، زاهدون في الدنيا، لا يرغبون في أي مناصب، يقولون كلمة الحق، غير تابعين للنظام السياسي، ويتمتعون باستقلالية كاملة، لديهم رؤية ثاقبة في الحكم علي الأمور، وقد برز رجال الدين كقوي فاعلة في سياق خطاب الصحف القومية عينة التحليل إزاء تداول السلطة، وقضايا الحقوق والحريات وخاصة في سياق الاحتجاجات من منطلق الاعتماد عليهم كأطر مرجعية ضمن استشهاد بعض الكتاب بآرائهم في تجريم المظاهرات والاحتجاجات المعارضة لنظام مبارك، وهم - بحسب رأي المؤلف - أحد الأدوات التي استخدمها الخطاب لتشويه منظمي الإضرابات والاحتجاجات من الحركات والقوي والتيارات السياسية، ومن ثم دعم شرعية النظام.

---

[1] كرم جبر، انتباه: مناقشة تأخرت لحديث جمال مبارك، روزا اليوسف، مصدر سابق

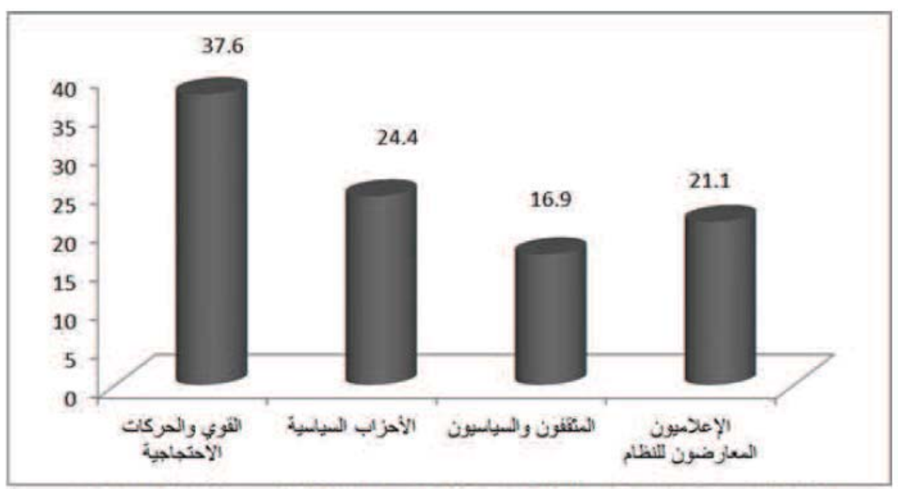
[2] حماد عبد الله حماد، أمانة السياسات..نهضة الفكر الجديد، روزا اليوسف، 12-2-2006

[3] عبد الله كمال، مصر.. الجائزة المستحيلة، مصدر سابق

[4] منصور أبو العزم، رؤية حرة: مهرجان الانتخابات، الأهرام، 18-11-2010

(هـ) القوي الفاعلة المناوئة للنظام

ضمت هذه الفئة عدة قوي فرعية تمثلت في القوي والحركات الاحتجاجية، والأحزاب السياسية، والسياسيين والمثقفين والإعلاميين، وقد اختلفت معدلات التركيز عليها في سياق خطاب الصحف القومية عينة الدراسة (وهو ما يوضحه الشكل التالي). وكانت غالبية التصورات المنسوبة إليهم سلبية بسبب مهاجمتها لنظام مبارك ومعارضتها لسياساته.



شكل (١٦) يوضح أبرز القوي الفاعلة ضمن فئة القوي المناوئة للنظام ومعدلات التركيز عليها"

- القوي والحركات الاحتجاجية

برزت هذه الفئة في سياق خطاب الصحف القومية عينة التحليل إزاء قضيتي تداول السلطة والحقوق والحريات، وجاءت جماعة الإخوان المسلمين أحد الفاعلين الرئيسيين في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في غالبية قضايا الدراسة، وكانت غالبية التصورات المنسوبة إليهم سلبية من بينها: "إن وجودها غير شرعي وقانوني"[1]. ويؤكد الخطاب علي أن "الإخوان لم يكتفوا باستغلال التناقض الوارد في موقفهم القانوني بين التنظيم والأفراد المستقلين، وإنما قاموا مباشرة باستخدام العنف باعتبارهم يقومون بعمليات جهادية وليست انتخابية"[2]. كما وصفهم بأنهم دعاة فوضي وتخريب فيشير الخطاب إلي أنها "تمارس الكثير

[1] محمود مراد، في الانتخابات: سياسة الإعلام وإعلام السياسة، الأهرام، 18-11-2010

[2] عبد المنعم سعيد، من القاهرة: أخطر الانتخابات المصرية، الأهرام، 27-11-2010

من التجاوزات التي تصل إلى حد الجريمة، فسلوك البلطجة واختراق القانون الذي تصر عليه تلك الجماعة شجع غيرهم أيضاً على محاولة فرض ما يريدون وممارسة سياسات لي الأذرع"[1]. "وكان يؤكد الخطاب علي أن "شعاراتها خادعة تحاول بها التملص من مواجهة النخب وتصر على منهج الصراع"[2]. كما أسند إليهم صفات أخري منها أنها جماعة محظورة ودموية ومتطرفة ولديها ميليشيات مسلحة، فيعلق عبد الله كمال في أحد مقالته على اعتصامهم أمام مجلس الشعب احتجاجاً على التعديلات الدستورية عام 2007 "اعتصام ممثلي التيار المتطرف في مجلس الشعب، وخارج قاعة النقاش لقواعد يكشف عن عدم احترام أكيد من قبل الإخوان لقواعد الديمقراطية التي تنص على أن التصويت بأغلبية الموافقة، فما فعله أعضاء الإخوان هو خيانة لأمانة الأصوات التي اختارتهم"[3].

فيما اسند إليهم عدة تصورات إيجابية في نطاق محدود للغاية، من بينها القوي في مناهضة الحزب الحاكم، فأشار الخطاب إلي أن "جماعة الإخوان المسلمين في مصر تمكنت من تحقيق أكثر من نصر سياسي ومعنوي، موجهة ضربات سياسية قوية للحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي، اللذين يجاهران بمحاربتها باعتبارها جماعة محظورة قانونيا"[4].

في حين برزت قوي أخري إلى جانب الإخوان المسلمين تمثلت في بعض الحركات الاحتجاجية التي طرأت على الساحة السياسية مثل حركة كفاية، وحركة 6 أبريل، والجمعية الوطنية للتغيير، وقد نسبت إليها تصورات في مجملها سلبية ما بين كونها تفتقر للشعبية في الشارع المصري، ولا تسعي لخدمة مصالح البسطاء، ولا تمتلك رؤية محددة، ومتخبطة، ومدفوعة بأجندات خارجية لنشر الفوضى في البلاد، ضعيفة، لا تأثير لها في الشارع السياسي، يتقاضون تمويلا من الخارج. فيما أسندت إلى هذه الحركات صفات وأدوار إيجابية في نطاق محدود من بينها: أنها تسببت في حراك اجتماعي وسياسي في المجتمع المصري، تأمل في تغيير الواقع للأفضل، حيث أشار أحد الكتاب إلى "أن مثل هذه الحركات استطاعت أن تحرك الماء الراكد، فكان قرار الرئيس بتعديل المادة 76 من الدستور، وانتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة بين أكثر من مرشح"[5].

---

[1] أسامة سرايا، مبارك والمصريون في مهمة من أجل مصر، مصدر سابق

[2] حازم منير، رأي أخر: دولة الأخوان المدنية، روزا اليوسف، 2-3-2007

[3] عبد الله كمال، انقلاب فاشل علي الشرعية: النواب الإخوان خانوا أمانة أصوات الناخبين، روزا اليوسف، 20-3-2007

[4] صلاح الدين حافظ، أولويات البرلمان الحجاب أم معركة الفساد، الأهرام، 29-11-2006

[5] نبيل نجيب سلامة، التغيير المنشود.. شخص أم سلوك؟، روزا اليوسف، 18-9-2005

- الأحزاب السياسية

برزت ضمن الفاعلين الرئيسيين في سياق خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في كافة قضايا الدراسة، وجاءت التصورات المنسوبة إليها في مجملها سلبية تمحورت حول أنها تعاني الفقر الشديد، غير قادرة على البقاء، لا تمتلك أي شعبية في الشارع المصري، بعيدة عن مطالب البسطاء والكادحين، ديكوريه، لا تدرك أصول الديمقراطية ومبادئها، فيشير أحد الكتاب إلى أن "أهم ما أظهرته نتائج انتخابات مجلس الشورى هو أن الأحزاب السياسية في مصر أضعف مما ينبغي، خاصة الأحزاب التي تمثل المعارضة"[1]. كما أنها "أحزاب لا قيمة لها بل إن بعضها متردية ومغلقة للتحسينات منذ عشرين عاماً ولكن أصحابها وقياداتها لا يصدقون ذلك"[2].

ويري المؤلف أن هذه التصورات السلبية كانت في مغزاها تشويها لصورتها في إطار صراعها مع الحزب الوطني، بدليل أن الهجوم عليها - بحسب ما تبين من سياق التحليل - كان يشتد في سياق المنافسة على الانتخابات.

- المثقفون والساسة

برزت هذه الفئة في سياق الخطاب الصحفي إزاء قضايا تداول السلطة والحقوق والحريات بعدة مسميات منها: "المثقفين – السياسيين- النخب السياسية والمثقفة"، وشن الخطاب الصحفي هجوماً علي بعض السياسيين والمثقفين المناوئين للنظام، وأسند إليهم عدة تصورات في مجملها سلبية ما بين كونها نخبة متعفنة، متفرقة الصفوف، ليس لديهم مبادئ، عاجزون عن منافسة مبارك ونظامه، فنجد كرم جبر يسخر من بعض الشخصيات المنافسة لمبارك خلال انتخابات الرئاسة عام 2005، متسائلاً "هل يمكن لأي صحافة أن تستمر في حرق نفسها، وهي تلهث وراء برامج وحكايات شلتوت والصباحي والعجرودى وترك وقناوي"[3].

---

[1] حازم عبد الرحمن، أحزاب هشة وضعيفة، الأهرام، 6-6-2010

[2] أشرف العشري، مصدر سابق

[3] كرم جبر، انتباه: الحياد السلبي، روزا اليوسف، 1-9-2005

فيما أُسند إليها تصورات إيجابية في نطاق محدود حيث أكد الخطاب أنه "في أصعب الأحوال وأحلك الظروف ستواصل النخبة المصرية اشتباكها حول قضية الإصلاح، وستستمر رحلة التضاغط ضد السلطة في الفترة المقبلة، من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات الديمقراطية"[1].

- الإعلاميون

شن خطاب الصحف القومية عينة التحليل هجوماً حاداً على الإعلاميين كقوي فاعلة، وخاصة رؤساء تحرير بعض الصحف الحزبية والخاصة، وكذلك بعض كتاب مواد الرأي المناهضين لسياسة مبارك، والذين توالت كتاباتهم في الهجوم على شخص مبارك، وأسند إليهم الخطاب عدة تصورات سلبية منها: الكذب والتزييف، مثيرو الفتنة في المجتمع المصري، محرضون على الفوضى، يعارضون دون مبرر، ليست لديهم رؤية محددة وغير قادرين على التحليل، لا يستحقون ممارسة مهنة الصحافة .. ولاحظ المؤلف من خلال التحليل أن هذه الأدوار والصفات السلبية تم إلصاقها بهؤلاء الإعلاميين، بسبب نقدهم لسياسات الرئيس، ومساندتهم للحركات الاحتجاجية في المجتمع، فنجد أحد الكتاب يشن هجوماً على بعض الإعلاميين أثر مساندتهم لإضراب 6 أبريل "لا يجب الوقوف في جانب المتفرجين ونحن نري هذا التحريض الإعلامي العامد المتعمد يسعي إلى اجتثاث حق البسطاء في مصر، فرأس الفوضى والتخريب موجود في الإعلام"[2].

بصفة عامة، يري المؤلف من واقع التحليل أن سلبية التصورات المنسوبة للقوي المناوئة لمبارك ونظامه كان الهدف منها تشويه صورة كل من يحاول أن يعارض مبارك أو ينال منه، وما يؤكد ذلك هو تخصيص صحيفة روزا اليوسف مساحة بعنوان "جدول الضرب 6x6" لمهاجمة من يعارض مبارك سواء كان من السياسيين أو المثقفين أو الإعلاميين.

(و) القوي الأمنية

برزت هذه القوي ضمن خطاب الصحف القومية عينة التحليل في إطار فئتين رئيسيتين "وزير الداخلية – أجهزة الشرطة"، وإن كانت هذه الفئة أكثر حضوراً في سياق مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان داخل خطاب الصحافة القومية.

---

[1] عمار علي حسن، مصدر سابق

[2] محمد عبد النور، اشتباك: التحريض علي مستقبل الوطن، روزا اليوسف، 9-4-2008

- وزير الداخلية (حبيب العادلي)

كان أحد الفاعلين الرئيسيين الذين ظهروا في معرض مناقشة خطاب الصحف القومية عينة التحليل لقضايا الحقوق والحريات، باعتباره أحد المسئولين عن اتخاذ القرار في سياق هذه القضايا، وقد أسند إليه الخطاب عدة تصورات كانت في غالبيتها إيجابية من بينها كونه "وطني"، يسعي لحماية الوطن من مثيري الفتنة، يطارد الخارجين عن القانون، رحيم بالسجناء، تشهد في عهده وزارة الداخلية التزاما شديدا بحقوق الإنسان، حيث أكد إبراهيم نافع علي "أن التوجه لدي وزارة الداخلية في عهد حبيب العادلي هو عدم التستر علي مثل هذه التجاوزات، ومحاسبة القائمين بها مهما كانت رتبهم ومواقعهم"[(1)]. كما أكد الخطاب علي أن "حبيب العادلي دائماً ما يبادر بتوفير فرص عمل للمفرج عنهم في القطاعات الإنتاجية بمصلحة السجون، وتسويق منتجاتهم لتدر عليهم دخلاً يعيشون منه حياة كريمة"[(2)]. كما كان يؤكد الخطاب علي أن "الوزير حبيب العادلي رجل أمن صارم يعمل في صمت، يستيقظ في الخامسة صباحاً، ثم يذهب إلى مكتبه لمتابعة ما يحدث في بر مصر .. ومهمته الأساسية تطبيق القانون على الجميع وتحقيق الاستقرار ومتابعة الخارجين عن القانون بلا هوادة، ومن بين حسناته تطويق أي جماعات سواء دينية أو سياسية تحاول القيام بأعمال سرية بهدف انتهاك القانون، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير"[(3)].

- الشرطة (أجهزة الأمن)

نُسبت إليها في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة مجموعة من التصورات الايجابية تمحورت حول كونها: تلتزم بأقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع الخارجين على القانون، ولا تنتهك حقوق الإنسان، يعاملون السجناء معاملة آدمية، يدافعون عن الوطن، وأكد الخطاب علي أن "شرطة مصر نزيهة وعادلة، ولا يمكن أن نتهمها باللجوء إلى العنف وقتل الناس، وهم مواطنون يستحقون منا الدفاع عن حقوقهم في الحياة."[(4)]. كما كان يؤكد علي أن "جهاز الشرطة يمر بتحديثات من شأنها الارتقاء بوضع جهاز الأمن، وفي هذا السياق

(1) إبراهيم نافع، حقائق، الأهرام، 7-2-2009

(2) نادية يوسف، مشروع متكامل لتوفير عمل شريف لهم، الأهرام

(3) جمال زايدة، تأملات سياسية: جماعة غسل الأموال، الأهرام، 15-7-2009

(4) أسامة سرايا، رفقاً بالراحل خالد .. ورفقاً بالوطن، مصدر سابق

لابد أن ندعم جميعاً جهاز الأمن ونثني علي ما يمر به من تغييرات وتحديثات"[1]. بل ويشير إبراهيم نافع إلي إنه ينبغي توجيه "تحية لرجال قوات الشرطة المصرية الذين لعبوا دورا محوريا في تاريخ مصر الحديث, حيث تلقفوا الراية من أجيال سابقة كانت في طليعة المصريين الذين خاضوا نضالا وطنيا مشرفا لتحرير الوطن من الاحتلال الانجليزي, والذين واصلوا العمل لحماية أمن مصر واستقرارها، فرجال الشرطة يقومون بدورهم في حماية أمن الوطن والمواطنين"

- قوي أخري

برز في خطاب الصحافة الحزبية مجموعة من الفاعلين بنسبة أقل كانت أبرزها: الشعب المصري، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة. وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليهم، فنجد أن الشعب المصري ظهر كقوي فاعلة في سياق عدة مسميات منها: المصريون، الناس، المواطنين، شعب مصر.. وقد تنوعت الأدوار والصفات المنسوبة إليهم ما بين سلبية بأنهم لا يعرفون سوي التواكل في الحياة، التخاذل، لا يستحقون الديمقراطية، طرف في نشر الفساد من خلال دفعهم الرشاوى لقضاء مصالحهم، مقهور على أمره، مكتئبون، يائسون. ويعلق أحد الكتاب على استكانة المصريين معتمداً على استراتيجية التشخيص "الشعوب الخاملة كقطع الأسفنج إذا ما تركت مشبعة بالماء الآسن سرعان ما تفسد"[2]. وفي معرض التناول الإيجابي للشعب المصري كقوي فاعلة، أسند إليهم الخطاب عدة تصورات من بينها: طيب – حضاري - يدعم مبارك في مسيرة الإصلاح- يرفض الفوضى والتخريب.

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والجهات الحقوقية، فقد أسند إليهم الخطاب مجموعة من التصورات كانت في مجملها سلبية من بينها: ديكوريه – ضعيفة – لا تبالي بأرواح المصريين- لا تقوم بأي دور في العمل المجتمعي- تحصل على أموال من الخارج- تسعي لنشر الفوضى والتخريب في البلاد، مدفوعة بأجندات خارجية .. حيث تساءل أحد الكتاب "أين المجتمع المدني الذي ولد مريضاً ومشوهاً واعتمد في تمويله علي المنح والمعونات الأجنبية.. لماذا لا نراه إلا في الإضرابات والاعتصامات والمسيرات .. فلا يهتم المجتمع المدني بالغلاء مع أنها المشكلة الأساسية ويركز علي تشويه صورة انتخابات المحليات،

---

(1) محمد حمدي، يوميات مواطن: إسراء، روزا اليوسف، 25-4-2008

(2) علي رأفت، الحركة الأسفنجية للشعوب، الأهرام، 10-6-2010

ولا يهتم بالبطالة، ولا تدريب العاطلين، ولا دراسة أحوال العشوائيات، لأن المعونة الأجنبيـة لا تدفع أموالاً لذلك"[1].

وقد ارتبطت هذه التصورات بمناهضة تلك المنظمات لسياسة النظام، حيـث لاحـظ المؤلـف من واقع نتائج التحليل اشتداد الهجوم عليهم إبان إصدار هذه الجهات تقارير حقوقية تـدين انتهاكات حقوق الإنسان، أو تزوير الانتخابات .. وغيرها من الممارسات السلبية للنظام. بـدليل أن عبد اللـه كمال هاجم الجمعيات الأهلية بسبب إصدارها تقريرا يـدين الإهـمال عـلي أثـر كارثة العبارة "كل هذه الجمعيات التي صدعت رؤوسنا ببيانـات مزعجـة عـن أنشـطة فارغـة، وإعلانات تجميلية زائفة عن إبداعاتها ومؤتمراتها"[2].

وبالنسبة للحكومة فقد اختلفت التصورات المنسـوبة إليهـا فتـارة يؤكـد الخطـاب عـلي "أن الحكومة تسير علي الطريق الصـحيح في مسـيرة الإصـلاح الاقتصـادي التـي تضـاف بـدورها إلي مسيرة الإصلاح السياسي تحقيقا لبرنامج الرئيس مبارك الـذي قدمـه خـلال حملتـه للانتخابـات الرئاسية"[3] وتارة يصف الحكومة بالفشـل واللامبـالاة والإهـمال والاسـتهتار بـأرواح المصريـين، فيشير الخطاب "ما بين محرقة بني سويف، وكارثة عبارة الموت في سفاجا مدة زمنية بسيطة لا تتجاوز خمسة أشهر، لكنهـا فـترة كافيـة لتكشـف فيهـا مـدي الإصرار الحكـومي عـلي سياسـة اللامبالاة وإهمال شئون حياة الناس .. ويكفي للتدليل عـلى الفشـل الحكـومي هـذا التضـارب المذهل بين الهيئات الرسمية"[4].

4- آليات التمهيد لثورة 25 يناير المتضمنة في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة

رصد المؤلف من خلال تحليل خطاب صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف ثلاث آليـات رئيسـية ساهمت في التمهيد لثورة الخامس والعشرين من يناير هي: آلية تزييف الواقع، آلية مهاجمـة الخصوم وعدم احتواء المعارضين، آلية التنوير. وضمت كـل آليـة مجموعـة مـن الاسـتراتيجيات والتكنيكات التي تم توظيفها للتمهيد للثورة .. وهو ما سيتم عرضه تفصيلياً.

---

[1] كرم جبر، انتظروا الشائعة المقبلة، روزا اليوسف، 7-4-2008

[2] عبد اللـه كمال، ولكن.. جمعيات تافهة، روزا اليوسف، 7-2-2006

[3] رأي الأهرام، تحسن أداء الاقتصاد المصري بالأرقام، مصدر سابق

[4] حازم منير، في سفاجا .. حكومة لا تستحق أن تحكم، روزا اليوسف، 8-2-2006

(أ) آلية تزييف الواقع

يقصد بهذه الآلية تزييف الصحف القومية عينة الدراسة للواقع المعاش، وانفصالها عن التعبير عن احتياجات المواطنين ومشاكلهم، فمن واقع التحليل تبين أنه في الوقت الذي كانت الصحافة الخاصة والحزبية تدين تزوير الانتخابات، كان خطاب الصحف القومية عينة الدراسة يشيد بأي عملية انتخابية ويؤكد نزاهتها، وفي الوقت الذي كانت تدين فيه الصحافة الخاصة والحزبية انتهاكات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها وقائع التعذيب والسحل للمواطنين، كانت الصحف القومية تشيد بأداء الشرطة وتؤكد نزاهتها، كما لجأت الصحف القومية عينة الدراسة لتزييف واقع المواطن المصري ومشكلاته الحقيقية، فكانت في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، وفي ظل اشتعال الأزمات الحياتية - كأزمتي الخبز وارتفاع الأسعار- كانت تؤكد أن الوضع علي ما يرام، بل وتشيد بأداء الحكومة وتحركاتها في إشباع احتياجات المواطنين بالمخالفة للواقع، فضلاً عن أنها كانت تتجاهل احتجاجات المواطنين علي سوء الأوضاع المعيشية .. وهو ما أسهم في رأي المؤلف في تنمية شعور بالكراهية إزاء النظام الحاكم من خلال أن التصريحات الوردية التي كانت تنقلها على لسان المسئولين جعلت المواطنين يشعرون بعدم شعور المسئولين بمآسيهم ومشكلاتهم الحياتية. وفي هذا الصدد يري عادل عبد الغفار "أن الخطاب الإعلامي الذي يري أن جميع الأمور على ما يرام قد أحدث للحكومة أزمة للتسويق لإنجازاتها انعكست على ضعف ثقة الرأي العام في أداء الحكومة والنظام"[1].

وضمن هذه الآلية، اعتمدت خطاب الصحف القومية عينة التحليل على عدد من الاستراتيجيات أبرزها استراتيجية التعتيم الإعلامي بتجاهلها لمطالب المصريين، وهو ما ساهم في تعميق أزمة الثقة بين النظام والشعب المصري، وكذلك استراتيجية التبرير الزائف، والتي وظفتها في الدفاع عن سياسات النظام بشكل مبالغ فيه.

(ب) آلية مهاجمة الخصوم وعدم احتواء المعارضين

اعتمد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على هذه الآلية في الهجوم على ما أسماهم "خصوم النظام والحاقدين عليه" سواء من قوي المعارضة بشكل عام والحركات الاحتجاجية بشكل خاص عبر عدة تكنيكات أهمها: اتهامها بالتخوين والعمالة للخارج، والتحقير من شأن أعضائها من خلال وصفهم بالغوغائيين الذين يريدون إلحاق الفوضى بالبلاد، حيث هاجمهم كرم

---

[1] عادل عبد الغفار، تحديث شكل الرسالة الإعلامية، الأهرام، 9-6-2010

جبر في أحد مقالاته بصحيفة روزا اليوسف "الداعون إلى الإضراب محرضون لا يهمهم غلاء ولا ارتفاع أسعار"[1]. وهو نفس ما اتبعه الخطاب مع جماعة الإخوان المسلمين من حيث التأكيد على أنها جماعة محظورة، ودموية. وقد وظف الخطاب ضمن هذه الآلية تكنيك إثارة الخوف من التغيير، وفكرة الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بوصول الإسلاميين للحكم، أو وصول أي من التيارات المعارضة للحكم.

(ج) آلية التنوير (في نطاق محدود)

برزت هذه الآلية في خطاب صحيفة الأهرام بشكل أكبر من خطاب صحيفة روزا اليوسف، واعتمدت الصحف القومية ضمن هذه الآلية علي طرح بعض المفاهيم الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي، والتغيير، وأفسح خطاب الصحافة مساحة واسعة لمناقشة دلالات التعديلات الدستورية، والانتخابات الرئاسية علي المشهد السياسي في مصر، وهو ما ساهم بشكل محدد في عملية تعريف الرأي العام بهذه المصطلحات، خاصة في ظل أنه كانت هناك مساحة داخل هذه الصحف لانتقاد الهيمنة السياسية للحزب الوطني، وهو ما ساهم أيضاً في تعميق فكرة الاستبداد والهيمنة وإن بدا ذلك بشكل غير مباشر.

رابعاً: خلاصة الدراسة

خلصت الدراسة إلي وجود ثمة اختلاف في خطابات صحف الدراسة، يناقشها المؤلف في ضوء مقارنتها بحدود الاتساق والاختلاف مع الدراسات السابقة، بما يقدم قراءة متعمقة لدور الصحف عينة الدراسة في التمهيد لثورة 25 يناير 2011، علي النحو التالي:

1- مجالات الاهتمام وأطروحات الخطاب داخل صحف الدراسة والحجج الداعمة لها

- شكلت قضايا تداول السلطة، والفساد، والحقوق والحريات، مجالات رئيسية للنقاش داخل خطاب صحف الدراسة، بمختلف أنماط ملكيتها سواء قومية، أو خاصة، أو حزبية، وهو ما يؤكد فرضية المؤلف التي انطلق منها في اختيار القضايا عينة الدراسة، بأن هذه القضايا كانت هي المحورية في خطاب الصحافة المصرية خلال فترة الدراسة .. وإن جاءت الأطروحات الخاصة

[1] كرم جبر، انتظروا الشائعة المقبلة، مصدر سابق

بقضية تداول السلطة في المرتبة الأولي من جملة أطروحات الخطاب الصحفي إزاء قضايا الدراسة، وهو ما يرجعه المؤلف إلي تشابك قضايا الدراسة مع بعضها البعض، بالإضافة إلي أن فترة الدراسة قد شهدت متغيرات كانت في غالبيتها سياسية ما بين تعديل المادة 76 عام 2005، وما تلا ذلك من انتخابات رئاسة الجمهورية، والانتخابات البرلمانية، والتعديلات الدستورية 2007، حتى الكوارث والأزمات فقد حرصت بعض الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة علي تسيسها، وهو ما بدا واضحاً في التوظيف السياسي لكارثة العبارة في خطاب صحيفتي الدستور، والعربي من منظور أن هذه الكوارث والأزمات سببها الاستبداد السياسي لمبارك. وعلى جانب أخر منح خطاب الصحف القومية عينة الدراسة المتغيرات السياسية السابق ذكرها اهتماماً بالغاً لارتباطها بالسلطة السياسية لكون صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف تعبران عن مواقف السلطة بحكم ملكيتهما الحكومية، وهو ما أثر بالطبع في مجيء أطروحات تداول السلطة في المقدمة في خطاب صحف الدراسة.

- اقترب خطاب الصحف الحزبية والخاصة عينة الدراسة علي هامش مناقشة القضايا الثلاث سالفة الذكر موضع الدراسة من الملفات المسكوت عنها، حيث توسع خطابها في مناقشة هيمنة النظام الحاكم والحزب الوطني علي كافة معالم الحياة السياسية في مصر، وما آلت إليه من تغييب كامل لتداول السلطة، وتسبب في إحداث حالة من الفراغ السياسي أمام تضييق الخناق علي قوي المعارضة والأحزاب، كما تطرق خطاب بعض هذه الصحف وتحديداً صحيفتي الدستور والعربي إلي فتح الملفات الخاصة بالرئيس وعائلته، خاصة فيما يتعلق منها بمشروع التوريث، وإثارة النقاش حول إعداد جمال مبارك وتأهيله تمهيداً لتولي حكم مصر، كما اقترب خطاب هاتين الصحيفتين من ملفات عدة أبرزها: الذمة المالية للرئيس السابق مبارك، وصحة الرئيس السابق، وهو ما ساهم - بحسب رأي المؤلف - في كسر التابلوهات السياسية المحيطة بالرئيس وعائلته.

وما يؤكد هذا الطرح ما توصل إليه محمد الباز في دراسته حول الإثارة الصحفية بأن الصحف الخاصة منذ عام 2005 قد طرأ عليها متغير تمثل في ارتفاع السقف السياسي، وبدأت تنشر عن الرئيس وعائلته ما لم ينشر من قبل[1].

- شكل خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة سجلاً لتوثيق وتتبع انتهاكات حقوق الإنسان بمختلف أشكالها في سياق مناقشة قضايا الحقوق والحريات، خاصة ما يتعلق منها بالتعذيب والاعتقال وسحل المواطنين حتى الموت، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية

---

[1] محمد عبد الحفيظ الباز، تيار الإثارة الصحفية: دراسة تطورية، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2009)

والاجتماعية، وحرية الرأي والتعبير، ونددت بهـذه الانتهاكـات، وتتفـق هـذه النتيجـة مـع مـا توصلت إليه دراسة رباب عبد الرحمن هاشم ضمن دراسـتها عـن المعالجـة الإعلاميـة لقضـايا الإصلاح السياسي في مصر من أن خطاب بعـض الصـحف الحزبيـة كـالعربي قـد تطـرق لانتقـاد الوضع العام للحريـات، والمطالبـة بإتاحـة حريـة التعبـير والاحتجـاج السـلمي، انتقـاد الوضـع الحقوقي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان[1]. في حين يختلف هذا مع دراسة محمد بسيوني التي استهدفت تحليـل خطـاب صـحف الأهـرام والوفـد لقضـايا حقـوق الإنسـان وتوصـلت إلي أن الخطاب الصحفي المصري قد تعامل مع قضايا حقوق الإنسان بمنطق التجزئة والاهتمام ببعض الحقوق والإهمال الكامل لغيرها.[2] وفي هـذا الصـدد لاحـظ المؤلـف تعمـد خطـاب صـحيفتي الدستور والعربي الربط بين الاستبداد السياسي للنظام، وممارسة انتهاكات حقوق الإنسـان مـن منطلق الطابع التحريضي الذي تبنته تلك الصحف ضد النظام الحاكم، حيث أكد الخطاب علي أنه "لولا لتعذيب والاعتقالات لما استمر في منصبه يوماً واحداً"[3].

- تطرق خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينـة الدراسـة إلي فـتح ملفـات الفسـاد الإداري والمالي والسياسي، ونشرت العديد من الحملات الصحفية التي تكشف عن فسـاد رمـوز النظـام الذين تسببوا في إهدار المال العام، والاستيلاء على بعض أراضي الدولـة بسـبب تـزاوج السـلطة بالنفوذ، كما تطرق خطاب هذه الصحف لمناقشة مظاهر الفساد السياسي، وخاصـة مـا يتعلـق منها بتزوير الانتخابات .. وهـي بحسـب رأي المؤلـف كلهـا آليـات اسـتخدمتها تلـك الصـحف لزعزعة شرعية النظام السياسي، من خلال التشكيك في نزاهة النظام ورموزه. وإن كـان المؤلـف يري أن كشف ممارسات تزوير الانتخابات داخل الصحافة الحزبية تحديداً له مغزى آخـر بـدا في سباق الأحزاب فيما بينها داخل معركة الانتخابات، وهو ما تجلي واضـحاً في إتبـاع الصـحف الحزبية لآلية التسويق السياسي لمرشحيها أثناء فترات الانتخابات. وما يؤيد هذا الطرح شـهادة عباس الطرابيلي بأن الصحف الحزبية هي الآلة الإعلامية التـي كانـت تسـتخدمها الأحـزاب في مساندة أعضائها خلال الانتخابات[4].

- بدا تأثير نمط الملكية واضحاً على طبيعة أطروحات الخطاب الصحفي، وهو مـا تجـلي بشـكل واضح في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة الذي حاول التأكيد على أن ما يتردد عن اسـتبداد النظام، والرئيس السابق مبارك، وكذلك عن مشروع التوريث مجـرد "أكذوبـة" يرددهـا الحاقـدون

---

[1] رباب عبد الرحمن هاشم، مرجع سابق

[2] محمد إبـراهيم بسـيوني، الخطـاب الصـحفي المصري لقضـايا حقـوق الإنسـان، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة (جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2008)

[3] علاء الأسواني، من يهين الرسول؟، مصدر سابق

[4] مقابلة مع عباس الطرابيلي، في مكتبه بجريدة الوفد،22-10-2012

على النظام من قوي المعارضة، وتحديداً تيار الإخوان المسلمين الذي أكد الخطاب علي أنه يخطط لمؤامرة لخطف مصر[1].

- واستكمالاً لهذا كان يؤكد خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على أن ما يتردد عن انتهاكات حقوق الإنسان ما هي إلا "افتراءات" ترددها القوي الدولية للتدخل في شئون مصر الداخلية، وفرض هيمنتها عليها بدعوي أنها تريد تحقيق التحول الديمقراطي. وما يؤكد هذا الطرح هو أن الأطروحات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان قد احتلت نسبة ضئيلة في خطاب صحيفتي روزا اليوسف والأهرام مقارنة بنظيرتها في الصحف الخاصة والحزبية. وهو ما يتفق مع دراسة هناء فاروق التي توصلت إلى محدودية دور الصحف القومية في التوعية بانتهاكات حقوق الإنسان، واكتفائها بدور الحارس الأمين علي النظام والمدافع عنه والمشيد بإنجازاته وأداء أجهزته.[2] كما تتسق هذه النتيجة مع دراسة هشام عطية التي توصلت إلي توظيف صحيفة الأهرام كأحدي الصحف القومية لخطاب حقوق الإنسان في تحقيق هدفي الدعم والترويج لمواقف وسياسات السلطة التنفيذية، من خلال تقديم مواقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان باعتبار أنها الحامية، والضامنة، والحريصة علي تحققها، والداعمة لها[3].

- كما تبين من خلال التحليل محدودية دور خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في مناقشة قضايا الفساد، وإن كانت قد تطرقت لمناقشة مظاهر الفساد الاقتصادي بشكل أكبر من مظاهر الفساد السياسي، وهو ما يتسق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة دعاء محمد أبو نور التي انتهت إلى أن الأهرام كصحيفة قومية قد تطرقت لمناقشة مظاهر الفساد الاقتصادي بشكل أوسع من الفساد السياسي التي عرضته عن طريق الرمز أو الإشارات التضامنية لأصحاب السلطة والنفوذ[4]. وتتفق نتائج الدراسة بشأن محدودية خطاب الصحافة القومية في مناقشة قضايا

---

[1] سعيد اللاوندي، مصدر سابق

[2] هناء فاروق، مرجع سابق

[3] هشام عطية عبد المقصود، التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان: دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم في سياق مدخل التحليل الثقافي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، م8، ع3، يوليو- سبتمبر 2007.

[4] دعاء محمد أبو نور، التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية علي أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة طنطا: كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2003)

الفساد مع ما توصلت إليه دراسات أميرة ناجي[1]، عيسى عبد الباقي[2]. التي أكدتا على سيطرة الطابع الرسمي والحكومي في معالجة الأهرام كصحيفة قومية لقضايا الفساد من خلال التركيز علي سرد وقائع الفساد، إبراز دور الحكومة في الكشف عن الفساد.

- كما تجلي تأثير نمط الملكية في أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة بشأن الاحتجاجات على هامش مناقشتها لقضايا الحقوق والحريات، حيث كانت دائماً ما تؤكد علي أن هذه الاحتجاجات بغرض زعزعة استقرار البلاد، وجرها إلي الفوضى والهلاك، وهو ما يتسق مع نتائج دراسات إيمان حسني[3]، أمال كمال طه[4]، وكمال قابيل[5]،.Jules Boykoff[6]. التي أكدت وجود علاقة بين نمط الملكية للصحف وموقعها بالنسبة للسلطة السياسية وأطر معالجتها للاحتجاجات.

- برغم انتماء صحيفتي الأهرام وروزا اليوسف لنفس نمط الملكية الحكومية، إلا أن أطروحات خطاب الصحيفتين كانت من بينها أطروحات تناهض النظام وسياساته والحزب الوطني، وإن بدا ذلك في سياق محدود للغاية في مقالات بعض الكتاب مثل صلاح الدين حافظ، وسلامة أحمد سلامة كما بدا في تأكيده على الهيمنة السياسية للنظام، مؤكداً على أنه "ليس من الكياسة ولا من السياسة في شيء أن يحتكر الحزب الوطني كل اللجان البرلمانية"[7]. ولكن يري المؤلف أن هذا الأمر في ذاته قد ارتبط ببعض الكتاب بدليل أنه لم يظهر مقال خلال فترة التحليل لأي من رؤساء التحرير ومجالس الإدارات ينتقد الهيمنة السياسية للحزب الوطني، وما يؤكد ذلك الطرح هو شهادة عبد الله كمال بأن بعض قيادات الصحف القومية كانت تتجنب الاقتراب من الهيمنة السياسية للنظام

---

(1) أميرة ناجي، الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من 2004 حتي 2007، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2011)

(2) عيسي عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد: دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2004)

(3) إيمان حسني، مرجع سابق

(4) أمال كمال طه، أطر معالجة الاحتجاجات الاجتماعية في الخطاب الصحفي: دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف المصرية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، المجلد الأول، أكتوبر 2008

(5) كمال قابيل، التفتيت وتحيز الانتقاء في الأنساق الإخبارية لمطالبات إصلاح الأجور في مصر: دراسة مقارنة بين صحيفتي الأهرام والمصري اليوم، المؤتمر السنوي الخامس عشر لكلية الإعلام : الإعلام والإصلاح ، الواقع والتحديات، ج 1،7-9 يوليو 2009

(6) Jules Boykoff, op.cit

(7) سلامة أحمد سلامة، من قريب، الأهرام، 5-1-2006

لما أسماه" التحسبات الوظيفية" أي عدم الاقتراب من مناقشة هذه الموضوعات لضمان بقائهم في منصبهم[1]. وما يؤكد ذلك ما طرحه محمد الباز تعقيباً على المبالغة في خطاب الصحافة القومية بالإشادة بشخص مبارك، حيث كان يؤكد علي أن المغزى من وراء ذلك هو سعيهم للتقرب من الرئيس السابق مبارك خاصة في أوقات التغييرات الصحفية[2]. لكن ورود مثل هذه الكتابات في خطاب الصحافة القومية تتسق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة هشام عطية بأن خطاب صحيفة الأهرام كأحدي الصحف القومية قد اشتمل خلال فترة الانتخابات الرئاسية على رؤى قدمت وجهات نظر مختلفة ومعارضة[3]. كما يتسق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة سهير عثمان بأن الصحف القومية كانت تقوم في بعض الأحيان بالنقد الملتزم لكنها في معظم الغالب كانت تقوم بالدور الدفاعي والتبريري لممارسات الحكومة[4]، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محرز غالي باتساع دائرة الحوار حول مختلف القضايا في الصحف القومية[5].

- كشف تحليل خطاب الصحف القومية عينة الدراسة عن أن حدود النقد داخل خطاب صحيفة روزا اليوسف كانت أوسع إلي حد ما مقارنة بخطاب الأهرام برغم انتمائهما لنفس نمط الملكية، وهو ما يرجعه المؤلف إلي سيطرة الطابع الرسمي علي صحيفة الأهرام بشكل أكبر من روزا اليوسف، أي تحكم السلطة بشكل أكبر في خطاب الأهرام، وما يؤيد هذا الطرح أنه قد تبين من خلال التحليل أن صحيفة الأهرام كانت منبراً لنقل تصريحات المسئولين الرسميين وفي مقدمتهم الرئيس السابق مبارك، بشكل أكبر من صحيفة روزا اليوسف التي وجهت النقد إلي بعض المسئولين الحكوميين، حيث خصصت الصحيفة مساحة تحت عنوان "جدول الضرب 6X6" لانتقاد بعض الوزراء والمسئولين في الدولة.

- اتسم خطاب الصحف القومية عينة الدراسة بالتناقض في سياق أطروحاته، ففي الوقت الذي كان يؤكد الخطاب علي أن نظام مبارك يمضي قدماً نحو عملية الإصلاح السياسي، مدللاً على ذلك بعدة أحداث من بينها التعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية، كان يؤكد على أن الطريق في مصر أمام التحول الديمقراطي طويل.

---

[1] مقابلة مع عبد اللـه كمال، مصدر سابق

[2] محمد الباز، رحلة إلي أرض النفاق في الصحف الحكومية، كهنة الفرعون، مصدر سابق

[3] هشام عطية عبد المقصود، التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان، مرجع سابق

[4] سهير عثمان عبد الحليم، العوامل المؤثرة على قارئيه الصحافة المطبوعة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 2010)

[5] محرز غالى، مرجع سابق، ص199

- وعلي صعيد الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة، تبين وجود اختلاف في أطروحات خطاب صحيفتي المصري اليوم والدستور، وكذلك بين أطروحات خطاب صحيفتي العربي والوفد، خاصة فيما يتعلق بمناقشة استبداد الرئيس السابق مبارك في إطار قضية تداول السلطة، وهو ما يرجعه المؤلف إلي الإطار الذي انطلقت منه كل صحيفة في إطار تناولها لهذه القضية، واستعراضها لدور مبارك في الاستبداد بالحكم، بدليل أن خطاب صحيفتي العربي والدستور قد تأسس بشكل محوري علي أن مبارك ديكتاتور، ولا يريد ترك الحكم إلا بعد مماته، بل وتوريث الحكم لنجله من بعده، بعكس خطاب صحيفتي المصري اليوم والوفد الذي اتسم بلغة المهادنة – إن جاز التعبير- بمعني أنه تطرق لمناقشة استبداد النظام الحاكم، دون الاقتراب من شخص مبارك.

- كشف التحليل عن تناقض في أطروحات بعض الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة وتحديداً صحيفتي المصري اليوم والوفد إزاء الاحتجاجات والإضرابات، وما يدلل على ذلك هو أن خطاب تلك الصحف قد اتخذ موقفاً معادياً على سبيل المثال من إضراب 6 أبريل 2008 وكان يؤكد على أنها مجرد دعوات غوغائية، فيما اختلف الخطاب عقب الإضراب ليؤكد على أنه موجة غضب قد تكون مقدمة لثورة شعبية تطيح بنظام مبارك، وبالتالي لا يمكننا تعميم النتيجة القائلة بتأثير نمط الملكية على طبيعة الأطروحات المقدمة في خطاب هذه الصحف.

- فيما اتفق خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة على عدة أطروحات، ففي سياق قضايا تداول السلطة أكد خطاب هذه الصحف على أن أسباب غياب تداول السلطة تجسد في عدم وجود رغبة حقيقية لدي نظام مبارك في الإصلاح، وعدم وجود ضمانات حقيقية في الدستور تضمن تداول السلطة، بالإضافة إلي ضعف الأحزاب وتآكل شعبيتها، كما اتفقت الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة رغم الاختلاف بينهم فيما يتعلق بسقف نقد شخص الرئيس السابق مبارك-على أن استبداد النظام سيقود إلى نهاية النظام.

- كما كشف التحليل عن ثمة اتفاق بين أطروحات خطاب الصحف القومية عينة الدراسة، وبعض الصحف الخاصة والحزبية، وتحديداً صحيفتي المصري اليوم، والوفد، برغم اختلاف نمط الملكية، فقد حاول خطاب هذه الصحف تبرئة الرئيس السابق مبارك من آفة الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وقمعه للمظاهرات والاحتجاجات، حيث تأسس خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم في سياق تداول السلطة علي سبيل المثال علي الهجوم علي أعضاء الحزب الوطني، وأنهم هم من يريدون توريط مبارك في عرقلة مسيرة الإصلاح السياسي من خلال ابتداعهم لبعض القوانين التي تعرقل مسيرة التحول نحو الديمقراطية .. ويري المؤلف أن هذا نوع من المواءمة السياسية -إن جاز التعبير- التي اتبعتها عدد من الصحف الحزبية والخاصة في

نقدها للنظام السياسي في مصر، في إطار علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، أي أنها مجرد معارضة صورية، وما يؤكد ذلك الطرح ما قاله عبد اللـه السناوي في أن بعض الصحف الحزبية قد اتخذت من المواءمة نهجاً لها خوفاً من ممارسات النظام القمعية التي كان يمارسها ضد بعض الصحفيين أو ملاك الصحف الخاصة بالإضافة إلى العلاقة التي كانت تربط بين بعض القيادات الحزبية ورجال الدولة[1]. وفي هذا الصدد أشار إبراهيم عيسى إلي أنه كانت هناك أساليب للضغط من قبل السلطة على الصحفيين من خلال وسيلتين أسماهما " الضغط الخشن" من خلال ملاحقة الصحفيين قضائياً، "والضغط الناعم" من خلال التضييق على أصحاب الصحف الخاصة خاصة من رجال الأعمال بتهديدهم بتعطيل استثماراتهم إذا ما استمرت الصحف الخاصة في توجيه النقد إليهم[2].

2- مسارات البرهنة وأساليب الإقناع واستمالات التأثير في خطاب صحف الدراسة

- تنوعت أساليب الإقناع المقدمة داخل خطاب صحف الدراسة ما بين تقديم أدلة وشواهد تؤكد وجهة النظر التي يطرحها كاتب مادة الرأي، وكذلك تكنيك عرض جانب واحد من الموضوع، وتأثير رأي الأغلبية، وترتيب الحجج الإقناعية من خلال بناء النتائج في ضوء ما يطرحه كتاب مواد الرأي من أفكار في مقدمات مقالات الرأي، واستخدام الاتجاهات والاحتياجات الموجودة لدي الجمهور، وكذلك تكنيك التكرار في عرض أفكار بعينها. وقد اختلف توظيف هذه الأساليب داخل الصحف عينة الدراسة بحسب نمط الملكية، وهو ما تجلي في فروق توظيفها في الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة من جانب، والصحف القومية من جانب آخر؛ حيث لجأ خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة إلي تقديم أدلة وشواهد من الواقع المعاش تؤكد مظاهر الهيمنة السياسية للنظام والفساد وانتهاك النظام للحقوق والحريات، وكذلك عرض جانب واحد من الموضوع من خلال التركيز علي كافة الأفكار والوقائع التي تكرس لديكتاتورية الرئيس واستبداده وفساده، كما تضمن الخطاب تكنيك تأثير رأي الأغلبية وأن اختلف توظيفه داخل الخطاب الصحفي بحسب نمط ملكية الصحيفة، حيث استخدمه خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة في إطار التأكيد علي أن غالبية أفراد الشعب المصري، وغالبية القوي والتيارات السياسية في المجتمع تقاطع الانتخابات البرلمانية، والرئاسية عام 2005 وكذلك التعديلات الدستورية، كما استخدمته في إطار التأكيد علي أن

[1] مقابلة مع عبد اللـه السناوي، مصدر سابق

[2] مقابلة مع إبراهيم عيسي، مصدر سابق

إضراب 6 أبريل يحظى بشعبية وتأييد واسع، علي عكس خطاب الصحف القومية عينة الدراسة الذي عمد إلي استخدام هذا التكنيك للتأكيد علي عكس هذه الأطروحات.

- جاء تكنيك الاعتماد على تأثير رأي الأغلبية في مقدمة الأساليب الإقناعية التي اعتمد عليها خطاب صحف الدراسة خاصة في فترات الانتخابات أو التعديلات الدستورية، وهو ما يرجعه المؤلف إلي حالة الصراع التي نشبت بين الصحف الخاصة والحزبية من جانب، والصحف القومية من جانب آخر بشأن شرعية النظام السابق؛ ومن ثم يري المؤلف أن توظيف هذا التكنيك وإن كان له دلالة من الناحية الإقناعية، فإن المغزى الحقيقي من توظيفه هو زعزعة شرعية النظام السابق من جانب خطاب الصحافة الخاصة والحزبية.

- لجأ بعض كتاب مواد الرأي في خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة إلي الربط بين فكرة الديمقراطية والإصلاح السياسي، ومنال المواطنين للحرية والكرامة والعيش في رفاهية، وهو أمر أراد به الكتاب استثارة وعي القارئ وتحميسه للمطالبة بمزيد من الإصلاحات، وما يؤكد ذلك ما قاله جمال فهمي بأن الربط ما بين الديمقراطية والإصلاح السياسي من ناحية، ومطلب العدالة الاجتماعية كانت أحد الأدوات التي استخدمتها الصحافة المصرية لتحميس المواطنين للإصلاح، وهو ما انعكس علي انضمامهم للمزيد من الحركات الاجتماعية المطالبة بالمزيد من الإصلاحات[1].

- تنوعت استمالات التأثير التي تضمنها خطاب صحف الدراسة، وأن برزت الاستمالات العاطفية في سياق قضايا الحقوق والحريات، والاستعمالات العقلانية وخاصة في سياق قضايا الفساد بالدرجة من خلال الاعتماد علي الأرقام والإحصائيات التي تؤكد استيلاء بعض رموز نظام مبارك، وبعض رجال الأعمال علي المال العام، وهو ما يؤكد نتيجة مفاداتها اختلاف توظيف استمالات التأثير في الخطابات الصحفية المدروسة بحسب نمط القضية، وإن كان يري المؤلف أن غلبة توظيف الاستمالات العاطفية علي هامش قضايا الحقوق والحريات وخاصة في سياق مناقشة خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة لانتهاكات حقوق الإنسان أمر له دلالة هي تنمية شعور كراهية المصريين إزاء النظام الحاكم عبر عدة أساليب من بينها إبراز مشاهد وصور التعذيب الناتجة عن سياسات النظام القمعية. وفي هذا السياق عدد الخطاب عدة مشاهد مثل هتك أعراض النساء أمام أزواجهن، وإطفاء السجائر في أجساد السجناء .. وغيرها من المشاهد والتي من شأنها إظهار بشاعة التعذيب لضمان التأثير.

[1] مقابلة مع جمال فهمي، مصدر سابق

- برز أيضاً في سياق توظيف خطاب صحف الدراسة للاستمالات العاطفية، استخدام الأساليب اللغوية كالتشبيهات والاستعارة والكناية وإن وظفت بشكل أساسي في سياق استراتيجية الهجوم سواء الهجوم علي مبارك ورموز نظامه والأحزاب السياسية وهو ما تجلي في خطاب الصحف الحزبية والخاصة عينة الدراسة، أو في سياق الهجوم على الحركات الاجتماعية وخصوم النظام - بحسب ما جاء في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة. كذلك برز في خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة ضمن الاستمالات العاطفية اعتماد كتاب مواد الرأي على بعض الألفاظ المحملة بمشاعر الرفض مثل "نرفض التوريث، مبارك ليس رئيسنا، تمرد، ساعة العصيان تدق .. وغيرها، ويري المؤلف أن هناك مغزى في استخدام كتاب مواد الرأي لهذه الكلمات وهي تأكيد أطروحاتهم بشأن أن النظام في طريقه للزوال، ومن زاوية أخري أمر ساعد في زعزعة شرعية نظام مبارك. وهو ما يؤكده عبد الحليم قنديل بقوله: إن استخدام مثل هذه الكلمات والمفردات في الخطاب الصحفي كان يتم بشكل مقصود لتوصيل فكرة بعينها مفادها أن مصر فوق بركان يغلي، وأن النظام قد انتهي. وما يؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة محمود خليل بأن التصوير البلاغي بأشكاله المختلفة أحد المعطيات التي يعتمد عليها كاتب العمود الصحفي في نقل المعاني والأفكار والتعبير عما يريده أو في تقريب المعني والفكرة إلى المتلقي[1].

- كشف التحليل عن اعتماد خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة على تكنيك تفنيد أطروحات الآخرين وإبراز كذبها، ومنها على سبيل المثال تفنيد أقاويل بعض الكتاب في الصحف القومية الذين كانوا دائماً يهمشون الحركات الاحتجاجية ويقللون من دورها في المشهد السياسي ويصفونها بصفات العمالة، ليؤكد على أنها حركات وطنية هدفها مناهضة استبداد مبارك.

- لا حظ المؤلف أن خطاب صحيفتي العربي والدستور كان دائماً ما يحرص علي تحويل مشاعر الإحساس باليأس والذنب إلى مشاعر التمرد والثورة على النظام، واعتمد الخطاب ضمن هذه التكنيكات على عرض تجارب احتجاجية من مختلف الدول وتشجع على تبنيها .. وإن كان التكنيك الأبرز في ذلك هو تفنيد أقاويل الآخرين وخاصة من مسئولي النظام وبعض الإعلاميين بشأن هذه الاحتجاجات كنوع من الاستمالات العقلانية الموظفة في خطاب الصحافة الحزبية لدعم بعض هذه الحركات.

---

[1] محمود خليل، أطر استخدام لغة المجاز في كتابة الأعمدة الصحفية بصحيفتي الأهرام والوفد، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 20، يوليو- سبتمبر 2003

3- الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب صحف الدراسة

- تنوعت الإحالات المرجعية التي اعتمد عليها خطاب صحف الدراسة ما بين: سياسية، واقتصادية، وقانونية، وتاريخية، وعاطفية إنسانية، إلى جانب الاستعانة باستشهادات من الواقع، والتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية والرقابية، وما تنشره وسائل الإعلام بشأن نظام مبارك، وعلاقة نجله بالحكم، بالإضافة إلى الاستعانة بأوضاع بيئات أخري، وقد اختلف توظيف هذه الإحالات في سياق الخطاب الصحفي بحسب الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب داخل كل صحيفة من صحف الدراسة. فنجد على سبيل المثال خطاب الصحف الحزبية والخاصة عينة الدراسة يتخذ من تصريحات الرئيس مبارك مرجعية للتأكيد على أطروحة الاستبداد السياسي للنظام وتأكيد تبعيته للخارج، علي عكس خطاب الصحف القومية عينة الدراسة الذي اتخذ من تلك التصريحات مرجعية للتأكيد علي حرص مبارك علي مبدأ تداول السلطة، ونزاهة العملية الانتخابية.

- برزت المرجعية السياسية في خطاب صحف الدراسة إزاء تداول السلطة من خلال الاستشهاد بتصريحات الرئيس السابق مبارك، ونجله جمال، وبعض المسئولين؛ فيما برزت المرجعية القانونية في إطار قضايا الفساد والحقوق والحريات، فيما استند بعض الكتاب إلى بعض الاستشهادات العاطفية الإنسانية والاستعانة بالتقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية في سياق قضايا الحقوق والحريات، وهو ما يؤكد فرضية مفادها وجود علاقة بين نمط القضية وطبيعة الأطر التي يتم الاستشهاد بها داخل مواد الرأي كإحالة مرجعية.

- يلاحظ أن خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة قد تعمد الاستعانة بتصريحات المسئولين الحكوميين التي تؤكد ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والدين الخارجي للتأكيد على فشل النظام وعجزه عن تحقيق التنمية. وهو أحد التكنيكات التي استخدمها خطاب هذه الصحف في زعزعة شرعية النظام.

- برز الاعتماد على المرجعية القانونية في سياق قضايا الحقوق والحريات للتأكيد على أطروحة مفاداتها تأكيد مشروعية حق الإضراب والتظاهر للمصريين، وهي إحدى الآليات التي استخدمتها صحيفتي العربي والدستور في مساندة الحركات الاحتجاجية والتسويق لفكرة التظاهر في الشارع المصري.

- تأثر توظيف الأطر المرجعية في خطاب صحف الدراسة بحسب نمط الملكية، وما يدلل علي ذلك أن كتاب مواد الرأي في الصحف القومية عينة الدراسة قد اتخذوا ما تنشره الصحافة العالمية عن واقع النظام السياسي خلال عهد مبارك، مرجعية عدائية للتأكيد علي أن ما ينشر مجرد زيف

وكذب لا تريد منه هذه الصحف سوي تشويه صورة نظام مبارك، بحيث يتاح لهم الفرصة للتدخل في شئون مصر، بعكس خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة الذي اعتمد علي ما تنقله وسائل الإعلام العالمية بشأن استبداد نظام مبارك لزعزعة شرعية نظام مبارك من منطلق إنه أساء لصورة مصر بأكملها بسبب استبداده.

- لاحظ المؤلف ثمة اختلاف بين صحيفتي العربي والوفد في الاعتماد على أوضاع المجتمعات الأخرى كمرجعية للتأكيد على استبداد النظام، وهو ما تجلي بشكل واضح في موقف خطاب العربي من حادث الانتخابات الموريتانية، وإفساح هذه الصحف مجالاً واسعاً تثني فيه على التجربة الموريتانية في تداول السلطة، بعكس خطاب صحيفة الوفد الذي لم يتطرق للحدث إلا في نطاق محدود.

4- القوي الفاعلة البارزة في خطاب صحف الدراسة

- برز في خطاب صحف الدراسة مجموعة من الفاعلين الرئيسين في قضايا الدراسة، ويمكن تقسيمها في ضوء سبع فئات رئيسية هي كالاتي: الأسرة الحاكمة (مبارك – جمال مبارك – سوزان)، النظام الحاكم، القوي الموالية للنظام (الإعلاميين والصحفيين في وسائل الإعلام الحكومية - رجال الدين – أعضاء الحزب الوطني)، القوي المناوئة للنظام (القوي والحركات الاحتجاجية – الأحزاب السياسية – المثقفين والسياسيين- الإعلاميين والصحفيين في الصحف الحزبية والخاصة)، القوي الخارجية (أمريكا وإسرائيل)، القوي الأمنية (وزير الداخلية– جهاز الشرطة)، قوي أخري (الشعب المصري- الجهات الرسمية– منظمات المجتمع المدني- الحكومة – الوزراء والمحافظون).

- كشفت المؤشرات التحليلية للدراسة عن تباين حضور القوي الفاعلة في خطاب صحف الدراسة بحسب نمط القضية، فبعض هؤلاء الفاعلين قد ظهروا في سياق الخطاب الصحفي إزاء كافة قضايا الدراسة من بينها مبارك، النظام الحاكم، والإعلاميون والأحزاب السياسية، ورجال الدين، والبعض الآخر قد ظهر في سياق قضية واحدة مثل سوزان مبارك التي برزت في سياق خطاب صحف الدراسة إزاء تداول السلطة، وكذلك القوي الأمنية التي برزت في الخطاب الصحفي إزاء قضايا الحقوق والحريات. كذلك هناك مجموعة من الفاعلين قد ظهروا في سياق قضيتين مثل جمال مبارك الذي برز في سياق خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة إزاء قضيتي تداول السلطة والفساد، وكذلك القوي الخارجية والحركات الاحتجاجية والساسة والمثقفين برزوا في سياق قضيتي تداول السلطة والحقوق والحريات، وكذلك أعضاء الحزب الوطني برزوا في إطار

تداول السلطة والفساد.. ويعزي المؤلف هذا التباين إلى ارتباط هؤلاء الفاعلين بالنقاش العام الدائر حولهم في سياق كل قضية، فعلي سبيل المثال جمال مبارك برز في سياق قضية تداول السلطة نظراً لما تردد حوله بشأن توريثه الحكم، وفي قضية الفساد نظراً لما تردد بشأن مساندته بعض رجال الأعمال لنهب ثروات مصر مقابل مساندته للوصول إلي حكم مصر. وما يدلل على ذلك أيضاً حضور القوي الأمنية في سياق قضايا الحقوق والحريات نظراً لما تردد حولها في سياق الخطاب الصحفي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وقمع المظاهرات.

- لاحظ المؤلف من خلال التحليل اختلاف التصورات المنسوبة للقوي الفاعلة بحسب نمط ملكية الصحيفة، حيث كانت التصورات المنسوبة إلي مبارك والنظام الحاكم والقوي الأمنية في خطاب الصحف القومية عينة الدراسة في مجملها إيجابية، علي عكس خطاب بعض الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة الذي نسب إليهم عدة صفات وأدوار سلبية من بينها وصف مبارك بالديكتاتور والمستبد والفاشل، والقوي الأمنية بالوحشية والقمع والتجرد من الإنسانية. وهو ما تجلي أيضاً بوضوح في هجوم خطاب الصحف القومية عينة الدراسة على الحركات الاحتجاجية وبعض السياسيين المناهضين للنظام الحاكم ووصفهم بتصورات سلبية من بينها العمالة، الخيانة، تقاضي أموال من الخارج، على عكس خطاب صحيفتي العربي والدستور الذي نسب إليهما تصورات إيجابية .. وإن كان لذلك دلالة أكبر من تأثير نمط الملكية على التصورات المنسوبة إليهم تتجسد في طبيعة الدور الذي لعبه كل نمط من الأنماط الصحف في دعم أو زعزعة شرعية نظام مبارك.

- تبين من خلال التحليل ثمة اتفاق في التصورات المنسوبة لبعض القوي داخل خطاب صحف الدراسة رغم تباين نمط ملكيتها، حيث كانت التصورات المنسوبة للحكومة والأحزاب كقوي فاعلة في سياق خطاب الصحف القومية والخاصة والحزبية عينة الدراسة "سلبية" تنوعت ما بين الفشل والعجز والانفصال عن الشارع.

- كشفت نتائج الدراسة عن ثمة اختلاف في التصورات المنسوبة لمبارك كقوي فاعلة داخل بعض الصحف رغم انتمائها لنفس نمط الملكية، وهو ما تجلي بوضوح في اختلاف التصورات المنسوبة لمبارك في صحيفتي العربي والوفد، والدستور والمصري اليوم، فقد كانت التصورات المنسوبة لمبارك كقوي فاعلة في خطابات الدستور والعربي في مجملها سلبية ما بين كونه ديكتاتور ومستبد وفاسد والحق بالبلاد الدمار والخراب، بعكس خطابات المصري اليوم والوفد التي وصفت مبارك بالقائد الديمقراطي الحريص على مصالح البسطاء ومحدودي الدخل .. وهذا الاختلاف مردده السياسة التحريرية للصحيفة، وخاصة ما يتعلق بمستوي سقف الحرية المسموح به في نقد الرئيس السابق مبارك؛ حيث تميز خطاب صحيفتي الدستور والعربي بكونه أكثر هجوماً علي الرئيس السابق مبارك

من خطاب صحيفتي المصري اليوم والوفد وهو ما انعكس على طبيعة التصورات المنسوبة لشخص مبارك في خطابات تلك الصحف، ومن ثم كانت شديدة السلبية.

- اختلفت التصورات المنسوبة لبعض الفاعلين في الخطاب الصحفي بحسب نمط القضية، وهو ما تجلي بشكل واضح في التصورات المنسوبة للمصريين كقوي فاعلة في خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة إزاء قضايا تداول السلطة والفساد حيث أسند إليهم صفات وأدوار سلبية ما بين كونهم عاجزين – أذلاء - لا يثورون في وجه النظام رغم استبداده وظلمه، في حين جاءت التصورات المنسوبة إليهم في سياق خطاب هذه الصحف إزاء الاحتجاجات إيجابية ما بين كونهم أقوياء – متحضرين – واعيين - قادرين على الثورة في وجه نظام مبارك المستبد.

- اختلفت التصورات المنسوبة للقوي الخارجية كأحد الفاعلين في الخطاب الصحفي ما بين تصورات إيجابية تجسدت في كونها تضغط على نظام مبارك من أجل الإصلاح السياسي، وتمارس ضغوطاً من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وتصورات سلبية بأنها تريد العبث باستقرار مصر وأمنها - ونشر الفتنة، والتدخل في شئون مصر الداخلية. وهو ما تجلي بوضوح في خطابات الصحف القومية المدروسة، وهو أمر له دلالة باعتبارها أحد التكنيكات التي وظفها الخطاب لدعم شرعية مبارك، في ظل الضغوط الخارجية المتزايدة عليه من قبل هذه الدول والتي انتهزتها بعض الصحف الخاصة والحزبية لزعزعة شرعية مبارك.

- تباينت التصورات المنسوبة للإعلاميين ورجال الدين والحركات الاحتجاجية كقوي فاعلة في الخطاب الصحفي بحسب موقف هذه القوي من نظام مبارك، وما يدلل على ذلك هو هجوم الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة على الإعلاميين والصحفيين في المؤسسات الحكومية الموالين للنظام، وكذلك رجال الدين ووصفهم بأنهم تسببوا في شل الإرادة الوطنية للمصريين، في مقابل وصفها للحركات الاحتجاجية المناهضة للنظام بالوطنية والإخلاص .. في حين هاجم خطاب الصحف القومية عينة الدراسة الحركات الاحتجاجية والإعلاميين والصحفيين المعارضين للنظام ووصفهم بأنهم يريدون إثارة الفتنة في البلاد.

- كشفت نتائج التحليل عن تأثير الأيديولوجية الحزبية للصحف على التصورات والأدوار المنسوبة لبعض القوي، وهو ما اتضح في خطاب صحيفة العربي حينما شن هجوماً على الإخوان المسلمين بسبب انتقادهم ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر، على الرغم من مساندته للإخوان كقوي فاعلة ووصفهم بالقوة في مناهضة استبداد نظام مبارك.

5- آليات الصحافة المصرية للتمهيد لثورة 25 يناير كما وردت في الخطاب الصحفي

كشفت نتائج التحليل عن ثمة اختلاف الآليات التي استخدمتها الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة للتمهيد لثورة 25 يناير عن نظيرتها من الصحف القومية.. يستعرضها المؤلف في إطار مدي اتساقها مع الاقترابات البحثية والنظرية الخاصة بالثورات[•].

(أ) آليات الصحافة الحزبية والخاصة للتمهيد لثورة 25 يناير

أوضحت نتائج تحليل خطاب الصحافة الخاصة ممثلة في صحيفتي المصري اليوم، والدستور، والصحافة الحزبية ممثلة في صحيفتي العربي، والوفد عن مجموعة من الآليات التي مهدت من خلالها الصحافة المصرية لثورة 25 يناير، كما يلي:

1- آلية التحريض علي الحاكم وتحطيم صورته

بدا دور بعض الصحف الخاصة والحزبية وبشكل أكبر صحيفتي "الدستور والعربي" في التحريض علي شخص مبارك كإحدى الآليات التي استخدمتها في التمهيد للثورة، عبر عدة تكنيكات محددة من بينها: تنمية مشاعر الكراهية لدي الشعب المصري إزاء مبارك، من خلال التأكيد على أن مبارك لا يبالي بأحوال شعبه، واعتمد الخطاب في ذلك على استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض بين أوضاع معيشة الرئيس في القصر، ومقارنته بساكني العشوائيات والمقابر. كما لجأت هذه الصحف إلى استخدام آلية التوظيف السياسي لبعض الكوارث والأزمات لتشويه صورة مبارك، وهو ما حدث إبان كارثة عبارة السلام 98، حيث اعتمد الخطاب علي استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض ما بين حضور الرئيس السابق مبارك لمباراة نهائي بطولة الأمم الأفريقية عام 2006، وما بين عدم اتخاذه موقفا صارما إزاء ضحايا العبارة.

كذلك لعبت هذه الصحف دوراً في تحطيم صورة الحاكم عبر عدة تكنيكات برزت في الخطاب الصحفي من بينها:

- إلصاق العديد من الصفات السلبية بشخص مبارك وتصويره على إنه فاسد وديكتاتور وتابع لأمريكا وإسرائيل وهو ما ساهم -بحسب رأي الباحث - في تشويه صورة الرئيس السابق مبارك.

[•] يقصد بها الباحث الفرضيات النظرية التي أشار إليها بشكل تفصيلي في الفصل الأول

- الاقتراب تدريجياً من الملفات الخاصة بالرئيس وأسرته العائلية، ثم التشكيك في نزاهته المالية، حيث طالب الخطاب الصحفي بالكشف عن ثروة الرئيس وراتبه وثروته.

- تكذيب مبارك، وإظهاره بمنطق الرئيس الكاذب الذي لا يجب أن نصدق وعوده عبر استراتيجية المفارقة لإبراز مدي التناقض في تصريحاته.

- التطرق إلى صحة الرئيس، والتأكيد على أن صحته أصبحت لا تحتمل قدرته على الاستمرار في حكم مصر، وفي هذا الصدد استغل الخطاب الصحفي هذا للتأكيد على أنه أصبح مغيبا عن الدولة، والتأكيد على أن نجله جمال وحاشيته هم الذين يحكمون مصر، وفي هذا الإطار وظف الحطاب الصحفي تكنيك سيطرة الشلة على الحكم.

- طرح بديل آخر لنظام مبارك، وعبر هذا التكنيك طرح الخطاب الصحفي مجموعة من التساؤلات في صورة سيناريوهات بديلة لمبارك حول مدي إمكانية وصول الإخوان لحكم مصر، وحول إمكانية انقلاب المؤسسة العسكرية على نظام مبارك حال رفضها لسيناريو التوريث.

- الدعوة إلى محاكمة مبارك.

- الدعوة صراحة إلي سحب الشرعية من مبارك، وإسقاطه، وقد وظف الخطاب ضمن هذا التكنيك استراتيجية الخلاص بالتأكيد على أن الثورة هي السبيل الوحيد لإسقاط نظام مبارك، مستخدماً في السياق ذاته استراتيجية بث الخوف من استمرار مبارك بأنه سيدخل البلاد في نفق مظلم يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة.

- وبصفة عامة، يلاحظ اعتماد هذه الآلية على الأسلوب التهكمي الساخر اللاذع في انتقاد شخص مبارك سواء تم ذلك بشكل صريح أو بشكل ضمني. كما لجأ بعض الكتاب في سياق هذه الآلية إلى استخدام الصور والتشبيهات كنوع من الاستمالات العاطفية التي تستهدف استثارة وعي القارئ وإقناعه بالاحتجاج والثورة علي مبارك، ووظفوا ضمن هذه الآلية عددا من الكلمات المحورية كانت ذا دلالة في التحريض مثل السر الإلهي التي توحي بانتهاء شخص مبارك من حكم مصر، المستقبل مظلم، لا تصدقوا وعود الرئيس .. وغيرها.

2- آلية زعزعة شرعية النظام السياسي

تمكنت الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة من زعزعة شرعية النظام السياسي عبر عدة تكنيكات كشفتها نتائج التحليل هي:

- التشكيك في نزاهة رموز النظام من خلال كشف هـذه الصحف عـن تـورط بعـض رمـوز النظام في الاستيلاء على المال العام ونهبهم لأراضي الدولة.

- التشكيك في المهارات السياسية لرجال النظام، والتأكيد على أنهم لـيس لـديهم أي مهـارات تؤهلهم لحكم مصر، وفي هذا الصدد كان يؤكد خطاب الصحف الخاصـة والحزبيـة المدروسـة على أنه يتم اختيار المسئولين علي أساس اعتبارات الولاء والطاعـة لشـخص مبـارك ولـيس عـلى أساس الكفاءة.

- إبراز عجز النظام والتأكيد على فشله في تلبية احتياجات المصريين مدللاً على ذلك بتعديـد مساوي النظام من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالـة وزيـادة نسـب العشـوائيات وتراجـع دور مصر الإقليمي، وغياب العدالة الاجتماعية وزيادة معدلات اللامبالاة والاغتراب لدي أفـراد المجتمع وهو ما أدي إلي زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن بروز قيم جديدة مثـل الانتهازية والأنانية وتكريس قيمة البقاء المادي.

- التركيز على مناطق الصراع والانقسام بين صفوف الحزب الوطني باعتباره الحـزب الحـاكم، وهو ما أعطي فرصة للصحف الخاصة المدروسة لإبراز أطروحة التشرذم والتفرقة بـين صـفوف هذا الحزب.

ويلاحظ أن هذه الآلية تدعم الفرضـية التـي انطلقـت منهـا مـدخل الشرعيـة السياسـية في علاقته بوسائل الإعلام من أن هذه الوسائل يمكنها زعزعة شرعية النظم السياسـية عـبر إبرازهـا عجز النظام عن إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وكذلك فضـحها لفسـاد رمـوز النظـام، كما تدعم هذه الآلية فرضية أخري انطلقت منها نظرية الحرمان النسـبي في علاقتهـا بوسـائل الإعلام مفادها أن وسائل الإعلام تعمق مشاعر الإحباط والسخط المجتمعي عـبر تركيزهـا عـلي الأخبـار السـلبية التـي تكشـف عـدم اكـتراث المسـئولين بـأحوال المـواطنين وسـعيهم لخدمـة مصالحهم، وإبرازها لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

3- آلية الحشد والتعبئة

وظفت خطابات الصحف الحزبية والخاصة المدروسة هذه الآلية عبر مستويين:

الأول: حشد وتعبئـة المـواطنين وحـثهم عـلى عـدم التصـويت في الانتخابـات والاسـتفتاءات، باعتبارها محاولات شكلية لنظام مبارك يدعم من خلالها بقائه في الحكم، ويورث لنجله جـمال الحكم من بعده، وفي هذا الإطار وظـف الخطـاب عـدة تكنيكـات تهـدف إلى عمليـة التعبئـة المضادة لأهداف النظام منها تكنيك الدعوة للمقاطعة وقد بدا واضـحاً في خطـاب الصـحيفتين من خلال تشويه هذه المحاولات، وكان دائمـاً ما يـزاوج الخطـاب الصـحفي بـين إدلاء المصريـين بأصواتهم، وانزلاق البلاد إلى المجهول بحيث يضمن إحداث التأثير المرجو في القراء.

الثاني: الشحن العاطفي من خلال توظيف تكنيك الإبراز والتركيز علـى وقـائع مأسـاوية مـن شأنها أن تنمي مشاعر الكراهية لدي المصريين إزاء النظام وهو ما بدا واضحـاً في التركيـز عـلى وقائع السحل والتعذيب في السجون المصرية، وكذلك التركيز على أطروحـة أن النظـام لا يبـالي بأرواح المصريين.

ويلاحظ أن هذه الآلية قد اتسقت مع الفرضية التي انطلقت منها نظرية الحشد في علاقتها بوسائل الإعلام والتي تقول بأن إحدى الآليات التي تعتمد عليهـا تلـك الوسـائل هـو مخاطبـة المثيرات العاطفية لدي الجمهور، وهـو مـا تجـلي أيضـاً في توظيـف خطـاب الصـحف الخاصـة والحزبية عينة الدراسة للعديد من مثيرات الانفعال العاطفي لدي القارئ عبر تقـديم الوقـائع المراد نقلها في قالب مأساوي يبعث على استنفار همم القراء، ويحرك مشاعر الكراهية والبغض لديهم تجاه النظام.

4-آلية الكشف والتنوير

هـذه الآليـة تـم توظيفهـا في سـياق خطابـات الصـحف الخاصـة والحزبيـة المدروسـة عـبر مستويين:

الأول: وظفها خطاب هذه الصحف بشكل أساسي في كشف العديد من ملفات الفساد التـي تدين رجال النظام الحاكم بغية التأكيد على فسادهم، وكـذلك الكشـف عـن وقـائع التعـذيب داخل السجون المصرية وهو ما ساهم بحسب فرضية نظرية الحشد في علاقتها بوسائل الإعـلام في تعبئة المواطنين بمشاعر الكراهية وتنمية السـخط السـياسي إزاء النظـام الحـاكم مـن خـلال التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان كوسيلة من ضمن الوسائل التي اعتمدت عليها الصـحافة الخاصة لزعزعة شرعية النظام.

الثاني: برز الدور التنويري لخطاب هذه الصحف في تعريف الـرأي العـام بمفـاهيم ومبـادئ الديمقراطية والإصلاح السياسي، وضـمن هـذه الآليـة طـرح الخطـاب الصـحفي مجموعـة مـن المفاهيم مثل الديمقراطية، تداول السـلطة، إرادة النـاخبين، الحريـة، حريـة الـرأي والتعبـير إلي جانب عدد من الأفكار تؤكد علي حق المصريين في اختيار حاكمهم بمحض إرادتهم وكـان دائمـاً ما يوظف تكنيك المحاكاة لنماذج ودول أخري لتأكيد استبداد نظام مبارك وهو الأمر الذي بدا واضحاً في خطاب الصحافة الخاصة، حينما أفرد مساحات واسعة من النقاش للإشادة بالتجربـة الموريتانية. ووظـف الخطـاب اسـتراتيجية الحـل الفعـلي ضـمن هـذه الآليـة للتأكيـد عـلى أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد لحل كافة المشكلات التي تعاني مصر.

5- آلية تسويق الاحتجاجات

وظف خطاب الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة ضمن هذه الآلية مجموعة من التكنيكات والاستراتيجيات كانت في مجملها تؤكد على قوة هذه الحركات الاحتجاجية وقدرتها على مواجهة نظام مبارك بل وإسقاطه، وأبرز هذه التكنيكات:

- نشر المفاهيم الخاصة بالاحتجاج مثل الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات والعصيان المدني، والمقاومة، وقد أفرد الخطاب مساحة واسعة لمناقشة هذه المفاهيم ودلالاتها.

- مساندة الحركات الاحتجاجية من خلال التأكيد على وطنية أعضائها وإخلاصهم وتفانيهم من أجل مصر، والتأكيد على أنهم يناضلون من أجل مصر ومصالح المواطنين.

- التأكيد على أن هذه الإضرابات والاحتجاجات هي السبيل لمواجهة استبداد النظام وتحسين أحوال المواطنين، واعتمد الخطاب علي تكنيك المحاكاة للتأكيد على هذه الفكرة.

- التسويق لمبادئ هذه الحركات وأنشطتها وفعاليتها مثل نشر أخبار التظاهرات، وأماكن تجمعاتها بل والدعوة إلى وجوب مساندتها. حيث أفسحت صحيفة الدستور مساحة واسعة لأعضاء هذه الحركات للحديث، ونشر أفكارها بل وتقديمهم لرجل الشارع البسيط من خلال عقد العديد من الندوات الصحفية التي تناقش مبادئ هذه الحركات وأفكارها.

- التضخيم من نجاح أنشطة الحركات الاحتجاجية وتأكيد شعبيتها، وبدا ذلك في خطاب الدستور إزاء إضراب 6 أبريل حينما روج الخطاب لفكرة أن هذا الإضراب يلقي قبولاً شعبياً واسعاً.

وأكدت هذه الآلية أحد الفرضيات التي انطلق منها نموذج الشرعية في علاقته بوسائل الإعلام والتي تقول بأن أحد الأساليب التي تسهم من خلالها وسائل الإعلام في تقويض شرعية النظم السياسية هي إضفاء الشرعية علي الحركات الاحتجاجية من خلال مساندتها، وهو ما تجلي بشكل واضح في التأكيد علي قوة الحركات، وتأكيد فكرة خوف النظام منها من منطلق إن هذه الاحتجاجات والإضرابات ستكون مقدمة لثورة غضب علي مبارك ونظامه، وفي إطار ذلك برز توظيف استراتيجية التحدي بأنه برغم محدودية الحركات المعارضة لنظام مبارك إلا أنها قادرة علي الإطاحة بنظام مبارك.

6-آلية الدعوة للثورة (عدوي الثورات)

وظف خطاب الصحف الخاصة والحزبية المدروسة ضمن هذه الآلية عدة تكنيكات واستراتيجيات هي:

- تنمية مشاعر السخط المجتمعي إزاء النظام من خلال تعميق الفجوة بين رموز النظام والشعب المصري عبر استخدام استراتيجية المفارقة لإبراز التناقض بين عيشة رموز الحكم في رفاهية، وعيشة المصريين في تعاسة شديدة وشقاء وفقر.

- تعميق الشعور في نفوس المصريين بفقدان الأمل في قدرة النظام القائم على الإصلاح والتغيير، من خلال التأكيد على أن القائمين على أمور الحكم يريدون إبقاء الوضع كما هو عليه بغية الحفاظ على مصالحهم.

- التأكيد على أن نظام مبارك قد انتهي وفقد شعبيته في الشارع. وضمن هذا التكنيك وظف الخطاب استراتيجية بث الأمل، فكان يؤكد على أن التغيير قادم لا محالة.

- الدعوة إلى التظاهر والتحريض على العصيان المدني والمقاومة كوسيلة لإجبار مبارك عن الحكم، معتمداً على استراتيجية الخلاص من خلال الدعوة صراحة للخروج علي مبارك وإسقاط نظامه من خلال العصيان المدني أو الثورة أو المقاومة، وفي هذا الصدد أفرد خطاب الصحافة الخاصة مساحة واسعة لمناقشة دلالات ثورة تونس التي اندلعت قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير بأيام قليلة، وأضفت الشرعية عليها، مؤكدة على أنها خير وسيلة لإسقاط حكام العرب الديكتاتوريين.

وهذه الآلية تتسق مع إحدى فرضيات نظرية الحرمان النسبي في علاقتها بوسائل الإعلام من خلال أن تجسيد وسائل الإعلام لتردي الأوضاع الاقتصادي والاجتماعية والتركيز عليها ووضعها أمام أعين الجمهور من شأنها أن تسهم في تنمية السخط المجتمعي، استناداً لما افترضته النظرية من أن الغضب قد يقود إلى ثورة إذا ما اختلطت مشاعر السخط الناجمة عن الحرمان النسبي بالوعي.

- بصفة عامة، كشفت نتائج التحليل عن تقارب آليات الصحف الحزبية والخاصة عينة الدراسة في التمهيد للثورة 25 يناير، وإن بدت حدود الاختلاف بينهم فيما يتعلق بمعدلات ظهور كل آلية داخل خطاب هذه الصحف بشكل أفقي بين خطاب كل صحيفتين رغم انتمائهما لنفس نمط الملكية، حيث برز توظيف آلية التحريض علي الحاكم وتحطيم صورته بشكل أكبر في خطاب صحيفة العربي عن خطاب صحيفة الوفد، كما احتلت نسبة أكبر في خطاب صحيفة الدستور عن خطاب صحيفة المصري اليوم، وهو ما يرجعه الباحث إلي الإطار العام الذي حكم إنتاج الخطاب الصحفي داخل كل

صحيفة، وخاصة فيما يتعلق بمستوي نقد الرئيس السابق مبارك داخل كل صحيفة، حيث كان خطاب صحيفتي العربي والدستور أكثر هجوماً علي شخص مبارك عن خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم.

(ب) آليات الصحافة القومية في التمهيد لثورة 25 يناير

أوضحت نتائج التحليل مجموعة من الآليات برزت في خطابات الصحف القومية المدروسة وساهمت من خلالها في التمهيد لثورة 25 يناير:

- آلية تزييف الواقع

كشفت نتائج التحليل عن أن خطابات الصحف القومية المدروسة كانت تقدم خطاباً مغايراً عما يتم تقديمه في الصحف الخاصة والحزبية، ففي الوقت التي كانت تندد فيه الصحافة الخاصة والحزبية بتزوير الانتخابات كان خطاب الصحافة القومية يشيد بأي عملية انتخابية ويؤكد نزاهتها، وفي الوقت الذي كانت تدين فيه الصحف الخاصة والحزبية عينة الدراسة انتهاكات حقوق الإنسان وفي مقدمتها وقائع التعذيب والسحل للمواطنين، كانت الصحف القومية عينة الدراسة تشيد بأداء الشرطة وتؤكد نزاهتها، كما لجأت الصحافة القومية لتزييف واقع المواطن المصري ومشكلاته الحقيقية فكانت في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، وفي ظل اشتعال الأزمات الحياتية – كأزمتي الخبز وارتفاع الأسعار- كانت تؤكد أن الوضع علي ما يرام بل وتشيد بأداء الحكومة وتحركاتها في إشباع احتياجات المواطنين بالمخالفة للواقع، فضلاً عن أنها كانت تتجاهل احتجاجات المواطنين علي سوء الأوضاع المعيشية.

وضمن هذه الآلية وظفت الصحف القومية عينة الدراسة استراتيجيتين هما: استراتيجية التعتيم الإعلامي بتجاهلها لمطالب المصريين، وهو ما ساهم في تعميق أزمة الثقة بين النظام والشعب المصري، وكذلك استراتيجية التبرير الزائف والتي وظفتها في الدفاع عن سياسات النظام بشكل مبالغ فيه. وما يؤكد ذلك أحد فرضيات نموذج الشرعية السياسية في علاقته بوسائل الإعلام بأن تجاهل وسائل الإعلام لسلبيات النظام أمر لا يدعم شرعية النظام السياسي، بل قد يؤدي إلى توسيع الفجوة بين السلطة السياسية والمواطنين، ومن ثم إشاعة التوتر.

- آلية مهاجمة الخصوم وعدم احتواء المعارضين

وظف خطاب الصحف القومية عينة الدراسة هذه الآلية في الهجوم على ما أسماهم "خصوم النظام والحاقدين عليه" سواء من قوي المعارضة بشكل عام والحركات الاحتجاجية بشكل خاص عبر عدة تكنيكات أهمها: وصفهم بالغوغائيين الذين يريدون إلحاق الفوضى بالبلاد، اتهامها

بالتخوين والعمالة للخارج، والتحقير من شأن أعضائها. وفي تقدير الباحث أنه في ظل استمرار نمو الحركات الاحتجاجية في الشارع المصري، اتبعت الصحافة القومية نهج التجاهل في بادئ الأمر لمطالبها، ثم توالت الضرب في شرعيتها. وفي رأي الباحث أن المبالغة من قبل الإعلام الحكومي في تشويه صورة الحركات الاحتجاجية قد ساهم في تعريف الشارع المصري بهذه الحركات.

- أليه التنوير (في نطاق محدود)

برزت هذه الآلية في نطاق محدود للغاية في خطاب الصحف القومية الخاضعة للتحليل من خلال طرح بعض المفاهيم الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي والتغيير في مقالات عدد محدود من الكتاب، وأفسح الخطاب مساحة واسعة لمناقشة دلالات التعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية علي المشهد السياسي في مصر، وهو ما ساهم بشكل محدد في عملية تعريف الرأي العام بهذه المصطلحات، خاصة في ظل إنه كانت هناك مساحة داخل هذه الصحف لانتقاد الهيمنة السياسية للحزب الوطني وهو ما ساهم أيضاً في تعميق فكرة الاستبداد والهيمنة وإن بدا ذلك بشكل غير مباشر.

6- استخلاصات بشأن السمات العامة لخطاب صحف الدراسة

من خلال العرض السابق الذي أوضحنا فيه حدود الاختلاف والاتساق بين خطابات صحف الدراسة إزاء كل هدف من أهداف الدراسة يمكننا استخلاص المؤشرات التالية بشأن خطاب الصحف عينة الدراسة، كما يلي:

- أن نمط ملكية الصحيفة كانت أحد العوامل الحاكمة لتشكيل ملامح وسمات خطابات الصحف عينة الدراسة، وبدا ذلك واضحاً في سياق كل قضية في خطابات صحف الدراسة المختلفة، وهو ما تجلي أيضاً بشكل واضح في اختلاف طبيعة الأطروحات المقدمة في سياق قضايا تداول السلطة والفساد والحقوق والحريات في خطاب الصحف الحزبية والخاصة عينة الدراسة عن نظيرتها في خطاب الصحف القومية، وكذلك في طبيعة التصورات المنسوبة لبعض الفاعلين المركزيين في الخطاب الصحفي.

- كانت السياسة التحريرية وتحديداً فيما يتعلق بمستوي نقد الرئيس السابق مبارك داخل كل صحيفة أحد عوامل اختلاف سمات وملامح الخطاب الصحفي داخل الصحف التي تنتمي لنفس نمط الملكية، وهو ما تجلي بشكل واضح في اختلاف خطاب صحيفة العربي عن الوفد، وخطاب صحيفة الدستور عن خطاب صحيفة المصري اليوم. وبدت حدود الاختلاف في طبيعة التصورات المنسوبة لشخص الرئيس السابق مبارك فنجد أن كافة التصورات المنسوبة إليه في

خطاب صحيفتي العربي والدستور كانت شديدة السلبية، مقارنة بمثيلاتها في خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم التي كانت غالبيتها إيجابية.

وهناك عامل آخر يبرز حدود هذا الاختلاف وهو بروز آلية التحريض علي الحاكم في خطاب صحيفتي العربي والدستور بنسبة أكبر عن خطاب المصري اليوم والوفد، وذلك مردده الطابع الهجومي الذي اتسم به خطاب هاتين الصحيفتين على شخص الرئيس السابق مبارك.

- تجلي تأثير أيديولوجية الصحيفة ومرجعتيها في خطاب الصحف الحزبية المدروسة، وهو ما اتضح في اعتماد خطاب صحيفة العربي علي آلية المقارنة بين عهد جمال عبد الناصر وعهد مبارك في سياق الحديث عن مساوي عهد مبارك، وكذلك في الهجوم علي القوي التي كانت تنتقد الناصرية فعلي الرغم من أن الصحيفة قد ساندت الإخوان كقوي مناهضة لنظام مبارك إلا أنها هاجمتها بشدة حينما انتقد أحد قادتها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وثورة يوليو، وتجلي ذلك أيضاً في خطاب صحيفتي الوفد والعربي حينما اعتمدت كل صحيفة منهم علي آلية التسويق السياسي لمرشحي أحزابهم في الانتخابات.

- عمد خطاب صحيفتي العربي والدستور إلى استخدام آلية التوظيف السياسي للكوارث والأزمات لزعزعة شرعية النظام، والتحريض على شخص الرئيس السابق مبارك من خلال التأكيد على إنه السبب في كافة الكوارث والأزمات ودائماً ما كانت تربط بين هذه الكوارث والاستبداد السياسي للنظام.

- بدت أحادية الرؤى في خطابات صحف الدراسة تبعاً لنمط الملكية الصحيفة من خلال اقتصار خطاب كل نمط صحفي علي المقالات التي تؤيد السياسة التحريرية لكل صحيفة وتحديداً مستوي نقدها للرئيس السابق مبارك، وإن بدت حدود التنوع في نطاقات محدودة للغاية. وما يدلل على ذلك أن خطاب صحيفتي العربي والدستور كانت غالبية مقالات الرأي الموجودة بداخلها تنتقد مبارك ونظامه، لكن خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم تنوعت فيه مواد الرأي ما بين كتابات تنتقد النظام أو تمتدح بعض رموزه، إلا أن أحادية الرؤى قد برزت بشكل واضح في عدم نشرها أي مادة تنتقد شخص الرئيس السابق مبارك بشكل صريح. فيما تضمنت بعض خطابات الصحف القومية عينة الدراسة رؤي متنوعة ما بين امتداح النظام وانتقاده وإن كانت قد سيطرت عليها الرؤي التي تمتدح النظام بحكم نمط ملكيتها. وهو ما يجعل المؤلف يؤكد على عدم صحة المقولة التي تنشرها غالبية الصحف وهي "مقالات الرأي المنشورة لا تعبر عن رأي

الصحيفة" وما يدلل على وجهة نظر المؤلف شهادة إبراهيم عيسى الذي أكد علي أن الجريدة كان ترفض نشر أي مقال من شأنه أن يمتدح مبارك أو أحد رموز نظامه[1].

- اختلفت السمات العامة لخطاب صحف العينة إزاء القضايا موضع الدراسة تبعاً للمعيار الزمني وخاصة فيما يتعلق بارتفاع سقف نقد الرئيس السابق مبارك ونظامه كالتالي:

- الصحف الحزبية

لاحظ من خلال التحليل أن خطاب صحيفة العربي لم يتغير منذ بداية فترة الدراسة وحتى نهايتها بل كان يتصاعد مستوي النقد لمبارك ونظامه بتزايد الأوضاع سوءاً، علي عكس خطاب صحيفة الوفد الذي بدا متناقضاً فيما يتعلق بنقد الرئيس ونظامه علي مدار فترة الدراسة، وما يؤكد ذلك شهادة عباس الطرابيلي بأن صحيفة الوفد نتيجة المضايقات التي كانت تتعرض لها من قبل بعض رموز النظام السابق قد اعتمدت علي الإشارات الضمنية في توجيه النقد لرموز النظام من خلال باب يسمي" العصفورة"، وخلال الفترة الأخيرة ارتفع سقف النقد لرموز النظام الحاكم باستثناء انتقاد شخص الرئيس السابق مبارك[2].

- الصحف الخاصة

اختلفت سمات وملامح خطاب صحيفة الدستور، فقد اتسم الخطاب بالطابع الهجومي علي شخص الرئيس السابق مبارك بدءً من فترة الدراسة إلى أن تم تغيير إدارة تحرير الجريدة في عام 2010، فانخفض مستوي نقد الرئيس في حين استمر الخطاب في نقده لرموز نظام الحكم خاصة من أعضاء الحزب الوطني المنحل. في حين ارتفع سقف النقد للنظام ورموزه في خطاب المصري اليوم بمرور الفترة الزمنية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تبين من خلال التحليل ارتفاع سقف النقد للنظام ورموزه خلال السنوات الأخيرة من فترة حكم نظام مبارك عما قبلها.

– الصحف القومية

بدا خطاب صحيفتي روزا اليوسف والأهرام هادئاً خلال أعوام 2005 حتى 2007، واشتد النقد للمعارضين لرموز النظام بدءًا من 2008 حتى نهاية فترة الدراسة، وهو ما يرجعه المؤلف إلي ازدياد حدة السخط السياسي والاجتماعي من النظام، وكثرة تنظيم المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للنظام.

---

(1) مقابلة مع إبراهيم عيسي، مصدر سابق

(2) مقابلة مع عباس الطرابيلي، مصدر سابق

الفصل الرابع

دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة 30 يونيه 2013

" أزمة الشرعية السياسية"

يستعرض المؤلف في هذا الفصل نتائج دراسة أخري أجراها بغرض استخلاص أطر المعالجة الصحفية لأزمة الشرعية السياسية في صحيفتي الحرية والعدالة، والتحرير، اللتين يمثلان تيارين متعارضين في تناولهما للأزمة، في محاولة لرصد دور هاتين الصحيفتين في التمهيد لثورة 30 يونية 2013.

كما هدفت الدراسة إلي رصد أبرز الاستراتيجيات التي استخدمتها الصحف المدروسة في تأطيرها للأزمة ومحددات تشكيلها، وكذلك تحديد أهم المصادر التي اعتمدت عليها الصحف في تناولها للأزمة، وتحديد الأطراف والشخصيات المحورية البارزة في معالجات صحف الدراسة للأزمة، إلى جانب استخلاص أوجه الاتساق والاختلاف في معالجات صحف الدراسة للأزمة على اختلاف توجهاتها.

واتساقاً مع الهدف الرئيسي للدراسة، استخدمت الدراسة نظرية الإطار الإعلامي كسياق تطبيقي للدراسة بغية استكشاف أبرز أطر معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، إلى جانب نموذج "الإعلام والشرعية السياسية" كإطار يقدم خلاصة تفسيرية لحدود دور صحيفتي الدراسة في التمهيد لأحداث 30 يونية 2013. كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية، إلى جانب أداة تحليل المضمون، وأسلوب تحليل القوى الفاعلة .. وامتدت الفترة الزمنية للدراسة من 22 نوفمبر 2012 حتى 30يونية 2013. ووقع الاختيار علي 22 نوفمبر 2012 كبداية، نظراً لاحتدام النقاش حول الأزمة بعد إصدار الرئيس السابق محمد مرسى للإعلان الدستوري، وما تلا ذلك من أحداث تفاعلت معها الصحافة على هامش تناولها للأزمة، بدءا من أزمة النائب العام، مروراً بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وظهور حركة تمرد التي نادت بسحب الشرعية من مرسى، حتى احتدام الأزمة في 30 يونية 2013.

وطبقاً لنموذج الإعلام والشرعية السياسية الذي وظفته الدراسة كإطار تفسيري، تبين أن الصحيفتين لعبتا دوراً في التمهيد لأحداث 30 يونية، وإن اختلفت الآليات فيما بينهما، فصحيفة التحرير لعبت هذا الدور عبر التأكيد على فشل نظام مرسى في تلبية احتياجات المواطنين، والتأكيد على تآكل شعبيته في الشارع، والدعوة إلى الثورة على النظام والخلاص منه، ومساندة الحركات الاحتجاجية المطالبة برحيل النظام .. فيما تجلت محددات دور صحيفة الحرية والعدالة في تبنيها اتجاهاً مغايراً تمثل في المبالغة الشديدة بأداء نظام مرسى، بشكل حمل تناقضات بين ما تعكسه الصحيفة في خطابها، والواقع الذي يعيشه المواطن المصري من أزمات حياتية ومشكلات، وهو ما ساهم طبقاً للنموذج في تعميق الفجوة بين النظام والمواطنين.

نتائج الدراسة

أولاً: أطر معالجة أزمة الشرعية السياسية في صحف الدراسة

جدول (1)

أطر معالجة أزمة الشرعية السياسية في صحيفتي "الحرية والعدالة والتحرير "

نوع الإطار	الحرية والعدالة		التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إطار الإجماع	38	%20.5	42	%17.2
إطار التخوين والمؤامرة	20	%10.8	28	%11.4
إطار الحشد	18	%9.7	13	%5.3
إطار بناء التوقعات	9	%4.9	11	%4.5
إطار إدانة العنف	8	%4.3	18	%7.4
إطار الصراع السياسي	5	%2.7	7	%2.9
إطار الانقسام	10	%5.4	-	-
إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسي ونظامه	51	%27.6	-	-
إطار التهوين من مظاهرات المعارضين	26	%14.1	-	-
إطار الهيمنة والاستبداد السياسي	-	-	25	%10.3
إطار الفشل السياسي للنظام	-	-	52	%21.3
إطار كراهية الإخوان	-	-	10	%4.1
إطار مساندة تمرد والمعارضين	-	-	38	%15.6
المجموع	185	100	244	100

يتضح من بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من الأطر قدمت من خلالها صحف الدراسة أزمة الشرعية السياسية، حيث جاء إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسى ونظامه في المرتبة الأولى بنسبة (27.6%) من إجمالي الأطر التي قدمت من خلالها الأزمة بجريدة الحرية والعدالة، تلاه في المرتبة الثانية إطار الإجماع وتأييد بقاء النظام بنسبة (20.5%)،فيما جاء في المرتبة الأخيرة إطار الصراع السياسي بنسبة (2.7%). أما بالنسبة لأطر تقديم الأزمة بصحيفة التحرير، فقد جاء إطار الفشل السياسي لنظام مرسى في المرتبة الأولى بنسبة (21.3%)، وفى المرتبة الثانية إطار إجماع الشعب وتأييده لرحيل النظام بنسبة (17.2%).

وأشارت بيانات التحليل إلى ثمة مجموعة من الأطر ظهرت في الصحيفتين مع اختلاف دلالات توظيفهما بحسب توجه السياسة التحريرية لكل صحيفة من الأزمة، وهى أطر "الإجماع، التخوين

والمؤامرة، الحشد، بناء التوقعات، إدانة العنف، الصراع السياسي"، كما ظهرت مجموعة أخرى من الأطر في صحيفة الحرية والعدالة فقط وهى أطر "الإشادة بأداء مرسى ونظامه، التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم، الانقسام"، بالإضافة إلى مجموعة من الأطر ظهرت في صحيفة التحرير فقط وهى أطر: "الهيمنة والاستبداد السياسي، الفشل السياسي، كراهية الإخوان، مساندة تمرد والمعارضين لمرسى". وسوف يعرض المؤلف المحاور الثلاث بشكل تفصيلي على النحو التالي:

1- أطر تشابهت فيها صحف الدراسة مع اختلاف توظيفها

- إطار الإجماع

كشفت نتائج التحليل عن ثمة تقارب في معدل ظهور هذا الإطار في الصحيفتين حيث جاء في صحيفة الحرية والعدالة بنسبة (20.5%)،فيما احتل نسبة (17.2%) في صحيفة التحرير. ولكن اختلف توظيفه في الصحيفتين، فنجد الحرية والعدالة تؤكد من خلال هذا الإطار على أن جموع الشعب المصري يؤيدون شرعية الرئيس مرسى، ويرفضون رحيله عن الحكم، بل وظهر كذلك في سياق إبراز فكرة الإجماع والتأييد المطلق لجميع القرارات التي كان يتخذها مرسى، فمثلاً عند إصدار الرئيس السابق مرسى للإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، كان المانشيت الرئيسي للصحيفة "الشعب يؤيد قرار الرئيس"[(1)]، وضمن هذا الإطار سلطت الضوء على الفعاليات التي كانت تنظمها القوى الإسلامية لتأييد ما أسموه شرعية الرئيس مرسى"[(2)].. وكانت تسلط الضوء ضمن ذلك الإطار الحشود الموجودة أمام لجان الاستفتاء بغرض إبراز الإجماع وتوظف ذلك في سياق أنه مظهر من مظاهر تأييد شرعية الرئيس .. فيما اختلف توظيف هذا الإطار في صحيفة التحرير لتؤكد على رفض جموع الشعب لإدارة مرسى للبلاد، وأن رحيله صار مطلباً شعبياً بعد الفشل السياسي للنظام في معالجة الأزمات الحياتية التي يواجهها المواطن، حيث أكدت أن " 22 مليونا و134 ألفاً و 465 مصرياً سحبوا الثقة من مرسى"[(3)].

[(1)]هبة مصطفي، وأخرون: مظاهرات مؤيدة أمام القضاء العالى والمحافظات، الحرية والعدالة، 23-11-2013

[(2)]إيمان إسماعيل، أخرون، مظاهرة حاشدة فى ميدان رابعة العدوية لدعم الشرعية، الحرية والعدالة، 15-12-2012

[(3)]ياسمين الجيوشي، تمرد تعلن: مرسى لم يعد رئيساً شرعياً للبلاد، التحرير، 30-6-2013

وضمن هذا الإطار اهتمت الصحيفة بتغطية المظاهرات والمسيرات التي تطالب برحيل النظام وتؤكد استنفار المصريين من إدارته للبلاد. حيث كانت تؤكد "مصر ضد الإخوان .. مئات الآلاف في القاهرة والمحافظات: كل الشعب قالها قوية.. يسقط حكم الإخوانجية"[1].

- إطار التخوين والمؤامرة

وظفت جريدة الحرية والعدالة هذا الإطار في سياق الهجوم على قوى المعارضة والأحزاب والتيارات السياسية المناهضة لحكم مرسى، ووصمها بصفات الخيانة، وعدم الانتماء، والعمالة، والتأكيد على أنهم يخططون لحرق مصر طبقاً لأجندات خارجية ينفذونها. كما كانت تؤكد الصحيفة ضمن هذا الإطار على أن هؤلاء بمعاونة فلول نظام مبارك، وقوى خارجية يدبرون مؤامرة تهدف إلى إضعاف وإسقاط هيبة الدولة، تمهيداً لإشاعة حالة من الفوضى والفراغ الأمني، وتوقف عجلة الإنتاج، حتى يفقد المواطن ثقته في القيادة التي اختارها بكامل إرادته.

فيما وظفته جريدة التحرير في الهجوم على الرئيس السابق مرسى، وأعضاء نظامه، ووصمه بصفات العمالة، والخيانة، وعدم الانتماء، والتأكيد على أنهم يتآمرون على المصريين مع إسرائيل لصالح حماس، بالإضافة إلى التأكيد على أنهم أداة الأمريكان لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الهادف لتقسيم مصر إلى دويلات صغيرة.

- إطار الحشد

كان هذا الإطار من أكثر الأطر التي احتلت مرتبة متقدمة في الصحيفتين، وقد وظفته كل صحيفة بحسب توجهها من أزمة الشرعية السياسية، فاستخدمته الحرية والعدالة على صعيد مستويين رئيسين هما: دعوة المصريين وتحديداً القوى الإسلامية الموالية للإخوان للتظاهر بغرض دعم شرعية الرئيس مرسى وتأييد قرارته، وهو ما اتضح في نشر دعوات الفعاليات من مظاهرات ومسيرات تؤيد الرئيس عبر إعلان مواعيدها وخط سيرها، داعية المواطنين للمشاركة فيها[2]، بالإضافة إلى دعوة المصريين وتوجيههم بالموافقة على مشروع الدستور خلال عهد مرسى، لأنها كانت ترى أن ذلك ركيزة أساسية لشرعية نظام مرسى.

---

[1] المانشيت الرئيسى ، التحرير، 29-6-2013

[2] الإخوان : مليونية دعم قرارات الرئيس غداً..أمام جامعة القاهرة، الحرية والعدالة، 26-11-2012

وعلى عكس الحرية والعدالة، وظفته جريدة التحرير في دعوة جموع المصريين إلى مقاطعة مشروع الاستفتاء على الدستور، وكذلك دعوتهم بشكل صريح إلى التظاهر ضد حكم مرسى، وكذلك في الدعوة والحشد لفعاليات 30 يونيو لسحب الشرعية من نظام مرسى، وضمن ذلك أبرزت تصريحات المسئولين التي تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، كأحد الآليات التي تحفز المواطنين على النزول والتظاهر، مثل "مصدر عسكري: الجيش سيحمى الشعب في 30 يونية.وسيقف خلف قراراته"، ضباط الشرطة: التيار الوحيد الذي سنحميه في المظاهرات اسمه الشعب"[(1)].

- إطار بناء التوقعات

وظفته جريدة الحرية والعدالة على صعيد أكثر من مستوى من بينها أن استمرار حكم مرسى وتأييد شرعيته أمر يضمن للبلاد تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، وأن رحيله سيدخل البلاد في نفق مظلم، ومن شرعية الرئيس إلى شرعية البرلمان التي كانت تؤكد قبيل الانتخابات البرلمانية أن مصر بصدد 3 سيناريوهات إما الديكتاتورية .. الفوضى .. صندوق الانتخابات"[(2)]. فيما كانت تؤكد جريدة التحرير على أن استمرار حكم الإخوان سيقود مصر إلى نفق مظلم، حيث إن "خيارات النخبة الحاكمة الجديدة الاقتصادية والاجتماعية في مصر وقلة كفاءتها أدت إلى تدهور شديد في الأحوال المعيشية وتصاعد العنف السياسي"[(3)]، ويلاحظ من نتائج التحليل أن هذا الإطار كان أكثر بروزاً في صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة، وهو ما يؤكد غلبة الطابع التشاؤمي في معالجة أزمة الشرعية في صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة.

- إطار إدانة العنف

اقتصر هذا الإطار في صحيفة الحرية والعدالة على التنديد بالاعتداءات التي كانت تقع على مقرات الحزب، واعتبروا أن هدفها استهداف شرعية الرئيس، كما استخدمته في التنديد بأعمال العنف والاشتباكات التي كانت تقع خلال عهد مرسى، وتؤكد على أنها مخطط لنشر الفوضى مؤكدة أن " العنف .. طريق الخارجين على القانون لهدم كيان الدولة"[(4)]، وكانوا ينددون بهؤلاء الذين يقتحمون مقرات حزب الحرية والعدالة ويؤكدون على أن بلطجية الحزب الوطني والفلول

[(1)] المانشيت الرئيسي، التحرير، 18-6-2013

[(2)] المانشيت الرئيسي، الحرية والعدالة، 5-3-2013

[(3)] باسم حسن، مستقبل وحدة مصرفى ظل حكم الإخوان، التحرير، 5-6-2013

[(4)] عرفة أبو المجد، عمرو خليفة، العنف طريق الخارجين على القانون لهدم كيان الدولة، الحرية والعدالة، 25 -11-2012

وبعض القوى السياسية التي أسموها بالفاشلين السياسيين هـم الـذين يـدبرون ذلـك في إطـار مخططاتهم لإسقاط شرعية مـرسى[1].فـيما وظفتـه صـحيفة التحريـر في الهجـوم عـلى جماعـة الإخوان المسلمين واتهامها بالإرهاب وقتل المواطنين لمجرد معارضتهم لسياسات مرسى، ونددت ضمن هذا الإطار بما أسمته "إرهاب الجماعة واستحلالها لدم المعارضين".

- إطار الصراع السياسي

برز هذا الإطـار في الصـحف عينـة الدراسـة في تصـوير الصراع الـدائر بـين القـوى الإسـلامية والتيارات الليبرالية على هوية الدولة ومدنيتها، وتجلت مظاهر الصراع في الصحيفتين في تبـادل الاتهامات بين الطرفين، فصحيفة الحرية والعدالة تهاجم الليبراليين والمدنيين وتـتهمهما بـالكفر والإلحاد، وأنهـم يحـاولون سرقـة الثـورة، ويفتعلـون الأزمـات مـن أجـل إسـقاط نظـام مـرسى المنتخب،

في حين هاجمت صحيفة التحرير الإخوان المسلمين والقوى الإسلامية المتحالفة معها، مؤكدة على أنها لا تريد سوى تأسيس دولة متطرفة دينية، تختفي فيها ملامح المدنية والـتحضر، دولـة تسمح بنمو الجماعات الإرهابية والتكفيرية.

2- أطر تمايزت بها صحيفة الحرية والعدالة في معالجتها للأزمة

تجلى من نتائج التحليل ثلاثة أطر رئيسية ظهـرت فقـط في صـحيفة الحريـة والعدالـة عـلى هامش معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، هي على الترتيب: إطار الإشادة بأداء مرسى ونظامـه بنسبة (27.6%)، وإطار التهوين من مظاهرات معارضى مـرسى ومهـاجمتهم بنسـبة (14.1%)، وإطار التشتت والانقسام (5.4%).. وفيما يلي شرح موجز لمحددات كل إطار من الأطر الثلاثة.

- إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسى ونظامه

برز هذا الإطار في سياق استعراض الصحيفة لجهود الرئيس السـابق مـرسى، والتأكيـد عـلى أنـه يضع مصلحة المواطنين نصب عينيه، بعدما "أطلق أكبر خطة تنفيذية لتنميـة الصـعيد، تسـتهدف إحداث نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظات جنوب الصعيد."[2]وضمن هذا الإطار أكدت على أن كافة طوائف الشعب ترحـب باختيـار مـرسى رئيسـاً للـبلاد، وحرصـت عـلى

---

[1] حسن خضري، أخرون، التتار الجدد : الفاشلون سياسـياً والفلـول يجتـاحون مقـرات الحريـة والعدالـة والإخـوان، الحرية والعدالة، 25-11-2012

[2] يسرى مصطفى ومحمد أمان، الرئيس يطلق أكبر خطة تنفيذية لتنمية الصعيد مـن سـوهاج، الحريـة والعدالـة، 15-3-2013

تصدير موقف المواطنين والقوى الثورية من أداء الرئيس مرسى، كما رصدت موقف الصحف الغربية والعالمية التي تشيد بأداء مرسى وتحركاته على المستويين الداخلي والخارجي. حيث أشارت أن مرسى احتل المرتبة الأولى في قائمة ترشيحات مجلة تايم الأمريكية للشخصيات الأكثر تأثيراً في العالم".[1]. وفى تقدير المؤلف أن تسليط الصحيفة الضوء على إنجازات مرسى أحد آليات دعم شرعية الرئيس مرسى في إطار نموذج الإعلام والشرعية السياسية.

- إطار التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم

برز هذا الإطار في سياق التأكيد على أن مظاهرات القوى المدنية والليبرالية المطالبة بإسقاط الرئيس مرسى لا تلقى أي شعبية في الشارع، وكانت تؤكد على أن دعوات المعارضين للاعتصامات والاحتجاجات ووقف العمل بالمحاكم كخطوة تصعيدية ضد الرئيس لا تلقى قبولاً لدى الشارع المصري، حيث نشرت الصحيفة خبراً تحت عنوان "نقابة عمال هيئة النقل العام ترفض إضراب اليوم"، ومدير التفتيش القضائي يرفض تعليق العمل بالمحاكم"[2]، لتؤكد " انتظام العمل بالمحاكم، وفشل دعاوى الإضراب[3]. وضمن سياسة التقليل والتهوين التي اتبعتها الصحيفة كانت تؤكد على أن "" التحرير فاضي" [4] في الوقت الذي كان يمتلئ الميدان بالمتظاهرين المنددين بسياسة إدارة مرسى للبلاد، وذلك ضمن السياسة التحريرية للجريدة في الهجوم على المعارضين لسياسات مرسى. ولذات السبب اتجهت الصحيفة لدعم القوى الإسلامية المؤيدة لحكم مرسى مثل دعمها لحركة تجرد وتسليطها الضوء على فعالياتها ومساندة المواطنين لها.

- إطار الانقسام

استعرضت الصحيفة ضمن هذا الإطار مظاهر التشرذم والتفرقة بين صفوف التيارات الليبرالية، فتؤكد على أن "ائتلاف شباب الثورة أعلن عن تجميد العمل مع التيار الشعبي وحزب الدستور"[5]. وفى تقدير المؤلف أن هذه هي أحد التكنيكات التي استخدمتها الصحيفة في نزع الشرعية عن مثل هذه التيارات والقوى المدنية، وكانوا يؤكدون على أنهم منقسمون لا يملكون رؤية والمشروع سياسي لإدارة شئون البلاد.

---

[1] مصطفى الخطيب، تايم: مرسى الأولفى استطلاع " الأكثر تأثيراًفى العالم"، الحرية والعدالة، 28-11-2012

[2] الحرية والعدالة، 25-11-2012

[3] طارق علي، أخرون: انتظام العمل بالمحاكم يهزم الزند بالقاضية، 26 -11-2012

[4] حسام عيسي، إسلام شوقي: "التحرير .. فاضي"، الحرية والعدالة، 25-11-2012

[5] أحمد عبد الماجد، ائتلاف شباب الثورة بالإسكندرية يقاطع التيار الشعبى وحزب الدستور، الحرية والعدالة، 26-11-2012

3- أطر تمايزت بها صحيفة التحرير في معالجتها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن أربعة أطر رئيسية تميزت بها صحيفة التحرير في معالجتها لأزمة الشرعية السياسية عن صحيفة الحرية والعدالة، هي على الترتيب: إطار الفشل السياسي للنظام (21.3%)، إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسى (15.6%)، إطار الهيمنة والاستبداد السياسي (10.3%)، إطار كراهية الإخوان (4.1%).. وفيما يلي شرح موجز لمحددات كل إطار من الأطر الأربعة.

- إطار الفشل السياسي

ضمن هذا الإطار مالت الصحيفة إلى التشكيك في المهارات السياسية لنظام مرسى، وكانت تؤكد على أن مرسى ومعاونيه ليس لديهم أي مهارات تؤهلهم لحكم مصر، وفى هذا الصدد كانت تؤكد الصحيفة على أن مرسى اختار معاونيه على أساس اعتبارات الولاء والطاعة لمكتب الإرشاد، وليس على أساس الكفاءة. وللتدليل على الفشل السياسي للنظام توسعت الصحيفة في تسليط الضوء على الأزمات التي يعيشها المواطن المصري خلال فترة مرسى، وكانت تبرز المظاهرات التي ينظمها المواطنون احتجاجاً على الأزمات؛ فتؤكد أن "سكان الإسكندرية ينظمون وقفات احتجاجية بالزجاجات والجراكن الفارغة ضد العطش"[1] بالإضافة إلى نشرها تقريراً يؤكد تزايد معدلات الفساد بشكل كبير خلال عهد مرسى، عن نظيره من الرؤساء السابقين[2].

- إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسى

ضمن هذا الإطار اتجهت صحيفة التحرير إلى مساندة التيارات المعارضة لمرسى مثل حركة تمرد، وذلك من خلال التأكيد على وطنية أعضائها وإخلاصهم وتفانيهم من أجل مصر، والتأكيد على أنهم يناضلون من أجل حياة أفضل للمصريين.. كما لجأت لمساندة هذه الحركات عبر التسويق لمبادئها وأنشطتها وفعاليتها، مثل نشر أخبار التظاهرات، وأماكن تجمعاتها، بل والدعوة إلى وجوب مساندتها. وكانت تؤكد على أنها قد تنجح في إسقاط النظام، "فبرغم المضايقات التي يواجهها أعضاء حملة تمرد لسحب الثقة من مرسى من قبل أعضاء جماعة الإخوان والحرية والعدالة فإنهم يواصلون تقدمهم في جمع المزيد من التوقيعات، لأن المواطنين يشجعونهم على ذلك بعد تراجع شعبية الرئيس الإخوانى الذي فشل في حل كل الأزمات بداية من الاقتصادية والسياسية ومروراً بالأزمات الخدمية"[3]، وكانت

---

[1] محمد مجلي، أخرون: احتجاجات العطشانين تضرب بر مصر، التحرير، 5-6-2013

[2] محمد عبد الجليل، أكبر نسبة قضايا فساد ..فى عهد مرسي، التحرير، 7-5-2013

[3] الشيماء عبد اللطيف، أخرون، تمرد تنتصر على الإخوان .. والقوى السياسية تستعد لإسقاط النظام، التحرير، 1-6-2013

تؤكد على "أن الرئيس مرسى مرغوب من المظاهرات والاحتجاجات وأن ما يتحلى به من صمود في خطاباته مجرد شو إعلامي"[1]

- إطار الهيمنة والاستبداد السياسي

كانت صحيفة التحرير دائمة التأكيد على أن نظام مرسى يسير على نهج الخطوات الاستبدادية لنظام مبارك، ودللت على هذا الطرح بعدة شواهد قدمتها الصحيفة من بينها: إصدار مرسى للإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، وتحصين قرارته. ومن ثم كانت تؤكد على أن مرسى وجماعته يريدون أخونة مؤسسات الدولة، ويمارسون الاستبداد بشكل علني فكان المانشيت الرئيسي للجريدة " إعدام المجتمع المدني في دولة الإخوان ..السجن لـ 43 حقوقيا.. وغلق فروع 5 منظمات أجنبية"[2]. وضمن هذا الإطار قدمت عدة شواهد للتأكيد على الاستبداد منها: فرض هيمنتهم على الجمعية التأسيسية للدستور، وفرض سيطرتهم على البرلمان، وكانت تؤكد على أنهم يستغلون أغلبيتهم البرلمانية في صك قوانين تكرس للاستبداد.

- إطار كراهية الإخوان

أشارت صحيفة التحرير ضمن هذا الإطار إلى التركيز على أطروحة مفادها أن الشارع لم يعد يتقبل نظام مرسى، وعليه الرحيل، ودللت الصحيفة على ذلك بنقلها لمظاهرات ضباط الشرطة التي كانت تنادى برحيل النظام، فكان المانشيت الرئيسي للجريدة "ضباط الشرطة يهتفون: لا إله إلا الله .. المرشد عدو الله.. وارحل ارحل يامرسى".[3]. كما ركزت ضمن هذا الإطار على تصدير المشاهد، حينما كان يذهب مرسى للصلاة في أي مسجد ويهتف ضده المصلون " ارحل ..ارحل". وضمن هذا الإطار تحدثت عن البديل وسارعت الصحيفة بنقل سيناريوهات بديلة لما بعد مرسى بنقل كرسي الرئاسة إلى رئيس المحكمة الدستورية مع نقل كل السلطات إلى حكومة تكنوقراط".[4]

[1]أحمد البرماوى وصابر العربي، الخوف يحاصر مرسيفى الاتحادية، التحرير، 27 يونيو2013

[2] محمد عبد الجليل،أحرون، جنازة ضابط مكافحة الأداب تتحول إلى مظاهرة ضد مرسى والإخوان، التحرير، 5-6-2013

[3]المانشيت الرئيسي، التحرير، 11-6-2013

[4] محمد الخولي، سيناريوهات ما بعد مرسي، التحرير، 15-6-2013

ثانياً: استراتيجيات تأطير صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية

كشفت نتائج التحليل عن ثمة مجموعة من الاستراتيجيات التي اتبعتها صحف الدراسة في تأطير أزمة الشرعية السياسية، وإن اختلف توظيف هذه الاستراتيجيات ودلالاتها بحسب السياسة التحريرية التي حكمت تأطير صحف الدراسة للأزمة.

- استراتيجية الهجوم

برزت هذه الاستراتيجية في هجوم صحيفة الحرية والعدالة على معارضى نظام مرسى من السياسيين، والتيارات الليبرالية، والحركات الاحتجاجية مثل تمرد، وتجلت ملامح الهجوم في وصمهم بصفات الخيانة والعمالة والمؤامرة، فيما وظفتها صحيفة التحرير في الهجوم على مؤيدي نظام مرسى سواء من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو القوى الإسلامية المتحالفة معهم ووصمهم بصفات الجهل والتشدد والغباء والخيانة.

- استراتيجية التجاهل والإقصاء

برزت هذه الاستراتيجية في صحيفة الحرية والعدالة في إقصائها لمعارضي نظام مرسى، وتجاهلها التام لمسيراتهم ومظاهراتهم التي يطالبون فيها برحيل مرسى، فيما وظفتها صحيفة التحرير في تجاهلها وعدم تغطيتها لمظاهرات الإخوان والقوى الإسلامية المؤيدة لمرسى.

- استراتيجية التخويف

وظفت صحيفة الحرية والعدالة هذه الاستراتيجية في إشاعة الخوف من رحيل نظام مرسى، مؤكدين على أن رحيله سيدخل البلاد في حلبة واسعة من الصراع السياسي، فيما وظفتها صحيفة التحرير في إبرازها للخوف من استمرار مرسى ونظامه، حيث كانت تؤكد على أن استمرار مرسى سيؤول إلى ظهور الجماعات الإرهابية مرة أخرى، بالإضافة إلى ميولها لاستخدام لغة الخوف في مخاطبة عاطفة المواطنين، حيث أكدت أن "مصر دون تموين، وأنها على أبواب مجاعة حال استمرار محمد مرسى في الحكم."[1]

[1] إيمان البصيلي، مصر دون تموين، التحرير، 13-2-2013

- استراتيجية التحدي

تجلت هذه الاستراتيجية في سياق توظيف جريدة الحرية والعدالة لغة التحدي بالتأكيد على أن التيارات الليبرالية لن تنجح احتجاجاتها وتظاهراتها في إسقاط نظام مرسى، وكانت تبرز الكثرة العددية لأعضاء التيار الإسلامي في مواجهة الليبراليين، فيما اتخذت صحيفة التحرير موقفاً معاكساً، حينما أكدت على أن نظام مرسى تآكلت شرعيته في الشارع، وأن الاحتجاجات الموجودة في الشوارع احتجاجاً على الأزمات الحياتية ستكتب نهاية النظام.

- الاستراتيجية المستقبلية

برزت هذه الاستراتيجية بشقها التفاؤلي في صحيفة الحرية والعدالة، حينما كانت تؤكد على أن استمرار مرسى في الحكم سيقود البلاد إلى نهضة حضارية في كافة مجالات الحياة، فيما وظفت صحيفة التحرير هذه الاستراتيجية بشقها التشاؤمي كأحد الآليات التي تدعم الخوف من استمرار نظام الإخوان، حينما كانت تؤكد على أن استمرارهم سيؤدى إلى تزايد معدلات التخلف والجهل والبطالة والتشدد.

ثالثاً: نوعية المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تأطيرها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن أن صحف الدراسة قد اعتمدت على مجموعة من مصادر المعلومات في تأطيرها لأزمة الشرعية السياسية، وتبين ثمة اتفاق بين نوعية المصادر، وإن اختلف توظيفها في سياق تأطير الصحف المدروسة للأزمة بحسب السياسة التحريرية لكل جريدة، وموقفها من الأزمة.

1- نوعية المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة الحرية والعدالة

تبين ارتفاع نسبة اعتماد صحيفة "الحرية والعدالة" على المصادر الرسمية بنسبة أكبر من صحيفة التحرير، حيث اعتمدت صحيفة الحرية والعدالة على الرئيس، ومسئولي الرئاسة " نائب الرئيس – مساعدي الرئيس- مستشاري الرئيس" كمصادر للمعلومات تبرز إنجازات وتحركات الرئيس لتخفيف العبء عن المواطنين، بالإضافة إلى إبرازها لتصريحات الوزراء والمسئولين الحكوميين التي تركز على جهودهم لحل الأزمات التي يعانيها المواطن من خبز ووقود وكهرباء، كما برز أيضاً استنادها إلى عدد من المصادر غير الرسمية جاء في مقدمتها أعضاء وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، إلى جانب قيادات الأحزاب الإسلامية الذين يدعمون شرعية نظام مرسى، مثل حوار للدكتور على السالوس رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح،

الذى أكد فيه على عدة نقاط أبرزها: الحديث عن انتخابات رئاسية مبكرة "عبث"، الإعلام يتعمد تشويه صورة الإسلاميين، المخربون يحاولون إفشال المشروع الإسلامي، ويتظاهرون بكراهية الإخوان."[1]، بالإضافة إلى استنادها إلى فئات أخرى مثل الخبراء والمتخصصين والمؤلفين والمحللين السياسيين والقضاة الذين يبررون الإجراءات التشريعية التي كان يتخذها مرسى، وبعض البرلمانيين وجميعهم ممن يؤيدون في تصريحاتهم دعم شرعية النظام، ويرفضون رحيله، ويؤكدون على أن استمراره خير وسيلة للنهوض بمصر، أو أنهم ممن يدعمون القرارات التي كان يتخذها مرسى، ففي سياق أزمة الإعلان الدستوري استندت إلى آراء عدد من خبراء القانون الذين كانوا يؤكدون على أحقية مرسى في إصداره حيث " إن هذه القرارات جاءت ثورية تقتص للشهداء وتحقق مطالب الثورة، وكان يجب اتخاذها لدعم الشرعية الدستورية والثورية، لمنع مخطط القوى التي تود إشعال الفتنة في البلاد"[2]، بالإضافة إلى آراء القانونيين الذين وصفوا الإعلان الدستوري بأنه " قرار قانونيا 100%"[3]، وكذلك خلال فترة إقرار مشروع دستور 2012 اعتمدت على آراء العديد من رجال الفكر والثقافة الذين ينادون بالموافقة على مشروع الدستور. كما اعتمدت الصحيفة أيضاً على البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة، والبيانات التي تنشرها الأحزاب السياسية عبر مواقعها، إلى جانب استطلاعات الرأي العام التي تبرز شعبية الرئيس مرسى، وارتفاع نسب تأييده، بالإضافة إلى اعتمادها على وكالات الأنباء والصحف الغربية التي كانت تشيد بأداء الرئيس مرسى، وتندد بسياسات معارضيه، وهو ما تجلى بوضوح حينما قالت "فوكس نيوز": المعارضة فاشلة وواشنطن محبطة من أدائها"[4].

2- نوعية المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة التحرير في تأطيرها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن ارتفاع نسبة اعتماد صحيفة "التحرير" على المصادر غير الرسمية التي كانت تؤكد على عدة أطروحات من بينها، الفشل السياسي لنظام مرسى، والتأكيد على تآكل شعبيته في الشارع المصري، ومهاجمة سياسات مرسى وحكومته في إدارتهم للبلاد، أو تلك التي تنتقد جماعة الإخوان المسلمين، وتهاجم التيارات المتحالفة معها، وكذلك التي تساند الحركات الاحتجاجية المناهضة لحكم مرسى، وتدعو لمساندتها، وتأييدها في سحب الشرعية من نظام مرسي.

---

[1] أحمد عبد المنعم، حوار مع د.على السالوس رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، الحرية والعدالة، 20-3-2013

[2] محمود مهدي، سيد فودة: خبراء وسياسيون: تقتص للشهداء وتحقق مطالب الثورة"، الحرية والعدالة، 23-11-2012

[3] طارق على وحمدى حطيبة ، النائب العام الجديدفى ميزان القضاة، الحرية والعدالة، 24-11-2012

[4] علياء عبد الفتاح، الإعلام الغربى يشيد بسلمية مظاهرات الشرعية، الحرية والعدالة، 23-6-2013

ومن بين المصادر غير الرسمية التي اعتمدت عليها الصحيفة بعض المحللين السياسيين وخبراء القانون الذين كانوا ينتقدون ما أسموه نهج مرسى الاستبدادي"، وكذلك بعض الحقوقيين، وقيادات الأحزاب الليبرالية، والنشطاء السياسيين، والقضاة، والمتظاهرين، وأعضاء الحركات الاحتجاجية كتمرد التي أفسحت لهم صفحاتها لنشر مبادئ الحركة وأفكارها الداعية لسحب الشرعية من نظام مرسي، بالإضافة إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الأحزاب، واستطلاعات الرأي التي تؤكد تضاؤل شعبية مرسى في الشارع، بالإضافة إلى الصحف الأجنبية التي تندد بحكم الإخوان، فقد نشرت تصريحاً " فايننشال تايمز: مصر تسير بقوة نحو الفشل بفضل حكم الإخوان"[1] . لكن الملاحظة الجديرة بالذكر هي اعتماد الصحيفة على بعض "قيادات التيارات الإسلامية" كمصادر للمعلومات، خاصة تلك التي تنتقد سياسات مرسى في إداراته للبلاد، أو تنتقد جماعة الإخوان المسلمين، حيث أبرزت رفض حزب الوطن السلفي لسياسات مرسى وجماعته[2]، بالإضافة إلى جماعة الدعوة السلفية التي وصفت" الإخوان بأنه لا خلاق لهم .. وسياستهم نفعية"[3].

وفى المقابل تراجعت نسب اعتماد الصحيفة على المصادر الرسمية كالرئيس، ومسئولي مؤسسة الرئاسة، والحكومة، وذلك لأنها اتبعت معهم استراتيجية التجاهل والإقصاء، ولكن كانت الفئة الأكثر بروزاً في الصحيفة من المصادر الرسمية هي فئة " مسئولي الجيش" حيث كثر الاستناد إليهم كمصادر للمعلومات عبر نقلها لتصريحاتهم التي يؤكدون فيها مساندة الجيش لمطالب الشعب قبيل أحداث 30 يونية.

[1]أحمد السماني، الفاينانشيال: مصر تسير بقوة نحو الفشل بفضل الإخوان، التحرير، 9-6-2013

[2] أحمد صبحي، عبد الغفور يحمل مرسى وجماعته مسؤلية الأزمات التى تواجه البلاد، التحرير، 27- 6-2013

[3] أحمد صبحى وصلاح لبن، الدعوة السلفية: الإخوان لا أخلاق لهم، وسياستهم نفعية، التحرير، 5-5-2013

رابعاً: القوى الفاعلة البارزة في معالجة صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية

جدول (2)

القوى الفاعلة البارزة في صحيفتي "الحرية والعدالة والتحرير"

القوى الفاعلة	الحرية والعدالة		التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مرسي	38	%23.2	44	%24.4
جماعة الإخوان المسلمين	22	13.4	19	%10.6
الشعب المصري	18	10.9	10	%5.6
المؤيدون لحكم مرسى	17	10.3	4	%2.2
قوات الشرطة	14	8.5	8	%4.4
الحكومة	11	6.6	16	%8.9
القضاة	8	4.9	10	%5.6
وسائل الإعلام الموالية للرئيس	9	5.6	4	%2.2
المؤسسة العسكرية	7	4.3	12	%6.7
وسائل الإعلام المعارضة لمرسي	7	4.3	15	%8.3
القوى الخارجية	5	%3.1	9	%5
المعارضون لحكم مرسى	5	%3.1	23	%12.8
أخرى	3	%1.8	6	%3.3
المجموع	164	%100	180	%100

تكشف بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من الفاعلين المركزين قد برزوا في سياق صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية، وإن اختلفت معدلات بروزها بين الصحيفتين، فقد تلاحظ من بيانات الجدول أن الرئيس السابق محمد مرسى قد جاء في المرتبة الأولى من إجمالي القوى الفاعلة داخل كل صحيفة على حدة، فيما حظى بعض الفاعلين بحضور أكبر داخل كل صحيفة عن نظيرتها، فمثلاً "المؤيدون لحكم مرسي" احتلوا مرتبة متقدمة من إجمالي القوى الفاعلة بصحيفة الحرية والعدالة بنسبة (10.3%)،فيما احتلت الفئة ذاتها نسبة (2.2%) في صحيفة التحرير.. وهو ما يعنى أن معدلات حضور القوى الفاعلة تباينت بحسب الموقف العام لكل صحيفة من الأزمة عينة الدراسة، ولذات السبب أيضاً اختلفت التصورات المنسوبة للفاعلين المركزين .. وهو ما نوضحه على النحو التالي:

- مرسى

جاء مرسي في المرتبة الأولى من إجمالي القوى الفاعلة داخل كل صحيفة، وذلك باعتباره الطرف الأكثر بروزاً في تأطير الصحف المدروسة للأزمة، وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليه داخل كل صحيفة بحسب موقفها من الأزمة، فنجد صحيفة الحرية والعدالة قد نسبت إليه عدة صفات منها: "ثوري - يحمى الإرادة الشعبية - الرئيس الشرعي للبلاد- قرارته دائماً لصالح الشعب المصري- لا يكرس للاستبداد والهيمنة السياسية- يقدر المعارضة- يقتلع الفلول من المؤسسات .. يواجه الفساد بكل حسم"[1]. كما كانت تؤكد على أن مرسى نجح في "إنهاء ازدواجية السلطة وحكم العسكر، وترسيخ مقومات تضمن مدنية الدولة، كما أنه حرص على فتح قنوات الحوار مع جميع القوى السياسية والحزبية، واتخذ حزمة من القرارات التي تهدف لتخفيف العبء عن المواطنين، واستطاع استعادة مكانة مصر الخارجية التي تراجعت لسنوات عديدة."[2]

في حين وصفته جريدة التحرير بعدة صفات سلبية من أهمها كونه: "ديكتاتور- فاشل – يدير البلاد بأوامر المرشد العام- لا يصلح لإدارة البلاد – لا يحترم الإرادة الشعبية- سفاح – يتحمل مسئولية إرافة دماء المصريين- أجهض الثورة، بالإضافة إلى أنه يدعم الإرهابين والقتلة بعدما أصدر عفواً رئاسياً عن زميله تاجر المخدرات الهارب معه من سجن وادى النطرون".[3]

- جماعة الإخوان المسلمين

شكلت جماعة الإخوان كقوى فاعلة حضوراً في صحيفة الحرية والعدالة بنسبة (13.4%)، وفى صحيفة التحرير نسبة (10.6%)، وكانت التصورات المنسوبة إليها من صفات وأدوار في صحيفة الحرية والعدالة في مجملها إيجابية ما بين: "الوفاء بالعهد، الأمانة، الإخلاص للشعب المصري، حب مصر، عانوا لسنوات طويلة من الذل والقهر في السجون، الولاء والانتماء للوطن، تبذل قصارى جهدها من أجل التوافق الوطني على مشروع الدستور، يحلمون بمستقبل أفضل للمصريين، يسعون لتأسيس دولة الخلافة الإسلامية بطابع مدني متحضر".

فيما كانت التصورات المنسوبة إليها في صحيفة التحرير في مجملها سلبية ما بين كونها جماعة انتهازية، إرهابية، أجهضت ثورة 25 يناير، تتحالف مع أي فصيل لخدمة مصالحها، لا تعرف

[1] هيثم محمد، 10 رسائل من الرئيس للشعب،الحرية والعدالة، 25-11-2012

[2] فاطمة البطاوي، 3 مشاهد تنتهى بهزيمة الفلول، الحرية والعدالة، 1-1- 2013

[3] هدى أبو بكر، أخرون، مفاجأة مرسى أصدر عفواً رئاسياً عن زميله تاجر المخدرات، التحرير، 11-2-2013

معنى الوطنية والانتماء، تفكيرها متطرف، وتريد تأسيس دولة دينية يغلب عليها طابع التشدد والتطرف، تمارس العنف والقتل ضد معارضى الرئيس.

- الشعب المصري

شكل الشعب المصري كقوى فاعلة في الأزمة حضوراً بنسبة (10.9%)،في مقابل (5.6%) بصحيفة التحرير، ونسبت إليه الصحيفتان تصورات غالبيتها إيجابية ما بين كونه شعبا متحضرا، واعيا، يستحق الديمقراطية، ولكن كان الاختلاف في طبيعة التصورات فيما يتعلق بقدرة الشعب على دعم شرعية مرسي، أو نزع الشرعية عنه، فنجد صحيفة الحرية والعدالة تؤكد على أن جموع الشعب تساند شرعية الرئيس، فيما وصفته صحيفة التحرير بأنه قادر على إسقاط نظام مرسى.

- مؤيدو مرسى

مثلت هذه الفئة حضوراً أكبر داخل صحيفة الحرية والعدالة عن التحرير، وشملت هذه الفئة كافة الفئات والتيارات الإسلامية والأحزاب والحركات السياسية مثل تجرد، المؤيدين لسياسات مرسى، ووصفتهم الحرية والعدالة بأنهم قادرون على سحق معارضى الرئيس، ويدافعون عن شرعية نظام مرسى بدمائهم، وأنهم سلميون في مظاهراتهم التي ينظمونها لدعم شرعية مرسي فيما ظهرت هذه الفئة بنسبة قليلة للغاية في صحيفة التحرير(2.2%)، من منطلق تجاهل الصحيفة لأنشطتهم، ولكن في حدود حضورهم نسبت إليهم تصورات سلبية ما بين كونهم: لا يفقهون السياسة، متشددين، يدعمون مرسى عن جهل.

- قوات الشرطة

شكلت حضوراً داخل الصحف المدروسة في إطار تدخلها لفض التظاهرات والاشتباكات وأعمال العنف التي تشهدها مصر، واختلفت التصورات المنسوبة إليها، فحينما كانت تتدخل الشرطة لفض أي مظاهرة أو أي اشتباكات تنشب بينها وبين المتظاهرين خلال عهد مرسى كانت صحيفة الحرية والعدالة تصورها بأنها معتدٍ عليها، فيما كانت تصفها صحيفة التحرير بالبطش والقهر، وأن منهجها العنف والقمع.

- الحكومة

كانت أحد الأطراف البارزة في سياق الأزمة، وتمحورت التصورات المنسوبة إليها في صحيفة الحرية والعدالة ما بين كونها: حكومة ثورية، تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات المواطنين، وتحاول جاهدة حل كافة الأزمات التي يعانيها المواطن المصري، لأنها "حكومة ماهرة تضم في كياناتها الشباب والخبرات"[1]. في حين نسبت إليها صحيفة التحرير تصورات في مجملها سلبية ما بين كونها حكومة فاشلة، حكومة عاجزة عن مواجهة الأزمات، لا تضم أي خبرات في تشكيلها، تسير بأوامر مكتب الإرشاد.

- القضاة

مثلت فئة "القضاة" نسبة (4.9%) في صحيفة الحرية والعدالة مقابل (5.6%) بصحيفة التحرير، وتوقفت إيجابية وسلبية التصورات المنسوبة إليهم على موقفهم من أزمة الشرعية السياسية، فنجد صحيفة الحرية والعدالة تسند صفات الانتماء والإخلاص والولاء والعدل إلى القضاة الداعمين لبقاء مرسي، فيما وصفت القضاة المعارضين بأنهم مزيج عجيب لإفساد الحياة السياسية، وذلك على عكس صحيفة التحرير التي أسندت الصفات الإيجابية ما بين الانتماء والنزاهة والعدل والنضال إلى جبهة القضاة المناهضة لحكم مرسى.

- وسائل الإعلام الموالية للإخوان

كانت نسبة حضورها داخل صحيفة الحرية والعدالة أعلى من حضورها بصحيفة التحرير، ونسبت إليها في صحيفة الحرية والعدالة صفات إيجابية ما بين: الموضوعية والصدق ونقل الحقائق دون تزييف، على عكس صحيفة التحرير التي أدانتها واتهمتها بالرجعية والتضليل ودعم أفكار الكفر والتشدد.

- المؤسسة العسكرية

شكلت حضورا في صحيفة الحرية والعدالة بنسبة (4.3%)، ونسبة (6.7%) بصحيفة التحرير، وتوقفت طبيعة التصورات المنسوبة إليها بحسب موقفها من الأزمة، فكانت تسند إليها صحيفة التحرير صفات إيجابية ما بين الوطنية والتفاني والعراقة حال إعلانها ضمنياً تدخلها

[1] إسلام توفيق، حكومة قنديل.. خلطة متوازنة من الشباب والخبرات، الحرية والعدالة، 9-5-2013

لصالح الإرادة الشعبية مثلما حدث قبيل 30 يونية، وكانت تؤكد على أنها قـادرة عـلى حمايـة الشعب المصري ومؤسساته.

- وسائل الإعلام المعارضة لمرسى والإخوان

شكلت حضوراً مكثفاً داخل صحيفة التحرير عـن الحريـة والعدالـة، واختلفـت التصـورات المنسوبة إليها داخل الصحيفتين، فصحيفة التحرير كانـت تؤكـد موضـوعيتها وصـدقها في نقـل الحقائق، ومواجهتها حرب شرسة مع نظام الإخوان وتعنته واسـتبداده، فـيما وصـفتها الحريـة والعدالة بصفات سلبية وصفوها بأنها تسعى لزعزعة الاستقرار، وموجهة، تصنع الفتنـة، وهـي سبب حالة الاستقطاب السياسي، لأنها لا تمارس سوى صناعة الكـذب ليـل نهـار بهـدف تأليـب الرأي العام وتوجيهه لقيادة ثورة جديدة، أو على الأقل إثارة أعمال الشغب في الـذكرى الثانيـة للثورة."[1]

- القوى الخارجية

تحددت إيجابية وسلبية التصورات المنسوبة إليها عـلى حسـب موقفهـا مـن الأزمـة، فنجـد صحيفة الحرية والعدالة كانت تسند الصفات الإيجابية إلى الدول الغربية والعربية مثـل تركيـا وقطر باعتبارها داعمة لشرعية الرئيس، فيما شنت صحيفة التحرير هجوماً حاداً عليهـا خاصـة تلك التـي سـاندت نظـام مـرسى، واتهمتهـا بالخيانـة والتخطـيط لخـراب مصر، وتقسـيمها إلى دويلات في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

- معارضو مرسى

مثلت هذه الفئة حضوراً أكبر داخل صحيفة التحريـر عـن الحريـة والعدالـة، وذلـك لاهـتمام الصحيفة بتغطيـة فـاعليتهم المناهضـة لحكـم مـرسى، وشـملت هـذه الفئـة التيـارات الليبراليـة والمدنية والأحزاب والحركات الاحتجاجية مثل تمرد، والسياسيين الرافضـين لاسـتمرار حكـم مـرسى والمطالبين برحيله، وسيطرت صفة الإيجابية على التصورات المنسوبة إليهم في صحيفة التحرير ما بين الوطنية، وأنهم يريدون إنقاذ مصر من الإخوان، تعلى مصـلحة الـوطن عـلى مصـالحها، فـيما هاجمتها صحيفة الحرية والعدالة فنجدها تصفهم بأنهم "يصرون على نشر الفوضى والخـراب في البلاد بإطلاقهم دعوات إسقاط الرئيس، وتمارس نوعاً من الابتـزاز السـياسي، وأنهـم رعـاة العنـف

---

[1] مروة جمال، صناعة الكذب.. فن التضليل، الحرية والعدالة 3-1-2013

والخراب في البلاد".[1]، و "لا تملك رصيداً لدى الشعب، ويسعون إلى تحقيق المصالح الشخصية، وليس لديهم ما يقدمونه للمواطن البسيط، ومصالحهم متضاربة"[2].

- أخري

ظهرت مجموعة أخرى من الفاعليين في سياق تناول الصحف المدروسة لأزمة الشرعية السياسية، من بينها نشطاء الفيس بوك، مشاهير الفن والرياضة والدين، وتوقفت التصورات المنسوبة إليهم داخل صحف الدراسة بحسب موقفهم من شرعية نظام مرسى، فحينما كانوا يؤيدون بقاء مرسى كانت صحيفة الحرية والعدالة تسند إليهم صفات إيجابية على عكس التحرير التي كانت تسند إليهم صفات سلبية بسبب موقفهم هذا.

خلاصة الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن صحيفة الحرية والعدالة قد انطلقت من موقفها الداعم لشرعية مرسى وبقاء نظامه في إبراز إطار الإجماع الهادف إلى إظهار تأييد جموع الشعب المصري لبقاء نظام مرسي، على عكس صحيفة التحرير التي انطلقت من الإطار ذاته لإبراز تأييد الشعب المصري لرحيل النظام، وبينما استخدمت صحيفة الحرية والعدالة إطار الحشد في دعوة المواطنين للنزول والمشاركة في المظاهرات الداعمة لشرعية نظام مرسى، اعتمدت صحيفة التحرير على الإطار ذاته في دعوة المصريين للمشاركة في المظاهرات المطالبة برحيل النظام. وإلى جانب أطر الإجماع والحشد تشابهت صحف الدراسة في أربعة أطر أخرى هي إطار التخوين، إطار بناء التوقعات، إطار إدانة العنف، إطار الصراع السياسي، وإن اختلفت دلالات توظيف هذه الإطار بين الصحيفتين طبقاً لموقف كليهما في الأزمة.

وأشارت الدراسة إلى مجموعة من الأطر التي ظهرت في صحيفة الحرية والعدالة دون صحيفة التحرير هي: إطار الإشادة بأداء مرسى ونظامه، إطار التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم، إلى جانب إبراز إطار الانقسام بين صفوف المعارضين لنظام مرسي.

كما ظهرت أربعة أطر رئيسية في صحيفة التحرير دون صحيفة الحرية والعدالة، هي: إطار الفشل السياسي للنظام، إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسي، إطار الهيمنة والاستبداد

[1] طه العيسوي، رعاة العنف، الحرية والعدالة، 30-1-2013

[2] عمروحليفة، هيثم محمد، الأنقاذ الوطني..بلا جبهة، الحرية والعدالة، 25-12-2012

السياسي، إطار الاستنفار والكراهية من جماعة الإخوان، وهي في مجملها تدعم موقف الصحيفة من الأزمة الذي تجلي في المطالبة برحيل بنظام مرسي.

كما كشفت نتائج التحليل عن ستة استراتيجيات رئيسية برزت في سياق معالجة الصحيفتين للأزمة، هي: استراتيجية الهجوم، استراتيجية التجاهل والإقصاء، استراتيجية التخويف، استراتيجية التحدي، الاستراتيجية المستقبلية. وتبين من نتائج التحليل اختلاف توظيف هذه الاستراتيجيات طبقاً لموقف كل صحيفة من الأزمة، فبينما وظفت صحيفة الحرية والعدالة استراتيجية التخويف في إثارة الخوف من رحيل نظام مرسى، وظفتها صحيفة التحرير في إثارة الخوف من بقاء هذا النظام ورحيله. وأظهرت النتائج استناد كل صحيفة إلى المصادر التي تتسق مع موقفها من الأزمة، وهو ما يؤكد نتيجة مفادها أحادية الرؤى المطروحة داخل كل صحيفة في سياق معالجتها للأزمة.

وأوضحت نتائج التحليل أن الأطراف المحورية التي برزت في سياق معالجات الصحف المدروسة للأزمة هي: مرسي، جماعة الإخوان، الشعب المصري، مؤيدو مرسى، معارضو الرئيس، الشرطة، الحكومة، القضاة، وسائل الإعلام المؤيدة لسياسات مرسى، ووسائل الإعلام المعارضة لنظام مرسى، المؤسسة العسكرية، القوى الخارجية، وقوى أخرى مثل نشطاء الفيس بوك. وقد اختلفت طبيعة التصورات المنسوبة إليهم سلباً وإيجاباً بحسب حدود دور كل منهم في الأزمة، ومدى اتساق ذلك مع موقف كل صحيفة من الأزمة.

ومما سبق يتضح، أن السياسة التحريرية لكل صحيفة، وموقفها من الأزمة قد انعكس بشكل واضح على أطر تناولها للأزمة، واستراتيجيات تأطيرها للأزمة، ومصادر المعلومات التي اعتمدت عليها، وطبيعة التصورات المنسوبة للأطراف المحورية في الأزمة.

وتوصي الدراسة بضرورة التزام الصحف ووسائل الإعلام على اختلاف أنماطها وتوجهاتها، بالقيم والمعايير المهنية في إدارة الأزمات حتى لا تفقد مصداقيتها، وتأسيساً على ذلك ينبغي عدم الزج بوسائل الإعلام كطرف فاعل في الأزمات والصراعات السياسية حتى لا تفقد أدوارها التنموية في المجتمع، كما تؤكد الدراسة على أهمية تطوير المداخل والأطر النظرية التي تفسر الأدوار السياسية لوسائل الإعلام أثناء إدارة الأزمات والصراعات السياسية.

الخاتمة

نموذج نظري مقترح لتفسير دور وسائل الإعلام في التمهيد للثورات

لا شك أن وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة تلعب دوراً بارزاً في التمهيد للثورات، وهي الفرضية التي تم اثباتها من خلال عرض الدراستين السابقتين، إلا أن المدقق لدور الصحافة سيلحظ أنها لعبت دوراً في التمهيد للثورات سواء التي شهدتها مصر أو غيرها من الدول، حيث أشارت أحدي الدراسات التي اهتمت بتحليل دور الصحف في الحشد والتعبئة لثورة قيرغيزستان التي أطاحت بالرئيس عسكر أكاييف ، إلى أن الصحف قد ساعدت على تنمية السخط الاجتماعي لدي المواطنين، من خلال تركيزها على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة، وإبرازها للهوة بين أوضاع المواطنين والأسرة الحاكمة، وكشفها لفساد النخبة الحاكمة ونهبها لموارد البلاد[1].

وتطرقت أحدي الدراسات إلي حدود الدور الذي لعبته النشرات في الثورة الفرنسية، وأشارت إلي أنه في الوقت الذي كانت تمارس فيه بعض النشرات تضليل الرأي العام وإحباطه، والترويج لثقافة الصمت خلال القرن السابع عشر، باعتبار أن الحكومات كانت تفرض الرقابة عليها من خلال تحكمها في المطابع، كانت هناك بعض النشرات بمثابة أداة فاعلة للتعبير عن آراء المعارضة، والعمل على تنوير الرأي العام السياسي، من خلال كتابات عدد من المفكرين في فرنسا، والتي ركزت في معظمها على مفاسد الحكومة، وسياستها الخاطئة التي تفتقر إلى أدنى مبادئ الإنسانية، وتهكمهم بصفة مستمرة على النظام السياسي في فرنسا، لمنع الظلم، ومطالبتهم بإحلال نوع من المساواة أمام القضاء[2].

كما استطاعت الصحافة المصرية وتحديداً صحف المنفى التي أصدرها يعقوب صنوع، وأديب إسحاق من باريس، أن تلعب دوراً خلال الفترة من 1877 إلي 1882 في التمهيد للثورة العرابية، من خلال الكشف عن فساد الخديوي توفيق ومظاهر لهوه وإسرافه، فضلاً عن خطابها التحريضي علي رفض الاستبداد، وتأكيدها علي أن سلطة الحاكم ليست مطلقة، وتأكيدها علي حق المصريين في اختيار حاكمهم، وعرضها لمعاني الوطن والوطنية وحرية التفكير والتعبير، وحقوق المواطن لدى حكامه وواجباته تجاههم، وأهمية النظم الدستورية، إلي جانب نقل أحداث الثورة

---

[1] Azamat Temirkulov, Kyrgyz “revolutions” in 2005 and 2010 : comparative analysis of mass mobilization, Nationalities Papers, Vol. 38, No. 5, September 2010,P.P 589–600, available at: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00905992.2010.503617?journalCode=cnap20

[2]Harvey Chisick Source ,Pamphlets and Journalism in the Early French Revolution, French Historical Studies, Vol. 15, No. 4,1988, p.p 623-645,published by Duke University press at: www.jstor.org/ stable/286549

الفرنسية للمصريين بالشرح والتحليل[1]. فيما اعتمدت الصحافة المصرية علي آلية المحاكاة في التمهيد لثورة 1919، حينما وضعت المصريين أمام الثورة البلشفية في روسيا 1917، لتبعث موجة من التفاؤل لديهم في مواجهة الاحتلال، بالإضافة إلى أنها وضعت المصريين أمام العديد من التصريحات لبعض مسئولي الدول الأخرى، والتي تنادى بالاستقلال والحرية، مثلما وضعتهم أمام تصريحات وخطب الرئيس الأمريكي "ولسن" والتي كانت تنادي بحق كل شعب في تقرير مصيره، وعدم جواز حكم الشعوب إلا بمحض إرادتها ورغبتها، بالإضافة إلي أن الصحافة قد شاركت الثوار حركتهم، ومارست دورها في الإعلام والتوجيه بنشر أخبار الثورة ومطالبها، برغم القيود التي فرضت عليها من قبل قوات الاحتلال[2].

وبرز دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة 1952، من خلال المعالجة الصحفية النقدية لجوانب المشكلات الاجتماعية في المجتمع المصري خلال الفترة من 1945-1952 ، وتهيئة الرأي العام للقيام بالثورة، من خلال أنها قد ساعدت على كشف أبعاد الأزمة الاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري قبل ثورة يوليو 1952، بشكل ساعد على تهيئة الرأي العام المصري، ليزداد نقداً للنظام القديم، ويكون أكثر استعداداً للتغيير الجذري[3]. إلى جانب اهتمامها بالدفاع عن حقوق الشعب وكشف أوجه الفساد، وظهور دعوات مباشرة على صفحاتها تدعو المصريين للثورة، من خلال عدد من الكتابات التي كانت تؤكد على أن الثورة هي السبيل الوحيد للخلاص من كافة المشكلات التي يعانيها المجتمع، خلال هذه الفترة [4].

وقد لعبت الصحف الخاصة والحزبية دوراً بارزاً في التمهيد لثورة 25 يناير عبر عدة أليات من بينها زعزعة شرعية نظام مبارك، عبر التأكيد المستمر علي استبداد النظام، وتأكيد فكرة انفصاله عن المواطنين، وعدم اكتراثه بمشاكل البسطاء، وتأكيد فساد مسئولي النظام في إطار الحملات الصحفية التي شنتها تلك الصحف، إلي جانب انتقادها لسياسات النظام، وكشفها لممارسات التزوير المستمر في الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عهد مبارك، وكذلك كشفها لانتهاكات حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تتعلق بتعذيب ضباط الشرطة للمواطنين، فضلاً عن مساندتها

---

(1) محمد عبد الحفيظ الباز، موقف الصحافة المصرية من الثورة العرابية فى الفترة من 1877 إلى 1882، مرجع سابق

(2) رمزي ميخائيل جيد، مرجع سابق

(3) نجوى حسين أحمد خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو1952، رسالة دكتورة غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1986)

(4) مها محمد الطرابيشى، دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة 23 يوليو 1952 خلال الفترة 1942- 1952، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الأعلام، قسم الصحافة، 1979).

للحركات الاحتجاجية عبر تسويقها لمبادئ هذه الحركات وأفكارها في تغطيتها الصحفية، خاصة التي كانت تناهض استبداد النظام، كما اتجهت بعض هذه الصحف إلي الهجوم علي شخص الرئيس السابق مبارك، بشكل مباشر ساعد في تحطيم الهالة المحيطة بصورته.

في حين تبني خطاب الصحافة القومية اتجاهاً مغايراً تمثل في الدفاع عن النظام السابق بشكل حمل تناقضات بين ما تعكسه تلك الصحف في خطابها، وبين الواقع الذي يعيشه المواطن المصري، وهو ما ساهم في تعميق الفجوة بين النظام والمواطنين، عبر محاولات تزييف الواقع والانفصال عن مطالب الشارع المصري خلال فترة ما قبل الثورة.

ومهدت الصحافة لثورة 30 يونيه 2013 من خلال التأكيد على فشل نظام محمد مرسى في تلبية احتياجات المواطنين خاصة مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، والتأكيد على تآكل شعبيته في الشارع، والدعوة إلى الثورة على النظام والخلاص منه، ومساندة الحركات الاحتجاجية المطالبة برحيل النظام، والتسويق لأفكارها ومطالبها التي تمحورت حول ضرورة رحيل محمد مرسي من الحكم .

نموذج نظري مقترح لدور وسائل الإعلام في التمهيد للثورات

يطرح المؤلف نموذج نظري تفسيري تم استخلاصه في ضوء التكامل بين الاقترابات التي تفسر علاقة وسائل الإعلام بالتمهيد للثورات والتي تتكامل مع بعض النظريات الإعلامية مثل نظرية التهيئة المعرفية التي تقوم علي فرضية مفاداتها أن التغطية الإعلامية من خلال تركيزها علي بعض الأمور وتجاهلها لبعضها الأخر تؤثر علي المعايير التي يستخدمها الجمهور في تقييم الرؤساء والحكومات[1]، وكذلك نظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام التي تستهدف ضمن فروضها التعرف علي الآثار الوجدانية مثل القلق والخوف، والآثار السلوكية التي تتعلق باتخاذ الفرد سلوكاً معيناً تأثراً بالاعتماد علي وسائل الإعلام[2]، مع مجمل الأفكار والأطروحات والآليات التي أسفرت عنها نتائج التحليل في سياق الكشف عن دور الصحافة المصرية في التمهيد لثورة 25 يناير، وكذلك دورها في التمهيد لثورة 30 يونيه 2013، ومقارنتها بالآليات التي أسفرت عنها

[1] أيمن منصور ندا، ندا، دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو أداء الحكام العرب في الحرب الأمريكية علي العراق (مارس – أبريل 2003)، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 21، أكتوبر- ديسمبر 2003، ص324

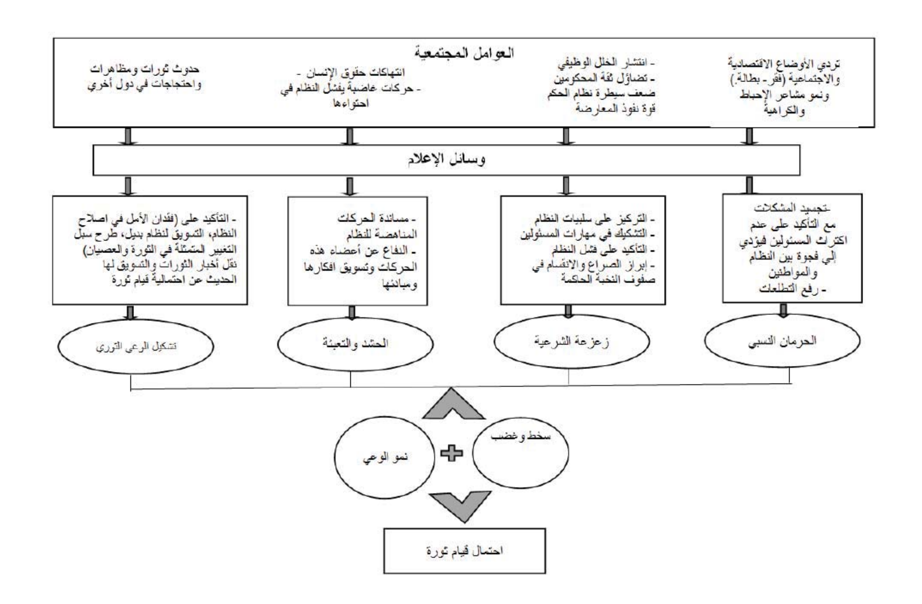
[2] حسن عماد مكاوي، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط8 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009) ص.ص 328-329

الأدبيات العلمية التي عنيت بتحليل العلاقة بين الصحافة والتمهيد للثورات وهو ما مكن المؤلف من استخلاص مؤشرات استخدمها في بناء هذا النموذج.

ويكتسب هذا النموذج أهميته في ضوء عدم وجود نظرية محددة توضح ماهية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التمهيد للثورات، بالإضافة إلى أن كافة الأدبيات العلمية التي تناولت علاقة الصحافة بالتمهيد للثورات قد خلت جميعها من الأطر النظرية.

فرضية النموذج

ينطلق هذا النموذج من فرضية أساسية مفاداتها أن وسائل الإعلام ليست هي الفاعل الوحيد الذي يقود المواطنين في دولة ما إلي ثورة، وبمعني آخر لا يمكن أن تقود وسائل الإعلام المواطنين مباشرة إلي فكرة الثورة، بل هناك مجموعة من العوامل المجتمعية المحيطة بوسائل الإعلام تتفاعل معها تلك الوسائل بما قد يصنع لها دوراً في عملية التمهيد للثورات، وهو ما جعل المؤلف في هذا النموذج يركز علي السياق الخارجي المجتمعي المحيط بوسائل الإعلام باعتبار أنه الأساس في تحليل دور وسائل الإعلام في التمهيد للثورات مع العلم أن هذا النموذج تم استخلاصه من الثورة المصرية كدراسة حالة، كما تم اختبار فرضياته في إطار الدراسة التي أجراها المؤلف بشأن استكشاف دور الصحافة في التمهيد لثورة 30 يونيه 2013عبر تحليل معالجة صحيفتي التحرير والحرية والعدالة لأزمة الشرعية السياسية قبيل 30 يونيه، ويوصي الباحث باختبار هذا النموذج من قبل المهتمين بمجال الاتصال السياسي لتطويره واختبار فرضياته في سياق دراسات أخري .. والشكل التالي يوضح فكرة النموذج:



" شكل (17) يوضح فكرة النموذج المقترح لتفسير دور وسائل الإعلام في التمهيد للثورات"

الفهرس